د. علي عبد المنعم شعيب

التدخل الأجنبي وأزمات الحكم

في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

الفارابي

الكتاب: التدخل الأجنبي وأزمات الحكم
في تاريخ العرب الحديث والمعاصر
المؤلف: د. علي عبد المنعم شعيب
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرزم البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
الطبعة الأولى 2005
ISBN: 9953-71-046-5

المحتويات

مقدمة

شكلت البلدان العربية حقلاً ممتازاً للأبحاث حول طبيعة التغيّر المجتمعي تحت واقع تسارع وتيرة التاريخ، وحول عملية المعاصرة التي اضطرت اليها بعض الأنظمة العربية من النواحي الاقتصادية والمجتمعية والسياسية. وقد تأثرت هذه البلدان جميعها بتحولات متشابهة باستثناء فلسطين من غزو استيطاني صهيوني بتشجيع غربي مما أعاق كل المبادرات العربية للتنمية على اختلافها وأية محاولات للانفلات من القبضة الاستعمارية.

ينطوي الكتاب على معالجة عينات من الكمّ الهائل من التحولات في العالم العربي. حيث نقدم نماذج لأحداث فيه في ظاهرات متعددة بعضها طارىء والبعض الآخر يتجه بشكل خطير نحو الثبات مترافقة مع حالة تفجر التناقضات والصراعات من كل الأنواع، لا سيما الصراع والتناقض بين قوة الموضوعي في الرابط القومي العربي والنزوع الشديد نحو التمسك بالمصالح الضيقة. ما نتذكره في هذا المجال الحركة التي شهدها الوطن العربي في الخمسينيات والستينيات بقيادة جمال عبد الناصر والتي جذبت اليها الملايين في جميع البلدان العربية في الكفاح الوطني

التحرري تحت شعارات ربطت بوضوح بين التحرر والتقدم لشعوبنا العربية وبين الوحدة القومية.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار المتغير الدولي كأحد مصادر الصراع الهامة في المناطق العربية، لكن هناك حقيقة تعرف عن مصادر اندلاع الصراعات المحلية فيها، والكامنة في طبيعة هياكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وخصائص الحياة السياسية في هذه المناطق المنقسمة إلى قبائل وعشائر وأحزاب ومذاهب متعددة مفككة الأوصال ومتخاصمة في ما بينها أحياناً. وقد كان لكل ذلك أثر كبير في أزمات الحكم التي عصفت في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر.

وهكذا تتلاقى عوامل متعددة دولية ومناطقية واقليمية ويتفاعل الصراع الاجتماعي بالنضال السياسي ليؤثر كل ذلك في مجرى التحولات الصراعية في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر. ولذا فإن مشاريع التدخل الأجنبي في الأقطار العربية لم تزرع في أرض بكر، بل وظفت في تربة صالحة يسرت مهمة الغزو الأجنبي في الهيمنة على المنطقة مما أعاق عملية بناء الدولة الحديثة وكذلك محاولات التنمية بكل أشكالها، بل أكثر من ذلك فإن الغزو الأمريكي ـ البريطاني على العراق في 20 آذار 2003 وعزمهما على التدخل في شؤون المنطقة على نطاق واسع وترتيب أوضاعه في إطار مشروع جديد ـ الشرق الأوسط الكبير ـ يمكن مقارنته لجهة أهميته الجيو ـ بولتيكية بالزلزال الكبير في القرن الماضي: انهيار السلطنة العثمانية والذي أدى، من خلال اتفاق سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، إلى تقسيم الدول الأوروبية

الاستعمارية مقاطعاتها العربية تقسيماً كيفياً قاد في نهاية الأمر في العام 1948 إلى فقدان فلسطين لصالح دولة صهيونية استيطانية.

هذا الكتاب يتضمن بعض أبحاث قدمت في مؤتمرات عقدت في لبنان وفي بلدان عربية والبعض الآخر نشر في دوريات لبنانية وعربية. وكل ذلك جرى في فترات زمنية متباعدة وقد جرى تنقيح بعض هذه الأبحاث.

د. علي عبد المنعم شعيب

الفصل الأول

الولايات العربية
في ظل السيطرة العثمانية

عوامل سقوط دولة المماليك على يد العثمانيين

يذكر ابن إياس المعاصر لأحداث الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر في مؤلفه «بدائع الزهور في وقائع الدهور» بأن هذا الفتح ما كان ليتأخر إلى عام 1516م. لولا العاصفة الهائلة التي هبّت على العالم الإسلامي قبل ذلك بأكثر من قرن عندما ظهر فجأة خطر آخر أكثر إثارة للقلق. ففي آسيا الوسطى أخذ تيمورلنك على عاتقه بعث إمبراطورية باسم الإسلام، ولم يلبث أن وصل إلى دمشق وأصبح من السهل عليه دخول مصر، لكن كان عليه أيضاً أن يعيد سيطرة المغول على الأناضول ففضّل الانتهاء من هذه المهمة أولاً، فسحق العثمانيين عام 1402م. واضطرته مشكلات أخرى إلى العودة إلى آسيا فنجت الدولة المملوكية من الغزو

ووجدت سلطنة المماليك الفرصة مؤاتية لاستعادة تأثيرها على المشرق. وتحطمت الانطلاقة العثمانية لفترة طويلة[1].

التعاطف الشعبي في دولة المماليك مع العثمانيين

بعد سقوط القسطنطينية عام 1435م. على يد العثمانيين استشعرت سلطنة المماليك بالنكبة قبل وقوعها وارتجفت لشبح الفتح العثماني المرتقب. ويبدو جلياً من خلال كتاب ابن إياس أن بلاط القاهرة كان يشعر بأن خطر الفتح العثماني غدا قريب الانقضاض. فقد أخذت دولة إسلامية قوية وديناميكية تنمو على حدودهم الشمالية وتشق طريقها الخاص. ويبرز المؤلف من جهة أخرى أن سلطنة المماليك قد وصلت إلى أدنى درجات الانحلال الاجتماعي، فقد استشرى الفساد وأصبح وقفه ضرباً من المستحيل في الوسط المملوكي الذي أسكرته أمجاد الماضي.

وأمام العجز المملوكي الخارجي عن مواجهة غزو الفرنج ووقف الانحلال الاجتماعي بدأت أنظار المسلمين الذين طالت معاناتهم تتجه تدريجياً نحو القوة المتنامية للخلافة الإسلامية في

---

(1) «بدائع الزهور في وقائع الدهور» تأليف محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ـ حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمد مصطفى ـ الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة 1404هـ. ـ 1984م. ـ الجزء الأول.
أنظر أيضاً علي شعيب: قراءة في نهاية الدولة المملوكية من خلال كتاب (بدائع الزهور في وقائع الدهور) لابن إياس. ورد في كتاب المؤتمر الدولي السادس لتاريخ بلاد الشام، 10-12 تشرين الثاني 2001، مطبعة جامعة دمشق.

الشرق والتي تجسدت في الدولة العثمانية حيث بلغت أوج سمعتها وقوتها في القرن السادس عشر. ويروي ابن إياس «أن شائعات وصلت إلى مصر عن العدل الزائد عن أولاد ابن عثمان وهم في بلادهم قبل أن يدخل سليم الأول إلى مصر»[1].

أما في بلاد الشام فكان التعاطف مع العثمانيين قد بلغ أشواطاً بعيدة قبل حصول معركة مرج دابق. ويتّضح ذلك من مضمون النقاش بين السلطان الغوري وأمرائه حيث توجهوا إليه بالكلام «يا مولانا السلطان غالب البلاد الحلبية خرجت عن أيدينا وصار بيد ابن عثمان وخطب له فيها باسمه وضربت السكة باسمه... وفسدت أحوال المملكة وغالب الرعية بحلب وغيرها من ظلم النواب وجورهم يميلون إلى ابن عثمان لأجل عدله في الرعية وهذه الأحوال غير صالحة»[2].

وكان لأخبار الانتصارات التي حققها العثمانيون في أوروبا صدى في العالم الإسلامي ومنها الدولة المملوكية. وليس صدفة أن تظهر منشورات تمجد العثمانيين في مكة والقاهرة ورد فيها «إن السلطان المملوكي ليس مسلماً وليس في قلبه ذرة من الإيمان»[3].

القرار العثماني بالاستيلاء على بلاد العرب

في أوائل القرن السادس عشر كان في الشرق الأدنى ثلاث

---

(1) المصدر نفسه، ص. 162/ ج. 5.

(2) المصدر نفسه، ص. 463/ ج. 4.

(3) نيقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516/ 1574 ـ نقله إلى العربية يوسف عطاالله ـ دار الفارابي 1988، ص. 48.

دول إسلامية كبيرة: الدولة العثمانية وعاصمتها القسطنطينية، الدولة الصفوية وعاصمتها تبريز ودولة المماليك وعاصمتها القاهرة. كانت الأولى بلاداً واسعة في أوروبا والقسم الأعظم من بلاد الأناضول، وكانت الثانية تحكم القسم الشرقي من الأناضول مع العراق وبلاد إيران. أما الثالثة فكانت تحكم بلاد الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية. وبين هذه الدول الثلاث كانت الدولة المملوكية في حالة من الضعف والتقهقر. وفيما جعل الشاه إسماعيل الصفوي نفسه حامياً للمذهب الجعفري، تولى السلطان سليم الأول زعامة المذهب السني، ولذا تطلعت الدولتان الفتيتان للاستيلاء على الدولة المملوكية. في البداية حاولت السلطنة العثمانية مد جسور من التعاون مع الدولة المملوكية للتفرغ لمواجهة أخصامها العقائديين في كل من أوروبا وبلاد فارس. ولهذا ساعد العثمانيون قانصوه الغوري على تكوين أسطول مملوكي لمواجهة البرتغاليين ساعين بذلك إلى لعب دورهم كحماة للإسلام.

على الرغم من الصدامات المتفرقة بين المماليك والعثمانيين وقعت اتفاقية هدنة عام 1491 لكن الاتفاقية ظلت هشة إذ اعتبر المماليك كل انتصار يحققه العثمانيون هو تنامي لهيبتهم كحماة للإسلام، وهذا ما كان يثير قلق المماليك. إلا أنه في عام 1502 رفض المماليك كل تعاون مع العثمانيين في شأن محاربة الصفويين ودون تبصر بنتائج العلاقات الوطيدة بين إسماعيل الصفوي والبرتغاليين.

هذه المسألة قوّت المشاعر المعادية للمماليك في الأوساط العثمانية وأخذ الحكام العثمانيون يميلون تدريجياً إلى اعتبار

المماليك عدوهم الرئيسي والأشد خطراً. وهذا ما ستتمحور حوله سياسة سليم الأول عندما تولى العرش عام 1512م. ووضع المماليك أمام امتحان عسير عندما قرر مهاجمة الصفويين. فأرسل بعثة إلى القاهرة تقترح عقد تحالف مع العثمانيين والمماليك ومحاربة إسماعيل الصفوي. لكن المماليك رفضوا الاقتراح وتمسكوا بسياستهم مع تفضيل اتخاذ موقف الانتظار إلى أن برز تعاطفهم مع الصفويين من خلال موقف علاء الدولة أمير إمارة (ذا القادر) الذي راهن السلطان سليم على مساعدته أهمية كبيرة ـ أن يقوم بدور استراتيجي مهم في الحملة ـ لكن علاء الدولة الذي يحظى بتأييد المماليك اتخذ موقف المساند لإسماعيل الصفوي[1]. كانت هزيمة الصفويين في معركة تشالديران عام 1514 على يد العثمانيين لها نتائج حاسمة على مصير المعركة مع المماليك. فقد قرر السلطان سليم الأول أن يضع حداً للأثر الضار الناتج عن رغبة المماليك في عدم التخلّي عن ساستهم في العالم التركماني على الرغم من عجزهم عن حماية الإسلام. لذلك سرعان ما حسم أمر إمارة (ذا القادر) بالاستيلاء عليها بالقوة. عندها أعلن قانصوه الغوري التعبئة العامة استعداداً للحرب: لكن برزت ظاهرة الإرباك على أشدها بين السلطان ومماليكه. ويروي ابن إياس أنه في هذه الأوقات من الشدة لم يستطع المماليك أن يكفوا أيديهم عن أذى الناس[2].

لذا تولدّت القناعة لدى الشعب بأن الصراع مع العثمانيين لا

(1) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1561 ـ 1922 ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية 1989 ـ ص. 65 ـ 73.

(2) ابن إياس: مصدر مذكور، ص. 16، ج. 4.

مبرر له. وعند إعلان التعبئة من قبل السلطان الغوري في ربيع عام 1516م. أخذ فلّاحو قرى بكاملها في مصر يفرّون من البلاد مخلفين وراءهم محاصيل الحقول التي لم يجمعوها، وفي القاهرة أقفل الخياطون حوانيتهم وصانعو الأسلحة مراكزهم الحرفية وفي الشوارع تعالت التهديدات والشتائم الموجهة ضد السلطان المملوكي[1].

أما في بلاد الشام فكان الوضع أشدّ سوءاً حيث أن فئات من الشعب هناك لم يكتفوا بتقويض تدابير التعبئة العامة، بل انخرطوا أيضاً في أعمال معادية للحكومة بصورة مباشرة وخرجت قرى كثيرة ومناطق بأسرها عن طاعة السلطات المملوكية. أدت تلك المشاعر التي اجتاحت البلاد في صفوف القوى المسلحة إلى تفسخ الأوساط الحاكمة وبدأ كثير من القادة العسكريين وعلى رأسهم خاير بك عامل حلب يتعاطف مع العثمانيين فيما راح نائب الشام يرسل إلى السلطان الغوري رسائل تموه عن تحركات العثمانيين على الحدود[2]. في ظل هذا الوضع المتفاقم حاول قانصوه الغوري تأخير اندلاع العمليات العسكرية بكل الوسائل. وحسب ما يروي ابن إياس «بعد أن صارت أحوال مصر مثل يوم القيامة كل واحد يقول روحي روحي»[3].

في الخامس عشر من شهر آب 1516 حسمت الجيوش العثمانية المعركة بسرعة في مرج دابق ضد القوات المملوكية.

(1) نيقولاي إيفانوف: مصدر مذكور، ص. 61.

(2) إبن إياس: مصدر مذكور، ص. 16، ج. 5.

(3) المصدر نفسه، ص. 28، ج. 5.

وكان موت السلطان قانصوه الغوري أثناء القتال وتدبير المؤامرات داخل الطبقة العسكرية ولامبالاة الشاميين والمصريين، كل هذه العوامل حوّلت ما كان في بادىء الأمر تصفية حساب محدود إلى نصر كامل ميسور. واعتبر ابن إياس ما حصل كان مقدراً لأن «السلطان والأمراء ما منهم أحد ينظر في مصالح المسلمين بعين الإنصاف، فردت عليهم أعمالهم ونياتهم وسلط الله تعالى عليهم ابن عثمان حتى جرى لهم ما جرى»[1].

ويتتبع ابن إياس حركات الفاتحين العثمانيين حتى قدومهم إلى مصر عام 1517 فيروي أن السلطة بقيت شاغرة يومين عقب انكسار السلطان الغوري، ويجيد شرح الوقائع الهائلة التي حصلت بين المماليك والعثمانيين، وكيف عبس القدر للسلطان طومان باي المملوكي فهزم مراراً في أنحاء القاهرة ولكنه استمر في دفاعه حتى انفضّ عنه معظم أنصاره وجنده. بالمقابل يبرز ابن إياس قدوم سليم الأول إلى مصر كان موضع ترحاب من قبل عامة الشعب التي أرهقت بظلمات المماليك حيث أعلنوا رفضهم لدفع الضرائب مهللين لسليم الأول. كما قدموا المساعدة لجنوده في القبض على الفارين[2].

هكذا انهارت سلطة سياسية بأكملها. وكانت هذه السلطة قد أصبحت ملكاً لطبقة سياسية محدودة لا تتجدد على نحوٍ كافٍ وفقدت أسباب وجودها والشرعية التي كان يضفيها عليها دفاعها الفعال عن الإسلام، وأقيم حاكم عثمان في القاهرة. لكن البنية

(1) المصدر نفسه، ص. 73، ج. 5.

(2) المصدر نفسه، ص. 133 ـ 141، ج. 5.

الاجتماعية لم تتغير في شيء وظلت باقية مدة طويلة، وكذلك استمر المجتمع المملوكي بعد زوال دولته كأثر لمشروع سياسي وثقافي كان له مبرر لوجوده واحتل مكاناً مرموقاً في تاريخ الإسلام.

وبعد الفتح العثماني لمصر اختار شريف مكة الهاشمي الدخول تحت سلطة العثمانيين بدون حرب، وأطلق اسم حامي الحرمين الشريفين على السلطان العثماني مما شكل مهمازاً قوياً في حفظ وحدة السلطنة حتى انهيارها في الحرب العالمية الأولى.

ويبدو أن الشعوب العربية كانت ترغب في أن يستولي العثمانيون على بلادهم بهدف التخلص من الاضطهاد والحرمان. وبقي العرب يرفضون اعتبار الوجود العثماني استعباداً أجنبياً بل استمراراً مباشراً للخلافة الإسلامية[1]، وذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر. وقد واصل السلطان سليمان القانوني الذي خلف سليم الأول الفتوحات العثمانية في الأقاليم العربية.

مميزات الحكم العثماني في الولايات العربية

ـ مثّلت السلطنة العثمانية الشكل التقليدي للدول الاسلامية السابقة، لكن العوامل والظروف التي احاطت بنموها جعلتها تصطبغ بطابعها الخاص.

استند الأساس القانوني للسلطة العثمانية إلى دعامتين: الشريعة

(1) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت 1960، ص. 36 و37.

الإسلامية والأعراف الحقوقية لسكان البلاد المفتوحة. ولذلك لم يكن العاهل العثماني بالأمير المطلق الصلاحيات، وقوته بعيدة عن أن تكون حرة من كل قيد.

وكانت الولايات العربية تمثل خمس المساحة الإجمالية من أراضي السلطنة عند مستهل القرن السادس عشر وأن المجال العربي الشاسع المأهول بالسكان كان محكوماً عبر نظام إدارة موحّد ومتماسك اكتسب رسوخاً أكيداً بمرور الوقت.

وفي أعقاب الفتح العثماني لم يتبع السلطان إدارة مركزية مطلقة في الولايات العربية، بل اتبع أساليب إدارية مختلفة تبعاً لخصوصيات الأماكن التي انضوت تحت لوائه. فقد قسمت البلاد العربية إلى ولايات كان عددها نحو إحدى عشرة ولاية باستثناء بلاد المغرب. وكان هذا العدد يزيد أو ينقص في بعض العصور. وكان مختلف الولايات والمناطق تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي. فقد كان الحكم في مصر حكماً ذاتياً يسيطر عليه بكوات المماليك، بينما في سوريا أقرب إلى الحكم المباشر، وفي لبنان خاضعاً لعصبيات عائلية وسلالات الأمراء المحليين، بينما كان في العراق متنوع الأشكال يلعب فيه أمراء الأكراد وشيوخ القبائل دوراً كبيراً ويشكل الولاة فيه سلالات في بعض الأحيان[1].

أما التوسع العثماني في بلاد المغرب في أواخر القرن السادس عشر فقد كان متصلاً بالاعتداء الاسباني على تلك المنطقة. غير أن الحكم العثماني لم يكن ثابتاً فيها فكان يستتب أحياناً ثم

(1) جورج حداد: المدخل إلى تاريخ الحضارة: مطبعة الجامعة السورية، ص. 108 و109.

يتقلص وفي معظم الأحيان كان حكماً اسمياً، أما مراكش في المغرب الأقصى فقد ظلت مستقلة تماماً عن العثمانيين.

كذلك قسمت الولاية أو (الإيالة) إلى وحدات إدارية أصغر منها سمّيت كل واحدة منها سنجقاً أو لواء. واتبعت السلطنة العثمانية أساليب مختلفة في إدارة الإيالة، وسمّت على إدارتها موظفاً رفيع المستوى أطلق عليه اسم «بكلريكي» أي أمير الأمراء. وانسحب هذا النظام إلى إدارة السناجق فعرفت هي الأخرى أشكالاً مختلفة من هذه الأساليب التي طبق معظمها في بلاد الشام.

ويبدو من دراسة القوانين ولا سيما قانون نامه أو تعليمات مصر، أن المشروع العثماني كان مهتماً بحماية الفلاحين من الظلم والاجحاف، ولكن هذه السياسة الجيدة لم تصدر عن عقيدة ليبرالية وإنما كان مصدرها الرغبة في تأمين التمويل الدائم للخزينة باعتبار أن الفلاحين هم الشريحة الكبرى المنتجة في السلطنة.

ومن مميزات الحكم العثماني كثرة تقلب الولاة في الولاية الواحدة وتوازن السلطات فيها. فالدولة لم تكن تسمح للوالي أن يبقى لمدة طويلة في ولايته لئلا يقوى مركزه. وهكذا تتالى على ولاية دمشق 133 والياً في أول 180 سنة (1638 ـ 1704) وعلى مصر مائة والٍ في مدة 280 سنة. وفي القرن الثامن عشر كانت مدة الوالي تجدد كل سنة[1]. ومن جهة أخرى فإن السلطنة العثمانية حرصت على إيجاد توازن في الولاية بحيث لا يتمكن الوالي من تقوية مركزه فيصبح خطراً عليها. وهكذا كانت سلطة الوالي ضمن منطقته محدودة بتدابير تمنع ممارسة حكم مباشر. فالمحاسبة في الولاية كانت بيد (الدفتر دار) الذي يعين بموجب «فرمان» من العاصمة. وإذا كان للوالي سلطات قضائية واسعة فإن

(1) المصدر نفسه، ص. 111.

هنالك قاضياً مستقلاً عنه يمكنه تصديق التقارير التي تشكو الوالي وإرسال مذكرات الاحتجاج عليه رأساً إلى العاصمة، وقد تؤدي هذه التقارير إلى عزل الوالي.

ويبدو أن قادة الرأي المحلي كانوا أيضاً مشاركين مع الحكومة. فديوان الولاية كان يضم على العموم، فضلاً عن الموظفين والقواد العسكريين، كبار العلماء المحليين الذين كانوا يشغلون عادة معظم المراكز الدينية ما عدا منصب القاضي، كما كان يضم أيضاً ممثلين عن الأعيان (أي الوجهاء المحليين الذين اكتسبوا نفوذاً بواسطة الالتزام الزراعي أو بوسائل أخرى وحصلوا تدريجياً على اعتراف رسمي من الحكومة كممثلين محليين، أو عن التجار والنقابات والطرق الصوفية).

وكان التوازن الذي أحدثه العثمانيون في الولايات يكفل صعوبة استغلال الوالي منصبه ليستقل عن السلطنة. فضلاً عن التدابير المشار إليها سابقاً أضيفت إليها تدابير أخرى لتقيّد سلطة الوالي. وهي طبيعة علاقته بالقوات المسلحة. ففي كل ولاية كان يوجد جماعة من الانكشارية وسائر الجيوش كحامية دائمة تعرف بالقابيقول (عبيد القصر). وتقسم هذه الجيوش إلى «أوجاقات» يرأسها ضابطها وأعوانها وسلطة الوالي عليها محدودة وترتبط بقائدها الأعلى في اسطنبول. وفي الولايات حاميات بعض القلاع كقلعتي دمشق وحلب، وتتشكل من جنود خاصة تابعة للسلطان وضابطها يعينه الباب العالي. كذلك كان قيودان السويس الذي يقود أسطول البحر الأحمر مستقلاً عن والي مصر. وكان يوجد في مصر ديوان يقيد سلطة الوالي، وهذا الديوان يتألف من ضباط عسكريين وشخصيات دينية ولا يرأسه الوالي بل كاخيته(*). ورغم

(*) الكاخيه: المدبر.

أن سلطة تنفيذ قرارات الديوان الذي يجتمع أربع مرات أو أكثر في الأسبوع بيد الباشا فإنه ممنوع من حضور جلسات الديوان[1].

كذلك كان يوجد وحدات السباهيين(*) الإقطاعية، ولا يمكن أن يعتمد عليها الوالي في عصيانه لأنها متصلة بمصلحة الدولة وتشكل ضماناً ضد الانكشارية المحلية في حالة الطوارىء. تجدر الاشارة إلى أنه لم يكن في مصر والبصرة وبغداد إقطاعات عسكرية من نوع (الزعامات والتيمار(**)). وفي سياق هذه السياسة العثمانية اعترفت السلطنة لأمراء السناجق والمرتبطين بالولاية والذين أسدوا خدمات للسلطنة إبان الفتح وبعده بصلاحيات تقيد سلطة الوالي. فهؤلاء الأمراء كانوا لا يخضعون للعزل والنقل، ويتولون إدارة سنجقهم مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم وخضوعهم للسلطان العثماني. وعند وفاتهم أو عدم أدائهم الخدمات الموكلة إليهم أو إثارتهم المشاكل والاضطرابات يجرّدون من الإمارة وينصب أحد أبنائهم أو أقاربهم في إمارة اللواء. غير أن هذا التقليد لا يكون إلا في نفس الأسرة فلا ينصب فيها أحد من خارجها، اللهم إلا إذا كان الأمير لا وريث له من الأقارب.

ويبدو أن الفرق بين إدارة هذا النوع من الألوية عن الألوية

(1) هاملتون جيب وهارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ص. 241، ج. 1، ترجمة عبد المجيد القيسي، منشورات دار الهدى، دمشق 1997.

(*) السباهية: فرسان ملزمون بتأدية الخدمة العسكرية والحضور في العرض العسكري بصورة منتظمة والمساهمة في الحملات مع فرسانهم المحاربين. ويجند فارس واحد عادة لقاء ثلاث أقجة من الدخل.

(**) كانت الإقطاعيات تنقسم إلى صنفين وفقاً لمداخيلها. وكانت الإقطاعية العسكرية التي يقل واردها عن 20 أقجة تسمى (تيمار) وتمنح إلى تيمارجي. أما الاقطاعية التي واردها بين 20 ألف و100 ألف أقجة تسمى «زعامت» ويتولى الإشراف عليها زعيم.

التقليدية الأخرى هو ترك إدارة اللواء لاحتكار عائلة معينة. أما سبب إحداث هذا النوع من الألوية فيعود إلى الاستفادة القصوى من نفوذ الأمراء أصحاب العشائر الكبيرة وكسبهم للعمل تحت أمرة الدولة وعدم إحساسهم بأنهم مهمشون. وقد حظيت أسرة أبو ريشة باهتمام واعتبار السلطنة العثمانية التي أسندت إليها إدارة المناطق الواقعة في منطقة أعالي الفرات وذلك لقاء مشاركة «أبو ريشة» مع مقاتلي عشائره في الحملات العسكرية التي نفذت في قمع أحداث البصرة. وكانت السلطنة تتدخل عندما يتضعضع وضع العشائر أو إذا حاولت عشيرة التوسع على حساب عشيرة أخرى، إذ لم يسمح السلطان العثماني لأبي ريشة حتى بالرعي خارج أماكن نفوذه المحددة له.

أما الأسرة الثانية التي كان لها دور في النظام الإداري العثماني فهو أسرة الأمير البدوي طره باي وقد عهدت إليه ناحية مرج بني عامر وتوابعها ولواحقها كإقطاعات له يتصرّف بها. وحسب فاضل بيات قد أُعِدَّ دفتر مفصل لهذه الإقطاعات يعود إلى سنة 954هـ/ 1238م. وهو وثيقة مفصلة في مجموعة القرى والمزارع وقطع الأراضي التي كانت في عهدة طره باي كما أقره عليها السلطان سليمان القانوني. وقد قامت الدولة بتحويل إقطاع طره باي إلى سنجق مرتبط بإيالة الشام تحت اسم (لواء إقطاع ولايت طره باي عرب). ويبدو أن السلطنة أقرت بالمكانة التي تحتلها هذه الأسرة في المنطقة لقاء الاستعانة بها في استتباب الأمن والنظام وتحصيل الضرائب ضمن مناطق نفوذها[1].

(1) أنظر البحث الذي قدمه د. فاضل مهدي بيات: الزعامات المحلية في بلاد الشام في النظام الإداري العثماني 1516/ 1832، دراسة تاريخية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية. وذلك في ندوة الدولة العثمانية، قراءة معاصرة، آذار 2002، كلية الآداب، جامعة حلب.

ومثل أي مجتمع منظم استند الباب العالي إلى قاعدتين: الحضر والريف، لكن السلطنة كانت ذات طابع حضري ضعيف خلال القرنين 14 و15. فقد استمد غالبية سكان المدن عيشهم من استغلال الريف المجاور الذي شكلت منتوجاته المصدر الرئيسي للإيرادات. وأنشئت صناعات صغيرة في المدن إلى جانب دور صناعة أكبر حجماً تملكها الدولة وتستخدم أيدي عاملة أكثر عدداً.

وعلى ذلك فالمجتمع العثماني ليس إقطاعياً؛ فالفلاح العثماني ليس قناً مرتبطاً بالأرض مثل الفلاح في الغرب، ويمكنه في ظروف معينة أن يهجر قريته الأصلية والنزوح للإقامة في مكان آخر، والتيمار ليس ملكاً للتيماري وإنما هو مجرد منتفع يجوز حق التصرف في التيمار بشكل مؤقت، ولا يجمع بينه وبين الإقطاعية وكثرة فروض النظام الإقطاعي الغربي شيء. لكن تبدو بنية القطاع الريفي بالغة التعقيد، فالفلاح لا يتمتع إلا بانتفاع محدود الهكتارات يستحيل نقله إلا لابن ذكر، وعليه أن يؤدي للتيماري رسماً لقاء دخوله في الانتفاع ويسلم له عشر المحصول فضلاً عن سلسلة أخرى من الضرائب. تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك ثلاث إيالات لا زعامات أو تيمار فيها هي مصر وبغداد والبصرة. أما في بغداد فقد استقر السباهية كفلاحين في أراضي السلطان في بعض النواحي أو السناجق كونهم جميعاً من أفراد الجيش الاعتيادي.

إذن ونظراً للحاجة الماسة للعشائر في البنية التنظيمية للسلطنة العثمانية لجأت هذه السلطنة إلى تنظيمهم في وحدات إدارية ضمن السنجق/ اللواء الذي تتبعه نظراً لما تشكله هذه العشائر المنتشرة في أراضيها من قوة يمكن استغلالها لصالحها وخطراً من الممكن

أن تهدد مصالحها في المناطق المتواجدة فيها، ولهذا عملت على استمالتها وتنظيمها تحت تنظيم خاص أطلق عليه اسم (أمير عشيرتلك ـ إمارة عشيرة)، واعترفت السلطنة برؤسائها وأقرتهم على رأس عشائرهم. وحسب د. بيات، أنه ورد في قانوننامة تعود إلى عهد سليمان القانوني أن هؤلاء الأمراء يتولون تيماراتهم (إقطاعاتهم) وعشائرهم وهم الذين يتحكمون قضائياً في أمور أفراد العشيرة. بل هم في مكانة الزعماء (أصحاب الزعامات) أي وضعهم كان دون وضع أمراء السناجق ويشتركون في الحملات العسكرية السلطانية ضمن السنجق الذي يتبعونه وتكون تيماراتهم بحكم حق التصرف فيها لهم وتنتقل وراثياً ضمن العشيرة. ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية لم تكن تلجأ إلى عقوبة العشيرة التي يرفع أميرها لواء العصيان ضدها، أو إلغاء وجودها بل تكتفي بتغيير أميرها. كما أورد د. بيات أسماء بعض النواحي التي وردت ضمن ألوية تابعة لبلاد الشام وردت في دفاتر التحرير (D) تحمل أسماء عشائر:

1 ـ من نواحي لواء دمشق بولاية العرب الشام.

2 ـ من لواء غزة، نابلس والقدس.

3 ـ من لواء صفد، ناحية بني عامر.

4 ـ وضمن لواء حماه وحمص.

5 ـ وضمن نواحي لواء عجلتون.

6 ـ وضمن نواحي لواء طرابلس.

7 ـ وضمن نواحي نابلس.

كما يذكر فاضل بيات أن بعض النواحي تحمل أسماء تمت بصلة بأسماء عشائر كانت تحت تصرف زعماء بعض العشائر. وقد ورد في الوثائق تحت اسم مقدم بدلاً من «مير عشيرات» مثل مقدم

كسروان وهو منصور بن عساف، وكذلك مقدم ناحية البقاع: محمد بن حنش وناحية العرب: شرف الدين وقرقماز بن معن. ومما يجدر ذكره أن السلطان العثماني كان يحرص على مخاطبة العشائر في بلاد الشام مباشرة ويتعامل معهم كزعماء محليين لهم ثقلهم العسكري والاجتماعي والاقتصادي، وكان يسعى جاهداً إلى كسبهم واستمالتهم. ولهذا كان يغدق عليهم العطاء وما الصرة[*] التي كانت توزع عليهم سنوياً إلا جزءاً من هذا العطاء. وكانت السلطنة العثمانية قد كلفت قسماً من هؤلاء العشائر بمهام مختلفة في مناطقهم كحراسة الطرق أو نقل الذخائر أو الاشتراك في الحملات السلطانية أو خدمة حجاج بيت الله الحرام. وتجدر الإشارة أن السلطنة العثمانية كانت تولي تأمين قافلة الحج أهمية كبيرة، وكان هذا الطريق تحت حكم العشائر البدوية، وكانت السلطنة تعد سلامة الحجاج وتوفير السبل الكفيلة بأدائهم مناسك الحج من المهام الدينية الملقاة على عاتقها. ولهذا حاولت المستحيل لوضع العشائر القاطنة في طريق قافلة الحج في دائرة التنظيم واستمالتها للحيلولة دون قيامها بأي عمل ضد القافلة[1].

ويذكر الباحث التركي أوزون جارشيلي أن الدولة العثمانية كانت تخصص للبدو الذين على طريق الحج مبلغاً من المال سنوياً تسمى صرة العربان[2].

(*) الصرة لفظة عربية تعني «ما يجمع فيه الشيء ويشد». واستخدمت من قبل العثمانيين كمصطلح بمعنى كيس النقود للدلالة على النقود وما شابهها والتي اعتادت الحكومة العثمانية إرسالها إلى أهالي الحرمين (مكة والمدينة) في موسم الحج.

(1) أنظر بحث فاضل بيات: مصدر مذكور.

(2) رحلة سويل فراوغلي إلى بلاد الشام 1890م. دراسة وترجمة وتعريب فاضل مهدي بيات. منشورات جامعة آل البيت 2000 ـ الأردن.

هذا التنظيم الإداري العثماني ضمن لسكان الولايات العربية فترة من الاستقرار النسبي بعد مصائب عهود أواخر المماليك وذلك لأنه خفف عبء الضرائب واستدام نظام الإدارة منتظماً بدرجة معقولة. وقد سمح أيضاً تمسك السلطنة بأحكام الشريعة الإسلامية ورعايتها للمذاهب السنية والطرق الصوفية إلى توفير الروح الديني وإنعاشه بين مواطنيها ونشر العدالة في أرجاء ولاياتها[1].

وفي بداية عهدهم نجح العثمانيون في استقطاب مهم لفئات من المجتمع العربي. ويشير المستشرق نيقولا إيفانون «استقبل العثمانيون بالترحاب في كل بقعة من البلاد العربية من قبل أبناء المسلمين.. فراقت لهؤلاء ساسة السلطنة العثمانية واهتمامها بحاجات الإنسان الفقير. ولم ينس العثمانيون دورهم «كمدافعين» عن عامة الشعب، فأخذوا ينتقمون للمضطهدين، وأكدوا حمايتهم للأرامل واليتامى والمشوهين والمعدمين. فأسكنوا الفقراء في المنازل المصادرة ووزعوا عليهم الخبز والملح، وفي بعض الأحيان كانوا يقدمون لهم اللحم وغيره من المواد الغذائية...»[2].

ومن جهة أخرى عملت السلطنة العثمانية على تحرير عامة الناس من ظلم القوى المحلية المتسلطة. فبموجب قوانين نامة المتعددة جرى إحصاء كل شيء، حتى أدق التفاصيل، بما يتيح للسلطة تحصيل الرسوم من الشعب، ومنع أي جبايات أخرى منعاً باتاً. وفي هذا الإطار ألغيت كل الالتزامات والمدفوعات التي كانت تثير استياء الفلاحين: كرسم الحماية، وهدايا الضيافة،

(1) **هاملتون جيب وهارولد بوين**: مصدر مذكور، ج. 1، ص. 240.
(2) **نيقولاي إيفانوف**: مصدر مذكور، ص. 272.

وبدل الطرق، والمبيت، ومختلف أنواع إبقاء الدين بالعمل، والحسومات المالية والعينية.

وطبقت تدابير مماثلة في المدن. فأظهر نموذج مصر أن العثمانيين عمموا المباني السكنية والإنتاجية التي كان يستأثر بها بعض الأفراد بصورة غير قانونية[1].

وبشكل عام كان التشرذم العشائري والبغض المتبادل بين العائلات الشامية السند الوحيد للأتراك في مواجهتهم لأية محاولة لبعث وحدة داخلية ضد السلطنة. ويمكننا القول إن قليلاً من المدن مع محيطها خضعت للإدارة التركية المباشرة، أما باقي المناطق وبالأخص الجبلية منها، فقد بقيت كما كان متوارثاً تحت الإدارة المباشرة للأمراء والمشايخ المحليين. وكما هي العادة عقد هؤلاء فيما بينهم تحالفات صداقة أو قاموا بغزوات حسب ما تمليه مصالحهم السياسية والاجتماعية غير سائلين عن رضى الباشا. وفي مرات أخرى شكل هؤلاء الباشاوات أهدافاً مباشرة لأمير أو تحالف أمراء. وقد اعترف ديوان القسطنطينية مرات عدة بحقوق هؤلاء الأمراء، رغم إرادة الولاة والباشاوات الأتراك، أتقاءً لمحاولات عصيان محلية في المستقبل[2].

أما النظام الضريبي في سوريا فكان متطابقاً مع تلك المنطلقات السياسية. الباشا يلتزم بتقديم أتاوة معينة مفروضة على البشليك، وفي المقابل توضع تحت تصرفه كل المداخيل التي كانت ينفق

(1) المصدر نفسه، ص. 270.
(2) **بازيلي**: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة يسر جابر، مراجعة منذر جابر، دار الحداثة، بيروت 1988، ص. 45 و46.

منها على جيشه وحاشيته. كل سنجق من السناجق التابع كان ملزماً بدوره، بدفع كمية من المال تتناسب مع إمكانياته أو مع تأثير الباشا على سكان هذا السنجق وحكامه المحليين. الأتاوة المفروضة على البشاليك والمرفوعة إلى الباب العالي كانت إجمالاً ثابتة لا تتغير، إلا أن كمية الأموال المحصلة من البشاليك بواسطة الباشاوات كانت متغيرة حسب الظروف وحسب قوة أو ضعف الباشا والأمراء المحليين. على كل في هذا المجال، تبقى إدارة الباشا التي لا يحدها القانون، بديلاً عن كل فرمانات الضرائب والجباية[1].

وفي المقابل أدى الفتح العثماني إلى دمج البلدان العربية في كل موحد شاسع يقع بين المغرب الأقصى وإيران وبراري روسيا والحبشة، وصنع سوقاً داخلية واسعة جرى فيها تبادل منتجات وسلع متنوعة في أقاليم مختلفة، ونشطت الاتصالات، ونمت المدن العربية الكبرى الواقعة على النقاط المحورية للتجارة الدولية الكبيرة (الموصل ـ حلب ـ القاهرة ـ تونس) كما لعب الحج دوراً جوهرياً كقوة من قوى التلاحم الداخلي، وعامل من عوامل التقارب بين أقاليم العالم العربي المختلفة

لكن لم تعترف السلطنة العثمانية بالتفرقة العنصرية، بعد تلاشي التميز بين العرب وبين معتنقي الاسلام من غير العرب، وقبل نشوء القومية الحديثة. إلا أنه كان هناك بعض التمييز في وظائف اللغات، فقد كانت اللغة التركية لغة الحكومة والجيش، واللغة العربية لغة الدراسة والشريعة. وكان دور العرب الخاص معترفاً به

(1) المصدر نفسه، ص. 46.

حقاً إلى حد ما. فكان الاشراف المتحدرون من سلالة النبي يشكلون هيئة مستقلة تتمتع بامتيازات مالية وشرعية، وكانوا منتظمين في كل ولاية تحت قيادة النقيب، وكان نقيب القسطنطينية يعتبر من أكابر السلطنة[1].

الولايات العربية خلال حالة الضعف العثماني

بموت السلطان سليمان القانوني 1566م. انتهى عهد السلاطين الأقوياء والأكفاء وانتهى عهد الفتوحات من الناحية الواقعية مما أدى لأزمة اقتصادية خانقة للسلطنة العثمانية نتيجة انقطاع موارد الفتوحات، وازدياد عدد الجنود الانكشاريين والموظفين الذين يتقاضون المرتبات، وفساد نظام الالتزام وجباية الضرائب في مناطق مختلفة في السلطنة. فقد كان الحكم الابتزازي الذي كان يمارسه أحمد باشا الجزار في أيالة صيدا هو المثال التقليدي لنظام الاحتكارات في القرن الثامن عشر. وكانت القدوة قد وضعها ظاهر العمر عبر وزيره ابراهيم الصباغ الذي استحوذ على كل أنواع التجارة، فكان وحده يبيع القمح والقطن والسلع الأخرى، وكان وحده يشتري الأصواف والصباغ والسكر وكل ما تستورده البلاد من السلع. فبين عامي 1566 ـ 1718م. حكم السلطنة ما لا يقل عن 13 سلطاناً. ويعتبر عهد السلطان مراد الثالث نقطة تحوّل في تاريخ السلطنة. إذ ظهرت بوادر الضعف فيها وترك السلاطين مسائل الدولة العليا في أيدي الوزراء الذين لم يصلوا إلى مناصبهم عن جدارة.

(1) هـ. جيب وهـ بوين. مصدر مذكور ج 2. ص 75.

وبوجه عام فقد شكل القرن السابع عشر مرحلة انتقال بين أوج السلطنة وانحدارها، لكن العثمانيين ظلوا يمثلون قوة لا بد أن تؤخذ في الحسبان وأن السلطنة كانت بعيدة عن الانهيار، وارتاح العثمانيون إلى قوتهم هذه وشعروا باكتفاء ذاتي عميق جعلهم بعيدين عن ادراك التطورات الحقيقية التي كان يتمخض عنها مجتمع جديد في أوروبا، ولم تخرج السلطنة من عزلتها وتنظر إلى الخارج إلا مع هزيمة عام 1687 الخطيرة النتائج. إذ تقدم النمساويون وانتصروا على العثمانيين وأجبروهم على توقيع معاهدة كارلو فيتز سنة 1689. عندها اكتشف العثمانيون تخلف أجهزتهم العسكرية. كمحصلة عامة لحالة الضعف أظهرت الأحداث في الولايات العربية مثل دمشق 1725م. والجليل الأعلى والأدنى 1775م. وتونس وطرابلس الغرب والجزائر إلى أن السيادة العثمانية إن لم تكن مهددة بالكامل، فإنها على الأقل مختزلة، لكن الدولة مع ذلك بقيت حتى منتصف القرن الثامن عشر تشكل كياناً بشرياً وسياسياً ودينياً واحداً متجانساً في نظر رعاياها، لم تنل منها الأراضي التي فقدتها أو تنازلت عنها لأنها تعتبرها هامشية، ولا تكاد تمس السكان المسلمين.

خلال القرن الثامن عشر، مرت الولايات العربية بتطورات قادتها إلى أوضاع جد متباينة. فقد برزت في حلب قوى محلية عبرت عن نفسها بقوة من خلال تمردها على والٍ قديم، ورفضها لتنصيب والٍ جديد في أكثر من مناسبة، وفي فلسطين ودمشق والموصل وبغداد وجبل لبنان ترسخت أقدام متزعمين وأشباه سلالات حاكمة تحت أشكال متباينة دون أن تتعرض سلطة الحكومة المركزية هناك للمنازعة، نذكر منها ظاهر العمر في

شمالي فلسطين والأمير بشير الثاني في جبل لبنان. وفي مصر تنامت قوة المماليك لكن حركة علي بك الكبير الرامية إلى الاستقلال عن الدولة منيت بالفشل 1773م[1]. وفي المغرب أدى تدخل أغوات الجيش ورؤساء القراصنة، والأسر البحرية القوية في شؤون الحكم إلى انتزاع السلطة من الوالي العثماني وتأسيس سلالات حاكمة، تحت السيادة العثمانية كما حصل في طرابلس وفي تونس. وضعفت سلطة العثمانيين حتى أصبحت اسمية، وظلت كذلك حتى جرى الاحتلال الغربي لتلك المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

لكن لا يبدو أن تلك الحركات يمكن تسميتها في مصر والشام بعثاً سياسياً لأن القائمين بها لم يكونوا يملكون مشروعاً غير تأمين

---

(1) مجلة الاجتهاد، عدد 41 و42 شتاء وربيع 1999، بيروت ص. 413.
ومن المعروف أن السلطان سليمان القانوني هو من وضع أسس تفكك السلطنة عندما منح فرنسا على عهد ملكها وحليفه فرنسوا الأول سنة 1494/ 1547 وضعاً مميزاً على شكل امتيازات تجارية واعترف لرعاياها اذا سكنوا في السلطنة، أو مروا بها ببعض الامتيازات القانونية والتجارية. ولم يلبث الخطر أن استفحل عندما شملت هذه الامتيازات معظم البلدان الأوروبية آنذاك والولايات المتحدة الأميركية. ثم أخذت تتسع دائرة حقوق هذه الامتيازات شيئاً فشيئاً حتى أصبحت الشعوب والجماعات غير المسلمة في السلطنة العثمانية تتمتع إلى هذا الحد، أو ذاك باستقلال طائفي فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، وبإعفاء من الخدمة العسكرية، ومن كثير من الضرائب والملحقات القانونية. وانتهى الأمر أن تمكنت فرنسا وانكلترا من منح الحماية حتى لبعض الرعايا العثمانيين من خدم وعملاء. لقد عبَّدت الامتيازات الأجنبية الطريق أمام التغلغل الرأسمالي الاستعماري وأمام إحكام الطوق على الاقتصاد العثماني وتوجيه ضربات قوية للصناعة والتجارة والتشدد في استثمار شعوب السلطنة العثمانية.

سلطة ـ مهما بلغت ضآلتها ـ تحمي امتيازاتهم أو تقويهم في وجه سطوات الوالي العثماني بهم.

وما يمكن ملاحظته «أن السلطنة العثمانية لم تكن ـ كعهدها في الماضي ـ تملك خياراً سوى الاعتماد على النافذين في مناطقهم. فهي لم تتمكن من بسط سيطرتها على سوريا من جديد إلا بمساعدة من الخارج وكما كان الأمر في القرن الثامن عشر، ـ دأبت عوامل عديدة مثل سرعة تنقل كبار المسؤولين العثمانيين من مناصبهم وتعيين مسؤولين غالباً ما كانوا يجهلون لغة أهل البلاد والأوضاع فيها، وانعدام الكفاءة بين العسكريين وتنقلهم بين المواقع، فضلاً عن الأزمات المالية التي كانت تعصف بالإمبراطورية ـ في الحد من قوة العثمانيين في مواجهة الجماعات المحلية. فكانت الحكومة تأمل من الزعامات المحلية، كشأنها في الماضي أن تتعاون مع السلطات، وتضفي الشرعية على السلطة العثمانية[1]... ويبدو أن الحركات المناوئة للعثمانيين في الولايات العربية اعتبرت بالغة الخطورة لأنها استخدمت ذريعة للتدخل الأجنبي، وخلقت تربة ملائمة للإمبريالية. إلا أنها ليست العامل المسهل الوحيد المستخدم. فالنظام القديم يعطي حصانة للأجانب سواءً في حماية أشخاصهم أو في حماية نشاطاتهم التجارية والصناعية. وتزايدت مخاطر تلك الامتيازات لاحقاً من خلال التفسير المتحيز لبنودها[2].

(1) ليندا شيلشر: دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر الملاح ودينا الملاح، دمشق 1998، ص. 71.

(2) جاك توبي: الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840/1914، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، 1990، ص. 67 ـ 72.

دور نخب السلطة العربية في أواخر العهد العثماني

(1) الأسر المالكة

عشية القرن الثامن عشر كان الحصول على منصب في السلطنة العثمانية مقروناً بصراع بين المطالبين به، وتستخدم فيه الرشوة والنفوذ العائلي. ولوحظت آنذاك نزعة للاحتفاظ بالمنصب ونقله عن طريق الوراثة في إطار العائلة الواحدة. وكان تولي منصب في إطار النخبة السياسية في دمشق مشروطاً ببلوغ صاحبه الزعامة في الشرائح. وهكذا كان السياسيون في المدينة هم الأغوات والمفتون والنواب والخطباء والنقباء وشيوخ الطوائف الحرفية والطرق الصوفية ومن كان يبرز ـ بين الحين والآخر ـ من شخصيات قوية من العامة[1].

ولم يكن السعي للحصول على منصب يفسّر بتحقيق أهداف الزعامة والوجاهة وحسب، بل للحصول على مكاسب ومصالح مادية. وإن أشد ما يدلّل على هذا مقدار ما كانت تقوم به أسر النخبة في أواخر القرن من تلوّن وتحوّل في ولاءاتها لتجني الفوائد من الارتباط بعدة شرائح مختلفة. كانت هذه الظاهرة سبباً لتوسيع الملكيات الكبيرة عند الأعيان العرب النافذين في مراكز السلطة. إذ يذكر أحمد وصفي زكريا أنه بسبب هجمات البدو وتشدد الملتزمين ببدلات الأعشار ورجال الجباية في القرن التاسع عشر... اضطر الفلاحون الفقراء من الغوطة الشرقية إلى اللجوء

(1) ليندا شيلشر: مصدر مذكور، ص. 162.

إلى أعيان دمشق ومتنفذيها يبيعونهم قريتهم كلها أو جلها بأثمان بخسة[1]. وبفضل هذه الظاهرة تنامى الصعود الاجتماعي - السياسي لبعض الأسر المالكة للأرض. ففي دمشق برزت أسر: العظم - العابد - مردم - العجلاني وغيرها وفي حلب كانت عائلات: الجابري - القدسي - الرفاعي... وفي حمص كان أبرز ملاكي سندات الطابو والحيازات الواسعة من عائلتي الأتاسي والدروبي[2].

وفي بيروت كادت أبرز العائلات المالكة للأراضي تنحصر في الوسط المسيحي الذي كان يمتهن التجارة والربى من الفلاحين. ومن هذه العائلات: آل سرسق - آل بسترس - آل طراد، آل فريج - آل تويني - آل أبيلا - آل المدور وغيرها[3]...

ويشير وجيه كوثراني «أن هذه العائلات هي التي احتلت مواقع السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى العام 1908. وهي التي ستحتل فيما بعد واجهة العمل السياسي في مرحلة بروز الحركة المطلبية العربية في مدن المشرق العربي والتي تولى قيادتها بشكل أساسي آنذاك التجار المسيحيون المشرقيون في المدن وكذلك مرحلة الحركة الفيصلية...»[4]. وتمكنت نخبة السلطة الشامية «من السيطرة على المجتمع المحلي بطريقتين متصلتين: فمن خلال استخدامها لمناصبها من أجل الحصول على

---

(1) **أحمد وصفي زكريا**: الريف السوري: محافظة دمشق، ج. 1، دمشق 1995، ص. 345.

(2) **شارل عيساوي**: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1800 - 1914) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990، ص. 67 - 72.

(3) المصدر نفسه ص 67.

(4) **وجيه كوثراني**: بلاد الشام. معهد الانماء العربي. بيروت 1980 ص 59.

الأراضي أصبحت تسيطر على مناطق دمشق الخلفية. وبعد أن أصبحت سندات التمليك بأيدي هذه العائلات اخذت تستغل الفلاحين بصورة قاسية فكانت تنتزع منهم نسبة مئوية كبيرة من الفائض الريفي على شكل أجور... ثم استخدمت العائلات المالكة للأراضي الأرباح الزراعية لشراء المناصب. ومن خلال مناصبها كانت تنعم على الناس أو تنفعهم من خلال الوظائف والعقود والوصول إلى الحكومة والحماية منها»[1].

وفي العراق آدّت عمليات المساحة والتسجيل إلى تركيز نسبة كبيرة من الأرض بأيدي أصحاب النفوذ المحليين من شيوخ القبائل ومساعديهم. فقد سجل ناصر السعدون شيخ قبائل المنتفقات القسم الأكبر من قطاعات القبائل باسمه وأسماء أقاربه وأعوانه[2]. وفي منطقة الموصل ظهرت النتائج نفسها التي ظهرت في منطقة البصرة حيث انتقلت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى أيدي أعضاء مجالس المدينة[3].

إذن أفضت التطورات التي طرأت على أوضاع الملكية الزراعية منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى تبلور نسبة النخبة الاجتماعية في المجتمع العربي. «ففي الولايات السورية والعراقية، كان أولئك الذين يمتلكون المال من الأرض هم الذين كانوا يحصلون على الأرجح على مناصب رسمية، أو فيما بعد ذلك، ينتخبون في البرلمان العثماني. وفي مصر كان كبار ملاك

---

(1) المصدر نفسه ص 58.

(2) المصدر نفسه، ص. 434.

(3) **روجراوين**: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800 - 1914، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، 1990، ص. 262.

الأرض هم الذين وفروا للسلطة الاستعمارية أهم حليف محلي، وهم الذين استخدموا هذا الوضع لتأكيد نفوذهم المحلي المتزايد الأهمية في الحياة السياسية المحلية»[1].

وفي مراكز الولايات المتحدة، كدمشق وحلب كانت الفئة الحاكمة تضم ما بين مئة إلى مئة وعشرين عائلة، وفي مراكز الأقضية كان عدد العائلات الحاكمة أقل بشكل ملحوظ. كانت الفئة الحاكمة تضم، بشكل عام 3 إلى 10% تقريباً من أفراد الطبقة المسيطرة، لكن حصتها من الريع الإقطاعي الإجمالي ودورها في إدارة السلطة العامة، لم يكن يحسب على أساس نسبتها العددية. وبالإضافة إلى مرتبات الوظيفة والرشاوى والهدايا، التي كانت تحصل عليها، تمتعت بامتياز خاص حيال الجماعات الأخرى، كتعهد الالتزامات. والمشاركة في تحديد الأسعار وتأسيس الاحتكارات، مما أتاح لها نجاحاً كبيراً في الحصول على حصة كبيرة من أرباح النشاط الاقتصادي في المدن[2].

ولم يكتف الأعيان السوريون بما يدخل إليهم من أملاكهم في المدن، بل حصلوا على حصص في تجارة القوافل وهي طريق الحج والطرق التي تعبر الصحراء إلى بغداد وفارس والخليج بكاملها. ويشير ألبرت حوراني «ومهما كانت طريقة سيطرتهم على محاصيل القرى فإنها تمكنهم من السيطرة على تموين المدينة

(1) المصدر نفسه، ص. 405.

(2) إيرينا سميليا نسكايا: البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطاالله، دار الفارابي 1989، ص. 272.

بالقمح. ونستطيع أن نراهم في كلتا المدينتين (دمشق وحلب) يستخدمون ذلك في سبيل خلق نقص في المؤن اصطناعي ليس بهدف رفع الأسعار وجني الثروة وحسب بل للسيطرة على الحاكم وذلك بخلق اضطرابات يستطيعون وحدهم إخمادها»[1].

استغلّت هذه العائلات عجز الباشوات العثمانيين عن التصدي للمفاسد واحتمال الصفح عنها مقابل ثمن كبير. فكانت الحصيلة لتلك السياسة أن أدّت إلى ظهور أسر حاكمة في معظم الولايات العربية. وأخذت كل أسرة حاكمة في كل ولاية تدعم نفوذها بأن ترسم لنفسها كياناً خاصاً يعتمد في بعض الأحيان على معالم حدودية واضحة مثلما هو الحال بالنسبة لممالك مصر والعراق وأئمة اليمن أو يركز نفوذه حول مدينة أو إقليم ذي شأن اقتصادي وسياسي هام مثل آل العظم في دمشق والأشراف في مكة والأسرة القرمنلية في طرابلس الغرب وبايات تونس ودايات الجزائر.

2 ـ المؤسسة الدينية

تقاسمت الأسر الحاكمة بعضاً من جوانب سلطتها مع شريحة اجتماعية مهمة وهي رجال الدين، وكان لهؤلاء دور سياسي جلي بفضل ما لهم من تأثير معنوي وديني وفكري على السكان المسلمين عموماً ولا سيما بسبب جمع الإسلام بين سلطة الدين

(1) ألبرت حوراني: الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء، بحث ورد في كتاب الشرق الأوسط الحديث، ج. 1، ترجمة أسعد صقر، دار طلاس، دمشق 1996، ص. 125.

والدولة. فكان رجال الدين يتمتعون بالسلطة في منح الشرعية السياسية أو منعها عن العصب المحلية والولاة أو حتى السلطان، أو كانوا يدعون ـ على الأقل ـ أنهم في موقع يؤهلهم لذلك. تنبع أهمية رجال الدين في المقام الأول من تضلعهم في الفقه والشريعة، ثم يزيد من تأثيرهم عملهم في التدريس والخطابة. وكان رجل الدين الطموح بين أقرانه يسعى لكسب أتباع له من طلبة العلم والدارسين، وليكون صوته مسموعاً في مجالس زعماء المدينة. وفيما يتصل بالحكومة، فإن رجل الدين كان جاهداً ليكون في عداد أعضاء الدواوين والمجالس، وأن يحتل مواقع رئيسية في مؤسسات المدينة القضائية والدينية والتعليمية.

فالاسلام العربي شكل الكتلة السكانية الوازنة داخل السلطنة العثمانية، الأمر الذي أفضى إلى علاقات مميزة على قاعدة الاسلام الديني ـ السياسي، نشأت بين الحكومة المركزية العثمانية كمرجعية أولى للسلطة السياسية، وبين المرجعيات الدينية النافذة من رجال دين وعلماء وفقهاء شرع وتفسير. وبمقدار ما كان الملسمون العرب يرون القوة العثمانية الأداة القادرة على استرجاع هيبة الخلافة التاريخية فإن السلاطين العثمانيين رأوا في المقابل بالكتلة الاسلامية العربية أنها بمثابة الركيزة الأساسية لاستقرار الحكم العثماني وتوفير مقومات استمراره. ولما كانت اللغة العربية هي لغة القرآن والشريعة وعلوم الدين فإن العلماء العرب احتلوا مكانه رفيعة على المستويات الدينية والاجتماعية وحتى السياسية أيضاً. فالعلماء الأتراك راحوا يدرسون العربية على أيدي علماء الحواضر العربية الاسلامية الكبرى في دمشق وبغداد وحلب والقاهرة، كما أنهم أخذوا يصنعون مؤلفاتهم ودراساتهم باللغة

العربية نفسها[1]. تجدر الملاحظة أن المدارس الدينية الاسلامية لم تكن مرتبطة بوزارة المعارف، ولم يكن لها أي تدخل في شؤونها، بل كانت تتبع الجهات التي تشرف عليها، وهذه الجهات كانت جهات وقفية بالدرجة الأولى. وهذا كان يعزز من سلطة العلماء لما لهذه المدارس من تأثير على مجتمع يتأثر بالثقافة الدينية الاسلامية[2].

ويرى بعض المتخصصين بالشؤون العثمانية أن ضعف السلطة المركزية قاد إلى التوسع في تطبيق مبادىء الشريعة في المجالات الحقوقية وأحياناً في المجالات الإدارية، وساعد على تنامي قوة العلماء وتثبيت مواقعهم؛ وقد أدى هذا التغيير بصورة غير مباشرة إلى ازدياد نفوذ العلماء المحليين الناطقين بلسان أبناء البلاد الأصليين، خاصة في القاهرة وتونس حيث لعب جامعا وجامعتا الأزهر والزيتونة دور مركز التجمع.

«أما في الحجاز واليمن فقد كان التغير أبعد شأناً، اذ تجمع النفوذ خارج المدن الساحلية التي كانت مركز الحكم التركي، في أيدي عائلات محلية استمدت نفوذها من الحرمة التي كان الأتقياء يحيطونها بها، كعائلات أشراف مكة في الحجاز حراس الأماكن

---

(1) انظر بحث د. محمد مراد من العثمانوية إلى القوموية العربية في كتاب الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد عام 1516. منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية بيروت 2001، ص. 25 وما بعد...

(2) فاضل مهدي بيات: سالنامه وزارة المعارف العثمانية وأهميتها في دراسة واقع التعليم في البلاد العربية في العهد العثماني. مستل من كتاب العلم والمعرفة في العالم العثماني. إصدار مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية. اسطنبول 2000 ص 328.

الحرام المنتسبين إلى عائلة النبي، وأئمة الشيعة الزيديين في اليمن»[1].

وبدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر لجأت بعض الفئات الاسلامية إلى التهرب من دفع الضرائب المتزايدة أو الخدمة العسكرية، وإلى التمسك بانتمائها إلى طائفة الأشراف المنتسبين للرسول. وقد تطورت هذه الحركة في الوقت ذاته وأخذت الكثير من العائلات صفة الأشراف[2]. وتشير سميليانسكايا «لعب الدور الأكبر والأهم في أوساط العلماء أعيان العائلات القديمة المحليون. وكان عددهم محدوداً وكان أكثرهم نفوذاً من ينتسب إلى سلالة النبي كآل الصادق وآل العجلاني، أو من ينتسب إلى مؤسسي الفرق الصوفية كآل الكواكبي في حلب وآل العجلاني وهم فرع من آل الكيلاني العراقيين الذين استوطنوا حماه في أواسط القرن الثامن عشر ثم انتقلوا إلى دمشق. وقد سعت تلك العائلات إلى احتكار أعلى مناصب العلماء لأبنائها»[3]. ويبدو أن المكانة الدينية الخاصة لدمشق تعود لاعتبارها محطة لتجمع قوافل الحجاج السنوية المتوجهة إلى مكة المكرمة، ولِما لأمير الحاج من الرفعة والأهمية حيث ساهم في اجتذاب العلماء من البلدان الأخرى للاستقرار فيها وتأسيس أُسَرٍ خرجت أشهر العائلات كالمرادي والبكري والغزي

---

(1) البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة سنة 1798/ 1939. دار النهار للنشر بيروت 1977 ص 49 و50.

(2) انظر حول هذا الموضوع كتاب برهان غليون: «المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات» دار الطليعة. بيروت 1979، ص 39.

(3) إيرينا سميليا نسكايا: مصدر مذكور، ص. 270.

وغيرهم[1]. ويلاحظ من مسار المؤسسة الدينية، أن فئة العلماء ورجال الدين تميزت بالانغلاق على الذات وخاصة الكبار منهم. «إذ انتقلت المناصب الدينية بواسطة الأرث من الآباء بنسبة 50% بين رجال الدين، في حين أن وضعهم الاجتماعي انتقل بالإرث عن نسبة 10% بين أبناء العسكريين والمماليك والحرفيين...». خلال القرن الثامن عشر شهدت المؤسسة الدينية حالة من التراجع في التأثير على مجتمعاتها نتيجة عوامل متعددة أبرزها: تسرب الفساد تسرباً مستمراً ومتزايداً وخطيراً إلى الطبقات العليا على الأقل من رجال الدين. وكانت نقطة البداية في هذا الفساد هو التنظيم الاداري في العاصمة... اذ أدى اعتزال السلاطين الحياة العامة وركونهم إلى العزلة في قصورهم إلى وضع نهاية للتشجيع الذي كان يسبغه السلاطين السابقون على العلماء سواء بصورة مباشرة كبناء المدارس لدراسة مختلف العلوم وحبس الأوقاف لها، أم بصورة غير مباشرة بالحفاظ على الديوان مركزاً لاشعاع ثقافي.

ومن جهة أخرى فقد ساعد الفساد نفسه العلماء على الخروج على النظم الموضوعة لمنح الاجازات العلمية، وتوزيع الوظائف والتساهل في أمرها[2].

هذا الوضع أدى إلى اندفاع بعض الشيوخ إلى ممالأة ذوي السلطان والرغبة في إرضائهم إلى درجة تجاوزت أبسط ما تقتضيه

---

(1) للمزيد حول الأحاديث المرغبة بالهجرة إلى الشام والاستقرار فيها انظر: أحمد بن محمد المقدسي، مثير الغرام بفضائل القدس والشام. تحقيق أحمد سامح الخالدي، يافا، المطبعة العصرية د. ت.

(2) انظر هـ جيب وهـ بواين: مصدر مذكور ج 2 ص 122 و123.

مظاهر الكرامة واحترام الذات. هذه الحالة من الجمع بين الدين والدولة قاد العلماء إلى التغاضي عن كثير من المخالفات الواضحة متخذين مقاييس مزدوجة للحكم والتبرير. فقد كتب الجبرتي يصف القائد المملوكي مراديك في مصر أنه كان قاسياً ظالماً ولكنه كان يحترم العلماء، والاسلام والمسلمين(1).

أما في القرن التاسع عشر فقد اهتزت العلاقة المستقرة منذ عدة قرون بين العلماء ونظام الحكم العثماني. ففي اعقاب الفتنة الطائفية في بلاد الشام عام 1860 استغلها نظام الحكم العثماني الجديد ليضرب القوى التقليدية (العلماء وغيرهم) التي أخذت تقاوم أو تعرقل التنظيمات والاصلاحات(2). وبفضل هذه الضربة تمكن النظام العثماني الجديد من متابعة تطبيق الاصلاحات في أهم حصون العلماء (القضاء والتعليم). ففيما يتعلق بالقضاء تشكلت حينئذ مؤسسات قضائية متخصصة المحاكم التجارية الخ.... وفيما يتعلق بالتعليم فقد بدأ التغيير مع صدور قانون 1846 الذي تولت الدولة بموجبه الاشراف على هذا القطاع، بعد أن كان تحت اشراف العلماء إذ نص على مجانية التعليم باختلاف أنواعه وتعيين معلمين من غير العلماء(3)... وقد شهدت المدارس الجديدة المرتبطة بنظام المعارف العثماني، وكذلك مدارس

---

(1) المصدر نفسه ج 3 ص 170.

(2) انظر كتاب الشيخ محمد سعيد الاسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر. جمع وتحقيق د. أسعد الاسطواني 1993. دون ذكر دار النشر.

(3) وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية 1988 ص 90.

الارساليات التبشيرية إقبالاً كبيراً من أبناء العائلات الاعيانية والتجار الأثرياء وكبار الموظفين والاداريين بعد ما ثبت لديهم أن التحصيل العلمي في هذه المدارس يؤهلهم للحصول على مراكز عالية في الادارة أو الجيش.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد تمكن العلماء من خلال أولادهم من التكيّف مع النظام الجديد، وخاصة من خلال قانون الأراضي الذي تمكنوا بواسطته من الاستحواذ على ملكيات واسعة مما جعلهم من جديد قوة محلية مهمة منسجمة مع النظام العثماني في مطلع القرن العشرين(1). لكن هذا الانسجام بين نخب السلطة في العالم العربي والسلطنة العثمانية لم يلبث أن يتحول إلى صراع بين الطرفين، لأن انتصارات بعض البلدان الأوروبية واحتلالها لبعض من أطراف السلطنة العثمانية يضاف إليها الخلل في البنية القائمة بين الفئة الحاكمة ومواطنيها من المسلمين قد ولد ذعراً في أوساط النخب العربية نتيجة الشعور بعجز السلطنة العثمانية عن حماية أراضيها فراحوا يتلمسون مستقبلاً لهم بمعزل عن مصير السلطنة.

كمحصلة عامة فإن الارتقاء السلطوي الذي شهدته النخب ـ الاجتماعية ـ السياسية في المجتمع العربي، كان أحد أبرز الدوافع التي شكّلت أزمة حكم للعثمانيين في البلاد العربية لأنها أيقظت، من ناحية أولى، الحركة الإصلاحية العربية، ورسمت بالتالي، برنامجها السياسي الذي يعكس نمواً متزايداً في قوة السلطة الطرفية التي أخذت تطالب بتوسيع نفوذ السلطة العربية عبر صيغة

---

(1) تيسير خليل محمد الزواهرة: تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق سنة 1840/ 1864. جامعة مؤته (الأردن) 1995 ص 190.

اللامركزية. ووضعت من ناحية ثانية التصور الأولي لفكرة «القومية» عبر تميزها عن الرابطة العثمانية السابقة. فكان ذلك مقدمة لحركة سياسية تحمل شيئاً من الطابع القومي تخمّر ببطء ثم بدأ بالوضوح شيئاً فشيئاً، حتى تحددت معالمه في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين[1]. وأدّت من ناحية ثالثة إلى المشاركة في الثورة العربية الكبرى عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

على أن الوجود العثماني كان له أثره العميق في البلاد العربية، فقد بقيت أربعة قرون داخل السلطنة العثمانية لن تخرج منها إلا لكي تنتقل إلى تحت السيطرة الاستعمارية الغربية. كما ساهمت الوحدة النسبية للنظام في تقارب مناطق كان تطورها الداخلي متبايناً، وزود العثمانيون البلاد العربية بمؤسسات إدارية متشابهة ضمن بنية عامة مشتركة تميزت بطابع حداثة معين برغم ثغراتها وعيوبها. وتسنى للعالم العربي ـ باستثناء المغرب الأقصى ـ أن يعيش موحداً في ظل كيان سياسي واحد.

بالمقابل لم يؤد الفتح العثماني إلى طبع الأراضي العربية بالطابع العثماني. ولم تكن الأرستقراطية العسكرية التركية بالظاهرة الجديدة سواء في مصر أو في آسيا العربية، بل إن البيروقراطية لم تنطبع إطلاقاً بالطابع التركي بشكل شامل، وعلى العكس من ذلك نجد الحاميات التركية كانت تتزاوج باستمرار مع السكان العرب جيلاً بعد جيل مما أدّى إلى اندماج أفرادها بالسكان المحليين بشكل ظاهر ترتب عليه نسيانهم لغتهم التركية الأصلية[2].

(1) **توفيق برو:** العرب والترك في العهد الدستوري، 1908 ـ 1914، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1991، ص. 32.

(2) **هاملتون جيب:** مصدر مذكور، ص. 19.

الفصل الثاني

علاقة بونابرت بالقوى المحلية في مصر وبلاد الشام

لم تكن الحملة الفرنسية على مصر، تموز 1798، فجائية أو من خواطر اللحظات، فعشية انطلاقها من مرفأ طولون كانت المبررات لغزوها قد تكاملت. فالأسباب الاستعمارية الخالصة تمثلت في تأمين مستعمرات جديدة والتصدي لبريطانيا بما تمثل من تحدٍّ لفرنسا على صعيد السيادة العالمية وبما تشكل من موطن إلهام لكافة التجمعات المعادية للثورة الفرنسية.

وكانت السلطنة العثمانية في هذا الصراع من أجل السيادة العالمية هدفاً مغرياً لكل نوع من المخاطرات التوسعية التي كانت تسعى اليها الدول الكبرى ولا سيما في ولاياتها العربية. لقد سخّرت حكومة الثورة الفرنسية في خدمة الحملة ما في مكتباتها من مخزون معرفي استشراقي، وكانت قد تابعت الجهود السابقة في تعليم اللغة العربية حيث أضفت عليها طابع الجدية والعمق والاستمرارية والرسوخ أكثر من أي وقت مضى وذلك بتأسيسها المدرسة الشهيرة باسم «المدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية» سنة

1795[1] أي قبل حملة بونابرت بثلاث سنوات. حاز الاستعداد للحملة على تشجيع الفئة الرأسمالية الفرنسية نتيجة الانتكاسة التي أصيب بها التبادل التجاري بين فرنسا وبلاد الشرق حيث كان يشكل 40% من تجارة أوروبا مجتمعة مع هذه المنطقة. إذ أساء البكوات المماليك معاملة التجار الأجانب المقيمين على الأرض المصرية مما اضطرهم إلى مراسلة حكوماتهم وطالبوها بالتدخل السريع لدى الباب العالي لردع المماليك. وتزعم هذه الحملة تاجر فرنسي يدعى Magellon[2]. وعزز من أهمية هذا الطلب تقارير سفراء فرنسا وقناصلها في الآستانة والثغور العثمانية التي بينت فوائد السيطرة على مصر بالذات، وأسهبت في سرد وضع هذا البلد المتردي والفوضى الناجمة عن سوء الادارة بالاضافة إلى وصفهم المستفيض عن استراتيجيتها وأهميتها في إعادة أمجاد فرنسا التجارية لما تتمتع به من موقع وخصب وغنى[3] ودعم رأي هؤلاء السفراء والقناصل جماعة الرحالة الفرنسيين الذين زاروا الشرق ونشروا مشاهداتهم وآراءهم حيث أحدثت أثراً كبيراً في توجه سياسة بلادهم الاستعمارية نحو الشرق؛ وهؤلاء «دي توت» و «سافاري» والرحالة فولني الذي دعا في العام 1782 إلى الاستيلاء على مصر[4]، فيما اعتبر تاليران في رسالته إلى مجلس

(1) نجيب العقيقي: المستشرقون، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، 1964. طبعة ثالثة ص 153.

(2) François- charles - Roux: l'Egypte de 1801 a 1882, dans l'histoire de la nation egyptienne-paris. s. d. p. 268.

(3) محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، دار الفكر العربي. بيروت ص 68 و72.

(4) المستر جورج، يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل. تعريب علي، أحمد شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 28.

الديركتوار في 10 حزيران 1798 بأن الحملة الفرنسية على مصر «سوف تهدم سلطان بريطانيا في الهند»، ولذا صارت الخطط التي وضعها بونابرت للسيطرة على مصر مستوحاة من سلسلة طويلة من الصدامات الأوروبية مع الشرق جندت فيها كل الخبرات بما فيها المعرفة الاستشراقية لأغراض استعمارية مباشرة[1].

دور القوى المحلية المصرية عشية الحملة

أ ـ دور العلماء والأعيان.

كان المجتمع المصري خاضعاً لحكم مملوكي استبدادي عرف كيف يكون طبقة من الحكام والأعيان ويمهد الطريق لاتحادهم عندما كانوا يختارون أحد بكواتهم ليحكم القاهرة وكان يلقب «بشيخ البلد». وكانت سلطته تنافس سلطة الوالي العثماني الذي أصبح عاجزاً عن تنفيذ أوامر عاصمة الخلافة الاسلامية في الآستانة، خاصة اذا كانت تتصل بأحد زعماء المماليك لأن مصيره سيكون العزل. وتطلع بعض أمراء المماليك إلى التخلص من السيادة العثمانية وشجعهم على ذلك ضعف الدولة وانحطاطها وانشغالها في الحروب مع دول أوروبا.

استولى المماليك على جميع الأملاك في مصر إلا ما كان منها موقوفاً على الأعمال الخيرية وتحت وصاية العلماء. وتدهورت حالة الفلاح المصري حتى صار رثاً في ملابسه ومسكنه ومأكله لا يكاد يفيق من وقع ضريبة شرعية أو غير شرعية حتى يطالب بدفع أخرى، وإذا امتنع عن الدفع ضرب وعذِّب وربما قُتل من أجل ذلك.

(1) المصدر نفسه ص 28.

وفي نهاية القرن الثامن عشر بقي بشكل عام التمايز الدائم بين الحكومة والادارة في مصر. فالحكومة كانت سلطة علوية أجنبية بينما العامة من أهل مصر من مسلمين وأقباط يهتمون بزراعة الأرض وفلاحتها والتجارة والصناعة اللازمة. كما كان دلّال المساحة وشيخ البلد وما شاكل من المصريين.

ويستند ذلك إلى نظام الزراعة والري في مصر. وكان من التعقيد بحيث يصعب فهمه على الجهاز الأجنبي الحاكم. ولذلك كان يتركه في أيدي الادارة المصرية. وكان معظم التجارة ولا سيما الخارجية منها بيد اليهود والأروام والافرنج من إيطاليين وفرنسيين ونمساويين وانكليز[1].

ويلاحظ خلال الفترة التي سبقت حملة بونابرت أنها لم تكن كلها جموداً. إذ كان من الطبيعي أن يكمن نبض الحضارة الشرقية تحت رماد العزلة والعجز. في حين كانت الروح المعنوية، لا سيما على مستوى العلماء والمراكز الثقافية، مرتفعة، والعناصر الاقتصادية ممثلة بالتجار في طريقها إلى الارتقاء، فإن البلاد كانت تعاني من سوء النظام الاستبدادي الذي شجع على سيادة الفكر المحافظ، وقد ظهر هذا جلياً في جمود لم يلق معارضة شديدة، فرغم وجود تراكيب آلية للبدع لم يكن ليخطأها مؤرخ هذه الفترة، غير أنها وفّرت أدوات لتحكم السلطة الاستبدادية والعادات والتقاليد. وأحد هذه المبادئ هو الاجتهاد، وهو بمثابة طريقة لاكتشاف منهج حكم القرآن أو السنّة على موقف معين. فإذا بنا أمام التقليديين الذين يتجهون إلى الحد من استعمال الاجتهاد لأنه

(1) قسطنطين، باشا المخلصي: تاريخ أسرة آل فرعون بأصولها وفروعها، مطبعة القديس بولس في حريصا، 1932 ص 67.

قد يؤدي إلى شروخ تحريرية قد تفضي إلى تغيير التعاليم والعادات، ومن ثم، فإنه بينما بدأ اطراد الازدهار الفكري والاقتصادي من ناحية، بدأ غلبة العادات والتقاليد عند عامة الشعب من ناحية أخرى.

لقد ساهمت بعض الظروف في تعاظم دور علماء الدين الواعين ومواقفهم الايجابية. وبينما كانت السطوة الحقيقية في السلطة للمماليك في مصر آنذاك فإن هؤلاء كانوا يشعرون أنهم أجانب عن البلاد، بعيدون عن أهلها في الشعور والعادات ويخشون ازدياد الجفاء بينهم، لذا عملوا على اكتساب مودة علماء الدين ليحببوا فيهم الأهلين. فكانوا يشاورونهم في الأمر ويصغون لرغباتهم حتى صار للعلماء قول مسموع في إدارة البلاد. وقد ضخّم من دور العلماء خلافات المماليك وانقسامهم على أنفسهم إذ وجد كل طرف منهم أنه في حاجة ماسة إلى زعيم يستعين به على الآخر وكوسيط بينه وبين الناس[1].

لقد بدا أن النوازع الدينية عند العلماء كانت عاصماً للناس من ظلم المماليك، وفي بعض الأحيان ردّ الظلم كلما زادت المظالم. ومع أنه يمكن أن نتوقف كثيراً عند طبيعة التحالف الذي كان يقوم بين العلماء والمماليك حينئذ، فإنه يمكن أيضاً الجزم بأنهم ـ العلماء كثيراً ما قاموا بدور الوسطاء بين المماليك وبين الشعب وبين المماليك والوالي العثماني مما يشير إلى ضخامة دور هؤلاء العلماء، مما ينتج عنه أدوار إيجابية لرد الظلم عن الناس وخاصة حين تتحدد مواقفهم في حدود تطبيق المعاملات الاسلامية وبشكل نظري.

(1) عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر، راجعه الكابتن سفدج، مكتبة نابولي، القاهرة، 1990، ص 91.

ويسهب كتاب «بيتر جران» «الجذور الاسلامية للرأسمالية» في تفصيل دور رجال الأزهر من العلماء حينئذ. فبعد أن يستعرض النشاط التجاري يعزو هذا الازدهار إلى زيادة دور الأزهر وزيادة ارتباط علمائه بهذه القوة الاقتصادية والاجتماعية. كان الدور الذي اضطلع به علماء الأزهر يسير في طريق مناقض لا يأتلف كثيراً مع سياسة المماليك الهادفة إلى الامساك بكل مقدرات مصر. وبدأت الفئة الأزهرية تدفع بالأمور نحو الوعي والشعور بالكيان الذاتي، ففتحت الأذهان ووعي الأفراد بتاريخ أمتهم، فكان ذلك مقدمة لحركة سياسية تحمل شيئاً من الطابع القومي تخمّر ببطء ثم بدأ بالوضوح شيئاً فشيئاً حتى تحددت معالمه في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين. ويلاحظ أن «جران» لا يكاد يصل إلى دور العلماء الايجابي حتى يربط بينه وبين فئة التجار المصريين ودورهم. فقد كانت هذه الفئة آخذة في التنامي والازدهار في القرن الثامن عشر، أي قبل مجيء الحملة الفرنسية، حيث برز نمو متسارع لطبقة رأسمالية تجارية وطنية ذات موقف وطني معاد لسيطرة الأجانب. ويؤكد هذا ما يلاحظ من العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد ورجال الدين متمثلة في تجويد علم الحديث الذي اقترن حينئذ بالنشاط الواسع للقطاع التجاري في القرن الثامن عشر[1].

وكانت هذه الطبقة متمركزة في البنادر ولا سيما القاهرة، ومتمثلة في أهم شريحتين من شرائحها وهما طبقة التجار وطبقة

---

(1) انظر: مصطفى، عبد الغني: الجبرتي والغرب في الفكر العربي الحديث، مجلة عالم الفكر، مجلد 17، عدد نيسان ـ أيار ـ حزيران، 1986، ص 133 - 166. الكويت.

أصحاب الحِرف. وكان المشتغلون في كل صناعة أو حرفة تجمعهم نقابة طائفية أو حرفية على رأسها شيخ يمثلها ويجمع ما عليها من ضرائب وينظر في منازعاتها؛ وكان المنصب وراثياً، وكان شيوخ الطوائف ونوابهم المعروفون بالنقباء (ويختارهم حكام المدن) من ذوي النفوذ السياسي، وكان للتجار في كل بندر شيخ أو نقيب يسمى شهبندر التجار[1].

وفي عام 1795 أجبر مشايخ الأزهر والتجار الأمراء المماليك على توقيع حجة تتضمن عدم فرض ضريبة إلا اذا أقرها مندوبو الشعب وأن ينزل الحكام على مقتضى أحكام المحاكم[2]. وبدا واضحاً أن هذا التطور المطرد في الاتجاه الايجابي كان يمكن ـ كما استنتج (جران) ـ أن يؤدي إلى تطور طبيعي آخر لو سارت الأمور على النحو الطبيعي مما كان يحول دون الصدام غير المؤهل مع الغرب وما أعقبه من تفكك آليات التطور الذاتي في شتى الميادين. ورد على «جران» القائلون بعالمية الظاهرة الرأسمالية من مثل بروديل وماكينل وولرستين بالقول إن الالتحاق بالأسواق الرأسمالية بدأ قبل الغزو الفرنسي، ثم جاءت الاصلاحات العثمانية والمصرية التي تلت الغزو فسحقت ذلك الالتحاق وأكملته. أما أندريه ريمون فيقول إنَّ المدن شهدت نشاطاً تجارياً وثقافياً لا ينكر، لكن ذلك ليس كافياً للحديث عن نهوض قضى عليه الفرنسيون.

---

(1) لويس، عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب من عصر اسماعيل إلى ثورة 1919، 1980، ص 338.

(2) عمر، عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة، بيروت 1975، ص 63.

تنامي دور الأقليات الدينية في المجتمع المصري

من دون الدخول في تفاصيل بعض التجاوزات التي كانت تقع أحياناً على غير المسلمين في الشرق فإنها لم تشكل في الأغلب مشكلة لهم لأنها كانت تندرج ضمن الصراع السياسي على السلطة في العالم الاسلامي والتي كانت تطال في كثير من الأحيان طوائف اسلامية. وفي مصر كان انسجام القوى المحلية وحياتهم المشتركة وعلاقاتهم التاريخية الجيدة هي السمة المميزة في تاريخها فضلاً عن عدم نكران كل عوامل السمات المشتركة لهذه القوى بداية من اللغة والعادات والتقاليد الواحدة والمصير المشترك. وكل هذه القوى كان لها عطاء في تكوين تاريخ مصر. وبيّن الواقع تشابه أقباط مصر ومسلميها الحضاري والثقافي واتصافهم بالخصائص الأخلاقية ذاتها وما يتعلقون به من عادات وتقاليد رغم اختلاف الدين. وإنَّ القبطي لا يعدو أن يكون مسلماً في عاداته وتقاليده ولغته وروحه. وقد اشترك المسيحيون والمسلمون في بعض الاحتفالات الدينية وما بقي من مظاهر الديانات القديمة مثل عبادة النيل. ويذهب المسلمون والأقباط إلى زيارة الأضرحة ذاتها للأولياء القديسين المحليين. ويتناقلون الأقاصيص ذاتها ويهزجون الأغاني ذاتها ولهم الفضال ذاتها والصفات ذاتها[1].

وبعد التدخلات الخارجية أضحت الحياة الخاصة والعامة للقوى المحلية مليئة بشتى أنواع الحواجز. وقد استغلت زعامات

(1) طارق، البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، القاهرة، 1980، ص 43.

مصرية إلى أبعد حد القوى الخارجية في صراعها المحلي حتى أصبحت أسيرة لها مما أدّى إلى فرز طائفي حاد سيظهر بشكل بارز خلال الوجود الفرنسي في مصر. ومع ذلك لم يمنع تبؤ الكثير من المسيحيين مراكز عليا في السلطنة العثمانية وفي مصر. وكان المعلم يعقوب القبطي يلعب دوراً كبيراً في المنازعات التي كانت تنشأ في القاهرة بين المماليك ورجال الانكشارية. فقد دخل في خدمة سليمان باشا كبير الانكشارية. فجمع ثروة عظيمة، ثم أصبح من أكبر المساعدين لابراهيم بك المملوكي الذي منحه التزام كل منطقة أسيوط بشكل استثنائي لقبطي[1].

وبما أن المسلمين لم يكونوا مشمولين بنظام الامتيازات والحماية الأوروبية فقد بدأت تنحصر الأعمال التجارية بأيدي النصارى واليهود. وقد نجم عنها انشقاق عامودي في المجتمع العثماني ومنها المصري بين غالبية عددية من طائفة معينة وقوة اقتصادية تتمثل في طوائف أخرى؛ تختلف أنماط العيش ودرجات الرقي بشكل كبير بينهما، ومرتبطة بمصالحها المستقبلية بمدى تطور المشاريع الغربية في المنطقة.

وعند نزول الحملة الفرنسية في الاسكندرية لم تكن العلاقة بين القوى الاقتصادية المتمثلة بالأقليات تتسم بالوئام بل شهدت منافسة شديدة في ما بينها على أسس من العصبية الطائفية. وتمحورت المنافسة بين الاقباط من جهة والشوام واليهود من جهة أخرى.

وبخلاف الأقليات الدينية الأخرى ارتبط القبط بالأرض

(1) Henry Laurens: l'expedition d'Egypte, 1798-1801, Paris, 1989.

المصرية فيما توجه اليهود والأرمن والشوام إلى قطاع الصناعة والتجارة باعتبارهم وافدين على مصر. وكانوا حريصين على وحدة كنيستهم لذا تصدوا لبعثات التبشير التي ارسلها البابا لبثِّ المذهب الكاثوليكي بين الأقباط حيث حققت بعض النجاحات في مدن الصعيد فتبعهم عدد قليل من القبط نشأ به انقسام مذهبي بين أسرهم، ونشط الكاثوليك في استغلاله للاجتزاء من سلطة البطريرك القبطي في مسائل الأحوال الشخصية[1].

موقع المهاجرين الشوام[*] في المجتمع المصري

كان أكثر المهاجرين الشوام إلى مصر من طائفة الروم الكاثوليك، إذ اتوا اليها للتجارة من فلسطين وسوريا. وازدادت أعدادهم بعد الانقسام الذي دبّ في الكنيسة في دمشق عام 1724 حيث ادعى كل من كيرلس وسلفستروس تبؤ سدة البطريركية. ومارس الأخير الاضطهاد على أنصار خصمه بفضل تأييد الباب العالي له بإيعاز من البطاركة الأروام في القسطنطينية[2]. كان معظم المهاجرين من أصحاب التجارة الواسعة وأهل الصناعات العالية وكتاباً في الدواوين. وتوطن أكثرهم في أول الأمر مدينة

(1) طارق، البشري: مصدر مذكور ص 34.

(*) الشوام: هو الاسم الذي اعتمد عليه مؤرخو مصر في ذلك العهد من العرب والمسلمين والنصارى. تظهير الجبرتي ونقولا الترك وغيرهما.

(2) قسطنطين، باشا المخلصي: محاضرة في تاريخ الروم الكاثوليك في مصر، ألقاها في النادي الكاثوليكي في القاهرة في 27 شباط 1930. مطبعة القديس بولس حريصا، بدون تاريخ ص 6 و7.

دمياط الميناء المهم في مصر في ذلك الوقت. وإذ تمكنوا هناك أخذوا يباشرون أعمالهم بشيء من الراحة والنجاح بلغ ذلك أقاربهم وأصحابهم الذين في الشام فلحقوا بهم حتى كثر عددهم. وإلى جانب الأرمن شكلوا واسطة عقد كل تجارة بين الشرق والغرب. وعلى غرار الأقليات الأخرى في الدولة العثمانية وكذلك في مصر سكن الشوام في أحياء خاصة بهم في القاهرة. فقد أقاموا في مصر القديمة بجوار دير مار جرجس وفي الحارة الداخلية المعروفة بحارة الروم والبعض من كبار التجار منهم كانوا يسكنون في بولاق على النيل ليكونوا على اتصال بدمياط بطريق النهر. ومن الأرقام المستقاة بدقة وعناية من سجلات الفرنسيسكان يبدو أن عدد العوائل السورية في القاهرة كان في عام 1760 (200) عائلة فقط. ثم قفز هذا العدد في أخريات القرن إلى 400 عائلة، بالاضافة إلى مجموعات متفرقة في رشيد ودمياط. وفي عام 1772 سمح بوجود شيخ مسيحي لعموم السوريين في القاهرة، وهذه الواقعة تدل على أنهم كونوا صنفاً مميزاً[1].

تجدر الاشارة إلى أن إقامة الأقليات في أحياء خاصة بها لم يكن بقرار من الباب العالي وإنما حرص هذه الأقليات الدينية الحفاظ على هويتها خصوصاً في شؤون السكن والتعليم. وقد تفيد هذه الاقامة الطوعية في عملية الابقاء على الاستقلال الثقافي، وربما يقلل ذلك من فرص الصراع مع الجماعات الأخرى ولكنه أحياناً يؤدي إلى العكس. ويمكن أن تكون هذه

(1) انظر هـ ـ جيب ـ هـ بوين: المجتمع الاسلامي والغرب. ترجمة عبد المجيد القيسي ـ دار المدى للثقافة والنشر. دمشق 1970 ص 301 ج 2.

الاقامة تتعلق ببعض الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بعادات غذائية بديانات هذه الأقلية. وكذلك ترتبط بتقاليد وعادات لمناسبات الأفراح والأتراح. لكن مظاهر تواصل هذه الأحياء وانفتاحها على الآخر كانت واضحة أيضاً. فقد وجد بعض السكان المسلمين داخل الأحياء المسيحية واليهودية في القاهرة.

دخل التجار الشوام في مزاحمة تجارية مع الأقليات الدينية الأخرى وكذلك في العمل بالدواوين. فقد نافسوا اليهود في التزام عائدات الجمرك التي تشكل أهم المصالح في مصر والتي لم تكن تخرج من يدهم. إذ لم يكن بوسع أحد من العثمانيين ولا المماليك ولا الأقباط أن يزاحمهم عليها. فكانوا يتلزمون ضمان رسم الجمرك بطريقة سرية من شيخ البلد مقابل ثلاثين كيساً يدفعونها للخزينة رسماً رسمياً. لكن كانوا يدفعون أضعاف ذلك لذوي الشأن أو ذوي النفوذ من المماليك. ومقابل هذا المبلغ كان يحق لهم أخذ رسم على جميع الواردات بحراً من الممالك الأوروبية وعلى الواردات براً بالقوافل من بلاد المغرب والهند والحجاز. كما كانوا يحصلون من ثلاثة إلى خمسة بالماية على جميع الصادرات من حاصلات بلاد مصر والسودان وعلى ما يمر بها من الهند والحجاز مما كان يطلق عليه تجارة أصناف البهار. ولم يكن يستخدم اليهود في هذه المصلحة من كتاب ونظار وخدام وعمال في دمياط وبولاق ورشيد والاسكندرية وغيرها إلا من أبناء ديانتهم. وعشية استيلاء بونابرت على مصر انتقلت مصلحة الجمرك إلى يد الشوام واستمرت معهم إلى أيام محمد علي باشا. وزاد بدل الالتزام من ثلاثين كيساً إلى مئة حتى بلغ ألف كيس تدريجاً. وأول من تقدم بضمانة انطون فرعون، الذي كان أول من

أسس كنيسة خاصة للروم الكاثوليك في دمياط. وكان بنفوذه يحميها ويغنيها عن الفرمان السلطاني الذي كان لا بد منه. ولبث انطون يلتزم الجمرك باسمه أو باسم أخويه فرنسيس ويوسف وباسم ابن عمته انطون كساب وأخيه يوسف كساب إلى فترة طويلة[1]. واتخذ من أقاربه وأبناء طائفته أعواناً منهم حنا فخر على موانىء البحر المتوسط وميخائيل فرحات على القاهرة خلفاً لليهودي يوسف بن لاوي. أما عن المتلزمين السوريين فإن أحدهم يوسف بيطار، وهو يوناني كاثوليكي من حلب، استطاع أن يعود إلى منصبه بتدخل ابراهيم الصباغ وزير مالية ظاهر العمر. - وتندرج هذه العصبية للتعاون مع أبناء الطائفة في إطار موقف خاص للأقليات في مصر، كما كان يفعل اليهود من قبل وعلى غرار عمل الأقباط بديوان الخراج حيث كان يرث البعض منهم هذه الوظائف عن أبائهم وأجدادهم من أول الفتح العربي حتى صاروا أدرى الناس بالحساب ومعرفة حاصلات البلاد وخراج أراضيها. وفي إطار هذا المنحى في تسيير شؤون مصر اشتدت الروابط على أساس طائفي وبات للنفوذ الداخلي امتداد خارجي وصار للتجار الشوام واليهود عملاء من أقاربهم في مختلف مناطق السلطنة العثمانية. وكذلك عملاء وشركاء ولا سيما للتجار الشوام من ذويهم في الممالك الايطالية وهي أقرب الموانىء البحرية إلى بلاد الشرق كان يقصدها كثيرون منهم أو يلجأون اليها اذا شعروا بعاصفة تتهددهم من جور المماليك واستبدادهم المشهود.

---

(1) قسطنطين، باشا المخلصي: ص 14 وما بعدها.

(*) في تشرين الأول 1788 تولى مقاطعات دواوين مصر القاهرة المعلم يوسف كساب والمعلم يوسف فرعون.

وفي هذه الأجواء التنافسية ساعد نجاح التجار الشوام في السيطرة على التجارة المصرية على ترحيل عدد كبير من التجار اليهود، كما حولوا جهودهم واستغلوا مناصبهم ونفوذهم لوضع العراقيل في وجه التجار الأوروبيين أنفسهم. ومن المؤكد أن التجار الشوام كانوا وراء كثير من المغارم التي تعرضت لها الجالية الفرنسية في المنطقة.

إن الارتباط الوثيق المسيحي واليهودي بالتجار والرساميل الأجنبية لم يكن بمقدورهما تجاوز ذلك الارتباط وما يلازمه من تبعية. فالمؤسسات التجارية الغربية الضخمة والمخططات الاستعمارية التي كانت ترافقها جعلت الوكالات التجارية المحلية مجرد تابع للرساميل الأجنبية لا منافس لها[1]. وفي سياق هذه العلاقة من التبعية جاء توقيع اتفاق بين ممثل ملك فرنسا في القسطنطينية ورئيس جمارك مصر يوسف كساب الشامي في 23 كانون الثاني 1785 لتظهر نموذجاً من الشكل الذي رست عليه العلاقة بين الرأسمالية الغربية والأقليات في الشرق. فقد ضمنت الاتفاقية صيانة المصالح التجارية الفرنسية على الوجه التالي:

«أن لا يفضل مصالح دولة أخرى على مصالح الأمة الفرنسية...

المادة الثالثة: يقوم السيد كساب باستمرار بدور الوسيط بين التجار الفرنسيين وحكام القطر المصري ويبعد عنهم، بكل ما في استطاعته، كل محاولات الجور والتآمر ويجعلهم معتبرين ومحترمين لدى الحكام...

(1) مسعود، ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697 _ 1861، معهد الانماء العربي، بيروت 1981 ص 361.

المادة التاسعة: اذا ترك السيد يوسف كساب مركزه في الجمارك فيعتمد عليه بأن يفعل كل ما في طاقته لحمل خلفه على قبول أحكام هذه الاتفاقية والتقيد بها. وعلى أن يكون السيد كساب حامياً ومرشداً للتجار الفرنسيين»[1].

وهكذا كانت الفاعلية في المجتمع المصري ليس لفرد وإنما لمجموع الأعمال لطائفة اجتماعية، واستتباعاً، كانت الفاعلية لردة فعل اجتماعي وليس لنازع ذاتي.

أنماط العلاقة بين بونابرت والقوى المحلية المصرية

في الأول من تموز عام 1798 نزلت الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت على شاطىء الاسكندرية ترافقها بعثة علمية تضم خبراء من اختصاصات مختلفة ومستشرقين قادرين على قراءة لغات العرب قديمها وحديثها عارفين بالأبعاد الحضارية للمكان من مختلف نواحيه. حاول المماليك التصدي للحملة في أكثر من موقع وبمساندة قوية من مشايخ الأزهر والأعيان والأهالي، لكن بونابرت انتصر عليهم بسهولة في وقعتي شيراخت وامبابه وسقطت القاهرة في يده.

وحسب تقرير قائد الأسطول الانكليزي سيدني سميث إلى وزير الشؤون الخارجية في لندن «أن الفرنسيين واقفون أتمّ الوقوف على أحوال مصر وشؤونها ولهم فيها تجارة وأكبر مستودع. ولا شك

(1) منير وعادل اسماعيل: الصراع الدولي حول المشرق العربي. الوثائق الدبلوماسية. القسم الأول. الجزء الأول. دار النشر السياسية والتاريخ. بيروت 1990 ص 179 و180.

أنهم يفيدون إلى أقصى حد من سعة اطلاعهم على دقائق الأمور المصرية. . .»[1] كان بونابرت يعلم جيداً أن القوى المحلية التي سيطر عليها ويقيم بين ظهرانيها ذات أكثرية اسلامية وتعيش بينها اقليات دينية وجاليات أجنبية ومنها فرنسية تختزن تجربة غنية في ولوج المجتمعات المشرقية حيث كانت تقتضي مصالحها بالحصول على أكبر قدر من المرتبطين بها من بعض رعايا السلطنة. وكان محور النشاط السياسي الفرنسي يستند إلى تجسيم الخصوصيات الاثنية بين سائر الطوائف ويسعى في الوقت نفسه إلى تحضير الأقليات المسيحية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. لكن حرص بونابرت على أن لا يكون الطابع لحملته عند المصريين صورة مطابقة لما رافق الحملات الصليبية إلى الشرق بل استوجب منه اتباع أساليب مبتكرة في التعامل مع القوى المحلية في مصر وبلاد الشام وبمختلف فئاتهم العرقية والدينية والاجتماعية. أساليب أسست لمرحلة جديدة من تاريخ المنطقة العربية تحفل بالفتن والدسائس والاضطرابات وصولاً إلى تقسيم المنطقة إلى كيانات جغرافية واجتماعية. بالمقابل لم ينظر السكان المصريون المسلمون بارتياح للعلاقة القائمة بين الأقليات الدينية والتجار الأجانب بل اعتبروها مناهضة لمصالحهم ولا سيما التجارية. وما كادت تطأ الحملة الفرنسية البر المصري حتى «طلب أمراء مصر بتفتيش الأديرة والكنائس وبيوت النصارى عن الأسلحة والعامة لا ترضى إلا أن يقتلوا النصارى واليهود فمنعهم الحكام عنهم»[2].

(1) المصدر نفسه ص 182.

(2) الشيخ عبدالرحمن، الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، طبعة ثانية، 1978 الجزء الثاني، ص 187 بيروت.

إن التراجع عن هذا الموقف لم يكن يعني دفنه نهائياً بل ستشهد فترة وجود الفرنسيين في مصر دفعاً لنار التمايز الطائفي إلى واجهة أحداث بفعل التراكم التاريخي والمصلحة المتبادلة بين المحتل الفرنسي والأقليات الدينية. في ظل هذا الانشطار المجتمعي شرع بونابرت في وضع سلم أولويات لتفكيك القوى المعارضة للوجود الفرنسي في مصر اعتماداً على انخراط الأقليات الدينية في مشروعه. وقد أعطيت الأولوية لتدمير قوة المماليك، واتباع سياسة قائمة على بعث هوية مصرية لا ترى مصلحة لها في الولاء للسلطنة العثمانية بل في الالتفاف حول سياسة الفرنسيين. كما أفرد اهتماماً خاصاً للأكثرية الاسلامية المصرية، فضلاً عن تبديد مخاوف الباب العالي من فقدان تبعية مصر له.

سياسة بونابرت العثمانية

حرصت حكومة الادارة في باريس على تبديد كل شك يحول دون صداقة الباب العالي بما يمثل من سلطة روحية ومعنوية على المسلمين وتجنباً لاستغلاله من قبل الانكليز أو قوى أوروبية أخرى تناصب فرنسا العداء. وقبل شهرين من انطلاقة الحملة بعث تاليران وزير العلاقات الخارجية في فرنسا إلى روفن القائم بالأعمال الفرنسي في الآستانة بما يلي: «. . . إن نزولنا في مصر لا يهدف إلا إلى الاحتفاظ للباب العالي بهذا القطر والقضاء على عصيان البكوات وما للبريطانيين من نفوذ لديهم»[1]. وبعد سيطرة

(1) منير وعادل اسماعيل: مصدر مذكور ص 194.

الحملة على الاسكندرية أرسل تاليران بتعليمات سرية إلى روفن ليبلغها إلى المسؤولين العثمانيين بأن «الاحتلال ليس استملاكاً، وتأديب المعتدين علينا بالشتم والاهانة والاضطهاد ليس استيلاءً. . .»[1].

ومن جهة أخرى كانت تتوافر لدى بونابرت معطيات قد تساهم في تفكيك الروابط التاريخية والدينية التي تجمع العثمانيين والعرب نتيجة سياسة التعسف العثمانية ضد الولايات العربية. وهذا ما لحظه التقرير الذي رفعه بونابرت إلى حكومة الادارة قبل الشروع بالحملة وجاء فيه: «إن المناطق العربية التابعة للسلطنة تختلف عنها رغم جامع الدين الاسلامي في اللغة والثقافة والمصالح. وإن في كل منطقة من هذه المناطق مرجلاً يغلي ضد مفاسد التسلط العثماني ومظالمه وإن ثورتها المكظومة تنتظر المخلص»[2].

في البداية لم يكن بونابرت في وارد مناصبة العداء للسلطان العثماني. وجهد في إزالة ما قد يجول في ذهنه من أنه قدم مصر كعدوٍ له أو للاعتداء على أملاكه. وبعد الاستيلاء على الاسكندرية سعى التودد من الباب العالي بقصد التفرغ لمحاربة المماليك عبر فصلهم عن السلطنة العثمانية حيث كان طامعاً في أن يتفاوض معها ويعترف بسيادتها الاسمية على مصر. فقد تضمن المنشور الأول الذي بعث به إلى أهل مصر إشارات واضحة ولا لبس فيها بهذا الخصوص. «طلب من كل قرية تطيع العسكر الفرنساوي أن ترفع علم السلطان». واختتم المنشور بالطلب إلى

(1) المصدر نفسه ص 196.

(2) لويس، عوض: مصدر مذكور، ص 373.

المصريين «أن يشكروا الله على انقضاء دولة المماليك والقول بصوت عال: أدام الله جلال السلطان العثماني وأدام الله جلال العسكر الفرنساوي ولعن الله المماليك وأصلح حالة الأمة المصرية»[1].

وقد اعتقد كثير من المصريين أن الفرنسيين جاؤوا لمحاربة المماليك بموافقة العثمانيين.

بعث الهوية المصرية

قبل انطلاق الحملة الفرنسية كان الشعور الوطني في مصر موجوداً فعلاً. وتمثل بلجوء المصريين إلى زعمائهم في خلافاتهم اليومية؛ وعندما تتتابهم المحن ويقع عليهم ظلم الحكام من ممثلي السلطنة العثمانية والمماليك. وقد حقق المشايخ نجاحاً نسبياً في القيام بواجباتهم بالارشاد والتشفع لدى الحكام لازالة الظلم عن الشعب.

وعندما أنجز بونابرت احتلال الاسكندرية أعلن بلغة الثورة الفرنسية قيام سلطة جديدة في مصر «على أساس الحرية والمساواة»، وأن السياسة التي سيتبعها تقوم على نقل السلطة المحلية من المماليك إلى زعماء مصر الشعبيين باعتبارهم الفئة الوحيدة التي يمكن استبدال المماليك بها. ورد ذلك في المنشور باللغة العربية أعدّه المستشرقون من علماء الحملة حيث وجدوا أن قيام «مصرنة» المؤسسات السياسية والقضائية لا يتحقق إلا بإزالة

(1) الجبرتي، ص 184.

مغتصبيها من الحكام المماليك كونهم زمرة غريبة «مجلوبين من بلاد الابازة والجراكسة» وبأنهم لا يتحلون بخصائل العقل والفضائل. وبعدها سأل البيان المصريين عن الحجة لدى المماليك بامتلاكهم بلدهم، «فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن ما فيها.. فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك ليرونا الحجة التي كتبها الله لهم». ثم ينتقل المنشور لتوضيح الغاية من القضاء على سلطة المماليك «من الآن وصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية. فالفضلاء والعلماء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها»[1].

ولما سيطر بونابرت على القاهرة والأقاليم المصرية الأخرى سعى إلى ملء الفراغ الناتج عن غياب السلطة الفعلية فيهما. وعمل على زيادة التقرب من العلماء والأعيان حيث تمتعوا سواء بسواء بنفس الدور القديم على الأقل في الظاهر وهو ما بدا كثيراً في عديد من الأحداث التي جرت. فكثيراً ما كان الجبرتي يذكر دور المشايخ أثناء هجوم الفرنسيين الأول على القاهرة. كما يورد في أكثر من قضية عن نهوض «أكابر البلد من المشايخ» ودورهم في تنظيم علاقات التعامل بين العسكر الفرنسي والمصريين وقد تمثل ذلك في النظام الذي وضع لحكم البلد.

(1) المصدر نفسه ص 183.

الدواوين

ولمزيد من انخراط شيوخ وأعيان القاهرة والأقاليم في المسائل التي تفرعت عن السيطرة الفرنسية، أمر الجنرال بونابرت بتشكيل ديوان القاهرة في 25 تموز 1798، بادىء الأمر من عشرة مشايخ، ثم وسع من نطاق المجلس فانضم اليه أعضاء يمثلون جميع الطوائف المقيمة فيها وبينهم أعضاء من الفرنسيين. وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان حكم مدينة القاهرة. وكانت القوى المصرية المحلية المتمثلة فيه قوة حقيقية لها وزنها في الميدان إن لم يكن عسكرياً فعلى الأقل شعبياً. فتمّ اختيار المشايخ والأعيان من الأشخاص الذين لهم نفوذ بين المصريين ومن الذين امتازوا بمركزهم العلمي[1]. وستثبت هذه القوى أن تدخلها في أوقات معينة مؤثر في المسائل التي تخص المواطنين حتى وإن كانت مع القوات الفرنسية.

وبموازاة ديوان القاهرة انشأت السلطة العسكرية الفرنسية نظام الديوان في الأقاليم، وكان تشكيله مبتكراً. إلى جانب العلماء المسلمين أشرك الفرنسيون الاشراف من التجار الذين ارتبطوا سابقاً بالعسكر العثماني وكذلك شيخ البلد. والمعروف أن المشايخ الذين يتولون الادارة في الأقاليم كانوا بأكثريتهم من الملتزمين استناداً إلى عشيرتهم بمواجهة عصبيات عائلية أخرى. وكان مهماً لهؤلاء أن يكونوا على مسافة قريبة من السلطة[2].

وفي إطار المساعي الفرنسية لتنظيم الأوضاع التي تفرعت عن

(1) جلال، يحيى: مصر الحديثة، 1517 ـ 1805. القاهرة، ص 375 ـ 376.

(2) Henry Laurens: op cit., p. 129.

نظام الحكم الجديد كان إنشاء «الديوان العام» تميزاً عن ديوان القاهرة بهدف الاستنارة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم في مسائل النظام النهائي للدواوين التي أسست وفي إدارة الحكومة. جرى افتتاح هذا الديوان في 6 تشرين الثاني عام 1798م، وكلف الشيخ الشرقاوي برئاسته. وقام ملطي القبطي بقراءة خطبة الافتتاح التي تضمنت أكثر من إشارة إلى مزايا مصر والمصريين في البناء الحضاري الانساني. «فالعلوم والصنائع والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول». وجاءت الاشادة بتاريخ مصر جنباً إلى جنب مع الإشادة بجغرافيتها «أن قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة». وهذا كفيل بأن يبعث في النفوس روح العزه «القومية»؛ وتطلع المصريون لاحياء عظمة بلدهم القديمة، وتصرفهم عن الاذعان للحكم الأجنبي. وكانت مناسبة للجنرال لأن يجاهر لأول مرة في خطاب علني بعدائه للسلطنة وللسلطان العثماني نتيجة اشتراك الباب العالي في محالفة الدول المتكتلة ضد فرنسا وإعلان الحرب عليها. إذ أعلن وضع ما أنجزه في مصر لخدمة أهاليها. «إلا أن دولة الترك شددت في خرابها.. ثم أن طائفة الفرنساوية... اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه وإراحة أهليها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلاً وغباوة...». وفي مناسبة أخرى راح بونابرت يركز على عامل التمايز بين المصريين والعثمانيين سواء في اختلاف اللغة، وفي أن علماء مصر أكثر علماً وأرسخ عقيدة من علماء العثمانيين. ولتأكيد ما أشار اليه وجّه الجنرال بياناً إلى حكام الاقاليم الفرنسيين يذكرهم «بأن تعاليم القرآن

الكريم لا تقرّ بأن يحضر العثمانلي من القسطنطينية ليقوموا بالقضاء في بلد لا يفهمون لغته»[1].

إن مشروع الحملة الفرنسية بإنشاء الدواوين جاء استمراراً لدور العلماء والأعيان في آن واحد وبهدف التقرب من المصريين عموماً والعمل على الاستقرار في البلاد. وكانت استمالة هؤلاء تساعد في القضاء على كل سلطة للمماليك.

سياسة بونابرت الاسلامية ونتائجها

إن ما حكم كل اهتمام أوروبا في القرن الثامن عشر التوسعي ظاهرة الامبريالية ـ العرقية ذات الصفة الاحتكارية[2]، وتلازم ذلك مع قلقها لفهم الاسلام لأنها أدركت أن قوة العثمانيين تكمن في قدرة الاسلام على الاستمرار والمجابهة.

لم يحاول أي قائد أجنبي إحاطة نفسه بهالة اسلامية مثلما فعل بونابرت. وهذا الرجل كان يمثل أصدق تمثيل الانتقائية الامبريالية في القرن الثامن عشر التي كانت تتماثل بلامبالاة وحسب الحالة مع الوجوه المتناقضة لأوروبا. ففي حين، استندت الثورة الفرنسية على الكنيسة في الخارج ولكن لتحاربها في الداخل. ومن وحي هذه الانتقائية حاول بونابرت إخضاع المصريين من باب الدين الاسلامي وإعلانه احترامه لعقائدهم وخليفة نبيهم. وفي اليوم الثاني لاحتلاله الاسكندرية استهل بيانه بالدعاء الاسلامي التقليدي

---

(1) الجبرتي، ج 2، ص 214.

(2) هشام، جعيط: أوروبا والاسلام، دار الحقيقة، بيروت، 1981. ص 26.

«بسم الله الرحمن الرحيم، لا اله الله، ولا ولد له ولا شريك له في ملكه». ثم تصل إلى النداء الموجه إلى الشعور القومي والممتزج أيضاً بنداء موجه إلى الشعور الديني «يا أيها المصريون، لقد قيل لكم أني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم. فذلك كذب صريح، فلا تصدقوه وقولوا للمفترين إني ما قدمت اليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين، وأنني أكثر المماليك أعْبُد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم... قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون...»[1] وانتحل بونابرت لنفسه الفضل في القضاء على أعداء الاسلام القدماء وهم على التوالي البابا وفرسان مالطه. إن سياسة المغالاة في مصانعة المصريين جعلت معظمهم يشكّون في صدق نيته وأخذوا يهرعون إلى المناطق النائية التي هي بمعزل عن سير الحملة حتى لا يقعوا في مكايدها. وما قلّل من ثقة الأهلين بهذا البيان أن بونابرت كان قد وعد أهالي الاسكندرية عند الاستيلاء عليها بعدم التعرض لحريتهم وتقاليدهم. ولكن ما لبث أن جرّدهم من السلاح وأمرهم بأن يحملوا على صدورهم إشارة الجمهورية الفرنسية[2] فضلاً عن أنه ختم البيان بتهديد الفاتح المستعمر. «.. لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر».

وبعدما استتبت السيطرة الفرنسية على معظم المناطق المصرية اعتمد بونابرت على بعض من علماء الحملة ليتولوا العلاقة مع

(1) الجبرتي، ج 2، ص 182.

(2) عمر، الاسكندري وسليم حسن: مصدر مذكور، ص 94.

السكان المحليين. واستمر في كل مناسبة يبرهن أنه يحارب من أجل الاسلام. وقد ترجم ما قاله إلى عربية قرآنية، تماماً كما كان قواد الجيش الفرنسي يحثّون جنودهم على تذكر الحساسية الاسلامية دائماً. وقد طرحت على بساط البحث فعلاً فكرة اعتناق الحملة بأسرها وبونابرت نفسه العقيدة الاسلامية. وكانت أول دفعة في سبيل تنفيذ هذه الفكرة. إن «مينو» هو ثالث قواده اعتنق الاسلام فعلاً وانشأ له ضريحاً ثم شرع بانشاء مسجد[1] وراح بونابرت يمارس الشعائر الاسلامية على طريقته الخاصة، وفسّر القرآن والاسلام بما يخدم سيطرته على المصريين، إذ كان يكثر في بياناته من الاستشهادات بالآيات القرآنية دعماً لحججه وتبريراً لتصرفاته. و «كان يتجول مرتدياً الجلباب ومعتمراً العمامة ويحرص على تأدية الشعائر وقراءة القرآن يومياً... كان يجلس وسط المشايخ على الأريكة في الأزهر ويدخل معهم في نقاشات واسعة حول القرآن، ويطلب تفسير آيات هامة، كما يبدي، تكراراً إعجابه العظيم بالرسول. وكان بونابرت يشطح بفكره وسلوكه أبعد من ذلك وصولاً إلى ادعاء رعاية الله الخاصة له، وبالتالي ادعاء النبوة، حيث العلاقة بينه وبين الله مباشرة ووحي يوحى»[2].

ولم يتوان بونابرت عن المشاركة في كل مناسبة دينية اسلامية بل أن يكون عرابها ليثبت احترامه وتمسكه بالاسلام. وعندما استنكف بعذر الشيخ البكري عن عدم قيام الاحتفال بالمولد

(1) المستر جورج، يانج: مصدر مذكور، ص 36.

(2) د. محمد، نور الدين: المسألتان القومية والدينية في سياسة بونابرت في المشرق العربي، مجلة المنطلق، عدد 80 و81. تموز وآب، 1991. ص 66.

النبوي بحجة عدم تعطيل الأمور ولسوء الأحوال لم يقبل بونابرت بل أمر بإعطائه ثلاثماية ريال فرنسية وبتعليق الزينة. وكانت المشاركة الفرنسية بالاستعراضات وقرع الطبول والمزامير وبمختلف الأصوات المطربة وأشعلوا النيران في الليل وأطلقوا الأسهم النارية[1].

ومن جهة أخرى سلك بونابرت سياسة لاستيعاب رجال الدين المسلمين بما لهم من تأثير على مواطنيهم عبر أغداق المنح من بعض الملكيات الكبيرة والتي كونها بعض علماء الأزهر الذين أحلهم الجنرال محل الترك والمماليك في حكم مصر وأحلهم مكان هؤلاء في الالتزام وفي نظارات الأوقاف وفي مقدمتهم الشيخ محمد أبو الأنوار السادات الذي أخذ التزام زفتى وقلقشند وغيرهما. وكانت له الاقطاعات. وكذلك اتساع أملاك الشيخ الدواخلي والتزامه وكذلك الشيخ خليل البكري[2] كما يظهر الجبرتي المحاولات الفرنسية لاسترضاء الشيوخ من خلال تشجيع المولد والتبرع لها. «ورتبوا لأرباب الديوان الديمومي شهرية تدفع اليهم نظير تقيدهم بمصالح العامة والدعاوى وما يترتب عليه النظام بينهم وبين المسلمين».

كانت ورقة بونابرت الاسلامية حيلة سهلة لخداع المصريين بما فيهم علماء الأزهر. وقد نجحت الخطة وسرعان ما بدا سكان القاهرة وكأنهم فقدوا ريبتهم بالمحتلين[3] وبات الجنود الفرنسيون

---

(1) الجبرتي، ج 2، ص 201 و202.

(2) لويس، عوض: مصدر مذكور، ص 328.

(3) ادوارد، سعيد: الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1977، ص 109.

يتجولون في شوارع القاهرة بدون أسلحتهم يمازحون الناس «ويشترون ما يحتاجون اليه بأغلى الثمن... فلما رأى منهم العام ذلك أنسوا بهم واطمأنوا لهم وخرجوا اليهم بالكعك وأنواع الفطير»[1].

أما الجبرتي الذي أرّخ للحملة الفرنسية فقد اعتبرها في البداية خطراً على مصر والبلاد العربية. غير أن موقفه المعادي للحملة لم يمض عنده على وتيرة واحدة بل ترافق مع إبداء إعجابه الخالص بمنجزات الفرنسيين الحضارية في مصر مثل تنظيم الديوان ونظام المحاكمة وبأعمال البعثة العلمية الفرنسية التي رافقت الحملة. «وإن حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه الدخول إلى أعزّ أماكنهم... وبذلوا له مودتهم ومحبتهم ويحضرون له أنواع الكتب المطبوعة بها... تواريخ القدماء وسير الأمم وقصص الأنبياء بتصاويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث أممهم مما يحيّر الأفكار. ولقد ذهبت اليهم مراراً وأطلعوني على ذلك»[2].

عملياً لعب مشايخ الأزهر دوراً مهماً بين الأهالي وقيادة جيش بونابرت فتدخلوا أكثر من مرة لديهم لتخفيف بعض المظالم عنهم كما يذكر الجبرتي. وتولى الشيخ الأزهري حسن العطار تعليم اللغة العربية لبعض من عملاء الحملة[3] فضلاً عن إبداء دهشته واهتمامه بهم. وبدوره وظف بونابرت هذه العلاقة مع العلماء

---

(1) الجبرتي، ج 2، ص 193.

(2) المصدر نفسه ص 233.

(3) Groupe de rechercehs et d'etdudęs sur le proche-orient l'Egypte d'aujourd'hui. permanance et changement 1805-1976 paris 1977.

لخدمة سياسته وخططه. وقد كتبت الحملة «عدة أوراق على لسان المشايخ وأرسلوها إلى البلاد وألصقوا منها نسخاً بالأسواق والشوارع». وتضمنت نصيحة من كافة علماء الاسلام في مصر إلى الساعين بالثورة ضد الفرنسيين حتى لا يذهب ضحية ذلك أعداد كبيرة من المسلمين وتنهب البيوت والممتلكات. وتذكر الأوراق بأن البلية ارتفعت بسبب شفاعة العلماء لدى أمير الجيوش بونابرت «لأنه رجل كامل العقل عنده رحمة وشفقة على المسلمين ومحبة الفقراء والمساكين ولولاه لكانت العساكر أحرقت جميع المدينة ونهبت جميع الأموال وقتلوا أهل مصر»[1].

ومع ذلك بقي جامع الأزهر قبلة للمحتجين وللمتظلمين من المصريين ضد الفرنسيين ومركزاً لانطلاقة الانتفاضات الشعبية. فالثورة لم يكن منها مناص، فالأسباب متعددة منها عدم كفاءة النظام المالي، والممارسات التعسفية الفرنسية قد عجلت بنشوبها بقدر ما عجزت الدعاية الاسلامية عن منعها طويلاً. فالمصريون لم يبقوا كمية مهملة لا طاقة لهم. لقد حركت فيهم الحملة بعض المشاعر الوطنية واليقظة الاجتماعية وأوحت لهم بالثورة على الفرنسيين. ومع احتدام كل أزمة في مصر تحرك الأهلون محتجين فكانوا يغلقون الحوانيت ويجتمعون في جامع الأزهر ويطالبون العلماء بالدفاع عنهم. ولم يتردد العلماء في اتخاذ موقف مناوىء للهجوم على الفرنسيين، فهم كانوا يعرفون موعد قيام كل ثورة ومع ذلك فلم يبلّغوا الفرنسيين. وهذه الرواية لم تذكرها مصادر الحملة فقط وإنما ذكرها مصدر عايش الحملة وهو نقولا

(1) الجبرتي، ج 2، ص 226 و227.

الترك[1]. أما الأعيان فلم تفرد المصادر حيزاً خاصاً عن ذكر دورهم وأهميتهم. لكن الجبرتي يذكرهم إلى جانب العلماء في مقارعة الفرنسيين كما فعل نقولا الترك.

علاقة بونابرت بالأقليات

ثبت أن السلطة القائمة في مصر آنذاك من عثمانية ومملوكية لم تستطع مواجهة التحديات الخارجية، وبالتالي فهي غير قادرة على إيجاد الأجوبة المحددة عن مشكلاتها الداخلية، وبالذات عن مشكلة علاقة السلطة السياسية بالمجتمع. ولذا راحت كل فئة أقلية إتنية أو دينية تحدد خياراتها السياسية على حساب خيار الوطن الواحد وتغرف من الماضي ما يبرر مسارها. وفي سياق سياسته الانتقائية وجد بونابرت أن استتباع الأقليات هو مجرد مقدمة لاستتباع المجتمع بأسره، والأقليات بهذا المعنى عليها أن تلعب دور المقدمة لأنها كانت ترى من منظورها الخاص أن تطورها الاقتصادي ومستقبلها السياسي مرتهن بالدعم الخارجي. وما عزز من رهان بونابرت عليها أنه بالرغم من جسور العلاقة التي أقامها مع الأكثرية الاسلامية كان يدرك في قرارة نفسه بأن سياسته الاسلامية لن تكون مثمرة، وبالتالي لا بد له من الانطلاق بمنهجية جديدة لتثبيت سلطة تقوم على تفتيت المجتمع من الداخل عبر إثارة فئات المجتمع الطائفية على بعضها؛ علماً أن الفرنسيين كانوا جازمين في اعتقادهم بأن المسيحيين المصريين سيقفون إلى

(1) نقولا، الترك: ذكر تملك الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، راجعه وترجم له العميد د. ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت ص 59 و61.

جانبهم مهما اختلفت الأحوال[1]. واستندوا في اعتقادهم إلى إقبال الأقليات للارتباط بهم في ظل الامتيازات التي منحها السلطان العثماني للدول الغربية في السلطنة. يضاف إلى ذلك شعور الأقليات المصرية بضرورة التحرر من قيود نظام الملة العثمانية. وكان هذا سنداً أساسياً لدعوات قبطية تطالب باستقلال مصر عن الدولة العثمانية. وفي هذا الاطار كانت الامكانيات متوافرة للجنرال للامساك بهذه الورقة وتوظيفها في مشروعه السياسي في الشرق.

ويبدو أن توظيف اسم المصريين في بيانات الحملة كان القصد منه الدلالة على بقاء أبناء البلاد من حيث جنسهم وموطنهم ولم يكن الهدف الدلالة على المواطنية المصرية بالمعنى الغربي للكلمة، بل تكريس الواقع المحلي بانقساماته على أساس طائفي. ولم يفوت بونابرت أية فرصة إلا ويذكّر المصريين بواقعهم الانقسامي الطائفي وحتى بين المسيحيين أنفسهم. فبعد دخوله القاهرة فرض ضرائب انطلاقاً من هذا الاعتبار. طلب من تجار ديوان البن الوارد من الأقطار ألفاً وستماية كيس. ومن الأقباط المباشرين الدواوين ألفاً وستماية كيس ومن تجار النصارى ثمان ماية كيس. وقد حكم هذا النهج في كل تعاطيه مع القوى المحلية لاحقاً. ففي سعيه لبناء إدارة جديدة تخلف الادارة المملوكية تعاون مع القبط في تنظيم المالية والضرائب لأنهم ضالعون في التعقيدات الموروثة من الادارة الاسلامية. وبرز اسم يعقوب القبطي لمعرفته العميقة بالميكانيسم المالي المصري. فضلاً عن

(1) Henry laurens, op cit., p. 128.

دوره الفاعل في تشكيل مركز للمعلومات أنيط به مراقبة التحركات المملوكية المعادية للفرنسيين[1] كما عهد اليه بتنظيم أقليم الصعيد إلى جانب الجنرال ديزه حيث تسكن الأكثرية القبطية. ولوحظ تمثيل النصارى وبشكل فاعل في أكثر من مؤسسة انشأها الفرنسيون وتفوق نسبتهم العددية. فقد تبوأ ملطي القبطي رئاسة ديوان محكمة القضاء التي شملت اختصاصاتها قضايا الارث والأحوال الشخصية وهي ميدان مهم في التشريع الاسلامي. وقد اعتبر المصريون يومها هذا القرار بأنه إجراء يحتوي على كارثة حقيقية بحق الشرع الاسلامي.

وقرّب بونابرت اليه الشوام من الكاثوليك بفضل علمهم ومعرفتهم اللغة الفرنسية والايطالية إلى جانب العربية اذ كان أكثرهم من تلاميذ مدارس روما العالية. واتخذ منهم كتّاباً وتراجمين في الدواوين وفي دوائره الخاصة. فقد تبوأ العالم الشهير روفائيل راهبه[*] الذي كان يحسن الكتابة والكلام في عدة لغات شرقية وغربية، باش ترجمان الديوان الكبير في مصر وهو من المؤسسين للمعهد الفرنسي فيها المعروف l'institut de l'egypte وقد عهد اليه بالإشراف على المطبعة العربية التي جاءت بها الحملة من باريس. وكان الخوري راهبه يقضي أوقاته متنقلاً بين سوريا وايطاليا ومصر. كما استخدم القس جبرائيل الطويل ترجماناً عند الفرنسيين. وممن اشتهر من أرباب القلم من العلمانيين في خدمة الفرنسيين الكاتب والشاعر مخائيل نقولا صباغ العكاوي حفيد الكونت ابراهيم الصباغ الذي كان وزير ظاهر العمر في

(1) المصدر نفسه، ص 157.

(*) وكان يكتب اسمه ويكتب له هكذا بترجمة اسمه (راهبة) Raphael Mona chi

عكا، وكذلك الياس حنانيا فرعون الذي كان ترجماناً خاصاً لبونابرت ولخليفته كليبرومينو[1]. كما عين الياس فخر الشامي ترجماناً لدى الفرنسيين. ومثل يوسف فرحات ومخائيل كحيل من كبار التجار الشامين طائفتهم في ديوان القاهرة. ولم تتخلف الرعية الشامية عن الاقتداء بقادتها فانخرطوا في خدمة الفرنسيين فتحسنت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ونالوا حظاً وافراً من الراحة والحرية وصار الثوب الرهباني مكرماً وأخذ يكثر عدد الشاميين ممن كان يأتي اليهم من الشام وبلاد عكا تخلصاً من جور أحمد باشا الجزار.

وخلال فترة السيطرة الفرنسية على مصر ترسخت العلاقة مع الأقليات لحد أن بونابرت كان يستقوي بهم على المسلمين، فيما راح المستفيدون من الأقليات يستظهرون بالفرنسيين للتمادي في التطاول والتظلم ضد أبناء وطنهم، وحفلت هذه المرحلة بشواهد كثيرة عمقت من حالة الانقسام بين المصريين منها:

– أمل القبط بالانعتاق النهائي من نظام الملة العثماني فتدخل بطريركهم مباشرة لدى بونابرت الذي أعطاه وعداً ببعث «الأمة القبطية» ذات السيادة والحقوق غير المنقوصة، غير أنه اشترط عليه بالاعلان الصريح عن إخلاصه لخدمة الجمهورية الفرنسية[2]، فيما وضع المعلم يعقوب القبطي مشروعاً لاستقلال مصر وقد وجدت منه نسخة في محفوظات وزارة الخارجية البريطانية تحت الرقم 78 المجلد 38[3].

(1) قسطنطين باشا المخلصي: محاضرة في تاريخ الروم الكاثوليك، مصدر مذكور ص11.

(2) Henry laurens op cit., p 161.

(3) المستر جورج يانج: مصدر مذكور ص 57.

– استيلاء النصارى القبط والشوام على الأوقاف الاسلامية مما أدى إلى تذمر عدد غفير من أولاد الكتاتيب والفقهاء والعميان والمؤذنين وأرباب الوظائف والمرضى بالمرستان، وقد شكوا إلى الشيخ البكري من قطع رواتبهم وخبزهم لأن الأوقاف تعطل إيرادها[1].

أسس ما جرى لقطيعة بين القوى المحلية المصرية واستوطن في ذاكرة الناس الحقد على الآخر، ما لبث أن يتفجر عند كل فرصة. وقد ترجمت إلى مذابح عند كل انتفاضة مصرية ضد الفرنسيين حيث طاولت أولاً أحياء النصارى واليهود قتلاً ونهباً وتدميراً بسبب التصاقهم بخدمتهم. أما ردة الفعل من الطرف الآخر فكانت مزيداً من الانخراط في الدفاع عن الوجود الفرنسي. وبدت ظاهرة جديرة بالاعتبار وهي تجنيد المصريين الأقباط والشوام في فرق عسكرية خاصة بهم وتدريبهم على أحدث النظم العسكرية آنذاك. وجرى ترفيع يعقوب القبطي إلى رتبة جنرال حيث تولى جمع عسكر من طائفته من القاهرة والصعيد وألبسهم لبس الفرنسيين[2] وبعد ثورة القاهرة أوكل اليه أن «يفعل في المسلمين ما يشاء»[3]. وكلف نقولا قيودان الرومي بتجنيد الأروام في الاسكندرية. كما عمل الفرنسيون على إنشاء فرقة كاملة من أبناء الشوام الكاثوليك

(1) الجبرتي، ج 2 ص 217.

(2) لبنان في عهد الأمراء الشهابيين وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب «الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان» للأمير حيدر الشهابي، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه د. أسد رستم د. فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، القسم الأول، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1969، ص 307.

(3) الجبرتي، ج 2، ص 347.

أطلق عليها اسم «الفرقة السورية» تولى قيادتها يوسف الحموي من دمشق وكان أكثر أفرادها من قرية شفا عمر بجوار عكا. واشتهر بينهم ببأسه يعقوب حبائب[1].

لم يكن التوجه الفرنسي في تجييش النصارى مؤشراً على صراع مكشوف مع الأكثرية المصرية، بل كان خياراً للردع مع الاصرار على الصلة مع هذه الأكثرية. وجاءت رسالة بونابرت إلى كليبر لتصبّ في خانة هذا التوجه لأنها من أسس قواعد السياسة الداخلية الواجب اتباعها في مصر وهي:

أولاً: الاعتماد على صداقة المسيحيين، مع منعهم من الاستخفاف بمواطنيهم دفعاً لتعصب العثمانيين ضد الفرنسيين.

ثانياً: التمتع بثقة مشايخ القاهرة، لما لهم من نفوذ ظاهر على أفراد الشعب[2].

يبدو أن الأقليات في معادلة العلاقة مع القوى الأجنبية هم ضحايا بشكل مطلق بحيث يدفعون إلى القيام بممارسات سياسية كي يشكلوا بوابة الغرب. فبعد أن قمع كليبر انتفاضة القاهرة الثانية فرض على المصريين ضريبة استثنى المسيحين منها وسمح لهم بحمل السلاح ليحموا أنفسهم. وكلف يعقوب القبطي بتحصيل الغرامات من المشايخ والتجار[3]، ونتيجة إسرافه في ظلم الناس وقهرهم لحدّ أن أثارت حفيظة رجال الدين القبط ضده وأدت إلى

(1) قسطنطين باشا المخلصي: تاريخ الروم الكاثوليك ص 40، مصدر مذكور.
(2) عمر، عمر. مصدر مذكور، ص 120.
(3) لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، مصدر مذكور، ص 310.

مشاحنات بينه وبين البطريرك بلغت دخول يعقوب إلى الكنيسة راكباً جواده وشاهراً سلاحه[1].

وفي حادث آخر أعقب مقتل كليبر على يد سليمان الحلبي توجهت شكوك الفرنسيين إلى جامع الأزهر. وعزم القائد الفرنسي جاك مينو على حفر أماكن فيه للتفتيش على السلاح. غير أن المشايخ اقترحوا على مينو إقفال الجامع فتصدى بعض الأقباط الحاضرين للمشايخ معترضين فحدّق الشيخ الشرقاوي وقال: «أكفونا شر دسائسكم يا قبطة»[2].

جلاء الحملة عن مصر وانعكاسها على الأقليات

ولما أجبرت الحملة الفرنسية على مغادرة مصر بعد عقد الصلح مع العثمانيين سنة 1801 أدرج في العقد بنود خاصة بالذين كانوا بخدمة الفرنسيين من النصارى وسواهم، وتتضمن بأن لا يؤذى أحد ممن كانوا في خدمة الحملة أو متحداً معها من أي طائفة أو ملة لا بذاته ولا بماله ولا بأهله. وأن يباح لمن أراد منهم السفر إلى فرنسا على نفقة الدولة العثمانية. عملياً اصطحبت الحملة معها جماعة كثيرة من النصارى وتجار الأفرنج وبعض المسلمين ممن ارتبط بالفرنسيين وفي مقدمتهم يعقوب القبطي وبرطلمين ويوسف الحموي وعبد العال الآغا. أما من المترجمين فقد التحق بالفرنسيين (دوم روفائيل) وعين استاذاً مساعداً في المدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية في باريس لإعطاء دروس عامة في العربية

(1) طارق، البشري، مصدر مذكور، ص 35.
(2) الجبرتي، ج 2، ص 391.

العامية، مع مهمة العمل على ترجمة بعض المواد المتعلقة بتاريخ العرب وآدابهم من المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية في باريس. وسافر مع الحملة ميشال صباغ الذي أسند اليه بعد وفاة روفائيل عام 1816، إعطاء دروس تتعلق بالكتابة العربية ولفظها ومحادثتها، وكلف أيضاً بالعمل في نسخ المخطوطات العربية المستعارة من المكتبات الأخرى خارج فرنسا. واستمر هذا المنصب شاغراً بعد وفاته إلى أن عين فيه لاجىء مصري هو الياس بقطرب سنة 1820 والذي كان يعمل مترجماً في الجيش الفرنسي[1].

من جهة أخرى رافق خروج الحملة الفرنسية من مصر حالات انتقام طالت الأقليات ولم تتوقف إلا بعد تصدي القوى الفاعلة المصرية والعثمانية لوقف النزيف الداخلي في الجسم المصري. وبالتالي تحولت مشكلة الأقليات إلى مشروع يشبه الرهائن للقوى الاستعمارية، قضاياها تثار عندما تكون ضرورية لتغطية مشروع محدد.

إن سلوك طريق الارتباط بالحملة الفرنسية والذي نهجته فئة من الأقليات لم يكن ليطال العلاقة مع المسلمين فقط وإنما جوهر الوعي والقيم الشرقية. وقد عبرت رسالة بطريرك الأقباط مرقص الثامن أصدق تعبير عن الدّرك التي وصلت اليه أوضاع الطائفة القبطية. إذ هاجم بأسى ما ظهر من أحداث وظواهر «ابتدأنا نتعلم عادات الأمم الغربية، ولازمنا معاشرة فاعلي الشر، وأبدلنا حب

(1) الدكتور محمد، المقداد: تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، مجلة عالم المعرفة، الكويت عدد 167، ت 2، 992ب، ص 120 و121.

بعضنا بعضاً بالعداوة... وكل ذلك ونحن لا نرجع عن فعلنا الرديء... عكسنا المقدسات كلها وأضعنا تدبير حياتنا فيما لا ينفع ولا يبنى. فلا الشيخ يستحي من شيخوخته ولا الشاب يشفق على شبابه ولا النساء تستحي من بعولهن ولا العذارى من بتوليتهن»[1].

إن هذا الموقف السلبي من عادات الأمم الغربية لم يكن نابعاً من ردّ فعل إزاء الحضارة الغربية، بقدر ما كان نابعاً من (الأصولية) التي تتعمق بجذورها في البيئة الشرقية[2].

علاقة بونابرت بالقوى المحلية في بلاد الشام

تتقاطع آراء بعض المؤرخين على أن هدف الجنرال من شنّ حملة على بلاد الشام هو الاستيلاء على عاصمة الخلافة لينطلق بعدها إلى أوروبا عبر تحرير اليونان والألبان والبولنديين وتدمير القوة الروسية العسكرية. وكان من المستحيل التوجه إلى الهند لافتقاده الأسطول البحري بعدما دمرت معظم سفن الحملة الرئيسية في أبي قير. ويبدو أن الحجج التي ساقها بونابرت للقيام بحملته على بلاد الشام منها ردع التحرشات المملوكية ومواجهة أحمد باشا الجزار لم تكن عوامل مستجدة في عمق أهداف الحملة الفرنسية. بل إن من صلب دوافع الحملة هو تأمين المصالح

(1) طارق، البشري. مصدر مذكور، ص 35.

(2) للمزيد من التفاصيل حول دور البيئة وأثرها في العناصر البشرية راجع مقدمة ابن خلدون، دار القلم، طبعة أولى، بيروت، 1978، وخاصة الفصول الأربعة من ص 44 إلى 120.

الفرنسية في الشرق، ويتصدرها كما جاء في مذكرة قنصل صيدا إلى غرفة تجارة مرسيليا «كانت تجارة منطقة سوريا وفلسطين مورد غنى كبير للفرنسيين. وبواسطتها شيدت ثروات كبيرة، فلكي يعود السلام... يجب أن يختفي الجزار...». وتختم المذكرة بالقول «من المستحيل أن نورد كل الحسنات التي قد تحصل على سوريا والذين يتاجرون فيها اذا أبعد هذا الطاغية»[1].

وبما أن القوة العسكرية المتوافرة لدى بونابرت غير كافية للاضطلاع بمهمة غزو بلاد الشام، لذلك ارتكزت عناصر حساباته على الانقسامات الاقطاعية والدينية والاجتماعية التي كانت تعصف بالحياة السياسية في هذه المنطقة. ولم يعطِ أهمية للحالة الاسلامية كما فعل في مصر ولا سيما بعدما ثبت لديه أن هذه السياسة التي اتبعها فور نزوله البر المصري قد أفشلت كل طموحاته بفضل الحرب الاعلامية التي قادها الباب العالي تحت شعار «الجهاد المقدس ضد الكفار» فضلاً عن مقاومة بريطانية شرسة للغزو الفرنسي. وعلى غرار ما حصل في مصر بقيت الأقليات المسيحية موضع اتهام بعلاقتها مع الفرنسيين. وفور انطلاق غزوة بونابرت ناحية فلسطين أمر الجزار بإجلاء المسيحيين عن المدن الساحلية السورية[2] ما أتاح لليهود الاستئثار بكل

(1) انطوان، عبد النور: تجارة صيدا مع الغرب، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1987، ص 211.

(2) حيدر الشهابي: تاريخ أحمد باشا الجزار - نشره ووضع مقدمته وحواشيه وفهارسه والحقه بنبذة تاريخية الأب انطونيوس شبلي - الأب اغناطيوس عبدو خليفة مكتبة انطوان 1955 ص 123.

العمليات المالية التي شاركهم فيها المسيحيون لأن التشريع القرآني يمنع على المسلمين ذلك.

أدرك بونابرت أن العامل المؤثر في نجاح حملته على سوريا ينطلق من طرح شعار «تحرير شعوب الشرق»[1] الذي أشار إليه الرحالة فولني. ويقوم على إشعال ثورات في كل بلاد الشام من المتضررين وحتى ضحايا الجزار منهم أنصار ضاهر العمر الزيداني، شيعة جبل عامل، الأمير بشير مع رعيته من الجبليين الدروز والموارنة. إلى جانب كسب ولاء شريف مكة بإعادة المكانة الاسلامية التي احتكرها السلطان العثماني، كما التودد من العرب بالعمل على استعادة أمجادهم من العثمانيين عشية الشروع بالحملة على سوريا. أظهر بونابرت أمام أعضاء الديوان في القاهرة اهتمامه بالمصلحة العربية اذ طرح استفساراً عن سبب خضوع العرب للترك؟ ولماذا مصر الخصبة والأراضي العربية المقدسة خاضعتان لسيطرة شعوب قادمة من القوقاز؟ واذا نزل (النبي) محمد اليوم من السماء إلى الأرض أين سيذهب؟ وأجاب بأنه لن يختار القسطنطينية بل مياه النيل المباركة ويسكن جامع الأزهر[2] من جهة أخرى كان الجنرال يراهن على قيام ثورة عربية كبرى تتهيأ من سوريا وتنتظره حتى يأخذ بقيادتها، وراهن أيضاً على أن التقدم العسكري باتجاه الأستانة ستشعل انتفاضات عند الأكراد والأرمن والفرس والتركمان. وكان مجلس الادارة في

(1) Henry laurens op cit., p 180.

(2) المصدر نفسه ص 181.

باريس في جو التخيلات البونابرتية اذ راح يشجع قيام ثورات ارثوذكسية في منطقة البلقان العثماني.

ما تجدر ملاحظته أن تصورات بونابرت للاستيلاء على سوريا لم تتسم بالوضوح بل شابها كثير من التناقضات، ويمكن أن يكون ذلك عائد لضعف قوته العسكرية ولانقطاع الامدادات من فرنسا والفشل الذريع لسياسته في مصر والضغوطات العسكرية العثمانية والانكليزية. ففي المنشور الذي وجهه إلى سكان سوريا لم يخاطب الشعب «العربي» أو «السوري» بل أكد أنه ينوي طرد المماليك واعداً بأنه لم يلحق الضرر بالشعب وبدينه، بل خاطب فقط سكان أقضية غزة والرملة ويافا[1].

واقعاً كان المناخ العام مهيئاً لتعاون الأقليات مع الحملة الفرنسية في سوريا ولا سيما المسيحيين منها إذ كانوا متأثرين ببعض نواحي الفكر الأوروبي. ومنذ القرن السادس عشر كانت الكنيسة الكاثوليكية في روما قد أقامت أولى علاقاتها النظامية مع الكنائس الشرقية. وكانت البابوية أكثر اهتماماً من سائر القوى الأوروبية الأخرى في سعيها لدرء الخطر العثماني الزاحف من الشرق والذي بات يهدد قلب أوروبا. وكانت فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية لاحتواء مسيحيي الشرق. وتمحورت سياستها حول هدف مركزي هو «فرنسة» مسيحيي بلاد الشام بشكل عام.

وفي أول آذار 1799 وعقب وصول الحملة الفرنسية إلى الرملة بين يافا وبيت لحم «تبين أن الأهالي المسلمين هربوا في اليوم

(1) البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة 1798/1939 دار النهار، طبعة 4 ص 76 بيروت 1986.

السابق وأن المسيحيين بقوا فيها ليرحبوا بالفرنسيين». وقد فتح مسيحيو الأراضي المقدسة منازلهم لأفراد الحملة وضمدوا جراحهم. وقابل بونابرت المبادرة بالمثل، فقرب المسيحيين اليه وشملهم برعاية خاصة وتعاون معهم في عدة مجالات وعملوا له مخبرين وأدلاء[1].

وبعد أن تقدمت القوات الفرنسية إلى عكا يوم 8 آذار حضر اليهم مشايخ جبل عامل حاملين الحطب والدجاج والبيض وأشياء أخرى. وأعلنوا خضوع منطقتهم له بعدما أرهقهم الباشا العثماني بالضرائب وتنكيل الجزار بهم. لكن لم يكن لديهم أية أطماع أخرى. وما ابتغوا من عملهم هذا سوى مرحلة من الاستقلال الذاتي والاعفاءات والجعالات الباهظة المطلوبة منهم إلى السلطان والولاة. ولم يكن بينهم أمراء بل شيوخ يملكون القرى والقصور ويعيشون مع مواطنيهم كما لو كانوا أمثالهم[2]. وخلال سير المعارك في منطقة الجليل دخل القائد الفرنسي فيال مدينة صور وسلّم أمرها إلى الشيخ منصور أحد قياديي الشيعة في المنطقة بعد أن أبقى فيها فرقة عسكرية فرنسية صغيرة أُنيط بها حماية طريق الساحل الممتد من صور إلى عكا. ويذكر مؤرخ شيعي أن البلاد العاملية بقيت في فقرها هذا تتراوح عليها الزمان والشدة حتى حل الجيش الفرنساوي تحت أمرة بونابرت أرباض عكا فكان يبتاع ما يحتاجه من بلاد بشارة وبلاد صفد بأثمان عالية تعادل عشرة

(1) محمد نور الدين: مصدر مذكور ص 75.
(2) منير وعادل اسماعيل: مصدر مذكور ص 138.

أضعاف قيمتها، فعرف أهل البلاد طعم الثروة وكثرت النقود بين أيديهم[1].

وكذلك مثل بين يدي بونابرت صالح ابن ضاهر العمر فسلمه حكم بلاد صفد.

أما أهالي جبل لبنان (المقصود الموارنة) فإنهم فرحوا بقدوم الجيش الفرنسي إلى بلاد الشام على أمل التحرر من ظلم الجزار. وقد حملوا إلى الجيش الخمر والبضائع واللوازم بأضعاف الثمن[2].

وكان للبطريركية المارونية دور في إجراء الاتصالات ببونابرت وسبر أغوار المرحلة المقبلة من العلاقات بينهما. وكان محور الاتصالات البطريرك يوسف التيان رغم أن رجال الدين الكاثوليك لم يكونوا يحبون رجالات الثورة الفرنسية التي راحت تضيّق نشاط الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا.

إلا أن التيان عرض تأييد الموارنة لبونابرت وكتب اليه رسالة يعرض إرسال وفد «حباً بإخوتنا الفرنسيين لا بك أنت الذي اضطهدت الكنيسة الفرنسية». وكان جواب الجنرال: «أنا كاثوليكي أيضاً وسترى أن الكنيسة ستنتصر وتنتشر بشخصي في الأراضي النائية»[3].

أما الأمير بشير الشهابي الذي كان يداخله التمني بانتصار الفرنسيين للتخلص من الجزار، يبدو أن اهتماماته بالحملة الفرنسية

(1) مجلة العرفان، المجلد الثاني 1910 ص 335.
(2) الأمير حيدر الشهابي: مصدر مذكور ص 132.
(3) د. محمد نور الدين: مصدر مذكور ص 76.

سبقت حصار عكا، اذ كلف المعلم نقولا الترك مراقبة الحالة العامة في أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر. وكان ينتظر سقوط عكا لينضم إلى الجيش الفرنسي كما يقول ابن خورين «ما كانوا ليتهوروا في هذه المغامرة إلا بعد أن يعرف أميرهم حق المعرفة بمقدار هذا الجيش وإمكانية المقاومة في الحامية المصرية ـ فكان على المعلم نقولا الترك أن يحسن المراقبة من مقره في القاهرة أولاً ثم في دمياط وأن يدوّن كل ما يتصل به من أخبار الجيوش وحركاتها وعددها وعُددها وأن يرسل بخلاصة ذلك إلى الأمير»[1].

وقد تجمعت لدى الأمير بشير عدة معطيات جعلته يستنكف عن مساعدة بونابرت بل الاكتفاء بتقديم المساعدات سراً ومنها المواقف الدرزية والعثمانية والبريطانية؛ ووصل الأمر بالأمير بشير بأنه لم يتجرأ الاجابة على رسائل القائد الفرنسي التي أعلن فيها نيته «أن أحقق استقلال الأمة الدرزية وأخفف عنها الجزية المفروضة عليها وأعيد اليها مرفأ بيروت والمدن الأخرى التي هي بحاجة اليها لتؤمن حرية تجارتها واتساعها»[2].

أما الدروز فقد تملكهم الرعب من ترجيح كفة الموارنة في تسيير أمور الامارة اللبنانية. فعقدوا مؤتمراً سرياً في عبيه في أحد الأماكن المقدسة فيها بقيادة الشيخ بشير جنبلاط وصمموا على مقاومة الفرنسيين والأمير بشير الشهابي في حال إعلان انحيازه

(1) ديوان المعلم نقولا الترك. عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد افرام البستاني ـ الجزء الأول، منشورات الجامعة اللبنانية. المطبعة الكاثوليكية في بيروت، ص15، ج1.
(2) منير وعادل اسماعيل. مصدر مذكور ص 203.

لهم. غير أن البعض منهم فضل اللجوء إلى الداخل في حوران والجبل العالي شمالي حلب. وطلبوا من الشيخ بشير تأمين حماية قوافلهم. لكن شيخ العقل شرف الدين القاضي لم يستسغ هذا الرأي، فالهرب من مواجهة الملمات ليست من شيم الدروز فالمعروف عنهم أنهم مقدامون أمام الموت[1].

تجاوب الأمير الشهابي مع هذه الرغبة ظاهرياً ووعد ببقائه على الحياد وطلب من الشيخ حسن ورد أحد أبناء ومشايخ الدروز الاتصال بالأميرال سدني سميث قائد الاسطول البريطاني. وفي أول حزيران عام 1799 حضر الأميرال إلى عين عنوب برفقة ثلاثة ضباط انكليز تحرسهم فرقة عسكرية من مائتي بحار وعقد مجلس بحضور الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط والليدي ستانهوب. وفيه التزم القائد البريطاني بالحؤول دون تطاول الجزار على سلطات الأمير بشير[2]، وكان سميث قد وجه منشوراً إلى أمراء وزعماء جبل لبنان وإلى مشايخ الدروز، أثار فيه حماسهم ليقوموا بما يمليه عليهم واجبهم نحو سلطانهم في اعتراض أية إمدادات يقدمها العدو إلى المعسكر الفرنسي[3]. وبالفعل شرع الدروز بقطع كل الامدادات عن جيش بونابرت في عكا ولم يستطع الأمير الشهابي منعهم خوفاً من الجزار. إذ قام آل العماد بالاستيلاء على حمولة مكارية تحمل الخمر من قاطع بكفيا إلى

---

(1) Selim H. Hichi la famille des Djounblatte du VII s a nos jours Beyrouth 1913-1914. p. 72.

(2) المصدر نفسه ص 74.

(3) الكولونيل تشرشل: جبل لبنان. ترجمة فندي الشعار. دار الفارابي بيروت 1998. ج 2 ص 162.

الجيش الفرنسي، فعظم الأمر على بيت أبي اللمع باعتبار المكارية من أنسبائهم. ولم تنفع تدخلاتهم مع بيت العماد لاطلاق سراحهم عندها قاموا بشن هجومهم على قرية (كامد اللوز) من ضيع آل العماد في البقاع ونهبوها[1].

تزامن ذلك مع إعطاء أوامر من قبل الأمير بشير الشهابي إلى الأمراء الاقطاعيين في مناطق الجبل بتقديم المؤن والتسهيلات حيث تمر القوات العثمانية لمحاربة بونابرت أمام عكا[2]. وفي هذا السياق هناك كثرة من المؤرخين يؤكدون أن الأمير بشير استدعي إلى قبرص للقاء الأميرال سميث الذي منحه مبلغ ألف ليرة ذهبية[3]. وهكذا خسر بونابرت أحد أهم العناصر لنجاح حملته على سوريا. فالمساعدة الشيعية إلى جانب أبناء ظاهر العمر غير كافية بحد ذاتها يضاف اليها عوامل أخرى ساهمت في رفع الحصار عن عكا والانكفاء إلى مصر:

- إن القوة الفرنسية لم تكن تملك آلة الحرب الضرورية لتدمير القلاع الكبيرة للمدينة ومواجهة قوة الدعم العسكري والميداني للجزار من قبل الأسطول الانكليزي بحراً والسلطنة العثمانية براً.

- رغم الجهود التي بذلها بونابرت لجمع المعلومات الكافية عن التحصينات في عكا لم تتوافر له، إذ لم يستطع أحد من مبعوثيه من الاقتراب منها. وحسب ما أشار اليه المستشرق هنري لامنس أن القائد الفرنسي اعتمد في معلوماته على الوصف الذي

---

(1) لبنان في عهد الأمراء الشهابيين مصدر مذكور ص 192.

(2) حيدر الشهابي: مصدر مذكور ص 137.

(3) Selim H. Hichi, op. cit., p. 73.

وضعه الرحالة فولني عن المدينة بعد عودته من سوريا عام 1787 والذي لم يتضمن أية إشارة إلى مواقع عسكرية مهمة[1]. وكان تفشي مرض الطاعون في صفوف الحملة مؤشراً خطيراً على مسار نشاطها وإخطاراً لبونابرت لرفع الحصار عن المدينة.

علاقة بونابرت باليهود

في إطار المراهنة على الأقليات لكي تبقى الركيزة الأساسية في عملية اختراق داخلي للمجتمع المشرقي، ومع التزامن مع بداية الاستعدادات للحملة الفرنسية على مصر، يبدو أن نقاشات جرت مع الجالية اليهودية الفرنسية تتعلق بتطلعاتهم نحو الشرق. ويشير الشيخ يوسف الخازن في كراس له باللغة الفرنسية صادر عام 1919 إلى منشور غير موقع صادر عام 1798 يدعو فيه الناشر إلى تكوين مجلس يضم جميع الطوائف والفئات اليهودية ويتخذ من باريس مقراً له ليعمل بالتنسيق مع حكومة الادارة الفرنسية (Directoire) على «إعادة بناء وطن يجمع شمل اليهود وينظم حياتهم». ويمضي هذا الناشر، الذي يعتقد أنه أحد زعماء اليهود الفرنسيين، في دعوته قائلاً: «إن عددنا يبلغ ستة ملايين في أقطار العالم وفي حوزتنا ثروات طائلة... فيجب أن نتذرع بكل ما لدينا من وسائل لإنشاء وطن لنا... وهذا الوطن الذي ننوي قبوله بالاتفاق مع فرنسا يشتمل على مصر السفلى ويمتد شرقاً بخط يبدأ من بلدة عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر

(1) Lammens: la Syrie, 2eme volume, imp catholique, Beyrouth, 1921 p. 121.

الأحمر، وموقع هذا الوطن من أنفع المواقع في العالم، ويمكننا من السيطرة على ملاحة البحر الأحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وافريقيا الجنوبية والشمالية وأثيوبيا...». يأتي هذا المنشور في سياق المفاوضات الجارية بين حكومة الادارة الفرنسية واليهود الفرنسيين من أجل إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين في مقابل تقديم الممولين اليهود قروضاً مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تمرّ آنذاك في ضائقة اقتصادية خانقة والاسهام في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق[1]. وعند استيلاء بونابرت على مصر توجه بنداء إلى اليهود في آسيا وافريقيا لينضموا إلى مشروعه في هذه المنطقة من أجل اعادة «مجدهم الغابر وبناء مملكة القدس القديمة». وفي اعلان آخر صادر في 4 نيسان 1799، وأثناء حصاره لعكا جاء فيه: «أيها الاسرائيليون، أيها الشعب الفريد، الذي لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي، وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد فقط... إن الجيش الذي ارسلتني العناية الالهية به والذي يقوده العدل ويواكبه النصر جعل القدس مقراً لقيادتي، وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي لم تعد ترهب مدينة داود». ثم يتابع بونابرت نداءه مخاطباً اليهود «يا ورثة فلسطين الشرعيين» ويدعوهم في نهاية المطاف إلى مؤازرته طالباً منهم العمل على أخذ ما تم فتحه والاحتفاظ به واستعادة «تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين وهي وجودكم السياسي كأمة بين

(1) الشيخ يوسف الخازن: الدولة اليهودية في فلسطين، تقديم وتعريب وتعليق غسان الخازن. دار مختارات ـ 1987. ص 69 و70.

الأمم...»[1]. تجدر الملاحظة أن عبد الرحمن الجبرتي، ونقولا الترك الذين عايشوا الحملة الفرنسية لم يتطرقا إلى موضوع النداءين. كما يشير هنري لورانس إلى أن الأرشيف الفرنسي وكذلك أرشيف السفارة البريطانية لم يشيرا إلى النداءين، وأن بونابرت لم يكتب الاعلان الشهير. لكن يرجح أن مصدر النداءين هم من الكتاب اليهود[2]. من ناحية أخرى يشير محمد حسنين هيكل أن ورقة (نابليون) اليهودية التي أظهرها أمام أسوار القدس كنداء إلى يهود العالم لم يوزع في فلسطين وحدها، وإنما جرى توزيعه في الوقت نفسه في فرنسا، وايطاليا ـ والامارات الألمانية وحتى في اسبانيا[3]...

يبدو ما هو مثال تساؤل يكمن في أسباب وتوقيت النداء. والأرجح أن النداء أعدّ في فرنسا وحمله بونابرت معه إلى الشرق لاستخدامه في سياق سياسته التي تستهدف احتواء كل الأقليات. وأن المسألة تتعدى إطار المساعدة اليهودية في الشرق بل تندرج في سياق طموح بونابرت في فرنسا نفسها وحاجته لدعم يهودي مادياً ومعنوياً وليس وليد صعوبات آنية في فلسطين.

عشية الحملة الفرنسية تجمع المصادر بأن اليهود كانوا قوة اقتصادية مؤثرة في مصر وبلاد الشام. إلا أنهم ازدادوا ثراءً في عكا ولا سيما فرحي وزير مالية الجزار بعدما جرى إبعاد المنافسين المباشرين من الروم الكاثوليك في المدينة والممثلين

(1) المصدر نفسه ص 90 و91.
(2) Henry Laurens op. cit. p. 181.
(3) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل والكتاب الأول ـ دار الشروق 1997 ص 31.

بعائلة الصباغ التي انحازت إلى بونابرت وكانت حصيلة ذلك قيام الجزار بإرتكاب مجزرة بحق المسيحيين في عكا.

وبموازاة ذلك لم يكن لليهود تأثير سياسي ظاهري وفاعل. فالثري اليهودي حاييم فرحي لا يسمح له وضعه بالتأثير على سير الأحداث بمستوى الصراع الذي كان قائماً والذي أخذ طابعاً دولياً. كما لم يسمح النفوذ السياسي لأخويه روفائيل الذي شغل أول عضو اسرائيلي في بلدية دمشق آنذاك، وآخر يشغل وظيفة سكرتير لأفندي معروف بالآستانة يلعب أدوار ترجح كفة بونابرت في الحرب الدائرة أمام أسوار عكا[1]. وبالتالي فإن تعداد القاطنين من اليهود في بلاد الشام كان ضئيلاً. وطبقاً لتقرير مرفوع إلى بونابرت من مجموعة ضباط استكشاف سبقت جيشه إلى فلسطين هو 1800 (منهم 135 في مدينة القدس)[2]. و800 نسمة في عكا[3]. ذلك ما يرجح أن قصد القائد الفرنسي هو توظيف ندائه إلى اليهود في فرنسا وليس في الشرق. لكن من المحقق أن بعض علماء الحملة الفرنسية بدأوا مبكراً الاتصال ببعض حاخامات اليهود في فلسطين مثل «موس موردخاي وجاكوب الجازي وربما غيرهما[4].

(1) مجلة العالم الاسرائيلي. بيروت في 26/ 10/ 1922.
(2) محمد حسنين هيكل: مصدر مذكور ص 33.
(3) مجلة العالم الاسرائيلي، بيروت 2 تشرين الثاني 1921.
(4) محمد حسنين هيكل: مصدر مذكور ص 31.

خلاصة

شكلت حملة بونابرت على مصر وبلاد الشام منعطفاً خطيراً في تعامل الغرب مع السلطنة العثمانية حيث انتقلت العلاقة من حالة الاختراق للسلطنة عبر الاتفاقات والمعاهدات إلى السيطرة العسكرية المباشرة على أطرافها الاستراتيجية. وكان من حصيلة الحملة أن العالم الاسلامي بدأ يواجه معضلة تفوق الثقافة الغربية التي لا تعني في الواقع شيئاً آخر سوى التقهقر المادي والتحلل الروحي والمعنوي. واكتشف أن التقدم في المضمار المادي والعلمي هو الذي يكون منذ الآن المضمون الأعمق لهذا التاريخ المؤنسن ورهانه الأساسي في آن معاً. من هنا كان الاقبال على التحديث في السلطنة العثمانية ليس موضوع نقاش في دوائر الآستانة بل كان موضوع حياة أو موت.

ولعل المحاولة الفرنسية التي جرت لاحتلال مصر وانتزاعها من الباب العالي كانت المحك العلمي لاختبار حقيقة الضعف العثماني، وترتب على حدوثها. نتائج مهمة على مختلف الصعد، إذ كان لاستخدام الاسلام من قبل بونابرت تأثير ضعيف، غير أنه أحدث ردّ فعل إيجابياً حيث أيقظ الإحساس بالشعور الجماعي المستقر عميقاً في الوعي الباطني للمصريين. كما ولدت الحملة نشؤ وعي عند المواطنين في مصر لحقائق كثيرة: منها إدراكهم ما لبلدهم من أهمية ومكانة عند الغربيين. ومنها ادراكهم لضعف العثمانيين والمماليك وعجزهم عن مقاومة الغزو الأوروبي لبلدهم وحمايته. وبالتالي اكتشفوا أنهم لا يستحقون التبعية والطاعة لهم، بل يفترض التحرر من سيطرتهم عليهم وتولي زمام أمورهم

بأنفسهم. ولذا تولى المصريون تنظيم الثورات ضد الوجود الفرنسي في بلادهم وبذلوا التضحيات وحدهم خلال فترة الاحتلال. وقاموا بعد جلاء الحملة بالمشاركة الفعالة في اختيار من يتولى قيادتهم.

وكان قبول بعض الطوائف المسيحية للدعم الخارجي وتعاونها مع القوى الخارجية عند حدوثه أن خلقت قدراً من الشكوك في النيات الكامنة على الصعيد الشعبي بين الأكثرية الاسلامية والأقليات المسيحية. وقد أسهمت حملة بونابرت في إخراج التطلعات الخاصة للأقليات من حيز الفكرة المجردة إلى دائرة المشروع السياسي الخاص حيث تقاطعت المصالح الفرنسية مع طموحات الأقليات للافلات من نظام الملة العثماني. ولم يكن التصريح بأي مشروع سياسي للأقليات في مصر الا عندما بدأ الفرنسيون يجاهرون بمطالبهم ومطامعهم في المنطقة. ولهذا كان التناغم موجوداً بين الجانبين. فالأقليات كانت تأمل ـ ارتكازاً على ما حاول بونابرت إقناعهم به. وكان هيكل قد وصفه بأنه «نجم ذلك الزمن من التاريخ العالمي وهو المبادر والسبّاق إلى الربط والتوليف بين الوطنية والسباق الاستعماري والمسألة الشرقية، والمسألة اليهودية، مجتمعة كلها معاً في خدمة استراتيجية سياسية واحدة».

أما الاهتمام الذي أظهره بعض المصريين، وبخاصة بعض مشايخ الأزهر بالحملة الفرنسية فقد تبدد تحت تأثير صور التنكيل العسكرية البشعة التي مورست ضد الشعب المصري طيلة فترة الاحتلال. لكن أثر الحملة العلمي، فيما بعد، كان بمثابة انعطافة تاريخية في بنية المجتمع المصري، وخاصة مرتكزاته

الايديولوجية. فقد هزت الانعطافة العقل والوجدان المصريين بحيث أن الأثر الفرنسي الذي تبقّى لم يعد بصمات أقدام الخيل البونابرتية في باحة جامع الأزهر وإنما البذور الفكرية للثورة الفرنسية، بذور البرلمان والدستور والقانون.

الفصل الثالث

محمد علي باشا:
بناء الدولة الحديثة ـ المسألة الشرقية

قيل عن محمد علي باشا وكُتب الكثير. كان في رأي بعضهم من سلالة البانية ببلدة «قوله»؛ أحد الموانىء الصغيرة على الحدود بين تراقيه ومقدونية. عُرف عنه أنّه كان حاكماً ظالماً لا تهمه إلا مصلحته ومصلحة عائلته. لم يهتم بمآسي مصر ولا بما قاساه شعبها في سبيل تحقيق طموحاته. كان أمياً لا يُؤمن جانبه ولا يركن إلى عهوده أو وعوده. قد يكون هذا أو بعضه صحيحاً ولكنه كان عبقرياً طموحاً قرَنَ مصيره بمصير مصر وفعل كل ما أوحى إليه به اجتهاده ونصائح الأجانب لجعل هذا البلد قوّة مستقلة على أن تكون له وحده لا لشعبها. تعرّف مبكراً على حضارة الغرب، إذ استفاد فائدة جمة من مرافقته للفرنسي «ليون» أحد صغار تجار الدخان الذي كان وكيلاً لأحد المحال التجارية في مرسيليا مسقط رأسه، فاكتسب منه كثيراً من العادات والآداب الفرنسية التي تركت في نفسه أثراً عظيماً، وساعدته مساعدة كبيرة في بقية أطوار حياته[1].

---

(1) عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني (إلى قبيل الوقت الحاضر) راجعه الكابتن أ. ج سفد ج. مكتبة مدبولي ـ القاهرة 1990 ص 110.

ظل محمد علي يزاول التجارة حتى سنة 1801 عندما صمم السلطان العثماني إخراج الفرنسيين من مصر بمساعدة إنكلترا. فبعث اليهم عمارة بحرية بقيادة حسين باشا قبطان وكان محمد علي بين رجال العمارة وقد تجند في جملة من تجنّد بصفته معاوناً لعلي آغا مربيه على ثلاثمائة جندي الباني. ولما وصلت العمارة إلى أبي قير وهزمها الفرنسيون كاد محمد علي أن يغرق في البحر لولا مجيء عمارة إنكليزية وانتشلته مع رفاق له، وجرى إنزالهم على شاطىء الإسكندرية بعدما تمت للعثمانيين، بمساعدة الإنكليز، الغلبة على الفرنسيين وشرعوا يهتمون بتوطيد سلطة الباب العالي في مصر.

أساليب محمد علي للاستيلاء على السلطة

بعد جلاء الفرنسيين عن مصر كان الباب العالي يطمح إلى طرد المماليك من هذا البلد بعدما استأثروا فيه مدة من الزمن. لكن موازين القوى لم تسنح له ببلوغ أهدافه. إذ كانت بريطانيا المتواجدة عسكرياً فوق الأراضي المصرية تسعى للاستيلاء على هذه البلاد استناداً إلى المماليك في صراعهم ضد السلطنة العثمانية. أما المماليك فكانوا ـ بعد أن أنهكوا بالحروب ضد الحملة الفرنسية بلغوا مبلغاً من الضعف لا ترجى لهم معه قائمة، وأصبحوا فئة من المشاغبين المتآمرين المشردين. وأصبحوا هدفاً لمؤامرة حسين باشا الذي تلقى تعليمات من السلطان سليم الثالث بإبادتهم. وقد نجح في إيقاع المماليك في الشرك فأباد بعضهم وأسر بعضهم الآخر. وإزاء هذا الوضع رحب المماليك بالتعاون مع أي حليف، وصاروا يميلون بشدة إلى الإنكليز والفرنسيين

ويلتمسون العون من أي سبيل. مالوا أول الأمر للانكليز وتولوا حمايتهم من كثير مما أريد بهم كتدخل الجنرال «هتشنون» وتهديده بقصف القاهرة إذا لم يطلق سراح من بقي حياً من المماليك، وأن تسلم جثث الذين قتلوا عندما بلغه خبر المؤامرة التي دبرها القبطان حسين باشا للقضاء عليهم في أوائل عام 1801. وقد استجيب لطلب القائد الإنكليزي وأطلق سراح 2500 مملوك وتسليمهم للقيادة الإنكليزية التي استقبلتهم وكرمتهم وفقاً للمراسيم العسكرية وكونت منهم وحدات إقطاعية خاصة جديدة[1].

وعندما انتهت السيطرة الإنكليزية على مصر بموجب معاهدة صلح «أميان» التي وقعت في آذار 1802 بين الإنكليز والفرنسيين لم يتخلَ الإنكليز عن خططهم التوسعية إذ اصطحبوا معهم إلى لندن القائد المملوكي محمد الألفي وذلك بغية إرساله إلى الساحة المصرية في الفرصة المناسبة إذا اقتضى الحال تدخلهم في شؤونها مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه لم يكن نابليون عازماً على التخلي عن خططه التوسعية في الشرق. ففي تشرين الثاني 1802 أرسل إلى مصر بمهمة خاصة كتهيئة الظروف لحملة جديدة للكولونيل «سباستياني» الذي كان على اطلاع كبير بشؤون الشرق ومن أفضل رجاله الدبلوماسيين. وقد أقام الموفد صلات مع قائدين آخرين من قواد المماليك هما إبراهيم بك وعثمان البرديسي.

أدى انسحاب الإنكليز والفرنسيين من مصر إلى بقاء البلاد في ظل تنازع عثماني مملوكي. ولما كان لا بد من تعيين والٍ عثماني

(1) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث. دار الفارابي. بيروت 1985، ص 58.

فقد أتفق الصدر الأعظم وحسين باشا على مطالبة الباب العالي بتعيين خسرو باشا والياً على مصر بصفته كخيا قبطان باشا. فلبى الباب العالي طلبهما.

وما أن تولى خسرو باشا السلطة حتى حاول القضاء على بقية المماليك وقد أصبحوا تحت زعامة البرديسي والألفي، لكن محاولته فشلت لأن المماليك كانوا أصحاب الكلمة في الصعيد بينما لم يكن يدين للباب العالي بالولاء سوى القاهرة والإسكندرية. ولما عجز خسرو باشا عن دفع رواتب الجند ثاروا عليه في أيار 1803 وحاصروا القلعة التي لجأ إليها، فأمر خسرو بإطلاق النار عليهم فتوسط ظاهر باشا قائد فرقة الألبانيين (عددهم 2500)، لكن خسرو باشا أتهمه بممالأة الثائرين. فاغتاظ ظاهر وانضم إلى العصاة فعلاً وأمرهم بهدم الأسوار. فاستولى الرعب على خسرو وفرّ بحاشيته إلى المنصورة ومنها إلى دمياط[1]. وإذ ذاك خلا الجو لظاهر باشا فجمع القضاة وأعضاء الديوان فاختاروه قائمقاماً على مصر إلى حين يبت الباب العالي في تعيين والٍ بدلاً من خسرو باشا.

كان من سوء حظ ظاهر باشا أنه وقع في الحيرة نفسها التي وقع فيها خسرو، إذ لم يتمكن من دفع رواتب الجند. وبعد 22 يوماً من توليه السلطة تألب عليه الجند واغتاله ضابطان (موسى آغا وإسماعيل آغا) بعد أن تظلما من تأخر رواتب الجند. وهكذا انتهى أمر ظاهر صديق محمد علي.

أصبح محمد علي بعد ذلك رئيس الأجناد من الأرناؤوط

(1) جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل. تعريب علي أحمد شكري – مكتبة مدبولي. القاهرة 1990 ص 62 (هامش).

وغيرهم لأن رتبته في الجيش كانت تلي رتبة ظاهر، ولأنه كان محبوباً لدى العلماء والأهالي لما كان يبديه من العطف والحنان، فحاز رضاهم بدفاعه عنهم، وكاد يعلن نيابته عن الوالي لولا أن رأى مركزه لا يقل خطراً عن مركز ظاهر لعدم قدرته على دفع مؤخر رواتب الجند وعلى مقاومة خسرو باشا والمماليك معاً. فرأى أنه من الحكمة أن ينضم إلى القائدين المملوكين عثمان بك والبرديسي، فتحالفا ونصّبا إبراهيم بك نائباً عن الوالي العثماني لمكانته عند المماليك.

ولما تبين للإنكليز أن المماليك تمكنوا من توطيد سلطتهم في مصر وأبعدوا الأتراك أرسلوا على جناح السرعة عميلهم محمد الألفي إلى الاسكندرية في شباط 1804، إلا أن وصوله إلى الديار المصرية لم يرق في نظر كل من محمد علي والبرديسي. فاتفق الاثنان على أن يتخلصا من محمد الألفي. وفعلاً حاصرت فرقة الألبانيين بقيادة محمد علي قصره في الجيزة وأخذوا أتباعه على حين غرّة وقتل منهم خلق كثير وفرّ الباقون. أما البرديسي فسار بجيشه ليفتك بالألفي وحاشيته فقابله بالمنوفية فأفلت منه الألفي وهرب إلى بلاد الشام، أما من كان معه فقتل معظمهم وسلب كل ما معهم من المتاع والمال[1].

ثورة القاهرة وتعيين محمد علي والياً

ولما هرب الألفي من مصر طلب محمد علي من البرديسي

(1) حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث. مطبعة حجازي، القاهرة 1938 ص 122 ـ 123.

رواتب الجند وأنذره إذا تأخر اضطر إلى تركه وحيداً وساعد الترك عليه وانضم اليهم. فلم يسع البرديسي إلا تلبية طلبه، وبذل كل جهده في جباية ما يلزم من المال بالقوة من التجار فأثار غضب الأهالي وأهاجهم ولا سيما أن الجباة استعملوا في تحصيلها العنف والشدة فثار أهل القاهرة على البرديسي وترأس الانتفاضة رجال الدين الأزهريّون ودارت معارك ضارية في شوارع المدينة وحوصر قصر عثمان البرديسي ودمر عام 1804 مما أجبره على المغادرة. وفي هذه الفترة ظهر محمد علي كسياسي بارع إذ انحاز إلى الثوار وسارع إلى جامع الأزهر وخطب في الثائرين واعداً إياهم ببذل الجهد لإلغاء الضرائب وأعلن نفسه حامياً لحقوق الشعب المصري وأمر جنوده الألبان بمحاربة المماليك، ثم أشار على العلماء بتنصيب والٍ عثماني فوافقوا على فكرته واختاروا خورشيد باشا وكان وقتئذٍ في الإسكندرية على أن يكون محمد علي نائباً عنه في الأحكام بصفته قائمقام[1].

أرسل العلماء إلى الباب العالي يسترحمونه بإقرار ما اتفقوا عليه فأجاب طلبهم بفرمان مؤرخ في آذار 1804. هال الأتراك ازدياد نفوذ محمد علي فعملوا على التخلص منه. فقد دبر خورشيد باشا حيلة لإبعاده عن القاهرة بأن كلفه الخروج لمقاتلة المماليك في الأرياف. ثم انتهز فرصة غيابه واستولى على المدينة بمساعدة فرقة من الجنود الأكراد لكن هؤلاء أخذوا يعبثون في البلاد فساداً حتى ضج الأهلون بالشكوى لخورشيد على غير طائل. عندها ذهب وفد من العلماء والمشايخ بإرجاع محمد علي إلى القاهرة فأجاب طلبهم.

(1) لوتسكي: مصدر مذكور ص 61.

وفي أيار 1805 اندلعت انتفاضة شعبية في القاهرة نتج عنها طرد الانكشارية والإطاحة بخورشيد باشا ونادى مجمع العلماء بمحمد علي باشا حاكماً على مصر واضطر السلطان سليم الثالث إلى الاعتراف به والياً. إذ كان السلطان منهمكاً في قمع الانتفاضات الوطنية في صربيا. كما لم تكن الأوضاع مستقرة في اليونان وبلغاريا. أعلن الفرمان السلطاني بجعل محمد علي والياً على مصر في آب 1805 في جو من الارتياح. وسرعان ما انقلب هذا الارتياح إلى رضى صادر من أعماق القلوب عندما افتتح محمد علي أعماله بحل مشاكل الدولة المالية بالاستيلاء على أملاك الأقباط الذين أثروا ثراءً كبيراً ووجد فحص دفاتر الحساب أن الجباة منهم اختلسوا ما لا يقل عن 4800 كيس، فأجبرهم على دفعها[1].

رواج الدسائس لخلع محمد علي

أصبح محمد علي صاحب السيادة العسكرية والسياسية على مصر. وراح يحصّن وضعه على الصعيدين الخارجي والمحلي باهتمام، فأقام علاقات وثيقة مع فرنسا خوفاً من الإنكليز ووضع له عيون في عاصمة الخلافة العثمانية وأفرط في توزيع الهدايا وشراء الأصدقاء والأعوان. واتخذ من اليهودي (Chapsal le Juif)[2] أقرب المستشارين منه نظراً لما لليهود من موقع في

(1) جورج يانغ: مصدر مذكور ص 67.

(2) Revue du Monde Musulman. tome 7-1909. paris 1974 p. 479.

الدورة الاقتصادية في مصر إذ كانوا يحتكرون التزام الجمارك فيها. كذلك راح يعمل جاهداً على إيجاد جيش وأسطول قويين لتحقيق تطلعاته التوسعية.

كان أولياء الأمور في الأستانة يتحينون الفرصة للتخلص من محمد علي لأن اختياره كان بالرغم من الباب العالي، لذا تطلعوا إلى إعطاء دور جديد للمماليك في مصر وكان هؤلاء وعلى رأسهم محمد الألفي لم ينفكوا عن الدس ضد محمد علي وتدخلوا لدى الإنكليز لمساعدتهم للتخلص منه عبر قيامهم بوساطة لدى الباب العالي تضمن ولاء الألفي وخضوعه لأوامر السلطنة. أصغى السلطان العثماني لهذا الإغراء وعفا عن المماليك. وبعد فترة وصلت عمارة عثمانية تقل موسى باشا والياً على مصر ومعه خط شريف إلى محمد علي بالانتقال إلى ولاية سالونيك وإعادة المماليك المصريين إلى مراكزهم في الإمارات والحكام. لكن محمد علي واجه الأمر بذكائه المعهود فجمع المشايخ وبعض المماليك الذين انضموا اليه واستكتبهم كتاباً إلى الباب العالي بالتماس بقاء محمد علي. وهنا سعى سفير فرنسا في الأستانة لدى حسين باشا قبطان حتى أقنعه بوجوب بقاء محمد علي[1]. وفي غضون ذلك استؤنفت الحرب بين الإنكليز وفرنسا في عام 1806، وانساقت السلطنة العثمانية إلى خوض الحرب إلى جانب فرنسا. وفي الوقت نفسه مات قائدا المماليك محمد الألفي وعثمان البرديسي خلال شهر. وإذ ذاك تولى شاهين بك رئاسة المماليك ولكن شوكتهم أخذت في الضعف والانحلال، وبذا خلا الجو لمحمد علي.

---

(1) جورج يانغ: مصدر مذكور ص 67 هامش.

فشل الحملة الإنكليزية على مصر

رأت الحكومة الإنكليزية أن تثبيت محمد علي باشا والياً على مصر وبمساندة فرنسا مساساً بمصالحها لا سيما لم يبقَ لها من أعوان داخلياً بعد وفاة القائد المملوكي محمد الألفي. لذلك رأت أن تعتمد على نفسها للقيام بالهجوم على مصر. إذ ذاك نزلت قوة عسكرية قوامها 4000 جندي في ثغر الإسكندرية في 17 آذار 1807 ونجحوا في احتلال منطقة رشيد لكن سرعان ما أُرغمت هذه الحامية على تسليم سلاحها نتيجة المقاومة الشرسة من قبل المصريين بقيادة محمد علي. وأخيراً أُجبر الإنكليز على الجلاء عن الإسكندرية وعقدوا صلحاً منفرداً بعدما فشلوا في محاولتهم لإثارة المماليك للقيام بتمرد جديد. وكان محصلة ذلك زيادة شعبية محمد علي بين المصريين لذوده عن بلدهم ضد المغتصبين الأجانب وكذلك رضاء الباب العالي عليه فمنحه خلعة وسيف شرف.

التخلص من المماليك

وبعد أن استقر الأمر لمحمد علي في حكم مصر رأى أن يتخلص من آخر عدو له وهم المماليك الذين لم يطردوا نهائياً من الصعيد، وخشي على أمن البلاد منهم فيما لو سارت الحملة التي يعتزم الخروج بها إلى شبه الجزيرة العربية لتخليص الحرمين الشريفين من سيطرة الوهابيين.

ورأى أنه لا بد قبل مسير الحملة من مصر من الاحتفال بها وتسليم وسام الشرف السلطاني له. فدعا في اليوم المحدد جميع

ضباط الجيش والأعيان وعدداً كبيراً من الجند، ثم دعا جميع المماليك ورؤسائهم وأعدّ لهم وليمة فاخرة تذكاراً لهذا اليوم المشهود. فاجتمع الجميع في القلعة في يوم الجمعة وكان عدد ممن حضر يقرب من 500 مملوك بقيادة شاهين بك. وهناك دبرت مؤامرة قتلهم جميعاً. وبينما كانت المذبحة تجري في القلعة طيحت رؤوس ألف منهم في القاهرة والأرياف ونُهبت قصورهم وممتلكاتهم لعدة أيام حتى نزل محمد علي من القلعة وطاف المدينة آمراً الناس بوقف النهب.

بعد ذلك أصبحت مصر تحت سلطة أجنبية من الجنود الألبان بقيادة محمد علي الذي يستند إلى طبقة أرستقراطية شرقية قوامها الطبقات الوسطى من الأرمن واليهود والأقباط، فيما كان الولاء للسلطنة العثمانية اسمياً.

سعى محمد علي لإقامة نظام على النمط الأوروبي. واستغل التجارب الأوروبية بقدر ما كان يفهمها لتعزيز مركزه وتوطيده. لكنه ظل على ذلك أوتوقراطياً آسيوياً كما أن نظام حكومته كان شرقياً بحتاً اللهم إلا إذا استثنينا العنصر الشعبي الوحيد وهو عدم إقامة العراقيل في سبيل الاتصال بالحاكم مباشرة وعرض الأمر عليه. وفي سبيل ذلك تعلم محمد علي القراءة والكتابة العربيتين ليكون الاتصال مباشراً بأرباب الحاجات. وكان شديد التمسك بالفضائل ونقائص الجنس الألباني. وكان من حيث التعصب كالأتراك، يضاف إلى ذلك أنه كان يمقت العرب كعنصر ويحتقر الأقباط من أجل دينهم.

بناء الدولة الحديثة في مصر

كان محمد علي معجباً بنابليون. وبلغ به حدّ الإعجاب أنه جاراه في كثير من فنون الإصلاح التي أدخلها إلى مصر. وكان يتبع سيرة حياته باهتمام عظيم. فأمر بترجمة كتابه «تاريخ نابليون بونابرت» وهو مذكراته التي أملاها بنفسه حينما كان منفياً في جزيرة القديسة هيلانة. كما أمر بترجمة كتاب آخر عن حياة نابليون ألّفه Duc Rovigo. وقد تُرجم الكتابان من الفرنسية إلى التركية[1].

أراد محمد علي أن ينهض في مصر بإدخال الإصلاحات الغربية فيها بما يمكنه من استثمار الأرض بالطرق الفنية وإدارة المعامل والسير في التجارة، حسب ما يقتضيه النظام الأوروبي الذي عمل على إدخاله في البلاد. وبمعنى آخر لم يكن بناء الاقتصاد القوي هدفاً بحد ذاته بقدر ما كان وسيلة لتحقيق أهدافه التي يراها تتمثل ببناء مؤسسة عسكرية يعتمد عليها في ترسيخ حكمه في الداخل ومواجهة التحديات في الخارج وبناء إمبراطورية يكون هو وأسرته على رأسها وترك إرث مضمون لأبنائه من بعده. لا شك كان يشعر بشيء من ذلك، إلا أن الأحوال التي وجد فيها كانت تحتّم عليه السير في هذا الطريق بسرعة، إذ كان في أشد الحاجة إلى المال للإنفاق على الجيش ودفع جزية للباب العالي وإرضاء أصحاب الشأن في الأستانة. ورأى أنه لا يتم له هذا الغرض إلا

(1) عزيز خانكي بك: نابليون ومحمد علي ـ المطبعة العصرية القاهرة 1946. 53 صفحة من القطع الكبير.

إذا جعل موارد البلاد تحت سيطرته مباشرة من زراعة وصناعة وتجارة.

المرتكز الزراعي

اعتبر محمد علي الأرض مصدر الثروة الأساسية، لذا قرر السيطرة عليها وإعادة تنظيمها وتوزيعها. فألغى الالتزام وصادر «الأواسي» الأرض المعفاة من الضرائب، واستولى على أراضي «الرزقة» المعطاة لكبار رجال الدولة و «الأثر» الموروثة، لكنه لم يتعرض للأرض البور التي استصلحها أصحابها على ألا ينتقل حق الانتفاع بها لغير الورثة الشرعيين. وأجرى مسحاً عاماً للأرض عام 1813 ثم وزعها على القادرين على استثمارها مانحاً إياهم حق التصرف والمنفعة لا حق التملك. وبعد أن صفى محمد علي طبقة الملتزمين أنشأ على أنقاضهم طبقة جديدة من النبلاء الملاكين الإقطاعيين الذين أصبحوا سنداً للأسرة الحاكمة. وقد ضمن محمد علي بجمعه الضرائب مباشرة من قبل موظفي الحكومة تدمير مراكز بديلة للسلطة السياسية وسمح للحكومة بوضع حدٍ لحالة الفوضى في الريف وعدم بروز طبقة من الملتزمين. إلا أنه أوجد حوله أسرة مملوكية وحيدة لا يمكن تحديها من جنود مرتزقة أو فتية أغرار.

وخلال الأعوام 1809 ـ 1815 لم تقف تعاليم الشريعة الإسلامية في سبيل تحقيق غاياته. فقد استملك محمد علي لصالح الدولة أراضي الأوقاف، وتكفل الإنفاق على رجال الدين وعائلاتهم وصيانة المساجد واتخذ إجراءات صارمة بحق كل رجل دين اعترض على إجراءاته. ومع ذلك لم يقضِ محمد علي على

نمط الإنتاج الإقطاعي. إن تصفية الالتزامات وتقسيم الأراضي المشاعية الذي شرع فيها عام 1813 كان من شأنه تغيير وضع الفلاح المصري، إلا أنه بقي معرضاً، كالسابق، للاستغلال الإقطاعي بالرغم من أنه صار لا يعمل للملاكين كفرادى بل للدولة الإقطاعية ككل.

ولكن أرض مصر المستغلة بالزراعة لم تفِ بحاجات محمد علي. لذا قرر تطوير الزراعة وزيادة المساحة المزروعة، وأنشأ ديواناً للزراعة عام 1815 ليشرف على تنظيم الزراعة. وأصلح الأرض وحفر أكثر من ألف ساقية وجمع الفلاحين الذين لا أراضي لهم للعمل عند الدولة، وأدخل زراعة محاصيل جديدة تدر عليه نقداً أجنبياً مثل القطن طويل التيلة ونبات الأفيون وجاء بالخبراء العارفين بزراعتها، وأجبر الفلاحين على زرع ما يريد واشترى إنتاجهم بالسعر الذي حدده.

ولكن الزراعة الجديدة بحاجة إلى الماء فبدأ العمل على شق العديد من الترع وإنشاء الجسور والقناطر والسدود. وعهد إلى المهندسين بأعمال الري وأرسل عدداً من الشبان إلى أوروبا لدراسة فن الزراعة وكانت أهم مشروعاته في هذه الناحية القناطر الخيرية.

المرتكز التجاري

التفت محمد علي إلى التجارة بعد أن كثرت حاصلات البلاد، ورأى أنه لا بد من إنشاء ميناء يأوي السفن التجارية. فآثر مرفأ الإسكندرية وشق فيها ترعة المحمودية نسبة للسلطان العثماني محمود الثاني، فعظمت حركة نقل البضائع بين الإسكندرية وداخل

مصر. وأصبح لهذا الميناء أهمية كبرى قصده التجار من كافة أنحاء العالم. ثم أصلح ميناء بولاق وسهّل أمام الأجانب نيل الإقامة في مصر مما زاد في حركة التجارة. وقد رأى توطيداً لأعماله التجارية هذه أن ينشىء مجلساً تجارياً مؤلفاً من وطنيين وأجانب للحكم في القضايا التجارية.

وقد عمل محمد علي على تصريف حاصلات البلاد بنفسه فاحتكر الحاصلات والمصنوعات وتولى بيعها رأساً للتجار السوريين والأوروبيين واليونان. وكان يتبع حركة الأسعار في الأسواق كسائر التجار. وكان يبيع البضاعة تسليم الإسكندرية وينقلها على نفقته بواسطة السفن في وقت الفيضان. وكان يدون أرباحه من التجارة في دفاتر حكومية.

والتفت محمد علي إلى المواصلات، فأسس شركة ملاحة مصرية وأغرى الشركات الملاحية الدولية على فتح خطوط ملاحة إلى بلاده.

المرتكز العسكري[1]

أدرك محمد علي فور تسلمه السلطة أنه لا بد من نظام عسكري جديد وجيش جديد لحماية عملية بناء مصر الحديثة دولة ومجتمعاً. وتفادي مصير السلطان سليم الثالث الذي سقط نتيجة عرقلة الرجعية لإصلاحاته العسكرية. ومن هنا لجأ محمد علي إلى إجراءات تنكيلية بحق المماليك هؤلاء والانكشارية المصرية.

(1) عمر طوسون: الجيش المصري ـ البري والبحري. مكتبة مدبولي، القاهرة 1990.

كان العساكر الألبان نواة جيش مصر، وتجنب في البداية تجنيد المصريين، وقد ظل خمس عشرة سنة منذ العام 1805 يستخدم جنوده من خلاط الأجناس العثمانية، ثم تكشف له استحالة تجديد الجيش ما دام جنده قدامى، فاستعان بمدربين فرنسيين وطليان تحت إشراف ضباط من عهد الإمبراطور نابليون لتدريب جيش من السودانيين في أسوان. وفشلت التجربة السودانية فلجأ عام 1820 إلى المخاطرة التي كان يتهيبها من قبل: «أنفذ الفكرة التي تخامره ولا يجرؤ عليها، فأصدر أمره بجمع أنفار الجيش الجديد من المصريين» رغم المعارضة الشديدة المصرية على كل المستويات. مع ذلك فقد فزع الاهالي من هذا النظام الجديد، الذي لم يعرفوا له معنى، ودب الرعب في قلوبهم حتى أنهم كانوا اذا ما بلغهم أن الباشا في حاجة إلى جنود وعمال، فروا من قراهم وتركوها خاوية واختفوا في الصحاري والواحات إلى أن يأتيهم الخبر بانتهاء «الشر». وكانت هناك عدة طرق يلجأ اليها الفلاحون للافلات من ربقة الجندية أو السخرة. اذ كان الأباء يرغمون أبناءهم على التلوث بعدوى الأمراض التناسلية كالزهري وخلافه من العلل أو يفقأون لهم إحدى أعينهم، أو يعطلون لهم أحد أذرعتهم وهلم جرا من الأسباب[1]. جاء قرار محمد علي بالتجنيد الإجباري للمصريين بمثابة انعطاف تاريخي عظيم الخطر في بناء مصر الحديثة، إذ بدأت أولى خطوات تمصير الدولة، وتمصير الجماعة السياسية في مصر. وكان أمراً يستلزم أموراً وتتداعى به

(1) ميشيل سليم واكد: مجازفات اللادي استير ستانهب في الديار الشامية. مطبعة العرفان ص 38 ـ بيروت 1934.

مجموعة من الآثار: به وجب على الحاكم أن يعيد النظر في علاقته بالشعب المحكوم كله، وأن تغيير الجندي اقتضى من الحاكم أن يغير من سلوكه.

ازداد عدد المصريين في الجيش، لكن حقيقة لم يسر تمصير الجيش إلى نهاية الشوط، فوقف اختيار المصريين عند مستوى الجند والعسكر دون الضباط والقيادات، وبقيت القيادات التي تحوط محمد علي محصورة في رهطه من الأتراك ومن ذوي الأصول المملوكية الذين كان استصفاهم بعد تغلبه على زعماء المماليك في بدايات حكمه.

وفي إطار خطته التحديثية قام والي مصر بفتح المدارس الحربية لإعداد الكوادر القيادية، وترجم الأنظمة العسكرية الداخلية الفرنسية إلى اللغة العربية لكي تكون متوافرة لدى وحدات الجيش الجديد. وكانت كافة تنظيمات الجيش على شاكلة جيش نابليون، ولم يترك محمد علي باباً إلا وطرقه رغبة في تقوية جيشه الذي تتوقف عليه قوته وعظمته، فحول جزءاً من قلعة الجبل إلى دار صناعة، حيث كان يشتغل فيها مئات المصريين في صبّ المدافع وصنع معدات الجنود والذخيرة، وكل ما يلزم. وكان يشرف على هؤلاء مدربون مهرة أحضرهم محمد علي من أوروبا لهذا الغرض.

لم يكتفِ محمد علي بإنشاء القوات البرية بل شرع في بناء أسطول بحري وذلك عندما عزم القيام بحربه ضد الوهابيين. وكان الغرض منه نقل العساكر من السواحل المصرية إلى شبه الجزيرة العربية. وقد أفاده فيما بعد إذ كان يحافظ به على السفن التجارية الذاهبة إلى الشرق من لصوص البحر، وعلى مر الأيام رأى

ضرورة بقاء أسطول في البحر المتوسط لحماية السفن التجارية من القراصنة اليونانيين.

وقبل نشوب حرب اليونان اشترى بعض السفن من البندقية ومرسيليا وصنع بعضها الآخر هناك على حسابه أو في دار لبناء السفن في الإسكندرية. وفي بادىء الأمر كانت أغلبية عمال بناء السفن من الأوروبيين. لكن بعد انتهاء الطلاب المصريين من تلقي الفنون البحرية عن سطح المراكب الإنكليزية اصبحوا عماد الصناعة البحرية المصرية. ولم يفت محمد علي أمر تحصين الشواطىء فأنشأ الحصون اللازمة لحفظ السواحل. فأحضر لذلك مهندسين حربيين من الأجانب وكلفهم اختيار المواقع المهمة على طول الساحل المصري وأنشأ بها المعاقل ونصب المدافع والعساكر الكافية.

المرتكز الإداري

بعد أن جعل محمد علي مصر دولة شبه مستقلة عن السلطنة العثمانية وأصبح الولاء للباب العالي يقتصر على دفع الجزية السنوية المقدرة بـ 3% من مجموع نفقات السلطنة، ويذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة، قام بإصلاحات إدارية من أجل تقوية قدرة مصر الدفاعية.

في بداية حكمه لم يغير محمد علي ما كان عليه نظام الحكومة في عصر المماليك حتى العام 1806 وهو العام الذي أدخل فيه التعديل في نظام الحكومة متخذاً الأنظمة التي وضعها نابليون للبلاد رائداً له. فأنشأ ديواناً خديوياً جعل مقره في القلعة، وكان يرأسه الوالي، ومهمته الفصل في الأمور التي ليست من اختصاص

القاضي الشرعي. ثم أنشأ مجلسين أحدهما كان يسمى مجلس المشاورة الملكي وينتخب أعضاءه بنفسه وعليه تعرض القوانين قبل إقرارها. وأما المجلس الآخر فكان بمثابة مجلس الوزراء اليوم. كما أنشأ محمد علي فوق ذلك عدة دواوين أخرى تنم أسماؤها عن اختصاصها وأهمها مجلس المشاورة العسكرية وديوان دار الصناعة وديوان التجارة. وادخل الباشا المصري تغييرات أخرى على الدواوين فزادها مرة وقلص عددها مرة أخرى. وتحولت سبعة دواوين متخصصة إلى دوائر ووزارات.

وقد اقتضت إدارة محمد علي الداخلية للبلاد تقسيم مصر إلى سبع مديريات وإلغاء الأقسام التي كانت في عهدة المماليك. ثم قسم كل مديرية إلى عدة مراكز بلغت 64 مركزاً. ثم قسم المراكز إلى نواح يدير شؤونها موظف يلقب بالناظر وإلى قرى يتولى أمورها العمد ومشايخ البلاد. وكان غرضه من هذا التقسيم تسهيل جمع الضرائب.

اكتملت لمحمد علي – على مدى السنين – صياغة نظامه السياسي، على صورة يمكن أن تسمى (العثمانية الحديثة). وتشكلت نخبة من أهل الحكم، سواء في الوظائف المدنية والعسكرية، ممن كان يحيطه من الأتراك والعثمانيين الذين جاءوا معه وأبقوا على روابط الولاء له، أو ممن جمعهم من غلمان مماليك مصر الذين استصفاهم لنفسه بعد القضاء على كبار المماليك والمناوئين، والذين قام بتدريبهم على فنون الحرب الحديثة خبراء أوروبيون. وكان يوازن قوة الأتراك بقوة هؤلاء المماليك.

إن مطالعة (تقويم النيل) لأمين سامي (القاهرة 1916)، وتتبع

أسماء قيادات الجيش والدولة يدلان على انفراد العثمانيين والمماليك بمراكز أهل الحل والعقد[1].

المرتكز العلمي:

لما رأى محمد علي ما عليها مصر من التدهور أراد أن يصلح حال رعيته بالتعليم. فاعترضه في طريقه عدة عقبات، إذ كان الآباء يمتنعون عن إرسال أبنائهم إلى دور العلم، مع تكفله بنفقات تعليمهم وإطعامهم وإلباسهم، وكان يحبب إليهم العلم والتعليم بإعطائهم الرواتب الشهرية. ومن العجيب أنه كان مع هذا يضطر غالباً إلى أن يقود التلاميذ إلى دور العلم بالسلاسل والأغلال.

كانت المدارس التي أسسها محمد علي على ثلاثة أنواع: ابتدائية، تجهيزية وخاصة. فقد أنشأ 50 مدرسة ابتدائية في أمهات البلاد. وكان عدد من فيها من الطلبة، أحد عشر ألفاً تقريباً. وأسس مدرسة لتعليم النخبة من أبناء الأمة سماها كلية الأمراء. وكان يتعلم فيها أبناؤه وأبناء الأمراء حيث بلغ عدد تلاميذها نحو 500 تلميذ.

أما المدارس الخاصة فكانت عديدة وأهمها مدرسة الطب التي أنشأها الفرنسي الدكتور كلودبك والذي كان في خدمة الحكومة المصرية. وقد أسس هذه المدرسة في أبي زعبل. وكان غرضها إعداد أطباء يسدّون حاجة الجيوش البرية والبحرية، إذ كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات. كما أسس محمد علي بجوار هذه المدرسة مدرسة للطب البيطري وولى رياستها إلى (هامون)

(1) انظر كتاب أمين سامي: تقويم النيل – القاهرة 1916. المطبعة الأميرية.

الفرنسي، ومدرسة للهندسة جعل رئيسها (لامبير بك) وأخرى للموسيقي بالقلعة، وبنى مدرسة لتعليم الفنون والصنائع.

ولم يفت محمد علي أمر تحسين الزراعة فأنشأ لها مدرسة ببلدة (نيرو) من أعمال المديرية الغربية، وأحضر لها المعلمين وآلات الفلاحة من أوروبا لتدريس هذا الفن علماً وعملاً. إلا أن جهل الأهالي وقف عقبة أمام سيرها، فاضطر محمد علي إلى نقلها إلى شبرا الخيمة لتكون تحت رياسة (هامون) ولكن ذلك لم يجد نفعاً حتى أُغلقت أخيراً.

لكن يلاحظ كما أثبت الدكتور أحمد عزت عبد الكريم (تاريخ التعليم في عهد محمد علي) أن العنصر المصري بين طلبة المدارس الحديثة التي أنشأها الوالي كان عنصراً ضعيفاً لأن الحاكم لم يكن يعنيه إلا تخريج الأعوان المخلصين. ودليل المؤرخ على ذلك في مدرسة قصر العيني التجهيزية، التي أُنشئت في عام 1825، وكانت تغذي بخريجيها كل المدارس العليا، كالطب والطب البيطري والزراعة والهندسة والألسن الحربية وأركان الحرب والمشاة والفرسان والمدفعية. التحق بهذه المدرسة نحو 500 تلميذ، من أبناء الشراكسة والأكراد والأرناؤوط والأرمن والإغريق، ممن كانوا في خدمة الوالي، كما كان معظم تلاميذ المدارس الأخرى من أبناء موظفي القصور وغلمان الخديوي وأولاد الأعيان وكبار الموظفين وبعض الأجانب[1].

لم تقف همة محمد علي عند إنشاء المدارس بل سلك طريقين

(1) احمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عهد محمد علي. القاهرة، مكتبة النهضة، 1938.

للاستفادة من الخبرات الأجنبية: استقدام الخبراء ـ ارسال البعثات المصرية إلى الخارج.

1 ـ استقدام الخبراء (العلاقة مع روسيا).

وترجع بداية العلاقة بين الدولتين إلى العشرينيات من القرن التاسع عشر عندما بدأ والي مصر محمد علي في غزو السودان. إلى جانب أهدافه الأخرى استحوذت على اهتمامه أيضاً خامات الذهب في منطقة (فازوغلي) في ستار الجنوبية. وقد صاحب القوات المصرية إلى السودان الفرنسي كولبي الذي اكتشف الرواسب الحاوية ذهباً ولم يتمكن من استخلاص الذهب من الرواسب. وكذلك عجز البحاثة المعروفون من أوروبا الغربية ـ روسيجير وبورياني وليفر ولامبرت ـ عن إيجاد وسيلة لاستخراج الذهب بسبب اختلاف الآراء. وسعياً من محمد علي لانهاء الأمر فقد تقدم إلى الحكومة الروسية بطلب المساعدة بعد تسلم المستندات والرسومات المطلوبة وطلب أن يرسل بعض مهندسي هيئة التعدين الروسية إلى مصر بغرض الاضطلاع بأعمال قيادة وإدارة الأمور لمعالجة الرواسب الحاوية ذهباً. في البداية أرسلت دائرة العلاقات الداخلية مذكرة تتضمن وصفاً مرسلاً من المالية للطريقة الجديدة لاستخراج الذهب من الرمال عن طريق الصهر بدلاً من الغسل.

لكن أهم حدث في العلاقات المتبادلة بين روسيا ومصر هو إيفاد المهندسين المصريين ايليا داشوري وعلي محمد إلى وراء جبال الأورال في خريف عام 1845 للتدريب على طرق استخلاص الذهب من الرمال الحاوية له على أيدي مهندس

التعدين الروسي أرب ـ كوفاليغسيك، ورحلته هو الآخر إلى مصر بطلب من محمد علي باشا. وكانت عملية التدريب على استغلال الرمال لاستخراج الذهب تحاط بالسرية التامة حتى لا تطمع تركيا في ثروات مصر[1].

ثانياً: ارسال البعثات المصرية

كي لا يبقى محمد علي أسير الخبرات الأجنبية عزم على ارسال بعثات مصرية إلى الخارج للتخصص في مختلف نواحي المعرفة، وكانت البعثات الأولى إلى إيطاليا للتعليم المهني عام 1809. وذهبت البعثات بعد ذلك إلى فرنسا عام 1813. ومن الغريب أن آباء التلاميذ يندبون حظ أبنائهم الذين ساعدهم الحظ الأوفر باختيارهم للرحيل إلى أوروبا واستعملوا كل الوسائط لحرمان أولادهم من ثمرة العلم.

ويرجح أن التحول إلى فرنسا كان نتيجة تخطيط فرنسي لربط مصر بعجلة السياسة الفرنسية في الشرق. فقد استفاد الفرنسيون من حضورهم الثقافي الذي خلفته حملة بونابرت إلى مصر وعملوا على تعزيزه عن طريق المدارس والبعثات.

إن عشرات الشباب المصريين الذين أوفدوا إلى أوروبا كان بهدف دراسة العلوم الحربية والهندسة والطب واللغات والحقوق. فضلاً عن ذلك أمر محمد علي بترجمة الكتب المتخصصة

(1) جينادي جاريانتشكين: بحثاً عن الذهب. من تاريخ العلاقات الثقافية بين روسيا ومصر في أواسط القرن 19 (كراس باللغة العربية 44 ص) 2003 دون ذكر دار النشر.

والمدرسية إلى اللغة العربية. وكذلك فتحت للمرة الأولى في التاريخ المصري المدارس العلمانية العامة. كما قامت عام 1822 دار للطباعة راحت تنشر الكتب باللغة العربية والتركية. وصدرت في عهد محمد علي أول جريدة مصرية هي (الوقائع المصرية). كما أسست المستشفيات العسكرية والمدنية التي لم تكن بأسوأ من أغلبية المستشفيات الأوروبية في ذلك الحين.

لقد أحسن محمد علي اختياراً عندما انتدب بعض متخرجي الأزهر لتشكيل طليعة البعثات إلى أوروبا، حيث أثبت هؤلاء قدرة على التفوق والتكيف والتطور بشكل أثار الاعجاب. فقد أصبح العديد منهم في غضون سنوات أساتذة متخصصين في ميادين علمية مختلفة، كما أصبح بعضهم الآخر من كبار المفكرين ورواد النهضة الفكرية العربية. كما برز من أفراد هذه البعثات وزراء وعلماء وكتّاب وفنيون. وكان من بين الموفدين أربعة من الأمراء أصبح أحدهم والياً وهو الخديوي إسماعيل.

يعتبر رفاعة الطهطاوي (1801 ـ 1873) من أبرز أركان النواة الأولية لجهاز التحديث عند محمد علي والرائد الأول لمجمل الفكر الحديث. سافر الطهطاوي إلى باريس بمرافقة البعثة الأولى، وبتشجيع من الشيخ حسن العطار الذي أعجب بعلماء الحملة الفرنسية. وخلال إقامته شهد الطهطاوي مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية وثورة 1830، فاطلع على مؤلفات فلاسفة عصر التنوير. وكان من الطبيعي أن يتأثر هذا الشيخ الأزهري بكل ما كان يدور حوله من تحولات على مختلف الصعد في فرنسا، وأن يكوّن لنفسه (نظرية سياسية محددة) ويقول إن مبتغاه من الذهاب إلى باريس هو «حثّ ديار الإسلام على البحث عن العلوم البرانية

والفنون والصنائع. فإن كمال ذلك في بلاد الفرنج أمر ثابت شائع والحق أحق أن يُتبع»[1].

وبعد رجوعه، لم يكن الطهطاوي ناسخاً للفكر الأوروبي وحضارته. ففي كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» لا يقتصر على التعريف بالمجتمع الباريسي من ناحية تقاليده وعاداته، وإنما يركز على شرعة حقوق الإنسان وشعار الحرية والإخاء والمساواة بهدف إيقاظ الشعب على مفاهيم الديموقراطية الرحبة من أجل أن يطرق بابها حتى يتجاوز مستنقعات التخلف والحكم الفردي المستبد. لقد أدرك الطهطاوي الفرق بين النظام السياسي الإسلامي الذي نظر له بعض الفقهاء وأسموه نظاماً شرعياً باعتبار أن الحاكم فيه يستمد مشروعيته من كونه قائماً على تطبيق الشريعة، والنظام السياسي الأوروبي عامة والفرنسي خاصة اللذين يستمدان مشروعيتهما من إرادة المواطنين ومشاركتهم من تعاقدهم على تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية. وقد وجد الطهطاوي أن الاختلاف الظاهري بين هذين النظامين إنما يتعلق بالتفاصيل أكثر من تعلقه بالمبادىء الأساسية التي يقوم عليها كل من النظامين[2].

كان الطهطاوي أول من دعا إلى ما نسميه فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وللتشريع عنده مصدران أولهما التراث الإسلامي بعد تطويره أو حسب تعبيره، هو (بتوقيفه على

(1) رفاعة رافع الطهطاوي: الأعمال الكاملة، تحقيق محمد عماره. المؤسسة العربية بيروت 1973 ج 2 ص 11 و12.

(2) معن زيادة: معالم على طريق تحديث الفكر العربي الحديث. مجلة عالم المعرفة. الكويت تموز 1987 ص 189 و190.

الوقت والحال). والمصدر الثاني هو التشريع الأوروبي (يقصد الفرنسي) الذي نقل عنه الدستور وبعض القوانين، كما نقل حوله اجتهادات مونتسكيو وروسو[1].

كانت الترجمة في وعي الطهطاوي الأداة الأولى لمعرفة ما وقع في العالم حيث كانت البلاد الإسلامية والعربية خارجها. كان يشجع تعريب اللفظ الأجنبي ليدخل سياق الحضارة التي (اخترعوها كما اخترعوا لها الألفاظ). فقد ترجم القانون المدني الفرنسي ووثيقة حقوق الإنسان وتأملات في عظمة الرومان وانحطاطهم لمونتسكيو والعقد الاجتماعي لروسو. كما ترجم الدستور الفرنسي ضمن كتابه «تخليص الإبريز». ويعلق عليه: إن «سائر الفرنسيين متساوون قدام الشريعة وإن سائر ما يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع، لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون، حتى أن الدعوة الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره، وهي من الأدلة الواضحة على وصول الشرع عندهم إلى درجة عالية»[2].

ينطلق فكر الطهطاوي الاجتماعي من إقامة المساواة واحترام الحرية الفردية للمواطن في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع دون تفريق بين فئاته وبنصفية الرجل والمرأة. ولذلك كانت صيحته الباكرة - قبل قاسم أمين - إلى حرية المرأة التي ركز عليها في كتابه «المرشد الأمين في تربية البنات والبنين» الذي صدر في عام وفاته 1873.

(1) غالي شكري: النهوض والسقوط في الفكر المصري الحديث. دار الطليعة بيروت 1978 ص 155.

(2) المصدر ذاته ص 149 و156.

كان محصلة إصلاحات محمد علي تدمير الزعامة السياسية والدينية القديمة واستبدالها بحاكم مطلق تدعمه أسرة عسكرية جديدة بعد أن بنى مثل المالكين السابقين جيشه الخاص ومجموعته الخاصة من الضباط والموظفين. كانت نخبة الحكم هذه منفصلة عن النخبة الحاكمة في دولة الخلافة، لكن تشكلت على صورتها، من عناصر منفصلة عن الجماهير.

الاستيلاء على بلاد الشام

وكان محمد علي يرى أن مصر غير قادرة على تلبية رغباته وطموحاته، فأخذ يستغل الفرص التي يحتاجها السلطان العثماني وطلب المساعدة منه لقمع الانتفاضات التي نشبت ضده. وكانت الخطوة المناسبة أن يستولي على شبه الجزيرة العربية ويسحق الحركة الوهابية المناهضة للسلطنة العثمانية. وبهذا الانتصار أنقذ الباب العالي من خطر كبير إذ أعيد له السيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية[1]. بالمقابل زادت شهرة محمد علي وانتشر ذكره في العالم العربي والإسلامي قاطبة. وأهم من ذلك كله أن هذه الانتصارات جعلت صلة والي مصر وابنه إبراهيم باشا بهذين العالمين وثيقة، وأصبحت تتراءى لهما - وهما اللذان لا يمتان إلى العروبة بصلة - رؤى إمبراطورية عربية يطمحان إلى تأسيسها وإقامة أركانها.

(1) محمد مخزوم: الدعوة الوهابية وتأسيس الدولة السعودية. بحث في كتاب بعنوان: بحوث تاريخية مهداة إلى منير اسماعيل. دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت 2002.

وتعاقبت انتصاراته بعد النصر الذي أحرزه على الوهابيين. ففي سنة 1820 احتلت قوات محمد علي السودان بهدف القضاء على ما تبقى من فلول المماليك فيه بقيادة إبراهيم بك. وكذلك الحصول على القوى البشرية لجيشه الجديد، وعلى الذهب والسلع الأخرى للإنفاق على هذا الجيش. كما بعث بحملات إلى البحر الأحمر ليقضي على القراصنة فيه، وليسيطر عل موانئه في كلا شاطئيه العربي والأفريقي. واستجاب للسلطان العثماني فأعان الجيوش العثمانية التي زحفت لتخمد الثورة الناشبة في بلاد اليونان. وفي سنة 1822 أرسل قوة بحرية لاحتلال جزيرة كريت. ولما علمت فرنسا وبريطانيا ما فعله إبراهيم باشا في إخماد ثورة المورة من تخريب البلاد اتفقتا مع روسيا على إرسال عمارة بحرية من قبل الدول الثلاث إلى اليونان حيث جرت معركة بحرية مع الأسطول المصري أدت إلى تدميره في معركة نوارين.

شكلت الانتصارات التي حققها الجيش المصري وتوظيفها في خدمة الباب العالي حافزاً لمحمد علي إلى أن يطلب بإلحاح أن توضع بلاد الشام تحت سيادته مكافأة له على مشاركته في القضاء على ثورة اليونان. وحين رفض السلطان العثماني طلبه زحف محمد علي للاستيلاء عليها وكان ابنه إبراهيم وسيلته للنصر.

بعد أن توصل محمد علي إلى اتفاق مع فرنسا وبريطانيا لإخلاء المورة، أصبح يتحدث مباشرة مع المسؤولين في باريس ولندن وفيينا عن رغبته في أن تسند إليه بلاد سوريا. وفي مصر كانت توجد جالية لبنانية ذات مكانة مرموقة مقربة من محمد علي، وكان يوحنا بحري واحداً من كبار مستشاريه. وكان في مدرسة القصر العيني عدد من اللبنانيين يتعلمون الطب في أول مدرسة علمية له في الشرق، فزينوا لمحمد علي على توحيد مصر والشام، وكان

يعتقد أنه من جبل لبنان يمكنه ـ على حد قوله ـ «أن أجنّد جنودي فأدرب منهم جيشاً كبيراً لا أقف به إلا على ضفاف نهر دجلة»[1].

لذا كان اهتمام محمد علي مبكراً في السيطرة على المنطقة. في سنة 1824 ابدى استعداده لارسال جيش إلى جبل لبنان لمساعدة الأمير بشير ضد خصومه من كبار الاقطاعيين ولكي لا تجد القوى الخارجية قوى محلية تهدد طموحاته المستقبلية في المنطقة[2].

عشية الحملة المصرية على سوريا كانت الأوضاع بمجملها مؤاتية. في ربيع عام 1831 أعربت دمشق عن معارضتها لدفع ضريبة حاول الوالي العثماني عبد الرؤوف باشا فرضها. ترافق ذلك مع إغلاق الأسواق وحصول صدامات مع الجنود العثمانيين. ولم تهدأ المدينة بالرغم من سعي الوالي لاسترضاء الدمشقيين بإلغاء الضريبة الجديدة. ولما بلغ اسطنبول فشل والي دمشق في تحصيل الضريبة أعلنت عزله من منصبه. أما الوالي الجديد سليم باشا فقد أعلن فور وصوله المدينة على رأس قوة عسكرية كبيرة قوامها خمسة آلاف رجل، عزم الحكومة على المضي في فرض الضريبة الجديدة. واستدعى أعيان المدينة وأمرهم بأن يعقدوا

(1) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق. دار النهضة العربية، بيروت. ص 134.

(2) انظر كتاب أمين بن بشير إلى أبيه بشأن تجهيز محمد علي عشرة آلاف جندي لمساعدة الأمير بشير ضد تحالف جنبلاط وبيت العماد. نقلاً عن حيدر الشهابي ج 3، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه د. أسد رستم وفؤاد افرام البستاني. منشورات الجامعة اللبنانية ـ المطبعة الكاثوليكية بيروت 1969 ص 764 ـ 765.

اجتماعاً عاماً في دار المفتي وأن يأخذوا على أنفسهم عهداً بدعم الضريبة الجديدة والمساعدة في تحصيلها. فلجأ الأعيان إلى مصانعته ووافقوا على طلبه فيما كانوا يدبرون أمراً آخر. لكن الاضطرابات عادت مجدداً وأعلن العصيان، وأحرق الثائرون قصر الباشا وحاصروا القلعة التي لجأ اليها. وخشية من عنف ثورة شاملة انضم أشراف دمشق إلى حركة العامة تلك وتصدوا لمهمة قيادتها. وحاول سليم باشا متأخراً، بعد 6 أسابيع من حصار القلعة، الهرب إلا أن السواد الغاضب اعتقله وقتله وأفراد عائلته[1].

هذا ما كانت عليه منطقة دمشق، أما نابلس فقد كانت لا تزال ماثلة في أذهان أهلها أعمال عبدالله باشا والي عكا الذي هدم قلعتهم سانور. في حين كان الأمير بشير حاكم جبل لبنان متعباً من أحابيل عبدالله باشا، كان ينتظر الحماية من صوب مصر. كان محمد علي يراقب باهتمام هذا الانحلال التدريجي للسلطة في بلاد الشام. ويعتبر أن صراعه ضرورة حتمية لوجوده السياسي؛ وفي صراعه هذا لم يكن يعتمد على قواه المادية فقط بل كان يأخذ الموقف الشعبي بعين الاعتبار. كان يجهد لمنع اللوم والمؤاخذة الدينية التي ستنتج عن عصيانه السلطان العثماني الحاكم المدني والروحي، لذا كان محتماً عليه أن يجد مبررات شرعيّة للخلاف مع جار كعبد الله إذ من البساطة بمكان إيجاد مبرر كهذا.

استخدم محمد علي النزاع القائم بينه وبين والي عكا عبدالله

(1) ليندا شيلشر: دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ترجمة عمرو الملاح ودنيا الملاح. دمشق 1998 ص 55.

باشا بسبب الستة آلاف فلاح مصري، الذين قد هربوا عام 1831 من التجنيد الإجباري ولجأوا اليه، كذريعة للتمرد على الباب العالي، ولقد كان الوضع متوتراً قبيل ذلك الوقت بما فيه الكفاية. إذ امتنع الوالي المصري عن الإسهام في دفع تعويضات الحرب التي فُرضت على السلطنة العثمانية بموجب صلح أدرنه. وقدّر بأنه دفع في حرب المورة إتاوة دموية ومادية كافية لسنوات كثيرة آتية. وكان يرى أن جزيرة كريت غير كافية لتعويض النفقات والمصاريف التي تكبدها في خدمة السلطان العثماني. لذلك أصر على أن يتنازل السلطان عن بلاد الشام.

ومع ذلك تقدم محمد علي بشكوى إلى القسطنطينية ضد والي عكا فجاءه الجواب «بأن الفلاحين المصريين هم رعايا السلطان، وليسوا عبيد الباشوات، ولهم ملء الحرية في الانتقال من مكان إلى آخر»[1]. خلال هذه المحاولات كان محمد علي يحضر لحملته على بلاد الشام. وينشر بين مواطنيه إشاعة عن أن هذه الحملة المرتقبة تتم برضى السلطان العثماني.

كان التفوق منذ بدء الحرب عام 1831 بجانب الجيش المصري. إذ كان الجيش العثماني في وضع مضعضع نتيجة الحرب في البلقان ومع روسيا. فضلاً عن ذلك تذمرت الجماهير العثمانية من الباب العالي بعدما أجبرته النفقات والغرامات الحربية على زيادة الضرائب. لذلك استقبل الجيش المصري في بلاد الشام كمنقذ ومحرر من نير الباب العالي وكذلك في المناطق العثمانية الصرفة التابعة له.

(1) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم العثماني ترجمة يسر جابر مراجعة منذر جابر، دار الحداثة، 1988 ص 138.

استقبلت فلسطين الجيش المصري كمخلص، غزة ويافا فتحت أبوابها بسرور، وفي طريقه إلى حيفا حصل إبراهيم باشا على ولاء القبائل الجبلية ونابلس وطاعتهم واستعدادهم للقتال تحت رايته مما أعطاه فرصة للاستيلاء على القدس، التي كانت أديرتها معتادة على النهب السنوي من قبل باشاوات دمشق. وعندما دخلت الحامية المصرية المدينة المقدسة وجه إبراهيم باشا أمراً إلى السلطات المحلية في أيالة صيدا وسنجقي القدس ونابلس بإزالة وإلغاء ما شابه من ضرائب على كل الطرقات بدون استثناء. لأن «العدل يفرض أن يكون الرهبان والمصلون الذين يأتون إلى أديرة وكنائس القدس لإتمام دينهم، محررين من كل الضرائب. وكذلك إلغاء كل الضرائب المأخوذة من الأديرة والمعابد ومن الشعوب المسيحية الوافدة إلى القدس، وأيضاً الضرائب المدفوعة من الشعب اليهودي»[1].

حقق إبراهيم باشا وعده ولم تكن أوامره حروفاً ميتة شأن أوامر السلطان العثماني، كانت بالفعل تعهداً احتفالياً من التسامح الديني، ظل ابراهيم باشا وفياً له طيلة فترة الإدارة المصرية في بلاد الشام. كان التسامح الديني الذي أطلقه من معسكره قرب عكا تلاطفاً مسبقاً وثمناً لجذب سكان الجبال اللبنانية المسيحيّين، والذين وجد فيهم سنداً وفياً يساعده في تحقيق طموحاته.

بالمقابل لم تكن السلطنة العثمانية على أهبة الحرب مما جعلها تتردد خلال ستة أشهر. ولم يعلن السلطان تمرد محمد علي

(1) المصدر نفسه ص 140.

وإبعاده عن المناصب التي كان يشغلها إلا في 23 نيسان 1832 وكان هذا بمثابة إعلان حرب.

بالعكس استغل المصريون عامل الزمن واستولوا على كامل فلسطين عام 1832 وراحت قواتهم تتوغل شمالاً إلى أن حدثت أول معركة كبيرة مع العثمانيين في 8 تموز من السنة نفسها على مقربة من حمص حيث تمّ دحر الأتراك الذين كان يقودهم 9 باشاوات. وخسروا ما يربو على 4 آلاف جندي بين قتيل وجريح. كما خسروا المدافع كلها والعربات بينما لم يتجاوز عدد القتلى المصريين 100 شخص[1].

وبعد أن انتصر إبراهيم باشا في حمص استولى على حماه وحلب واتجه نحو مضيق بيلان الجبلي، الواقع بين إنطاكية والاسكندرونة، والذي كان المفتاح المؤدي إلى قلب السلطنة العثمانية. وكانت القوات العثمانية قد تجمّعت في هذا الموقع بقيادة السردار أكرم حسين باشا. وفي 29 تموز عام 1832 هاجم إبراهيم باشا العثمانيين ودحرهم وهرب حسين باشا مع بقية القوات إلى أظنه، تاركاً وراءه كامل بلاد الشام في أيدي المصريين، وباتت العاصمة العثمانية مهددة بالاجتياح المصري. لكن محمد علي باشا تدخل هنا وأمر بوقف تقدم القوات المصرية معولاً على الإفادة من تلك الانتصارات في تحقيق مكاسب سياسية مكافأة له، وفي الوقت نفسه انتظاراً لردة الفعل العالمية على الأخطار التي تهدد السلطنة العثمانية.

(1) لوتسكي: مصدر مذكور ص 127.

محمد علي والمسألة الشرقية:

كتب البرت سورل (Sorrel) يقول: «منذ أن ظهر الأتراك في أوروبا نشأت مسألة شرقية». ويعتقد أن أول مرة ورد فيها مصطلح «المسألة الشرقية» كان في أثناء انعقاد مؤتمر Verona سنة 1832 «ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال السلطنة العثمانية الوشيك». وفي أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر وقع حادثان خطيران دفعا بالدول الأوروبية الاستعمارية لتركيز اهتمامها على الشرق الأدنى، وكان أولهما غزو نابليون لمصر وبلاد الشام (1798 ـ 1801) وثانيهما تعاظم قوة محمد علي العسكرية والانتصارات التي أحرزها في حروبه ضد السلطنة العثمانية (1830 ـ 1840)[1].

بعد الانتصار الذي حققه الجيش المصري في بلاد الشام وتهديده عاصمة الخلافة العثمانية، أخذت المسألة الشرقية حجم المسألة السياسية الهامة لأوروبا نفسها لأنه بات من الواضح أن السلالة الحاكمة في السلطنة ستسقط. وأن أي تغيير كهذا مقرون بعواقب قد تؤدي إلى نتائج حروب في أوروبا نفسها. وفي هذه الفترة أظهرت فرنسا مدى مراهنتها على محمد علي في تحقيق مصالحها في بلاد الشام.

إذن لم يكد ينتهي شهر تموز عام 1832 حتى أصبح كامل سوريا في قبضة الجيش المصري. وأصبحت خطط محمد علي

(1) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. دار النهار 1977، ص 22 وما يليها.

لإقامة إمبراطورية عربية أمراً واقعاً بعد أن سيطر على أقسام مهمة من العالم العربي - مكة - المدينة - القاهرة - القدس - بيروت - دمشق. ولا ريب أنه كان ينوي كذلك المطالبة بالخلافة، بل إنه لم يخفِ هذه النية. وحسب جورج انطونيوس كان يعرف أن فرنسا قد ترحب بإنشاء مملكة مستقلة ثابتة الأركان وتقع على طريق إنكلترا إلى الهند. وتلقى محمد علي من المسؤولين النمساويين ما يشجعه على ذلك. فقد وفد إليه إلى القاهرة الكونت بروكش أوستن في مهمة خاصة وعرض عليه اقتراحات محددة واضحة. وبيّن هذا السياسي النمساوي الخطط العامة لمقترحاته في شيء من التفصيل في مذكرته المؤرخة في 17 أيار عام 1833 والتي تضمنت أن يتولى محمد علي الخلافة وأن يؤسس إمبراطورية عربية تشمل مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق[1].

وكانت الفرصة ذاتها مغرية أمام محمد علي وتدعوه لانتهازها إذ حظيت بعناية من أهل الرأي والناس في أجزاء من العالم العربي وخاصة بلاد الشام. فقد كان شريف مكة يتجه إليه أكثر مما يتجه إلى السلطان العثماني. وكان المسيحيون في بلاد الشام يغبطون مسيحيي مصر على ما كانوا يلقونه من معاملة عادلة في ظل محمد علي، فلم يكونوا أقل من المسلمين ترحيباً به وترقباً له. وكان تربط الأمير الشهابي الحاكم القوي في جبل لبنان صلات مودة قوية مع محمد علي أثناء وجوده لاجئاً في مصر في نهاية العام 1821. وكان له الفضل في إعادته إلى الحكم. ولعب

(1) جورج انطونيوس: يقظة العرب. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس. دار العلم للملايين. بيروت 1980 ص 86.

الأمير دوراً في إثارة مشاعر المسلمين بمهارته في التلويح بما كان يراودهم من أمل مغر في إقامة إمبراطورية عربية بعد طرد الأتراك من بلاد الشام. كذلك سارع خمسة وسبعون من الأعوان الدمشقيين لتلبية نداء إبراهيم باشا للتطوع في حملته ضد العثمانيين، فساهموا في هذه الحملة بقوة قوامها 1000 رجل[1].

تقاطع المصالح بين محمد علي وفرنسا

تزامنت محاولات محمد علي لضم بلاد الشام إلى مصر مع تطلع فرنسا للاستئثار بهذه المنطقة في إطار مشروع عام يطال منطقة الشرق الأدنى وبما يواجه المخططات الإنكليزية. ويبدو أن المخطط الفرنسي في بلاد الشام سابق لمرحلة محمد علي. فقد أخذ يتبلور مع تعاظم دور الامتيازات في السلطنة العثمانية ونضج الشرط الذاتي لاقتسام ثروة الرجل المريض. إذ استقطبت بلاد الشام على اهتمام الدولة الفرنسية التي كانت تعتبرها باباً للاستيلاء على مصر. وأرسلت بعثات سياسية لهذه الغاية. ويرى Charles Rous في اهتمام وزير البحرية Sartine عام 1776 المركّز على بيروت إيحاء باستعمالها قاعدة بحرية لعمليات نزول محتملة على مصر[2]. وعندما أصبح بونابرت قنصلاً أوّل أوصى سفيره في القسطنطينية بحماية مسيحيي لبنان ولم يغب عن باله ضرورة تأييد بقية الطوائف.

(1) ليندا شيلشر. مصدر مذكور ص 61

(2) Roux Charles: La politique française en syrie et palestine aux XVII^{eme} Alger. Revue la Mediterrannée No 18 et 19. 1951.

وبعد انسحاب الفرنسيين من مصر عام 1801 بقيت بلاد الشام حقل تجارب مميزاً للنفوذ الفرنسي الذي كان يتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة أي نفوذ آخر. فكانت باريس ترى ضرورة حماية هذا الامتياز الثقافي، وتطوره استناداً إلى شبكة مؤسسات تعليمية واسعة ومراكز اجتماعية منتشرة في هذه المنطقة. وكان من المحتم أن تدخل في مواجهة حادة مع قوى غربية استعمارية في أمكنة مختلفة من السلطنة العثمانية. وما عزز فرص نجاح مؤسسات فرنسا إطباق حكومتها السيطرة على الإرساليات الكاثوليكية مستغلة عجز البابوية عن حسم قضية هذه الإرساليات إزاء الباب العالي بمعزل عن مصالحها.

من جهة أخرى سعى الفرنسيون للاستفادة من حضورهم الثقافي الذي خلفته حملة بونابرت على مصر، وعملوا على تعزيزه عن طريق خبرائهم في بلاط محمد علي والبعثات المصرية العلمية إلى باريس. ساعدهم في ذلك انفتاح الوالي المصري وكذلك إعجابه بالحضارة الفرنسية وبالتحديد بنابليون بونابرت. هذا المسعى الفرنسي لتعزيز العلاقة مع محمد علي ناتج عن ضرورات نجاح مشروعهم في بلاد الشام. إذ كانوا بحاجة ماسة إلى طرف محلي قوي يستندون إليه للولوج إلى هذه المنطقة وبالتالي يتمتع بالقدرة على مواجهة الإنكليز، رغم فشل محاولة فرنسا مع الوالي المصري لاحتلال الجزائر عام 1829 وذلك بسبب ضآلة التعويض الذي عُرض عليه.

ومع تزايد ضغط الجيش المصري على عاصمة الخلافة العثمانية لم تجد فرنسا في الهجوم خطراً يهدد مصالحها في بلاد الشام بل عاملاً يضاف إلى جهودها في مواجهة النفوذ الإنكليزي. إذ كان

محمد علي يعتمد في بناء دولته الحديثة المستندة إلى جيش قوي على فرنسا حيث يشكل الخبراء الفرنسيون القوى المهيمنة في رسم سياسة الدولة. إلى جانب استئثار فرنسا باستضافة البعثات المصرية التي كانت عاملاً يعزز من النفوذ الفرنسي في بلاد محمد علي. من هنا يفهم لماذا راحت باريس تدعم الحاكم المصري في مواجهة الضغوطات الخارجية.

تمثل الدعم الفرنسي لمحمد علي في محطات مهمة أثناء المواجهة مع السلطان العثماني؛ أمام طلب الباب العالي مساندة روسيا لوقف الهجوم المصري أصرت السفارة الفرنسية في عاصمة الخلافة العثمانية على مطلبها بإنهاء القضية فقط عن طريق وساطتها. وتكفلت أمام السلطان بألا يتقدم إبراهيم باشا بعد إلى الأمام. ودأبت على الطلب وأكدت على القسطنطينية أن لا تعترف بالقوة الروسية المساعدة. من ناحية أخرى كان الباب العالي يعلم أن القنصل الفرنسي العام بالإسكندرية المسيو Mino لم يكن يكف في الوقت نفسه باسم حكومته على إثارة همة محمد علي. كذلك برز الدعم الفرنسي في وجه الوساطة الروسية لدى محمد علي لوقف تقدمه نحو القسطنطينية. إذ كان إبراهيم باشا ـ مدعوماً من الحكومة الفرنسية ـ يجيب باختصار على نصائح المبعوث الروسي بعدم التقدم، بأن واجبه الخضوع لوالده الذي أمره بالتقدم من مصر إلى الأمام[1]. كذلك الأمر عند دخول قطع من الأسطول الروسي إلى البوسفور عام 1832 راح السفير الفرنسي في القسطنطينية يهدد بقطع العلاقة مع الباب العالي إذا لم يرفض المساعدة الخارجية.

---

(1) بازيلي: مصدر مذكور ص 164.

عملياً نجحت السفارة الفرنسية في مساعيها لدى الباب العالي في أخذ موافقته على إعطاء محمد علي وذريته من بعده حقاً في حكم مصر شرط الخضوع للقوانين الداخلية للسلطنة. طبعاً كانت باريس تسعى إلى ما يتعدى ذلك أي في إبقاء بلاد الشام تحت سيطرة محمد علي زاعمة أن هذا يشكل ربحاً للسلطنة أكثر من الحكم المباشر. وقد اعتبر الباب العالي أن هذه التبريرات ادعاءات مهينة تصدر عن دولة يستند إليها الحاكم المصري في سياسته.

وبعد تعهد فرنسا أمام الدول الغربية بدعم وحدة السلطنة العثمانية وعدم المساس بها تراجعت عن هذا التعهد مبررة ذلك بأن وحدة السلطنة لن تنتهك بل ستدعم في حال اتباع تطلعات محمد علي بإعطائه المقاطعات الواسعة التي يطلبها. وانطلاقاً من هذه الفرضية فإنها بررت إدعاء الحاكم المصري بأنه السند الأمين للسلطان وحارس العرش ضد أية هجمات داخلية وخارجية.

بدورها الصحافة الفرنسية المهيأة لاستثارة العواطف الشعبية أرسلت بصوت واحد تهديداً تناول كل أوروبا وتحديداً روسيا وإنكلترا اللتين لعبتا دوراً بارزاً في إفشال حملة بونابرت على مصر.

وجدت النقاشات الصحفية صدى لها في الوسط السياسي الفرنسي. النائب Carné كان مع اقتراح تأييد محمد علي على رأس مملكة عربية تضم سوريا ولبنان. فقال في مجلس النواب الفرنسي: «إن مصر الحديثة هي من إبداع فرنسا... ومن مصلحة فرنسا ورسالتها أن تأتي لمساعدة كل الجنسيات التي هي شريكة

لها، وهل كان لمصر مستقلة وجود في عهد من العهود دون أن تشعر بالحاجة لأن تضمن لنفسها بالاستيلاء على سوريا»[1].

أما الرحالة النائب «لامارتين» فدحض براهين «Carné» شارحاً أن إبراهيم باشا لا يستطيع أن ينشىء شيئاً... بل يحمل إلى كل الشعوب التي يستولي عليها مساوىء الإمبراطورية العثمانية، أي أنه يستغل الشعوب... ولبنان يرى في اجتياح محمد علي تجديداً للاستبداد. لكن «لامارتين» رأى «أن المشروع الفرنسي لا يتحقق إلا بالمراهنة على لبنان، وكذلك يدعو إلى تنصيب قائد قوي وذكي له يستطيع أن يلعب دور محمد علي ويكرر عجائبه ويترك وراءه بذرة إمبراطورية»[2].

وتلقى «لامارتين» الدعم لمواقفه من رحالة آخر يدعى «نرفال» الذي قال إن اللبنانيين يكنون محبة خاصة لفرنسا. ولاحظ أن تعاطف اللبنانيين مع الفرنسيين قد وجد دائماً بلا تردد، أنهم يتجهون بأنظارهم نحو فرنسا ويطلبون منها المساعدة في حال اضطهاد أو تهديد. لذا راح «نرفال» يناشد دولته أن لا تهمل مصالحها المهددة بنفوذ النمسا المتزايد ولا سيما أنها مدعومة بتعاطف اللبنانيين معها[3].

بلاد الشام في ظل السيطرة المصرية

بالرغم من البداية الحسنة للوجود المصري في بلاد الشام إلا

(1) Le journal «Le Moniteur» 2 juillet 1939. Paris p. 330.

(2) هدى عدره: ثلاث رحلات إلى الشرق (لامارتين - نرفال - فلوبير) دار الحسيني للطباعة والنشر. بيروت 1994 ص 331.

(3) المصدر نفسه ص 345.

أنه لم يعمر طويلاً. وكانت المحاولات التي بُذلت للإبقاء عليه وتثبيته تحمل في طياتها عوامل هدمه. بعد صلح «كوتاهية» ـ 4 أيار 1833 ـ الذي توج انتصارات الجيش المصري، وأصبحت مصر المرجع الأعلى لحكومة الشام، وصار إبراهيم باشا حاكماً عاماً للبلاد السورية. راح هذا القائد يشرع في تنظيم سوريا وتدبير أمورها الإدارية والعسكرية والسياسية. فقد عزم منذ البداية على أن يترك للأمير بشير الشهابي جيشه وقوته لكي يسيطر على إمارته بحزم حتى لا تحدث فيها القلاقل. وفي عام 1832 وضعت الترتيبات الإدارية على أساس توسيع دائرة حكم بشير بحيث تسلم اليه بيروت وصيدا وصور. وعندما رفضت صيدا الخضوع لبشير ضغط عليها حتى قبلت وأصبح بشير في منصب رفيع عُرف باسم «مدبر مصالح البلاد»، وألح عليه محمد علي في أن يقبل حكم الشام بأسرها دون جدوى.

وشكل إبراهيم باشا في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلساً يسمى «ديوان المشورة» يتراوح عدد أعضائه بين 12 أو 21 عضواً ينتَخبون من بين أعيان البلد وتجارها، وذلك للنظر في مصالح كل بلدة ومطلوبات الميري، والفصل في الدعاوى، وكان ديوان بيروت يكون من أثني عشر عضواً منهم ستة من المسلمين وستة من المسيحيين[1]. أما مجلس شورى دمشق التي تشكل في حزيران 1832 ـ من اثنين وعشرين عضواً مع قلة من العلماء برئاسة مسيحي (حنا بحري) مما أثار

(1) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516 ـ 1922. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية 1989، ص 349.

عليه نقمة العلماء[1]. ومن ناحية أخرى وضع الحكم المصري أهم حصن للعلماء (القضاء) تحت سيطرته، بعد أن ترك لهم النظر في القضايا الشرعية (الأحوال الشخصية) وحول كل القضايا الأخرى لمجلس الشورى الذي أصبح بمثابة محكمة عليا، بل أعطي للمجلس الحق في أن تستأنف أمامه أحكام العلماء والقضاة[2].

ويمكن إيجاز الإصلاحات التي قام بها محمد علي في بلاد سوريا عل النحو التالي:

أولاً: ألغى الحكم المصري ضريبة الخوة التي فرضتها زعامات عصبية معينة عند نقاط معينة على الطرق، وكانت هذه الضريبة مصدر ثراء لعشيرة معينة على حساب نمو اقتصاديات المنطقة. ولم توافق الزعامات العشائرية على إلغاء الخوة، ورأت أنه ليس من حق الحكم المصري التدخل في التقاليد العريقة في المنطقة.

ثانياً: ألغى الحكم المصري الأوضاع التي كانت تعطي للتاجر الأجنبي بموجب نظام الامتيازات تفوقاً على المواطن في السلطنة العثمانية. إذ كانت السلطنة والأمراء يفرضون الضرائب العديدة على المواطن، وبلغت أكثر من 11%، بينما بلغت على الأجنبي 3% فقط. وكان هدف الحكم المصري من ذلك إعطاء المواطن فرصة مساوية للأجنبي.

(1) عبد الرزاق البيطار: حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر ج 1 دمشق، 1960 ص 23. ونجد في هذا الكتاب أفضل من يعبر عن نقمة العلماء ضد ابراهيم باشا بالقول «غشوم ظالم» «قدّم العيسوية على المحمدية، وأذل أهل الشرق والعلم والاحترام وأعز الأسافل الطغاة اللئام».

(2) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام 1813 ـ 1841. القاهرة، مكتبة مدبولي 1990 ص 61.

ثالثاً: قضى الحكم المصري نهائياً على نظام الالتزام الذي كان فيه الملتزم يلتزم قرية أو عدة قرى أو مديرية ليدفع مبلغاً من المال إلى الوالي ويحتفظ لنفسه بالباقي.

رابعاً: حاول الحكم المصري توطيد دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين النصارى والمسلمين. ووضع الأساس للتعليم المدرسي الجديد حيث كان التعليم باللغة العربية.

خامساً: أشاع الحكم المصري الخالي من سفك الدماء الارتياح لدى الدمشقيين عموماً، لأنه أنهى القيود على التجارة ووضع حداً لارتفاع أسعار الحبوب الذي عرفوه تحت حكم عصبة الميدان. ثم اتبع سياسة التقرّب من الدمشقيين عندما أقاموا معرضاً في ميدان المرجة شمال غربي المدينة حيث كانت القوات المصرية تعسكر وأخذوا يقايضون الطعام والسلع بالذهب والفضة والمجوهرات والتحف التي حملها الجنود معهم من مصر وعكا، ومنح الجنود إجازة لعدة أسابيع لدخول المدينة للشراء والبيع، وخلت تلك الفترة من أية حادثة تعكر صفو الأمن[1].

سادساً: كما اجريت اصلاحات في حقل التعليم في سوريا. ففي عام 1834 انشئت في بيروت أول دار طباعة في لبنان. وفي العام نفسه وضع ابراهيم باشا الأساس للتعليم المدرسي الجديد. وحسب أوامره انشئت المدارس الابتدائية في جميع أنحاء سوريا والمدارس الثانوية في دمشق وحلب وانطاكية حيث كان التعليم باللغة العربية، وارتدى الطلاب البدلة الرسمية وسكنوا في الأقسام الداخلية واطعموا مجاناً[2]. تزامن ذلك مع قيام مدارس

(1) عمر عبد العزيز عمر: مصدر مذكور، ص 35.

(2) لوتسكي: مصدر مذكور ص 134.

الإرساليات الغربية المسيحية التي شهدت خلال الحكم المصري في بلاد الشام تطوراً ملحوظاً نظراً لسياسة التسامح التي اتبعها الوالي المصري.

تلازم قيام المدارس مع إقدام ابراهيم باشا على إنشاء دائرة الحجر الصحي في الساحل الشمالي الشرقي عند مدخل بيروت في المنطقة التي تعرف باسم «الكرنتينا» وقد اشرفت على تنفيذ هذه الدائرة لجنة تألفت من قناصل أوروبيين، برئاسة هنري غيز قنصل فرنسا في عكا المقيم في بيروت. وقد جرى ترميم هذا الدائرة على مرحلتين[1].

بيد أن تلك العلاقة الطيبة التي قامت بين المصريين والأهالي في بادىء الأمر لم تدم طويلاً، ذلك أن المصريين بدأوا سلسلة من الأجراءات التي لم ترق لسكان بلاد سوريا. إذ أصدر محمد علي إلى ابنه في أواخر عام 1833 وأوائل 1834 عدداً من الأوامر أثقلت كاهل الأهلين بأعباء فادحة مثل؛ احتكار الحرير، أخذ ضريبة الرؤوس (الفردة) من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم، وتجنيد الأهالي، ونزع السلاح، وإدخال نظام السخرة.

ثم كان أن عمد المصريون إلى وضع المزيد من قواتهم في دمشق، والأسوأ من ذلك أنهم اتخذوا من الجوامع والمدارس مراكز لهذه القوات. ولما توقف تقدم قوات إبراهيم باشا في الشمال، وازدحمت المعسكرات حول دمشق مع حلول فصل الشتاء، بات من الضروري إيجاد مقرات أفضل لهؤلاء الجنود.

(1) س. قصاب وخ. تدمري: بيروت والسلطان، 200 صورة من محفوظات عبد الحميد الثاني 1876 ـ 1909. منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت، ص 87. د. ت.

فتم إيواؤهم في الجوامع (ما عدا الجامع الأموي وجامع السنانية) واحتلال المطاحن والأفران والمقاهي والحوانيت والخانات في الميدان، حتى بات عدد الجنود كبيراً وربما فاق عدد المدنيين في ذلك الوقت[1].

أشاع هذا الوضع العام جواً من الضيق بين أعيان مدينة دمشق كما ساهم في ازدياد النقمة بين الأهالي. وبات وضع الأعيان الذين تعاونوا مع المصريين، من آل العظم وبعض الآغوات في الأحياء الشمالية مثل الأسرتين الكرديتين اليوسف وشمدين بالغ الحرج. وزاد في الأمر حرجاً للأعيان أن ضاق علماء دمشق الذين عرفوا بمناصرتهم لآل العظم بانتهاك تقاليد المسلمين إبان الحكم المصري، مثل فتح الخمارات وعدم مراعاة حرمة النساء (مثلاً، عند البحث لتجنيد الرجال) وسن التشريعات التي انطوت على مراعاة موقع المسيحيين الاجتماعي والسياسي. وحسب ليندا شيلشر أن آل العظم والشهابي دخلوا في النهاية طرفاً في مؤامرة عثمانية كانت ترمي إلى إخراج المصريين[2].

وعلاوة على ذلك، كانت أسباب اقتصادية وراء نقمة الأهالي في بلاد الشام. فقد فتحت الأسواق أمام المنسوجات الأوروبية المنافسة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية من جديد بسبب الطلب الشديد عليها الذي خلفه تواجد 100,000 جندي مصري في سورية. ومع ذلك لم يكن بوسع الدمشقيين الإفادة من تجارة المنسوجات والحبوب نظراً لاحتكار المصريين التجارة أو التحكم بها لتفيد حفنة من رعاياهم فحسب.

(1) ليندا شيلشر: مصدر مذكور ص 62.
(2) المصدر نفسه ص 63 و64.

وكان التجنيد ونزع السلاح من أهم الأسباب المباشرة التي أفضت إلى الثورة. وفي عام 1834 قامت أول حركة تمرد ضد التجنيد شملت فلسطين كلها تقريباً. وحققت نجاحات مهمة أجبرت محمد علي باشا للمجيء بنفسه على رأس قوة عسكرية لإنقاذ ابنه إبراهيم المحاصر في القدس. وفي تشرين الأول 1837 قامت في حوران ثورة خطيرة، وهي أشد ثورة عانى منها الحكم المصري في سورية. وكان إبراهيم باشا قد أعفى الدروز من التجنيد لمدة 4 سنوات، وعندما انتهت المدة طلبت السلطات المصرية إرسال المجندين. وعندها ثار الحورانيون واستدرجوا القوات المصرية إلى الجهات الجبلية في بلاد اللجاة حيث أبادوها. وأرسل إبراهيم باشا إلى أبيه يطلب منه إرسال حملة ثانية، لكن الثوار استدرجوها وفتكوا بها. وتصدعت هيبة الجيش المصري بانتصارات الدروز، واستشرت الصورة من حوران إلى وادي التيم، فثار الدروز بقيادة شبلي العريان وقطعوا مواصلات الجيش، وجهز إبراهيم باشا حملة ثالثة أطبق بها على ثوار حوران ووادي التيم، ونشبت الحرب وكانت سجالاً إلى أن انتهت بتسليم الدروز وادي التيم، ثم تسليم شبلي العريان، وانحصار الثورة في اللجاة، ثم انتهت بإخماد ثورة اللجاة في آب 1838[1].

أما في جبل لبنان فلم تلبث الثورة أن دبت فيه عندما وجد اللبنانيون أن وطأة الحكم المصري عليهم أشد وطأة من الحكم العثماني سواء في مجال الضرائب أو بنظام السخرة، أو بقانون التجنيد والخ... فدارت المناوشات بين الجيش المصري وسكان

(1) لوتسكي: مصدر مذكور ص 135 و136.

الجبل اللبناني من كل الطوائف بقيادة أبو سمرا غانم، وأحمد داغر، ويوسف الشنتري وغيرهم وبعض الأمراء الشهابيين والمعنيين. واجتمع بعض الثوار من مسلمين ومسيحيين المعروفين في جبل لبنان في كنيسة مار الياس انطلياس «واتفقوا على توحيد الكلمة والرأي والعمل... ووقعوا عهداً يلعنون فيه من يخون المحالفة»[1].

نذكر هنا أن فرنسا لم تنجر وراء المطالب التي رفعها مسيحيو بلاد الشام بل كانت تتصرف وفقاً لمصالحها الخاصة ولنظرتها للأمور، ولهذا ثارت ثائرة تيير Thiers، رئيس وزراء فرنسا ضد قنصله في بيروت بوريه الذي وقف إلى جانب مطالب مسيحيي جبل لبنان التي رفعوها أثناء ثورتهم ضد محمد علي والي مصر عام 1840، فوجه اليه رسالة أفهمه فيها أن ما قام به لا يتلاءم مع خيارات فرنسا بل يعالج الأمور انطلاقاً من وجهة نظر ضيقة إذ أن الملحّ ليس مستقبل الموارنة بل معالجة المسألة الشرقية بكاملها وضمان المصالح العليا[2].

التحالف الغربي ضد محمد علي

تجدر الملاحظة أنه كان للدسائس العثمانية والبريطانية أثر كبير

(1) ابراهيم ابو سمرا غانم: المصريون في لبنان وسوريا قبل مائة سنة. مجلة المشرق حزيران 1932 ص 455. بيروت.

(2) Archives du ministere des Affaires étrangèrs. France. Coorespondance politique des consuls - turquie. Beyrouth. vol I- fol 93.

في تحريك تلك الثورات، وكما أشرنا كان الاحتلال المصري لبلاد الشام قد أحدث تغييراً خطيراً في الوضع الدولي. وكان السلطان محمود الثاني قد استنجد بالدول الأوروبية الكبرى للوقوف أمام الخطر المصري الداهم، ولم تنجده في البداية إلا روسيا التي أرسلت أسطولاً بحرياً إلى اسطنبول في عام 1833، وهال بريطانيا وفرنسا ظهور السفن الحربية الروسية في هذه المدينة فسارعتا إلى إقناع السلطان بالانضمام إليهما في مطالبة روسيا بالانسحاب. لكن روسيا أصرت على الرفض ما لم تغادر القوات المصرية بلاد الشام والأناضول. ولم تنسحب إلا بعد توقيع معاهدة «أونيكا ـ سكلسي» في 8 حزيران 1833 التي نصت إحدى موادها السرية على أن يتعهد الباب العالي بمساعدة الروس عند الحاجة بإغلاق مضيق الدردنيل في وجه أساطيل أي من الدول الأخرى.

بالمقابل تزعمت بريطانيا القوى الغربية المناهضة لتوسعات محمد علي في عمق السلطنة العثمانية وتهديده عاصمة الخلافة العثمانية. وشكلت معاهدة «خنكار» نقطة تحول في السياسة البريطانية من المسألة الشرقية. فقررت أخذ زمام المبادرة في الأزمة المصرية والوقوف إلى جانب السلطان، وهي تعتقد أنها بمقدار تقربها منه والوقوف إلى جانبه سوف تبعد الأطماع الروسية عن الدولة العثمانية. وفي 11 تموز 1833 صرح «بالمرستون» وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم: «إن سلامة الدولة العثمانية واستقلالها ضروريان لأجل المحافظة على السلم والحرية

وتوازن القوى لبقية أوروبا»[1]. يذكر أن روسيا وحدها لم تكن المهدد الوحيد للمصالح البريطانية في الشرق الأدنى. بل إنّ سياسة محمد علي التوسعية وإقامة دولة حديثة بمساعدة فرنسا كان من شأنه أن يهدد المصالح البريطانية في الهند.

لم تطمئن بريطانيا أو فرنسا إلى هذه المعاهدة، إذ كان واضحاً لهما أنّ أي اصطدام جديد بين العثمانيين والمصريين سيؤدي إلى عودة السفن الروسية إلى اسطنبول. ولذلك سعت بريطانيا إلى تفادي وقوع هذا الصدام بالحد من مطامح محمد علي، وبدأ نشاطها السياسي في بلاد الشام في أوائل عام 1835 حين وصل قنصلها في بيروت (ريتشارد وود) ليلقي الشقاق في قلوب الأهالي ويوغر صدورهم على الحكومة الحالية وجعل مركزه في كسروان (جبل لبنان). وكان هدف القنصل الإنكليزي إبعاد بشير الشهابي عن محمد علي بعدما ثبت أن بشير قدم مساهمة فعالة إلى محمد علي في إخضاع بلاد الشام. وتلقى بشير مقترحات «وود» بتروٍ، ولكنه أظهر ميلاً للتعاون مع البريطانيين شرط أن يمدوه بالمعونة الكافية. وبعد أن تم الاتفاق بين الطرفين استمر «وود» مقيماً في لبنان، سنة أخرى قضاها في تشجيع الدروز على بشير الثاني وحليفه إبراهيم باشا، كما قضاها في محاولة صعبة لإبعاد الموارنة عن فرنسا. ومما لا شك فيه، أن سياسة «وود» كان لها التأثير الكبير في تشجيع الدروز على مقاومة الحكم المصري وإثارة

(1) عبد الرؤوف سنو: المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841 ـ 1901. معهد الانماء العربي. بيروت 1987. ص 18.

القلاقل في وجهه، مما أدى إلى حدوث الثورات والاضطرابات ضد الوجود المصري عام 1837[1].

خلال السنوات 1836 ـ 1837 قدّم محمد علي اقتراحاً إلى الدول الأوروبية الكبرى آنذاك ومن ثم إلى السلطان العثماني مباشرة لحسم قضية استقلال مصر وحقوق ورثته فيها إلا أن جهوده ذهبت أدراج الرياح. إذ وقفت تلك الدول إلى جانب الباب العالي الذي رفض هذا الاقتراح استناداً إلى مساندة هذه الدول.

أدى رفض الباب العالي إلى توتر العلاقات المصرية ـ العثمانية. وكان الرأي العام المصري مسانداً لمحمد علي. في عام 1838 أعلن علماء القاهرة عن مساندتهم التامة لبرامج استقلال مصر. وعلى نقيض ذلك، اتخذت الدول وخاصة إنكلترا موقفاً معادياً.

وكانت بريطانيا تنظر منذ أمد بعيد إلى ازدياد سطوة مصر الفتية. إذ اعتبرتها عقبة كأداء في طريق فرض السيادة الإنكليزية في شرق البحر المتوسط وتهديداً لمركزها في الخليج العربي. وكان محمد علي بالنسبة للإنكليز المانع الأساسي الذي أعاق تطور طرق المواصلات والتجارة الإنكليزية بصورة ناجحة.

وبفعل المساندة البريطانية للسلطنة العثمانية وقعت في 16 آب 1838 المعاهدة التجارية العثمانية ـ الإنكليزية والتي مهدت الطريق إلى تحويل السلطنة إلى مصدر تابع للدول الأجنبية يزودها بالمواد الأولية الزراعية. وألغت المعاهدة احتكار الخزينة التركية

(1) عمر عبد العزيز عمر: مصدر مذكور 355.

لتجارة مختلف أنواع المواد الأولية مقابل بعض الرسوم الجمركية. وهكذا حصل المصدرون الإنكليز على إمكانية ابتياع المواد الأولية بأثمان منخفضة من المنتجين مباشرة أو بواسطة وكلائهم دون توسيط الخزينة.

وعندما فشل الباب العالي في وقف محمد علي عن التوسع وألحقت به الهزيمة الساحقة عام 1839، رأى «بالمرستون» أن بقاء بريطانيا في موقف المتفرج حيال الأزمة سوف يجعل الدول الأوروبية الأخرى طليقة اليد في تنفيذ سياستها في السلطنة العثمانية[1].

بفضل دبلوماسيته تمكن «بالمرستون» من أن يجمع كلاً من النمسا وروسيا وبروسيا والباب العالي حول طاولة للمفاوضات في لندن. أما فرنسا فقد بقيت مؤقتاً خارج قاعات المؤتمر مما ساعد في عزلتها الدولية، وغير قادرة على اتخاذ أية تدابير عسكرية ضد مصر في إطار أوروبي خوفاً من إثارة الرأي العام الفرنسي الذي كان مضللاً تحت تأثير الدعايات الصحافية الفرنسية عن الباشا المصري. فعندما لجأ قائد البحرية العثماني بأسطوله إلى الاسكندرية اقترحت إنكلترا، على فرنسا أن يقوم أسطولهما مشتركين بإجبار محمد علي على إعادة الأسطول العثماني لكن باريس لم تكن ترغب في استعمال القوة[2].

لعب صراع الدول الأجنبية من أجل السيادة في الشرق الأدنى وخاصة رغبة الإنكليز في إضعاف مركز فرنسا وروسيا في الشرق

---

(1) عبد الرؤوف سنو: مصدر مذكور ص 18.
(2) بازيلي: مصدر مذكور، ص 249.

دوراً هاماً في تطور الخلاف. لهذا اتخذت إنكلترا قراراً لإقصاء محمد علي عن بلاد سوريا بعدما عرقلت أي تسوية للخلاف المصري ـ العثماني. وعارضت بحزم الاعتراف باستقلال مصر ودخلت كضامن رابع لحماية وحدة السلطنة العثمانية.

وعندما شعرت السلطنة العثمانية بمساندة القوى الأجنبية دخلت في حرب مع إبراهيم باشا مجدداً في معركة «نصبين» حزيران 1839. لكن المحصلة العامة لهذه الحرب كانت فتح الطريق أمام المصريين إلى العاصمة العثمانية. وأصبح الباب العالي أكثر استعداداً لقبول أي شرط يقدمه محمد علي باشا.

أثار النصر المصري مخاوف الدول الكبرى المختلفة بطبيعتها، لكنها اتفقت كلمتها ـ كدأبها في مثل هذه الحال وطالبت بصوت واحد ومنها فرنسا بالمحافظة على السلطنة العثمانية. وما تصريحات القادة الفرنسيين المتميزة إعلامياً عن الموقف الأوروبي إلا محاولة استيعاب للرأي العام الفرنسي المؤيد لمحمد علي باشا[1].

وجرت في غضون عام مفاوضات بين الدول حول مصير السلطنة العثمانية ومصر. وأقنعت فرنسا الدول الكبرى بحسم القضية سلمياً والتنازل لمحمد علي عن حكم وراثي في مصر وعموم سوريا. رضيت النمسا وبروسيا بالتنازل عن مصر وقسم من سوريا. وأبدت روسيا عدم المبالاة في القضية الإقليمية. أما إنكلترا فإنها ذهبت أبعد من الجميع إذ اقترحت انتزاع سوريا بأكملها من محمد علي.

---

(1) المصدر نفسه ص 279.

وحول ما جرى من مشاورات بين الدول الأوروبية يشير بازيلي بالقول: «كان محمد علي يدرك كل هذا جيداً، ولذا شرع في تحريك كل العوامل الخفية والظاهرة للتفاهم مع الباب العالي. وفي رسائله إلى خسرو باشا كان يستصرخ وطنيته لرد اعتداء الكفار على استقلال الاسلام. وكان يقنعه بضرورة تناسي كل القضايا التي جعلت منهما «اضوحكة لكل الجرائد»، لدرجة أنه دعاه إلى اختيار مجموعة من علماء الشرع للحكم في النزاع بينهما، وأرسل تكراراً مبعوثته إلى اسطنبول، كنّته زهرة خانم لكي تستميل الوزارة إلى جانبه ولتستنهض النساء لنصرته، وأكثر من ذلك وعد بزيادة الأتاوة ودفعها كائناً ما بلغت... الخ. كل ذلك تجنباً لتدخل الدول الأوروبية في شؤون المسلمين البيتية»[1].

إلا أن الباب العالي بقي على اتفاقه مع الدول الكبرى، وخشي إن دخل في مفاوضات مباشرة مع محمد علي، أن يهين كرامة حلفائه وأن يزيد في تعقيد وضعه. لذا فضّل انتظار نتائج مؤتمر السفراء المتواصل دون انقطاع في لندن.

وفي أيار 1840 أفلحت فرنسا وهي تعمل دون علم الدول الأوروبية الأخرى التي كونت تحالفاً ضد مصر، بأن تعقد اتفاقية بين السلطنة العثمانية ومصر. ومنح السلطان بموجب هذه الاتفاقية، محمد علي ملكاً وراثياً في مصر وسوريا.

وقررت الدول المعارضة إحباط هذه الاتفاقية. واستغلت الاستياء الذي كان سائداً في سوريا وفلسطين لإثارة عدد من الانتفاضات ضد المصريين، أهمها انتفاضة جبل لبنان. وفي

(1) المصدر نفسه ص 251.

صيف 1840 توصل مؤتمر السفراء في لندن إلى قرار حول شروط تسوية الأزمة الشرقية، وقد وقع القرار كل من إنكلترا والنمسا وبروسيا وكذلك تركيا التي قررت مصير محمد علي وممتلكاته.

وفي النهاية أفلحت جهود بريطانيا والنمسا في دعم العثمانيين بما في ذلك أعمال التخريب التي قام بها اللبنانيون وقصف بيروت وإنزال القوات البريطانية والعثمانية في حمل محمد علي على استدعاء جيوشه من سوريا. وفي مقابل ذلك حصل على اعتراف السلطان بحكم وراثي لأسرته في مصر والسودان.

التداول الأوروبي بمسألة الأقليات خلال الوجود المصري في بلاد الشام[1]

بعد الانتصارات التي حققها محمد علي في بلاد الشام برزت مسألة الأقليات في هذه المنطقة كمطية للدول الكبرى الغربية لاعادة ترتيب مشاريعها الاستعمارية؛ في حين طُرحت في مجلس النواب الفرنسي فكرة إقامة دوله على منابع نهر الأردن شاملة لجبل لبنان بشرط أن تكون القدس عاصمتها. كانت ورقة نابليون اليهودية التي طرحها خلال الحملة على مصر وبلاد الشام تطرح نفسها بإلحاح مستمر على السياسة الانكليزية في بلاد الشام. وتداخلت العناصر والاعتبارات حتى أصبحت معضلة رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون، بل فرصة مؤاتية جداً لانجاح مشروعات لندن في الشرق، وبالتحديد استمرار ديمومة الطريق السالكة إلى الهند.

(1) انظر كتاب محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل ج 1 – دار الشروق ط 7. بيروت 1997. من ص 42 إلى 46.

تزامن ذلك مع حملة في بريطانيا لتحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والتي كان من دعاتها بعض البروتستانت الذين رأوا فيها تحقيقاً لنبوءة العهد القديم وكذلك اللورد «شافتسيري» الذي كان صهراً قريباً لـ «بالمرستون»، وفي الوقت نفسه مقرباً من اللورد «روتشيلد» وعائلته ـ وهم من بين أكثر يهود الغرب الأثرياء والمأزومين من موجات هجرة يهود شرق أوروبا إلى غربها، وأشدهم حماساً في العمل على «تصدير الفائض» منهم إلى فلسطين. وقد بدأ «شافتسيري» محاولته لاقناع رئيس الوزراء البريطاني بالدعاوى المقدسة، ثم وجد أن الأساطير القديمة عاجزة، فبدأ يضيف اليها ذرائع سياسية يستطيع أن يتقبلها بالمرستون. وحسب محمد حسنين هيكل فإن الوثائق البريطانية في فترة وجود الجيش المصري في بلاد الشام حافلة بالشواهد عل تطور فكرة رئيس وزراء بريطانيا حتى وصل إلى تحديد ثلاثة أهداف لسياسة بلاده في الشرق الأوسط، وحتى راح يبني وراء هذه الفكرة تحالفاً مع القوى الأوروبية الكبرى. وكانت هذه الأهداف الثلاثة هي:

1 ـ إخراج محمد علي من سوريا.

2 ـ حصر محمد علي داخل الحدود المصرية وراء صحراء سيناء، وتحويل هذه الصحراء إلى نوع «سدان الفلين» تقفل عنق الزجاجة المصرية التي يمثلها وادي النيل (والتشبيه من خطاب روتشيلد موجه إلى بالمرستون بتاريخ 21 أيار 1839).

3 ـ قبول وجهة النظر القائلة بفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود اليها وتشجيعهم على إنشاء شبكة المستعمرات الاستيطانية فيها ليكون منها ذات يوم حاجز يفصل مصر عن سوريا.

وتلقى بالمرستون التأييد والمساندة لأفكاره من اللورد

«وليجتون» قائد الجيوش البريطانية وقاهر نابليون في معركة واترلو.

وكان رئيس وزراء بريطانيا يتلقى تقارير عن الأحوال في سوريا من مصادر مختلفة كان بينها السيد «موس مونتيغيوري» وهو شخصية بريطانية معروفة في ذلك الوقت بنشاطها في مجال الجمعيات الخيرية. وقد تكررت رحلاته إلى الشرق. وفي أول زيارة له إلى المنطقة سنحت له الفرصة لأن يقابل محمد علي باشا في مصر وأن يتحدث اليه في موضوع هجرة اليهود إلى فلسطين، وكانت في ذلك الوقت تحت حكمه... ولاية من ولايات سوريا. وكان رد محمد علي أنه يتعاطف مع ما يعاني منه اليهود في أوروبا لكن القرار في شأن فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية اليها هو أمر يتصل بسلطة الخليفة العثماني. لكن كان محمد علي أول من شرع لليهود في زيارة حائط المبكى. وأخذ بالمرستون يقتنع أن الحل للمشكلة اليهودية هو جزء من الحل بالنسبة للمسألة الشرقية ويؤجل طرح مسألة خلافة الدولة العثمانية إلى موعد لاحق تكون الدول الأوروبية الاستعمارية قد استعدت له.

وفي رسائل ثلاث إلى سفيره في اسطنبول اللورد «بونسوبني» أوحى بالمرستون اليه بتعليمات جاء فيها:

الأولى بتاريخ 11 آب 1840 «عليك أن تقنع السلطان وحاشيته بأن الحكومة الانكليزية ترى أن الوقت أصبح مناسباً لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود إليها».

الثانية بتاريخ أول كانون الأول: «أن يسعى لاقناع حاشية السلطان والسلطان نفسه بأن محمد علي قد يحاول مرة أخرى، واذا تركت له الفرصة فإنه سوف يعود مرة أخرى إلى دمشق ويعلن

فيها تأسيس خلافة جديدة. . . والحل السريع الممكن هو إقامة عازل بين الدولة العثمانية وبين طموحات محمد علي أو خلفائه. . . إن العازل الذي يمكن التفكير فيه هو توطين اليهود في فلسطين. . . ».

الثالثه «عليك أن تلح على السلطان أنه سوف يستفيد فائدة كبرى إذا ما قام بإغراء وتشجيع اليهود المبعثرين في أوروبا بالذهاب والتوطن في فلسطين».

خلاصة

جاءت التسوية الأوروبية بين محمد علي والسلطان العثماني لتضعف القوي وتبقي على الضعيف فيسهل على الأطماع الأوروبية أن تتوغل في اسطنبول والقاهرة معاً. ويبدو أن محمد علي ارتكب أخطاء على صعيد السياسة الإقليمية. فقد أدى القضاء على الدولة الوهابية إلى تكريس الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي. وأدت سياسة مواجهة السلطنة العثمانية وتقطيع أوصالها إلى إضعافها وجعلها أكثر عرضة للنفوذ الأجنبي. كما أدت سياسة قمع القوى الإقطاعية في بلاد سوريا وتجريدها من امتيازاتها إلى إثارة أهالي سوريا ودفعهم إلى صفوف الأعداء. وعلى صعيد السياسة الخارجية لم يتمكن محمد علي من فهم ديناميكية النظام الدولي ومقوماته فلم يرسم لنفسه حدوداً معينة تسمح بها إمكانياته وقواعد اللعبة الدولية، كما لم يستطع فهم طبيعة النظام الفرنسي وتوازنات الجبهة الداخلية فيه والحدود التي يتجاوزها طوعاً أو كرهاً. فعندما اقتربت المواجهة مع الغرب بعد معركة نصبين عام 1840 لم يدرك مغزى التغيير الجوهري المفاجىء في السياسة

الروسية وفي السياسة النمساوية المحافظة، فلم يكن واقعياً حين هدد باكتساح الأناضول واحتلال الأستانة بينما الثورة مشتعلة في سوريا وجبل لبنان وفلسطين والأساطيل الأجنبية في سواحل دولته.

لكن يبقى أن نظام محمد علي يعتبر من أبرز تجارب التحديث في الوطن العربي في القرن التاسع عشر حيث اكتملت له على مدى من السنين صياغة نظامه السياسي على صورة يمكن أن تسمى «العثمانية الحديثة».

الفصل الرابع

حركة الوعي القومي في بلاد الشام في أواخر الحكم العثماني

ظروف ولادة التنافرات المستقبلية لأعيان الشام

تعوّدنا على اتجاهات متنوعة ومتناقضة عن دراسات وأبحاث تاريخية عن بلاد الشام. وكان معظمها ينظر إلى تاريخها بمنظار التصادم والتناقض الطائفي منذ أقدم الزمن. وهذا مخالف تماماً لمعطيات الواقع التاريخي. ومن دون الدخول في تفاصيل التجاوزات التي طالت غير المسلمين في الشرق فإنها لم تكن حالة خاصة بهم لأنها كانت تندرج ضمن الصراع السياسي على السلطة في العالم الإسلامي والتي كانت تصيب أحياناً طوائف إسلامية.

قبل فتن القرن التاسع عشر كان انسجام طوائف بلاد الشام وحياتهم المشتركة هي السمة المميزة فضلاً عن عدم نكران عوامل السمات المشتركة لهذه الطوائف بداية من اللغة والعادات،

والتقاليد الواحدة والمصير المشترك. ويبين الواقع أن المسيحي لا يعدو أن يكون مسلماً في عاداته وتقاليده ولغته وروحه، يتناقل الأقاصيص ذاتها ويهزج الأغاني ذاتها.

وكانت المناصرات السياسية والتحالفات تشمل عائلات في جميع المناطق والطوائف لدى كل فريق وحتى إبان صراع الزعامات المحلية (قيسية ويمنية). وقد أشار المؤرخ الدويهي في كتابه إلى خلاف البطريرك الدويهي مع مقدمية جبة بشري والتجائه إلى الأمير أحمد المعني في دير القمر[1]. وفي موضوع الصدارة السياسية والاجتماعية التي انتقلت في تاريخ جبل لبنان من طائفة إلى أخرى ولم يكن لذلك أية عاقبة قبل فتن القرن الماضي وبروز ثقافات متأثرة بالفتنة. كما أن الانتقال من طائفة إلى أخرى كان أمراً عادياً.

وبعد التدخلات الغربية، أي مع فترة تفاقم دور الامتيازات الأجنبية وشمولها شريحة واسعة من المواطنين المحليين من أصحاب النفوذ والجاه أضحت الحياة الخاصة والعامة للطوائف الشامية مليئة بشتى أنواع الحواجز. وهذا ما لاحظه الرحالة الفرنسي نرفال «فيكفي أن يبتعد التدخل الأجنبي وأن تختفي الشائعات، كما يكفي أن يلتقي الأخوة ببساطة حتى يشعروا أنهم أصدقاء، يداً في يد وأفكارهم في نفس الاتجاه، فينسوا خلافاتهم

(1) نقولا زيادة: لبنانيات تاريخ وصور، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 2002، ص 46.

ويتذكروا ماضيهم المجيد ولا يشعروا نحو نزاعاتهم إلا بالأسف والندم»[1].

وبالمقابل تتحمل السلطنة العثمانية الجزء الكبير من مسؤولية تفجر الصراعات في بلاد الشام وفي غيرها من المناطق العربية. كانت السلطنة عاجزة عن إيجاد الأجوبة المحددة لمشكلة علاقة السلطة السياسية بالمجتمع وبالتحديد مشكلة الأقليات. وفي محصلة عامة أصبحت هذه الفئة مطية سهلة مكّنت الغرب من الولوج إلى مفاصل السياسة العثمانية. فقد حصر الغرب علاقاته التجارية بالأقليات في السلطنة وجعلها قوة اقتصادية مهمة واستطاع أن يشركها في امتيازاته، مما أحدث انشقاقاً عامودياً في المجتمع الشامي بين غالبية عددية من طائفة معينة تحتكر القرار السياسي وأقلية من طوائف أخرى تمسك بمفاصل اقتصاد المنطقة. ومع الوقت راحت الأقليات تتحول تدريجياً إلى ركيزة من ركائز الدول الأجنبية في بلاد الشام على أمل الإفلات من قيود نظام الملة العثماني وللحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي القرن التاسع عشر احتلت مسألة الأقليات مكانها الأول وأصبحت الشغل الشاغل للدولة العثمانية[2]، التي أجرت إصلاحات بهدف إعادة تماسك النسيج المجتمعي العثماني ولا سيما في بلاد الشام. لكن كان لانتشار تيار «القومية» السريع في

(1) د. هدى عدره: ثلاث رحلات إلى الشرق (لامارتين - نرفال - فلوبير) بيروت 1994 - دار الحسيني للطباعة والنشر، ص 326.

(2) مجموعة باحثين: الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516، الفنار - بيروت 2001، ص 155.

أوروبا في القرن الثامن عشر والذي لاقى فيها قبولاً، كما كان لإعلان حقوق الإنسان وحقوق المواطن تأثير كبير على الأقليات في السلطنة العثمانية. لذا جاهرت هذه الفئة بالتعبير عن مصالحها استناداً إلى دعم الغرب الذي ضغط على السلطنة العثمانية وطالبها بإجراء إصلاحات جذرية لصالح الذميين. وكان فرمان الإصلاحات في السلطنة يكرس مبدأ المساواة في الحقوق بين المسلمين والنصارى مما أدى إلى مشاركة هؤلاء بتقاسم السلطة ـ شبه الحصرية بالفئات الإسلامية ـ وأتاح لأبنائهم حضوراً مؤثراً في مختلف المناصب الإدارية والقضائية وسواها.

أدت هذه الوضعية الجديدة إلى بروز تنافر في التطلعات المستقبلية بين طوائف بلاد الشام بين أكثرية لا تريد التنازل عن مكاسبها التاريخية في دولة الإسلام ولم تكن مستعدة لانتقال راديكالي من مجتمع الشريعة وسيادة الأمة الإسلامية إلى مجتمع (المواطنة للجميع) وأقلية استقوت بالسياسة الغربية فراحت تلح بالمزيد من الحقوق. وقد خشيت النخب المسيحية من أن تخسر تحت مظلة التنظيمات ما حققته من مكاسب اقتصادية وثقافية وحماية أجنبية في ظل الامتيازات. ولم ترَ في العثمنة ما يحقق طموحاتها فظلت الدولة العثمانية في نظرها دولة إسلامية ليست دولتها مفضلة البقاء (أقلية) مدعومة من الخارج محتفظة بعاداتها ولغتها وثقافتها على المواطنة الجديدة[1]. لذلك قادت التطلعات المتنافرة إلى تفجر الفتن الطائفية في بلاد الشام ولا سيما في جبل

(1) عبد الرؤوف سنو: تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية ـ مجلة المنهاج، بيروت عدد 4 ـ 1996، ص 126 ـ 128.

لبنان 1841 ـ 1845 ـ 1860. وبدت المسألة الطائفية خياراً ممكناً لأعداد كبيرة من الشاميين في الفترة العثمانية. واستغلت جماعة الذميين إلى أبعد حد القوى الخارجية في صراعها المحلي حتى أضحت أسيرة لسياستها. وقد وصلت أصداء الحرب إلى أوروبا، وساهم الأب ريكادونا (إيطالي) من دير زحلة في نشر بعض حقائقها من على صفحات بعض الجرائد الإيطالية، وناشد الرأي العام الأوروبي التدخل لوقف الاعتداءات على المسيحيين[1]. كما كثرت مراسلات الآباء الأجانب على المراجع الروحية العليا في روما وليون طالبين منهم المعونة لمساعدة المنكوبين. وفي هذه الفترة تزاحمت الدول الغربية لاستغلال المناسبة. فقد أرسلت فرنسا قطعاً من أسطولها إلى شاطىء جونيه، لكن لم تسمح لها بقية الدول الأخرى بالاستفراد بالحل ومنها إيطاليا التي لم تكد تتكون كدولة وطنية. وتؤكد الرسائل الثلاث في المحفوظات السرية للفاتيكان في القسم التابع لأرشيف القصادة الرسولية في جبل لبنان مجلد 229 ملف 3 الاستجابة الإيطالية للتدخل في أحداث الجبل.

ففي الرسالة الأولى التي كتبها الكونت كافور رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ 13 آب 1860 إلى المركيز D'Azeglio الذي بدوره أرسلها إلى جون رستيل وزير خارجية بريطانيا تناولت

(1) رسالة الأب ريكادونا إلى الأب بيكز في بيروت 21 حزيران 1860 وقد ضمنها تقريراً للنشر في صحيفة Civita Catholica. انظر: عساف ساسين: دور الرهبنة اليسوعية في تاريخ البقاع الاجتماعي والاقتصادي بين 1918 ـ 1948 أطروحة لنيل الدكتوراه اللبنانية في التاريخ. بيروت عام 1998، غير منشورة ص 68.

مطالبة إيطاليا المشاركة مع الدول الكبرى لوضع حل نهائي لأحداث عام 1860.

أما في الرسالة الثانية التي كتبها كافور بتاريخ 19 تشرين الأول من العام 1860 والتي أرسلت إلى وزير خارجية إنكلترا يعقب فيها على رسالته الأولى ويؤكد على حق بلاده المشاركة في حل المسألة في جبل لبنان وإلحاحها بالاطلاع الكامل على المفاوضات السرية المتعلقة بهذه المسألة بالذات بين الدول الكبرى والسلطنة العثمانية.

لكن رسالة الجنرال دوراندو إلى صفوت الشريف باشا بطلب من الكونت كافور في 23 أيلول 1860 تدور حول حقوق إيطاليا بالتدخل والمشاركة في وضع الحلول المناسبة من أجل حماية الرعايا المسيحيين في الجبل اللبناني[1].

ويعزو حاكم إمارة عسير «سويله مزاوغلي» أسباب الاضطرابات في بلاد الشام إلى «أن الدولة العثمانية كانت تخطىء في حساباتها، باعتبار أنها لم تكن تأخذ بنظر الاعتبار الدوافع التي أدت إلى قيام الثورات، لأنها لم تدرسها بإمعان»[2]. لكن أوروبا كانت تدرك على ما تقدم عليه في المناطق العربية، فقد عملت على إخراج التطلعات الخاصة للأقليات من حيز الفكرة المجردة إلى دائرة المشروع السياسي الخاص. ولم يكن التصريح بأي مشروع سياسي للأقليات في الشرق إلا عندما بدأ الغرب يجاهر

(1) Archivio segreto vaticano, Delegazione Apostolica del Monte Libanon. Vol. 229 fasc. 3.

(2) رحلة سويلة فراوغلي إلى بلاد الشام 1890، دراسة وترجمة وتحقيق فاضل مهدي بيات. منشورات جامعة آل البيت 2000 م، الأردن ص 57.

بمطالبه في المنطقة العربية. وكان التناغم بين الفريقين، فالأقليات كانت تأمل ارتكازاً على ما حاول الغرب إقناعهم به. وفي خضم مذابح العام 1860 وضعت أركان الحرب الفرنسية خارطة لبنان الكبير الذي ولد عام 1920.

بدايات حركة وعي قومي عربي

أتاح قيام نظام المتصرفية في جبل لبنان عام 1864 نشوء اتجاه بين النصارى للانفصال عن الحكم العثماني والارتباط بالغرب، في حين اتجه بعض مفكريهم إلى الدعوة إلى حكومة تضمن المساواة، ووجدوا في العربية لغة وثقافة كقاعدة وطنية مشتركة. وكانت ولادة هذه الأنتلجنسيا الفكرية المتنورة محصلة للانفتاح الواسع على التعليم الحديث الذي تولته الإرساليات التبشيرية والذي أخذت دائرته تتسع في أكثر من مدينة مشرقية عربية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

تقاطعت اتجاهات هذه الأنتلجنسيا مع ما أفرزته التحولات النوعية لحركة التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إنما كان يحصل في الواقع على قاعدة شرخ عميق في علاقات السلطة بين سلطة مركزية تنحو بسرعة نحو التتريك على مختلف الصعد وقوى اعيانية عربية مستاءة من تحديد النفوذ الموروث لها والحد من طموحاتها السياسية من ناحية أخرى. ويبدو أن انتصارات الروس في الحروب ضد السلطنة (1877 - 1878) ولدت ذعراً في بعض الأوساط في بلاد الشام نتيجة الشعور بعجز الدولة العثمانية عن حماية أراضيها وخوفاً من استيلاء دول غربية أخرى على مناطقهم.

أثار تفاقم الغزو الأوروبي المتعدد الأوجه في البلاد العربية إلى

جانب تأزم شكل العلاقات العربية ـ العثمانية، الإنسان العربي فوجد نفسه متأخراً عن ركب الحضارة البشرية مستعمراً وعاجزاً. مع هذه الأزمات كانت بداية تلمس التحول من العثمانوية إلى القومية العربية. وبرز في هذا المجال خصوصية للمتنورين المسيحيين العرب في بلاد الشام إذ بدأوا بالظهور على المسرح الفكري والسياسي الفاعل انطلاقاً من بيروت والقاهرة وراحوا يمدون حركة الوعي القومي العربي بالمادة الفكرية والإعلامية والتنظيمية الضرورية. قام هؤلاء المتنورون بدراسة التاريخ من الكتب الأوروبية، ثم عادوا إلى التواريخ العربية وطالعوها بنظرات مستلهمة من الكتب المذكورة. استخلصوا من هذه الدراسات والمطالعات الدعوة إلى القومية العربية لتحل محل الرابط العربي - العثماني القائمة على عامل الدين الإسلامي. ومن الملفت للنظر أن صيغة الرواد الأوائل في الشام كانت تكمن في الصيغة المثالية المعروفة (الجهل هو أصل جميع علل الشرق). وقد أصبحت هذه العبارة تقليدية بالنسبة للكتاب العرب في القرن التاسع عشر، الذين أكدوا بأن الجهل يؤدي إلى انحطاط الأخلاق والإيمان، وأنه يكمن في أساس الخور(*) الروحي والسياسي والاجتماعي، ويساعد على انتشار روح الجبرية والشعور باليأس وخمول الفكر وانعدام الهمة. وكان الأخذ بأفكار عصر التنوير الأوروبيين في رأي الرواد هو الوسيلة الوحيدة للنضال من أجل تحرير العقول من نير التقاليد التي كانت تكرس نمط الحياة الإقطاعي والتي كانت تعوق التقدم[1]. تجدر الإشارة إلى أن ذيوع فكرة في مرحلة

(*) الخور ـ الفراغ.

(1) علي شعيب: الاستشراق وكتابة التاريخ العربي. مجلة الفكر العربي المعاصر. عدد 70 ـ 71، أيلول 1989، ص 52 ـ 63. بيروت.

تاريخية معينة لا يرتبط بالصدق الداخلي للفكرة أو سلامتها النظرية بقدر ما يكون بسبب استجابتها لمتطلبات البشر في لحظة تاريخية معينة.

وككل الأمم التي تتلمس وحدتها القومية بدأت الدعوة إلى كشف ماضي الأمة العربية ومنجزاتها، والإشادة بعظمة لغتها التي تحدّت لغات الحكام الأغراب قروناً عديدة وصمدت أمام محاولات اللهجات المحلية والعامية للنيل منها مما أكسبها الثقة بالنفس وأكّد شخصيتها من جديد. ومن المتنورين العرب الذين عملوا على إحياء الأدب العربي في بلاد الشام وعرّفوا أبناء منطقتهم بعظمة الحضارة العربية ناصيف اليازجي 1800 ـ 1871 الذي كان كاتباً للأمير بشيرالشهابي وعلّم اللغة العربية لعدة أجيال. وابنه إبراهيم 1847 ـ 1906 الذي كان من أئمة النهضة الفكرية واللغوية وكان لقصيدته التي أهاب فيها بالعرب أن ينتبهوا ويستفيقوا أصداء واسعة في بلاد العرب، وكذلك بطرس البستاني 1819 ـ 1883 الذي نادى بفكرة وطن سوري في نطاق الدولة العثمانية، وأبرز فكرة ارتباط الجماعة الوطنية بالعربية لأن العربية لغة وثقافة قاعدة مشتركة لأبناء الوطن[1]. ما أشار إليه البستاني كان تلمس وعي قطري.

ويبدو أن جهود الأدباء الفردية كان لها صلة ببوادر نشاط ثقافي مشترك في بلاد الشام عبر تأسيس الجمعيات. ويمكن الإشارة إلى أول جمعية عربية ظهرت في بيروت عام 1847 تحت اسم جمعية الآداب والعلوم التي أسسها المرسلون الأميركيون بالتعاون مع

(1) عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ط 1، ص 147.

بطرس البستاني وناصيف اليازجي[1]. ثم قامت الجمعية العلمية السورية بعد عام 1852 برئاسة الأمير محمد أرسلان لتضم أعضاء من مختلف الطوائف بلغ عددهم 150 عضواً. وفي نطاق المحاضرات والخطب في الجمعية حاول البعض بيان فضل العرب على العلوم والآداب وأن من واجبهم أن يستعيدوا مجدهم، كما ركزوا على أهمية الثقافة ونشرها ولم تخل اجتماعاتها من نقد للأوضاع.

وكان إبراهيم اليازجي أحد أعضاء الجمعية، تغنى بشعره بمجد العرب الماضي وأشار إلى تفوقهم في العلوم، ورأى أن العرب تأخروا حين سيطر عليهم الأجانب وحين أهملوا العلوم وحل التعصب محل الدين[2].

ويجدر في هذه المرحلة الفكرية التعرف إلى موقع الحركة الفكرية العربية من بين تيارين: الفكر العلماني والفكر الديني. ولا شك في أن الحركة العربية أفادت من التيارين دون أن تذوب في أي منهما. وكانت في الواقع حلقة وصل بين هذين الاتجاهين اللذين عملا كل بأسلوبه على تقويتها، وعملت هي بدورها على استقطابهما نحوها وجعلتهما، بالتالي يعملان لهدف عربي واحد وإن اختلفت الوسائل. واشتهر من رواد الاتجاه العلماني فرنسيس مراش الحلبي (1836 ـ 1873) وشبلي الشميل (1861 ـ 1917) وفرح انطون (1872 ـ 1922). وتمثل الاتجاه الديني الداعي

---

(1) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت 1969، ط 3، ص 116 ـ 117.

(2) عبد العزيز الدوري: مصدر مذكور، ص 150.

للنهوض بالإسلام وإنشاء الجامعة الإسلامية بجمال الدين الأفغاني (1839 ـ 1897) ومحمد عبده (1849 ـ 1905) ومحمد رشيد رضا الطرابلسي (1865 ـ 1935)[1] وشكيب أرسلان (1871 ـ 1946). لكن موقف الأخير تميز في هذه المرحلة بتجنب الخوض في السجال القومي بين النخب التركية والعربية معطياً الأولوية لموقف تدعيم السياسة الخارجية للسلطنة العثمانية لكي تتمكن من مواجهة الضغوط الأجنبية الهادفة إلى إضعافها وتفكيكها. كما يلاحظ أن حركة الاصلاح الديني تدرجت، من حيث مستواها الفكري، ومن حيث انفتاحها على الرأي الآخر تدرجاً سلبياً يقول فيه حسن حنفي: «حاول الاصلاح الديني منذ الأفغاني إحياء العقائد في قلوب الناس وتثوير الدين... بعد فشل الثورة العرابية (في مصر) ارتد الاصلاح الديني محافظاً إلى النصف عند محمد عبده... وبعد نجاح الثورة الكمالية في تركيا، ارتدت الحركة الاصلاحية إلى المحافظة نصفاً آخر عند رشيد رضا»[2].

يضاف إلى أن الفكر النهضوي العربي لم يقم بصياغة مشروع اصلاح ديني بآليات جديدة على غرار حركة الاصلاح الديني البروتستانتي بقيادة لوثر وكالفن، بل عملت مشاريعهم الاصلاحية على تدعيم أجهزة السلطة الايديولوجية في حينه والدينية منها على وجه الخصوص، دون أن تحدث ثورة فكرية.

---

(1) عبد الكريم رافق: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق عام 1985، ص 55.

(2) محمد علي مقلد: الأصوليات. بحوث في معوقات النهوض العربي. دار الفارابي 2000 ص 61 و62.

هذا التنبه الثقافي كان يحمل في طياته مؤشراً على نوع من القلق على مصير بلاد الشام. وقد عبّر عنه بسلسلة اجتماعات سرية للنخب الإسلامية في مختلف مناطقها والتي بادر لها أحمد الصلح وتوجت باجتماع سري بدمشق عام 1877 تقرر فيه «العمل لتحقيق استقلال بلاد الشام». واقتراح ترشيح الأمير عبد القادر الجزائري لتولي الملك على هذه البلاد. واتفق الأمير والمؤتمرون على المضي في تهيئة الأسباب وتمهيد الأجواء لإعلان استقلال البلاد... وأن تكون بداية ذلك قيام الأمير بجولات في المناطق الشامية، تمهيداً لتنفيذ البيعة المطلوبة، ثم إرسال وفد إلى الأقطار الأوروبية، يعمل لكسب تأييد دولي للقضية الاستقلالية. وجرت مراسلات بين عبد القادر ويوسف كرم الذي كان منفياً في أوروبا، ورأى «أنه ليس من سبيل لإنقاذ البلاد العربية إلا اتحادها تحت راية الأمير ورياسته»[1].

أما التيار الديني الذي دعا إلى النهوض بالأمة الإسلامية، وتطبيق مبادىء الإسلام الأول في عهد السلف الصالح، والملاءمة بين العلم الحديث وقواعد الدين، فقد نشط في مصر منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر، وقوي بعد الاحتلال البريطاني في عام 1882، حين وجد الوطنيون المصريون في التآخي الإسلامي وما يتضمنه من تعميق العلاقة مع الدولة العثمانية وكسب دعمها، ركيزة هامة في نضالهم ضد المستعمر الأوروبي. وفي حين كان الوجود العثماني في مصر اسمياً فإنه كان في بلاد

(1) عادل الصلح: سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877، بيروت 1966، ص 98 و101 و106.

الشام ظالماً مما يفسر هذا التباين في التوجه الوطني في مصر، والتوجه القومي في بلاد الشام[1].

ففي الأولى وفي بلاد المغرب العربي كان التوجه لمجابهة الغزو الأوروبي بتأكيد الإسلام ثم العروبة. أما في الثانية فكان التوجه بتأكيد العروبة المرتبطة بالإسلام والتراث.

وبموازاة المرحلة الفكرية في نمو الوعي القومي العربي بدأت مرحلة العمل السياسي العربي الذي ظهر أول جهد فيها عام 1875 بتأسيس نخبة من الأدباء والمثقفين العرب جمعية سرية في بيروت. وكان جلّ أعضائها من النصارى الذين درسوا في الكلية السورية الإنجيلية. وقد حضّت الشعب على الثورة ضد العثمانيين وذلك عبر توزيع مناشير في الشوارع تحت جنح الظلام. في 31 كانون الأول 1880 ظهرت منشورات في شوارع بيروت تطالب باستقلال سياسي وعسكري لسوريا وبإدارة مماثلة لما هو قائم في جبل لبنان. وفي 1 كانون الثاني 1881 ألصقت مناشير أخرى في شوارع دمشق وطرابلس كما في بيروت تتضمن نقداً لاذعاً ضد الحكومة ودعوات حقيقية للثورة[2]. ولا نستطيع أن نفسر ذلك إلا بإدراك أن هذه الأحداث كانت لحظة كاشفة وليست خالقة بمعنى أنها لحظة كشفت التناقضات العربية العثمانية وعرتها وفضحتها. ولم تكن النخب العربية هي التي أوجدتها ابتداءً.

(1) عبد الكريم رافق: مصدر مذكور ص 55 و56.

(2) Adel Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban. Beyrouth 1978. Tome 14. p. 252-253.

تأثير سياسة التتريك على حركة الوعي القومي العربي

شكّل العام 1906 مرحلة انعطاف حاسمة في مسار العلاقات العربية ـ العثمانية إذ شهد ولادة جمعية الاتحاد والترقي القائلة بالأمة التركية كأمة قائدة لكل الجماعات غير التركية. وحين أطاحت هذه الجمعية (1908 ـ 1909) بحكم السلطان عبد الحميد الثاني وأعلنت الدستور شاعت في الأيام الأولى التي تلت الثورة الأوهام على نطاق واسع حول إمكانية إجراء تحولات جذرية لدى العرب وتحررهم الوطني في نطاق تركيا الجديدة. وقد أمل العرب خطأ أن تعاونهم مع الاتحاديين سيحل المشاكل الآنية للأقطار العربية غير مدركين دعوة الاتحاديين إلى تمثيل جميع الرعايا في دولة تركية تتخذ اللغة التركية كلغة الدولة الرسمية الوحيدة في السلطنة العثمانية. وقد ترافق ذلك مع سياسة إبعاد الموظفين غير الأتراك.

فالعرب مثلاً حرموا حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف وانتزعت منهم وظائف إدارية عديدة[1] فيما راحت جريدة «طنين» تتحامل على العرب؛ فقد كتب الصحفي أحمد شريف مقالة يقول فيها: «لا يزال العرب يلهجون بلغتهم أو هم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً، كأنهم ليسوا تحت حكم الأتراك. إن من واجب الباب العالي في هذه الحال أن ينسيهم لغتهم ويجبرهم على لغة الأمة التي تحكمهم، فإذا أهمل هذا الواجب، كان كمن يسعى إلى حتفه بظلفه، لأن العرب إن لم ينسوا لغتهم وتاريخهم،

(1) توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908 ـ 1914، القاهرة 1960، ص 147.

وعاداتهم فإنهم سيعملون عاجلاً أو آجلاً على استرجاع مجدهم الضائع، وتشييد دولة عربية جديدة على أنقاض دولة الترك»[1].

وفي فترة أخرى دعت جريدة «طنين» إلى تعزيز القومية الطورانية والتحامل على القوميات الأخرى. ففي تشرين الأول 1908 كتب حسين مجاهد في الصحيفة يقول «... إن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية. وإن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، وأنه لا مجال للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر الجنسية الأخرى، وإن الدستور العثماني لا يمكنه أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركي...»[2].

وعلى خلفية التباين بين نهجين متناقضين: نهج الإلغاء التركي ونهج إثبات الهوية العربية من جهة أخرى، بدأت ترتسم معالم تحول جذري في العلاقات العربية ـ العثمانية. وفي أعقاب ذلك ظهر تياران سياسيان: تيار معتدل يدعو إلى التعاون مع الأتراك ضمن الدولة العثمانية في إطار المساواة القومية ونشر الثقافة باللغة العربية والمحافظة على العادات والتقاليد العربية[3]؛ ومثّل هذا الاتجاه جمعية الإخاء العربي ـ العثماني في اسطنبول عام 1908 والمنتدى الأدبي في المدينة نفسها عام 1909. وقد شكّل تنامي

(1) عبد المنعم مصطفى: لورنس: قصة حياته، وحقيقة موقفه من الثورة العربية، بغداد 1990، ص 104.
(2) توفيق برو: مصدر مذكور ص 69.
(3) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي بيروت 1985 ـ ط 8 ـ ص 400.

النزعة الطورانية بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني الهاجس الأكبر عند رشيد رضا نظراً لانعكاساتها السلبية على العلاقات العربية ـ التركية، مما دفعه إلى التوجه للآستانة باحثاً وساعياً في الإصلاح وعاملاً على إزالة سوء التفاهم بين العنصرين العربي والتركي، وداعياً لاتحادهم ولإحباط مشاريع التفرقة بينهما، لأن شيطاني السياسة الأجنبية والجهالة الداخلية يطمعان بحل رابطتهما القوية وتحليل وحدتهما الدينية الاجتماعية بمحلل العصبية الجنسية[1]. لكن هذا التيار رأى أن المتغيرات المتسارعة والتحولات في النسيج المجتمعي العثماني أتت لتفسد، بقوة، الأمر الواقع، العادات المتأصلة وتشوّش التقاليد. لذلك خرج رشيد رضا من الآستانة عائداً إلى مصر معتقداً أنه لا يرجى شيء من الخير للعرب من جمعية الاتحاد والترقي وصار عدواً لها ينتقد سياستها في كل فرصة[2].

أما التيار الثاني فبدأ بالدعوة إلى اللامركزية العربية كرد على المركزية التركية ثم تطور إلى المطالبة بالاستقلال الكامل للأقطار العربية عن السلطنة العثمانية. وأحاط أصحاب هذا القرار ممارستهم بسرية كاملة. وكانت بلاد الشام المركز الرئيسي لهذا التيار، ومثّلت دمشق بالذات مركز قوتها. إذ إنه من أصل 126 ناشطاً معروفاً في الحركة العربية قبل 1914 كان بينهم 40% من مدن سوريا الداخلية وأن دمشق وحدها ضمّت حوالى 80% من

(1) رشيد رضا: المنار ج 11، م 12، ص 822 ـ 1909.

(2) شكيب أرسلان: السيد رشيد رضا أو اخاء أربعين سنة. مطبعة ابن زيدون، دمشق 1937، ص148.

إجمال العضوية السورية[1]. وقد تمثّل هؤلاء بالجمعية القحطانية 1909 والجمعية العربية للفتاة 1911 التي نشأت في باريس ثم انتقلت إلى بيروت عام 1913 وجمعية بيروت الإصلاحية عام 1912.

تزامن ذلك مع قيام فريق من الطلبة العرب في باريس بمبادرة لتوحيد كافة القوى الوطنية بغية ممارسة ضغط مشترك على السلطنة العثمانية. وقد نجح هؤلاء في عقد المؤتمر العربي الأول في باريس حزيران 1913. وفي قراراته طلب المؤتمرون الاعتراف بحقوق العرب القومية وبمساهمة أكبر في الحكومة المركزية وباستقلال ذاتي للولايات العربية.

وعندما شعرت حكومة تركيا الفتاة بتعاظم دور المعارضة العربية ضدها أرسلت مندوباً عنها إلى باريس ـ شكري بك الذي وقّع اتفاقية مع الزهراوي رئيس المؤتمر العربي تعهّد فيها بتنفيذ جميع قرارات المؤتمر. لكن ذلك لم يكن سوى محاولة تأجيل وقوع الانقطاع المحتم لأن حكومة تركيا الفتاة لم تنفذ المرسوم الذي أقرّته عن حقوق العرب وبقي كل شيء كما كان عليه سابقاً[2].

وفي مطلع الحرب الأولى تخلّت أغلبية المنظمات العربية السياسية السرية عن سياسة التكتيك التوفيقي وسلكت طريق الانتفاضة المسلحة تحت راية الشريف حسين في مكة[3]، وذلك

(1) C. Ernest Dawn: From Ottomanism Arabism: essays on the origins of Arab nationalism. Urbana 1973. pp. 152-175.

(2) لوتسكي: مصدر مذكور ص 411 ـ 412.

(3) يشير فارس الخوري رئيس وزراء سوريا الأسبق في مذكراته: إن قيام الشريف حسين في ثورته ضد العثمانيين لم يكن موضوع بحث إلا بعد إعدام

بعدما ثبت أن الهويات التاريخية التجزيئية التي انطوت عليها من ملل ومذاهب وقبائل وأعراق في السلطنة العثمانية كانت تستعصي على التوحد السياسي «العضوي» نظراً إلى انتفاء قاعدتها المجتمعية الموحدة أصلاً. بالنسبة إلى رشيد رضا يبقى الاستقلال عن الاتراك مرتبطاً (وعلى قاعدة ثقافة فقيه مسلم) بمدى الأمانة التاريخية للإسلام وفقاً لتصوره لدوره التاريخي: حماية الاسلام وإنشاء دولته. فإذا كان الاتحاديون (الملاحدة) كما يصفهم «قد خانوا الاسلام ونكّلوا بالعرب» ولم يعد بالإمكان الرهان عليهم، فإن مشروع الشريف حسين يقدم لرشيد رضا في العام 1916 احتمالاً لمشروع بديل في حال سقوط السلطنة العثمانية «الاحتياط لما يجب اذا سقطت السلطنة» على حد قوله[1].

لقد كشف هذا التوجه عن اختلافات عميقة ليس فقط على

= القافلة الأولى في صيف عام 1915 ولم يبت بالقيام بها إلا بعد أن خابت وسائل الشريف حسين والشريف فيصل لدى جمال باشا بالتماس العفو عن متهمي القافلة الثانية ونفذت أحكام الإعدام بالمقبوض عليهم من المتهمين وتفاقمت أعمال النفي والإرهاب في البلاد في ربيع عام 1916. وسمع الأمير فيصل عبارات التهديد والوعيد التي كان جمال باشا يكررها بعزمه على نصب المشانق في عقر الحرمين. ص 139.

وفي مكان آخر يشير الخوري: نعم إن الحسين كان يجامل الإنكليز قبل إعلان ثورته بأكثر من سنة وذلك ليأمن على تموين الحجاز ويستبقي ثغوره مفتوحة من جهة وليحفظ للعرب خطّ الرجعة من الجهة الأخرى في حالة انتصار الحلفاء. وأما القيام بالثورة الفعلية فلم يقتحمه إلا بعد... التأكد بأن جماعة الاتحاديين ماضون في سياسة البطش والتنكيل إلى نهايتها. ص 164. انظر: أوراق فارس الخوري. تنسيق وتحقيق وتعليق كوليت الخوري. دار طلاس. دمشق، طبعة أولى 1989.

(1) مجلة المنار، مجلد 20 ج 6 شباط 1918 ص 281.

مستوى النخب وإنما أيضاً على مستوى الجماهير عند العرب والعثمانيين. وعكست هذه الاختلافات تبايناً في الرؤى والمصالح وعبرت عن مشاعر وأحاسيس ورواسب تراكمت في النفوس طوال الفترة العثمانية. خلال هذه المرحلة أصبحت العثمانوية عبئاً على كل الإثنيات العرقية والدينية بما فيها العرق التركي في السلطنة. فراح كل فريق يتلمس مستقبلاً له بمعزل عن مصير الآخر. وساعدت التدخلات الأجنبية في تعميق الشرخ الداخلي العثماني.

دور الغرب في استيقاظ العصبيات في بلاد الشام

وفي مطلع القرن العشرين ازدادت المؤامرات الاستعمارية بتزايد حالة الضعف العثماني، وتعددت أهداف الغرب من احتلال عسكري لأجزاء من بلاد الشام إلى استيطان يهودي في فلسطين. كانت تساق الحجج لتأمين حقوق الأقليات الدينية والتوفيق بين حركة اللاسامية في أوروبا واستغلال الرأسمال الصهيوني في خدمة المشاريع الاستعمارية. وعندما اتخذت الحركة الصهيونية في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897 قرارها الشهير بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود لم يكن القصد جغرافيتها التي سيرسم خارطتها الانتداب الإنكليزي بل أوضح معالمها سفير السلطنة العثمانية في برلين بتاريخ 7 آب 1900 ضمن رسالة ورد فيها «ليس من مجال للأوهام حول الصهيونية على الرغم من العموميات الواردة في خططهم، فإن الصهاينة يسعون لإنشاء دولة يهودية كبرى في فلسطين سوف تتسع لاحقاً إلى الأقطار المجاورة»[1]. والواضح

(1) International Journal of Middle East Studies. Vol. 14 (1982) p. p. 329-333.

أن الدعم البريطاني للصهاينة كان ضمن استراتيجية عبّرت عن ذاتها أوضح تعبير في تقرير لجنة «كامبل بنرمان» رئيس الوزراء البريطاني الصادر سنة 1907. فقد أوصى التقرير الدول ذات المصالح المشتركة بمحاربة اتحاد جماهير المنطقة العربية وارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وبضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي عن الجزء الآسيوي، واقترح لذلك إقامة حاجز بشري قوي وغريب بحيث يشكل وعلى قرب من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة[1].

ترافقت الاستراتيجية الغربية ضد حالة الاستنهاض العربي مع إيكال دور للاستشراق لتكوين معرفة عن الميدان الذي يخضع الوعي العربي فيه للنفوذ الغربي. وكانت المواضيع قد أنيطت بمتخصصين في شؤون الشرق لخدمة السيطرة الغربية المباشرة. وفي هذا الظرف أنصب جهد المؤسسات الاستشراقية على البحث المعمق في التراث العربي من عادات وتقاليد وغيرها بهدف تعميق الهوة بين الأتراك والعرب وتسهيل عملية الفصل بينهما. تلازم هذا التوجه مع إدخال عناصر مؤيدة محلياً لسياسة الغرب في الجمعيات السرية العربية.

وعندما شعر الغرب بعمق التباعد العربي ـ العثماني، وهو الذي دفع إليه بما يملك من قوة تأثير في عاصمة الخلافة العثمانية لمواقف التطرف من الشعوب غير العثمانية ارتاب من النهوض

(1) التقرير مترجم بنصه الكامل في: انطوان كنعان: فلسطين والقانون ـ دمشق ـ اتحاد المحامين العرب 1957.

القومي العربي وعمل من خلال بعض المستشرقين على بعث قوميات مناهضة للقومية العربية في الوسط العربي تحل فيه الطائفة الدينية مكان الأمة القومية. وجرى التشجيع على استخدام اللهجات العامية مكان اللغة العربية بعدما بذل المستشرقون جهوداً لإحياء هذه اللهجات وكتابتها بالحروف اللاتينية. كما جرت محاولات لتشويه الحضارة العربية والتقليل من أهميتها في تاريخ الحضارة الإنسانية. اتبع ذلك بتحقير العرب وتقليص دورهم الحضاري إلى دور الحافظ لحضارة اليونان والرومان. وكان لويس ماسينيون المستشرق الفرنسي من أوائل الداعين في المغرب ومصر وسوريا ولبنان للكتابة باللغة العامية بالحرف اللاتيني[1].

وفي سياق مواجهة النهوض القومي العربي خصص المستشرقون حيزاً واسعاً للأقليات الدينية والإثنية في دراسة تاريخ العرب والإسلام. كان اهتمام المؤرخ الاجتماعي يتجه نحو وضع الأقليات كما يتجه اهتمام مؤرخ الثقافة نحو مناطق المواجهة والتأثير وجهات الاختلاط. كان التركيز على مسألة الأقليات لجعلها مطية محلية للولوج إلى البلدان العربية بحجة حمايتها من حوادث يفتعلها القناصل الغربيون أحياناً. فانتعشت بذلك طروحات التعددية الثقافية لإعاقة نضج الشرط الذاتي لحركة التحرر في المنطقة العربية. هذه التعددية كالفينيقية والفرعونية والبربرية، بذلت وتبذل محاولات لإحيائها بـ (أدلجتها) ونقلها من حضورها كتراث يخص مجموع الأمة إلى «أيديولوجية» ثقافية ترفعها فئة أو قوة اجتماعية معينة لأغراض معادية للعروبة في

(1) فروخ عمر والخالدي مصطفى: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا، ص 224، ط 5، 1973.

البلدان التي تنطلق منها هذه الدعوات. وبناءً على هذا التوجه تم بعث الدعوات القومية المناهضة للقومية العربية في بلاد الشام استناداً إلى عوامل موجودة في واقع التشكيلات المذهبية والدينية والطائفية في بلاد العرب. فعملوا على تماسك معين على الصعيد الأيديولوجي والثقافي لأجزاء أو عناصر من القومية العربية الواحدة على حساب عملية استمرار التكوين والتبلور القومي. وساهم القيمون بالنهوض العربي بتسهيل الاختراق الغربي للمنطقة العربية إذ لم يدرك هؤلاء أن للأقليات خصوصيتها في أكثر من مجال كما لها رؤيتها في التوحد وحساسيتها من بعض الطروحات الفكرية والسياسية الأمر الذي يجعل أي مشروع وحدوي مطالباً بفهم هذه الخصوصيات وتقديم حل لها. بالمقابل نجح بعض المستشرقين في تهيئة المعطيات التاريخية والواقعية وفق المنطق الذي يبرر توجهها التفتيتي.

بعث العصبية المارونية

كانت فرنسا الأكثر تأثيراً في بلاد الشام بحكم تفويضها من قبل الكرسي الرسولي بحماية الكثلكة في الشرق، ولكون هذه المنطقة تتمركز فيها أكثرية كاثوليكية وبأنها مهد السيد المسيح، وحسب سكرتير الدولة الفرنسي في رئاسة مجلس الإعلام فإن السياسة الفرنسية الاستعمارية المعلنة في الشرق قائمة على «حماية الأقليات الدينية مع إظهار ميل قليل لفكرة القومية العربية»[1].

(1) Secrétariat d'Etat a la presidence du conseil et à l'information, Paris le 2 juillet, 1946, Note documentaire et étude N. 342 «Les pays arabes et l'union Arabe».

وفي هذا السياق يقول الوزير غسان سلامة «كانت فرنسا حريصة على إعطاء العصبية المارونية المتحالفة معها منذ قرون مجالاً للتعبير السياسي المستقل عن ذاتها في القرن العشرين»[1]. ويبدو أنها كانت حريصة على إيجاد إطار جغرافي لهذه العصبية. وبرز هذا التوجه في فترات زمنية متلاحقة:

- عام 1840 اقترح القنصل الفرنسي في بيروت (بوريه) إقامة إمارة كاثوليكية في جبل لبنان[2].
- عام 1860 وضعت هيئة الأركان الفرنسية خريطة للبنان الكبير الذي سيولد عام 1920[3].
- وفي 12 أيار 1902 وضع المستشرق لامنس دراسة في مجلة «الأونيفر» تبنى فيها الخارطة التي أعدتها هيئة الأركان الفرنسية[4]. ومع أواخر العام نفسه أطلق الأب اليسوعي في مجلة المشرق الصادرة في بيروت جدالاً قيض له الاستمرار بين المؤرخين اللبنانيين إلى يومنا هذا. ذلك الجدل حول مسألة المردة والموارنة وقد اختلفت أشكال المشاركة فيه متخذة أبعاداً عصبية لا يخلو تباينها من الدلالة ضد حركة الوعي القومي العربي.
- عام 1904 تحدث نجيب عازوري في كتابه «يقظة الأمة

(1) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 53.
(2) دومينيك شفاليه: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، دار النهار 1994، ترجمة منى عاقوري ص 303.
(3) جريدة زحلة الفتاة 9 أيلول 1933.
(4) عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان. بيروت 1985، توزيع دار الجيل، ص 19.

العربية» باللغة الفرنسية عن خصوصية لبنانية في إطار دعوته إلى قيام إمبراطورية عربية كاحترام الحكم الذاتي في لبنان استناداً إلى «أن الطوائف المارونية والسريانية والكلدانية الكاثوليكية، والأرثوذكسية هي بقايا الأمم الثلاث الباسلة التي بقيت مستقلة عن البيزنطيين وببعض الوجوه عن العرب وعن الأتراك حتى أيامنا الحاضرة، لأنه ليس للسلاطين سلطة حقيقية على لبنان أبداً». وفي مكان آخر يقول العازوري: «لا يملك أحد الحق في حكمنا غير فرنسا ولن يهتف بحرارة لأي دولة غيرها إذا في البلدان العربية يوم يتقرر تجزئة الإمبراطورية التركية»[1].

- عام 1908 جرى الانتقال لأول مرة من موضوع العصبية المارونية إلى طرح مسألة الأمة اللبنانية وذلك في أطروحة الدكتوراه التي أعدّها «جوبلان» بولس نجيم في باريس إذ أشار إلى أن سوريا وحدة تاريخية مميزة. لكن للبنان في داخلها وضعاً خاصاً. فقد وجدت الأمة اللبنانية منذ بدء التاريخ واستطاعت أن تحتفظ بخصائصها تحت سلطة حكام سوريا. وطالب بتوسيع حدود جبل لبنان لتشمل بيروت والبقاع وعكار ومرجعيون وبلاد بشارة وأن تعمل فرنسا على مساعدته في ذلك[2] وفي العام نفسه نشأ حزب الجامعة اللبنانية في بيروت في منزل جريس بدورة من دير القمر[3].

---

(1) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، ترجمة أحمد أبو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ص 172 و133.

(2) Voir Jouplain: La question du Liban, Paris 1908. Thèse doctorat. P. L'introduction.

(3) جوزيف انطوان لبكي: متصرفية جبل لبنان 1861 - 1915، دار الكرمة، بيروت 1995، ص 27.

واستتباعاً نشطت مجلة المشرق برعاية الأب هنري لامنس بدعم نظرية نجيم ورفده بالأبحاث التي تؤكد على هذه المقولة في تاريخ لبنان. ولعل أهم خصائص هذه المدرسة أن غالبية كتابها في المرحلة الأولى من الذين نشأوا في أحضان الجامعة اليسوعية أو تأثروا بها. وركزت هذه المدرسة على استقلالية المقاطعات اللبنانية عن محيطها العربي الإسلامي.

- عام 1910 ظهرت في جبل لبنان جمعيات مسيحية تدعو لتوسيع حدود الجبل ليكون وطناً للمسيحيين وذلك بمساندة فرنسا، ولهذه الغاية، تأسست جمعية حزب النهضة اللبنانية في جبل لبنان بصورة خفية من قبل آل الخازن، وما لبثت أن اتسعت برعاية قنصل فرنسا في بيروت الذي كان يمد الجمعية بالأموال اللازمة وأوجد لها مناصرين لفرع بيروت وفي مقدمتهم «دعيبس المر» و «رزق الله أرقش» و «خليل زينة» وغاية الجمعية العمل على تكبير لبنان وإلحاقه مدينة بيروت بالجبل وإخراجه من حظيرة الدولة العثمانية، فضلاً عن سلخه عن البلاد العربية وإيجاد حكومة مسيحية في تلك البقعة تكون خاضعة للنفوذ الفرنسي[1].

عشية الحرب الأولى كان الداعون إلى خصوصية لبنانية في جبل لبنان، يراهنون على دعم فرنسا. لكن يبدو أن الأخيرة كانت ترغب في أن يبقى امتياز متصرفية الجبل مكرساً في شكل ما لتوظيفه في مشاريعها المستقبلية في بلاد الشام لا سيما أن القوى السياسية والاقتصادية في فرنسا كانت تلح على سيطرة فرنسية على كامل بلاد الشام. وبناءً عليه جاءت الدعوة إلى أمة سورية.

---

(1) عزيز بك مدير الأمن العام في السلطنة العثمانية: سوريا ولبنان في الحرب العالمية، ترجمة فؤاد ميدان، بيروت 1933، ص 277.

بعث الأمة السورية

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر بوضوح ساطع حرص فرنسا الشديد للسيطرة على بلاد الشام. وهذا أجبرها على خوض معارك عنيفة في المجال الثقافي وذلك بهدف توسيع رقعة المعرفة بلغة الدولة النازعة للسيطرة، وشكلت الجامعة اليسوعية في بيروت وأساتذتها من اليسوعيين طليعة الاختراق الفرنسي الثقافي، وأصبحت الثقافة عاملاً في تقسيم بلاد الشام بدلاً من توحدها. لكن السياسة الفرنسية بقيت رغم تنبيه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين إلى خطورتها على تأزيم العلاقة مع المشروع الفرنسي ومع المسلمين ثابتة تسير في خطها العام في وجهة الحماية الطائفية للسيطرة على بلاد الشام.

وفي منتصف القرن ذاته وقف الشاعر لامارتين في مجلس النواب الفرنسي، وكان في ذلك الوقت عضواً فيه، يقول: «إنه من الأولى لفرنسا أن تفكر في إقامة دولة مسيحية على منابع الأردن شاملة لجبل لبنان بشرط أن تكون القدس عاصمتها...»[1].

وفي مطلع القرن العشرين يبدو أن أنصار سورية غير المجزأة كانوا قلة بين أصحاب الرأي والقرار في فرنسا. غير أن الأحداث الخارجية والداخلية التي شهدتها السلطنة العثمانية خلال عامي 1911 و1912 زادت من مخاوف الفرنسيين على مصير سوريا. فتوحدت الرؤية بين الكي دورسي ولجنة آسيا الفرنسية آنياً بدلاً من التعجيل به. وكان الفريق المقدم في الحزب الاستعماري عشية

(1) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق. القاهرة ـ ط 7 ص 51.

الحرب العالمية الأولى موجوداً في لجنة الشرق الأكثر تحرراً من لجنة آسيا الفرنسية، وكان السناتور «ايتيان فلاندان» والنائب «جورج ليغ» يعتبران أن ترسيخ أقدام فرنسا في سوريا هو بمثابة تعزيز مهم لإمبراطوريتها. عدا عن محازبي الحزب الاستعماري كانت قضية سورية غير المجزأة مدعومة من قبل فريقين أساسيين في الرأي العام الفرنسي:

أولهما فريق الوسط الكاثوليكي وكان شديد الإيمان بالمبدأ القائل أن الله يعمل من خلال الإفرنسيين في الشرق. يؤيد ذلك فريق غرفتي تجارة ليون ومرسيليا المدعومتين من قبل غرف أخرى أقل منهما اهتماماً بالشرق الأوسط[1].

ومنذ تطمين الحكومة الإنكليزية لفرنسا في كانون الأول 1912 إلى عدم وجود مطامع سياسية لها في سوريا وخطاب Poincaré رئيس وزراء فرنسا الذي كشف هذا التطمين شجعت وزارة الخارجية الفرنسية النخب السورية ذات الميول الفرنسية على بعث فكرة «الأمة السورية» وإبراز أهمية سورية الموحدة المرتبطة بفرنسا. وفي حزيران 1912 أشار خيرالله خيرالله مراسل جريدة Le Temps الفرنسية في بحث له في مجلة العالم الإسلامي الصادرة في باريس إلى المطالبة بسورية واحدة موحدة متعاونة مع فرنسا[2].

وفي المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس عام 1913

(1) علي شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918 ـ 1946، دار الفارابي، بيروت 1990. ص 15.

(2) Revue du monde Musulman. 12 Juin 1912. Paris.

يعبر ندره مطران من بعلبك عن طموحات استقلالية حددها في إطار سوريا. ففي الوقت الذي رأى عبد الغني العريس أن العرب «أمة» نرى مطران يعد السوريين «أمة» كانت مستقلة في التاريخ العربي الإسلامي ولم تخضع لسيطرة الأتراك إلا بعد أحداث عام 1860. ولعل في استرجاع خطاب مطران دلالات على تصوره خصائص مراحل التاريخ العثماني وطموحه الاستقلالي في كيان خاص لسوريا[1].

وفي كتابه «La Syrie de demain» الصادر في باريس عام 1916 طالب مطران بإنشاء دولة سورية مستقلة بما فيها لبنان. واقترح بأن يكون على رأس هذه الدولة حاكم فرنسي يعمل بعيداً عن العنعنات السياسية المحلية في سبيل ازدهار البلاد السورية وتطورها[2].

وفي عام 1917 كتب جورج سمنه صاحب مجلة «مراسلات الشرق» الصادرة في باريس مقالاً أشار فيه إلى سورية الموحدة استناداً إلى أحداث تاريخية تظهر أن هذا البلد يشكل بدون التباس قومية موحدة جيداً (Bien Defini) لا ترتبط بالعروبة وتمتلك وحدة جغرافية واضحة المعالم الطبيعية[3]، ويخلص إلى دعوة فرنسا لتولي المهمة الحضارية لقيادة سوريا نحو تحقيق الاستقلال عن محيطها العربي. ونتيجة لهذه الدعوات ولدت اللجنة المركزية

(1) وجيه كوثراني: دراسة في بدايات تكوين الوعي السياسي العربي الحديث: تركية المركزية وعروبية اللامركزية، مجلة أبعاد، عدد 3 ـ أيار 1975، بيروت ص 65.

(2) Nadra Moutran: La Syrie de demain. Paris 1916. p. 33.

(3) Revue correspondance d'orient. Le 25 Septembre 1917. p. 35.

السورية في باريس برئاسة شكري غانم وسكرتارية جورج سمنه التي نص بيانها التأسيسي «تحقيق انعتاق سورية تحت القيادة الفرنسية»[1].

وفي السياق ذاته كان أنصار سورية غير المجزأة من الفرنسيين لا يكترثون كثيراً لاتفاقية سايكس - بيكو التي جزّأت سورية مناطق نفوذ لفرنسا وبريطانيا، مراهنين على الطبيعة المؤقتة للاتفاقيات المعقودة مع إنكلترا وروسيا.

وفي تشرين الثاني 1918 قادت «لجنة ليون» لحماية المصالح الفرنسية في سوريا غير المجزأة حملة الرفض لاتفاقية سايكس - بيكو وطالبت بالوصاية الفرنسية على هذه المنطقة.

وفي 3 كانون الثاني 1919 توّج أنصار سورية غير المجزأة نشاطهم بمؤتمر عقد في مرسيليا وبحضور ممثلين لبعض النخب السورية منهم جورج سمنه وشكري غانم. وفي ختام المؤتمر شدد المجتمعون على أن تكون سوريا وعاصمتها دمشق محمية فرنسية وعلى هذا يجب تنظيمها[2].

تجدر الإشارة إلى أن النخب الاغترابية اللبنانية والسورية في بلدان تواجدها لم تكن بعيدة عن الطروحات التي تتناول مصير موطنهم الأصلي. وقد تميّز وعيها القومي في إطار وعي قطري سوري لكن بمعزل عن التوجهات الفرنسية. ففي بونس آيرس عاصمة الأرجنتين أعلن في آذار 1919 عن ولادة الحزب الديموقراطي الوطني الذي لحظ برنامج مواده الأساسية ما يلي:

(1) voir - Georges Samne: La Syrie. Paris 1920. Ed. Boussard.

(2) Eugène Jung: La revolte Arabe. Tome II. Paris 1925. p. 109-110.

المادة الأولى: يجب أن تكون سوريا ولبنان وفلسطين مستقلة استقلالاً تاماً ومطلقاً بضمان بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية.

المادة الثانية: تعاد إلى لبنان حدوده الجغرافية الطبيعية ويكوّن مع سوريا وفلسطين إتحاداً سياسياً تكون فيه كل هذه البلدان المستقلة استقلالاً إدارياً تاماً وتؤلف جميعها جمهورية ديموقراطية لها حكومة عامة مثل الولايات المتحدة وتسمى هذه البلدان الولايات السورية المتحدة.

المادة الثالثة: فصل الدين عن السياسة.

واعتبر الحزب أن شعوب بلاد الشام أرقى شعوب الشرق الأدنى بل أرقى شعوب آسيا كلها خلا الشعب الياباني. وتشكلت اللجنة العليا المنفذة من الرئيس الدكتور خليل سعادة (والد أنطون سعادة) ونائب الرئيس يوسف المعلم وأمين الصندوق جبرائيل مجدلاني وأمين الأسرار خليل صائغ[1].

وفي أيار من السنة نفسها أشارت جريدة (سوريا المتحدة) الصادرة في المكسيك باللغة العربية إلى «أن بين الدول الأكثر حاجة للمساعدة الاقتصادية توجد الأمة السورية...»، وتفضل المجلة حماية مؤقتة أميركية حتى يتحقق النضج السياسي لسوريا وانتهاء diablisme الديني[2].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تتوقف الطروحات

(1) Ministère des Affaires étrangères Francaise-serie No. 56 (Syrie-Livan et Cilicie) le 12 Mars 1919.

(2) جريدة سوريا المتحدة - 17 أيار 1919 عدد 10 - المكسيك ص 5.

المتناقضة بشأن مصير بلاد الشام، ولعل الحسم كان من قبل المستعمر الأوروبي، ولكن في إطار خدمة مصالحه دون الاعتبار لمصير سكان تلك المنطقة.

واستمرت فرنسا تعمل للسيطرة على كامل بلاد الشام وفي إطار «أمة سورية» مناقضة للأمة العربية. فقد أشار المستشرق الفرنسي الجنرال «نيكتا ايلي سييف» أن الجنرال غورو اصطحب معه الأب لامنس إلى بيروت للإشراف على معهد تخريج ضباط الإدارة في بلدان المشرق. وكلّف بإعطاء دروس تاريخية تؤكد على وحدة الشعب السوري منذ القدم وتحيي «الوجدان القومي السوري في حدوده الطبيعية التي تتفق ومنطق الحزب الاستعماري الفرنسي الداعي للسيطرة على كامل سوريا الطبيعية». وبما أن المعهد لم يفتح فقد حوّل لامنس محاضراته إلى كتاب نشر في بيروت عام 1921[1].

ويعترف يوسف السودا - وهو من أشد أنصار الكيانية اللبنانية - بالمهمة التي أوكلت إلى الأب اليسوعي فيشير في كتابه «في سبيل الاستقلال» أن الأب لامنس كان يتبنى وجهة النظر الفرنسية حول سوريا الكبرى ومن ضمنها لبنان[2].

في الجزء الأول من الكتاب يركز لامنس على وحدة الجغرافيا والشعب:

(1) انظر بحثنا: علاقة فرنسا بالأقليات في بلاد الشام، مشاريع التجزئة. مجلة المنطلق، تموز - آب 1991 - ص 128.

(2) مجموعة باحثين: كتابة تاريخ لبنان إلى أين؟ منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت، ص 351.

1 ـ أثر الجغرافيا[1]

أخذ مصطلح «سوريا» أقوى المعاني وأثبتها في مؤلفات لامنس. رأى في تكوين الأرض السورية كما أوجدها الخالق وكما فهمها المؤلفون القدامى امتيازاً عزّ نظيره في الشرق. وحدة أرض وحدود مرسومة بوضوح. (جبال طوروس ـ نهر الفرات ـ الصحراء ـ البحر). لكن الواقع الجغرافي داخل الوحدة بما فيه من حواجز وفواصل طبيعية حتّم قيام التفسخ وحصر الآفاق الداخلية مما دعا المقيمين إلى الانطواء على ذواتهم والعيش في حياة قبلية أدت إلى الشعور بالوحدة والتماسك الإثني على حساب الفكرة الوطنية.

كما قادت الفواصل الجغرافية إلى انفراط العرب وضعف التماسك الوطني.

إن جغرافية سوريا كما ابتغاها الأب اليسوعي تشمل: سوريا ولبنان وفلسطين ولا يدخل العراق في إطارها فيتحدث عنها كبلد آخر شأن مصر.

2 ـ تمايز الشعب السوري عن محيطه العربي

داخل الجغرافيا التي وضعها المستشرق لامنس تكون شعب واحد متميز بوضوح عن الشعوب الأناضولية والعربية والمصرية التي تحيط به. وإن هذا الشعب بالنسبة للأب اليسوعي هو الفينيقيون. «وأن السوريين سيدركون أنهم يتمتعون بالجوامع الأربع

(1) H. Lammens: La Syrie. Vol 1. Imp catholique 1921.

التي تتألف منها الشعوب في التاريخ وهي جامعة البقعة، واللغة، والأصل، والتقليد، وسيدركون بعد اختبارات مؤلمة أن المحن والويلات توحد الشعوب بقدر ما توحدها حالة الرفاهية والرخاء. ثم يستطرد الأب لامنس مشدداً على وحدة السوريين «ليس هناك من معترض على وجود أديان وطوائف متعددة في سوريا لكن تعددها لم يلغ وحدة الشعب السوري ولم ينقص شيئاً من سلامة عنصره على الرغم من وهم راسخ في الذهن، لسوء الحظ عن السوريين، بأن يخلطوا اعتباطاً بين الدين والقومية فيقال الأمة المارونية والأمة الملكية»[1].

فالسوريون الأرثوذكس ليس لهم من شيء مشترك مع البيزنطيين واليونان عدا ليتورجيتهم وشرعهم. وكذلك الشيعة الذين يؤكدون على خصوصيتهم هم سوريون لا بقايا اجتياحات خارجية.

إن أولى سمات الشعب السوري القدرة على الاستيعاب وخصوصاً استيعاب موجات البدو القادمة من أرض البؤس والجوع (بلاد الحجاز). هذه القدرة تبين حيوية العرق السوري التي ظهرت منذ القرن الثالث قبل الميلاد. إن الممالك التي أسسها القادمون من البادية في حمص وتدمر والبتراء سرعان ما تبنت اللغة والحضارة السوريتين[2].

ويفترض الأب اليسوعي أن من دخل من العرب إلى سوريا خلال الفتح الإسلامي كان بحدود مائة ألف أو مئتين لكن نصفهم قضى في المعارك. لذا يسأل: ما قيمة هذه الأعداد؟ وهل

(1) Idem p. 5 et 6.

(2) Idem p. 6.

بإمكانها تغيير التركيب الإثني للعرق؟ ما قيمة ألف أمام أربعة إلى خمسة ملايين في سوريا؟[1].

وبالنسبة إلى المستشرق لامنس أن الفتح العربي مع الخلافة الأموية لم يغير من سمات سوريا، فقد بقيت «سورية بالرأس القائد - سورية بالأذرع المنفذة والمنظمة ومدبرة الولايات والحرب والمال».

إذن سوريا عند لامنس جغرافية واحدة مع عرق فينيقي وهوية عربية هامشية في الهوية السورية.

لكن بعدما عجزت فرنسا عن تمرير مخطط (الأمة السورية) ظهر الأب اليسوعي أكثر حرصاً على شعور الموارنة خلال فترة الانتداب الفرنسي وذلك في الجزء الثاني من كتابه La syrie[2]. إذ لم يعد الفتح العربي نقطة بدء ملزمة لكتابة التاريخ عند الأب بل صار ممكناً الرجوع إلى ما هو أبعد. إلى نموذج تبدأ معه فرادة تاريخ الخصوصية اللبنانية، وكان النموذج الفينيقي. وفي ظل رعاية الجامعة اليسوعية ازدهرت المدرسة الفينيقية في التاريخ اللبناني وصدر العديد من الأبحاث حول الفينيقيين. وكان ما كتبه الأب لامنس بهذا الخصوص اللبنة الأولى في ذلك البناء ومن الذين ساعدوا على هذه الخطى كثيرون.

في 25 تشرين الثاني 1919 رفع البطريرك الحويك مذكرة إلى مؤتمر الصلح في باريس مطالباً باستقلال لبنان استناداً إلى التمايز العرقي والثقافي. فيقول «اللبنانيون» يعودون إلى أصولهم الفينيقية

(1) Idem p. 16.

(2) Voir H. Lammens: op. cité. Vol II

وأنهم شكلو أمةً متميزة عن باقي المجموعات المجاورة من حيث نسبهم وثقافتهم الغربية»[1].

وحظي المؤمنون بهذه النظرية بتشجيع سلطات الانتداب الفرنسي ورعايتها فأسست المفوضية الفرنسية النادي الفينيقي. ومن أبرز تجليات الفكرة اللبنانية تيار المجلة الفينيقية التي أصدرها بالفرنسية في بيروت 1920 الشاعر شارل قرم والتي تحلّق حولها عدد من الشعراء والمثقفين من أبناء جيل تخرج من المعاهد الأوروبية. ورأى هذا التيار في لبنان الكبير انبعاثاً لفينيقيا التاريخية مؤكداً على أن هذا البلد كيان تاريخي خالد فضّل الحرية على الاستعباد منذ الفتح العربي.

كما شمل المستجيبون لتعاليم لامنس كل مؤيدي الكيانية اللبنانية من بولس نجيم إلى يوسف السودا، ميشال شيحا، جواد بولس، نعوم مكرزل إلى فريق من مؤرخي لبنان اليوم، كلهم اعتمدوا الفينيقية كنقطة انطلاق من أصل اللبنانيين جميعاً وما لبث دعاة الفينيقية أن قدموا هذه الصور المبتغاة وهي صورة استغرق رسمها وفرضها على وعي قسم كبير من اللبنانيين وما زالت حتى الآن[2].

(1) Ministères des affaires étrangères francaises-levant, Syrie Liban 1939-1945, p. 134-138.

(2) انظر أحمد بيضون: الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1989.

خلاصة

يمكن من سياق البحث تسجيل الملاحظات التالية:

- إن حركة الوعى القومي العربي هي شامية في تراثها وأدبياتها.

- إن رجال الحركة العربية يمثلون التجديد السياسي في بلاد الشام والذي يتلخص بأن الاسلام جيد كأداة سياسية لكنه لا بد أن يطعم بالفكر القومي الذي استوحي من الحركة القومية في أوروبا.

- إن الحركة العربية في بلاد الشام بدأت حركة اقليات، ثم توسعت لتشمل حركة قلة من النخب المسلمة، ثم عادت لتنحصر على نفسها، لينسحب منها رجال الأقليات في معظمهم ولتبقى الحركة اسلامية لتواجه المأزق التاريخي في بناء الدولة الحديثة.

- الاقرار بأن بلاد الشام ليست متجانسة دينياً واجتماعياً وعرقياً، إذن، لا بد من الاعتراف بالاختلاف، والتباين وبالتعدد لإدارة التباين.

- التعدد، ليس من باب الريبة والشك والاتهام ولكن من باب الاثراء من ضمن الوحدة.

لهذا تباينت الاتجاهات والآراء الفكرية والسياسية حول الهوية القومية لبلاد الشام وتنظيم دولة المستقبل الوطنية فيها عشية زوال السلطنة العثمانية. واستطاعت الدول الاستعمارية أن تساهم في إبراز هذا التباين مما مكّنها من النفاذ من عوامل موجودة في واقع التكتلات الطائفية والمذهبية في المجتمع الشامي بعدما عمل

المستشرقون على تهيئة المعطيات التاريخية والواقعية وفق المنطق الذي يبرر التوجه التفتيتي. في مقابل ذلك يبدو أن النخب العربية آنذاك أعرضت عن مواجهة المشكلة المجتمعية الداخلية وبالتحديد مسألة الأقليات الدينية والإثنية بالجدية المطلوبة.

وفي هذا الإطار لم تدرك هذه الأقليات في العالم العربي حقيقة مصالحها بفضل ما غرزه الاستعمار من مفاهيم خاطئة، لذلك تحوّلت إلى ما يشبه الرهائن للقوى الاستعمارية، تثار قضاياها في الإعلام الغربي عندما تكون ضرورية لتغطية مؤامرة محددة. لهذا فالأقليات في معادلة العلاقة بالقوى الأجنبية، ضحايا بشكل مطلق، تساق إلى المذابح وتدفع إلى القيام بحركات سياسية، كي تشكل بوابة الأجنبي المستعمر. أما مصالحها وحقها في العيش الكريم، فهي آخر هموم الأجنبي، بل إن القوى الأجنبية تعلم، وبشكل واضح، أن استتباع الأقليات هو مجرد مقدمة لاستتباع المجتمع بأسره، والأقليات بهذا المعنى عليها أن تلعب دور الطليعة للتضحية بنفسها، ولكن لا ننفي دور السلطات العثمانية في المساعدة على إلحاق الأقليات بالسياسة الغربية. وأضيفت هذه التركة الثقيلة العثمانية على التراكمات الأخرى التي أعاقت حركة نمو الوعي القومي العربي. فالنخب الشامية العربية لم تمتلك تصوراً واضحاً ولا وسيلة لتحقيق مشروع الدولة العربية الموحدة. كما لم تكن موحدة الرؤية تجاه القضايا المصيرية فضلاً عن جهلها بأساليب السياسة الغربية. لقد حاولت فرض طروحاتها في القومية على شعب منغمس في العصبية وبإطار ديني. لذا فشلت النخب العربية في تقديم فكرة الأمة بشكلها الصحيح إلى

جماهيرها لأنها فشلت في إقامة صلة بين مفهوم القانون ومفهوم الأرض، أي القانون الذي لا يحكم الرجال بل أنشطة الرجال على أرض محددة ومعروفة. وبمعنى آخر إن فشل النخب هو فشل بناء دولة المؤسسات وليس فشلاً بسبب ضعف الفكرة القومية.

الفصل الخامس

أشكال العلاقة بين دول المحور والمشرق العربي خلال الحربين

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن سيطرة بريطانيا وفرنسا على مقدرات قارتي آسيا وأفريقيا وعن تفشّي البطالة في دول أوروبا بنسب متفاوتة نتيجة الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الانتاجية. ولم تنفع إجراءات الأنظمة الرأسمالية آنذاك في استيعاب أعداد جيش العاطلين عن العمل وخصوصاً في البلدان التي هزمت في الحرب الأولى كألمانيا وإيطاليا، وترعرعت آنذاك الأفكار الفاشية والنازية بين أوساط هذا الجيش وأضحت اللفظة الثورية العامل المؤثر لتوحيده على أمل التخلص من التدهور الاقتصادي.

عام 1922 استولى الفاشيون بقيادة موسليني على السلطة في روما، فيما انقضّ النازيون على السلطة في برلين بقيادة هتلر عام 1933. طمح النظامان إلى تغيير الخريطة السياسية العالمية عبر التوسع خارج حدودهما على حساب النفوذين الانكليزي والفرنسي.

في الشرق العربي كان يأمل موسليني ببعث الأمبراطورية الرومانية حول المتوسط، وسعى لتشكيل جبهة مع هتلر بهدف

إعادة توزيع مناطق النفوذ الاستعماري في العالم والحصول على حصص منها.

أما هتلر فكان يدغدغ النفس بتحقيق الحلم القديم للامبراطور غليوم الأول بتأمين توسع اقتصادي ونفوذ سياسي في بلاد الشرق العربي وربط برلين بخط للسكة الحديدية تنفيذاً لمشروع درسه الخبراء الألمان ونالوا به امتيازاً من السلطان عبد الحميد.

مرتكزات الدعاية الفاشية في المشرق العربي

بهدف ولوج المشرق العربي لأغراض استعمارية لجأت الفاشية الإيطالية إلى استخدام وسائل دعائية مختلفة تستهوي السكان المحليين كالصحافة والرسوم والأفلام السينمائية والراديو والاسطوانات الفوتوغرافية والألعاب الرياضية وغير ذلك من أساليب التشويق والترغيب. وقد برزت بصمات الفاشية في هذه المنطقة في أنماط مختلفة وعبر قنوات متعددة:

1 ـ الجهاز القنصلي:

كان القناصل الطليان يقومون بدور رئيسي في الدعاية والتجسس. ولم يكونوا سوى خبراء متمرنين عارفين بأحوال البلاد التي يتولون وظائفهم فيها، من معرفة للغاتها وأديانها وتاريخها وجغرافيتها والأبعاد الحضارية للمكان من مختلف نواحيه. وكثيراً ما تحولت القنصليات الإيطالية إلى مصدر شغب حقيقي ومكان تحريض وتهويش على الوجود الفرنسي والإنكليزي في بلاد الشام إذ استخدموا ببراعة تنامي الشعور الوطني ونضال الشاميين لنيل استقلالهم. كما استثمروا المشاحنات الداخلية وتفشي البطالة التي

دفعت بالبعض للاتصال بالقناصل الطليان فزودوهم بالمال القليل ووعدوهم بالوعد الكثير. وكانت روح التهويش التي يثيرها القناصل ضد الوجود الفرنسي ـ الإنكليزي في بلاد الشام تدفع بعض الشباب الوطني للأخذ بالشعارات الفاشية وتبناها[1]. وكان التوغل الدعائي الفاشي في هذه المنطقة مصحوباً بالتنظيم وبالادعاءات التاريخية لإيطاليا فيها. ويذكر شاهد على هذه الحركة اسكندر رياشي: «بعد أن أسمع موسوليني العالم نداءه (أن البحر له) لبست القنصلية الطليانية عندنا ـ الوديعة سابقاً والتي كنا لا نسمع لها صوتاً من قبل ـ ثوب الرومان أجدادها وفتحت أبوابها وسيعة كبيرة، وانقلبت إلى دار دعاية كبرى ونشاط سياسي كبير ـ وأصبح عندها وتحت أمرها كل شيء تحتاجه ـ الرجال والمال والمبادىء الفاشستية التحكمية...»[2].

وبعد احتلال إيطاليا للحبشة يستطرد رياشي «كان سيف الدوتشي قوياً في ذلك الحين... وترك المجال لقنصليته العامة في بيروت تكبر وتقوى حتى جاء وقت بعد ذلك أصبحت فيه تلك القنصلية دولة طليانية قوية ضمن الدولة الانتدابية اللبنانية المستضعفة.

وقام يومئذ ذاك التزاحم السياسي في بيروت ودمشق بين روما وباريس... وكان للطليان فيه لمدة سنة تقريباً الأولية والكلمة المسموعة..»[3].

---

(1) فريد مخلوف: إيطاليا والقضية العربية، بدون تاريخ الطبع، 79 صفحة، ص 44 ـ 45.

(2) اسكندر رياشي: الأيام اللبنانية. شركة الطبع والنشر اللبنانية. د.ت. ص 329.

(3) المصدر نفسه: ص 330 ـ 331.

وبعد تولي الجبهة الشعبية السلطة في باريس عام 1936 وهي تحالف (اشتراكي ـ شيوعي)، اغتنمت إيطاليا الفاشية الفرصة للقيام بأوسع دعاية في بلاد الشرق وخصوصاً في سوريا ولبنان. وقد ظنت أن الظروف تهيىء لها القيام بثورة عارمة في تلك الدول.

وقد جاءت الأخبار وقتئذ من أعالي الجزيرة في سوريا تفيد أن القنصل الإيطالي في دمشق قد زار الحسكة مركز محافظة الجزيرة حاضاً عصاة الجزيرة على العصيان ضد الحكومة الوطنية السورية وضد الإفرنسيين قائلاً لهم: «إذا وجدتم أنفسكم في موقف حرج، فيكفي أن ترفعوا العلم الإيطالي لتضمن لكم إيطاليا الحماية»[1].

خلال هذه الفترة 1922 ـ 1939 برز لإيطاليا قناصل نشطون منهم Gauthierie و Cancellaction و Attilio decicco وكان الوجود القنصلي يغطي معظم المدن في سوريا ولبنان: دمشق ـ بيروت ـ حلب، ونائب قنصل في الاسكندرونة وطرابلس حيث تزوج الفرد سرسق شقيقة القنصل في هذه المدينة.

القانون الأساسي للفاشست اللبنانيين والسوريين

قام الطليان بمجهود أوسع وأقدم في الدعاية في البلدان العربية. في عام 1930 وزع بيان باللغة العربية في كازبلنكا في المغرب باسم الجمعية السرية الفاشية للايطاليين في الخارج، يتضمن القانون الأساسي للمنتسبين إليها ولواجباتهم تجاه روما. كان هذا البيان قد ظهر بتاريخ سابق في بيروت وجاء فيه «إن

(1) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 45.

كثيرين من الوطنيين السوريين واللبنانيين وجلهم ممن امتازوا بشرف المنبت وبرفعة المقام في المجتمع وفي حلبة التجارة والصناعة والأدب قد أظهروا لنا رغبتهم في الانخراط في سلك الفاشية بمدينة بيروت وغايتهم من ذلك تعزيز تبادل المنفعة الأدبية والتجارية بين إيطاليا الفاشية ولبنان المجيد. تقديراً لرغبتهم هذه الناشئة عن احترامهم الكبير لإيطاليا وللفاشست فإن لجنة بيروت ترى من واجبها أن تقدم لأولئك الراغبين في الفاشية القوانين التي تحدد أعمالها وها هي ملخصة:

«ـ إن لجنة الفاشية تضم إليها الطليان رافعة بينهم الشعور الوطني وتحامي عن مصالحهم الخصوصية والعمومية وتساعدهم وتدافع عنهم وتبينهم.

ـ تطلع الأجانب على أحوال إيطاليا الحقيقية وتصلح اعتقاداتهم وتعمم الفنون والعلوم والآداب الإيطالية.

ـ ولما كان من وظيفة هذه اللجنة المراقبة فهي تساعد وتدرب وتجد لهم مراكز وتنصحهم وتتداخل عند الاحتياج في الخلاف الحاصل بين الطليان وبين هؤلاء الأجانب، بين الطليان والسلطات الطليانية، وبين الطليان والسلطات الأجنبية.

وبواسطة مهنة البروباغندة تصلح الأغلاط وتكذب الأخبار الكاذبة، تعطي إيضاحات، توزع إعلانات وكراريس، وتقوم بمحاضرات وتمثيلات ومعارض وغير ذلك.

أما شروط الانتساب التي وضعت لكل لبناني يود الانتساب إلى المنظمة الفاشية فقد حددت بالتالي:

1 ـ كل لبناني تجاوز 21 سنة وعرف بثقافته وسلوكه الجيد وغير منتسب للماسونية بإمكانه أن يصبح عضواً فاشستياً.

2 ـ يتوجب على العضو أن يقدم طلب الانتساب بتزكية اثنين من الفاشيين الطليان.

3 ـ يقبل الطلب بأغلبية الأصوات وموافقه ممثل الفاشست في بيروت.

4 ـ يتوجب على كل فاشستي:

أ ـ أن يزود ببطاقة.

ب ـ أن يتقيد بالقانون الأساسي والأوامر الصادرة عن السلطات العليا.

ج ـ أن يمحض احتراماً لأعضاء لجنة الفرع.

د ـ أن يلتزم بالدعاية للفاشية وأن تكون هدفاً لنشاطه ويبين لمواطنيه بأن ايطاليا الفاشية هي حكومة متطورة وقوية. لهذا يجب على المنتسب دراسة وسطه الاجتماعي والتجاري والصناعي ليتمكن من اشاعة مميزات الأدب والفن والاقتصاد الايطالي. ويجب أيضاً أن يبذل جهداً لخلق روابط المحبة والأخوة بين المواطنين والجالية الايطالية في بيروت، وأن ينشر بواسطة الصحافة خاصة فكرة الفاشية المنظمة في العالم وعليه أن يدافع بكل قواه عن الحكومة الفاشية(1).

دور الجالية الإيطالية:

كان للجالية دور بارز في خدمة أهداف الفاشية. وفي إحصاء جرى عام 1923 من قبل المفوضية العامة للهجرة أن أعداد الإيطاليين أقل من ألف شخص يتوزعون بأكثريتهم في بيروت

(1) Revued Afrique française. paris. Decembre 1930 p. 667.

ودمشق وحلب وهم من أصول جنوية والبندقية. وكانت الجالية الإيطالية في دمشق تعد بمئات العائلات من تجار وأطباء ومقاولين وعمال. وفي عام 1924 سارع بعض من أبناء الجالية في المدينة للانخراط في صفوف الفاشست.

لكن في تقرير أعدته القنصلية البريطانية في بيروت عام 1938 أن الجالية الإيطالية في سوريا ولبنان يتراوح عددها بين 500 و600 شخص معظمهم من الطبقة الوسطى والدنيا يعملون في الميكانيك وغيرها منظمين بشكل فاشي ويتخذون لهم عدداً معيناً من الأتباع المحليين الذين يشجعونهم حتى يسيروا باستعراض في قمصان سوداء أو غير ذلك(1).

برز في الجالية أعضاء نشطون يعود لهم الفضل في إعدادها وتنظيمها على النمط الفاشي منهم: برينو اغسطين الذي أصبح رئيساً للجالية الإيطالية في بيروت، والدكتور Serra الطبيب النشط في المستشفى الإيطالي في دمشق الذي كان يقدم الخدمات مجاناً للفقراء. وكذلك المدرس Bonfante في بيروت الذي انخرط في الجهد المبذول لتفعيل دور الفاشية عدداً وفاعلية.

II ـ دور الإرساليات الكاثوليكية الإيطالية:

اتبعت إيطاليا الفاشية سلوك الغرب الاستعماري في أن يكون لها في كل طائفة دينية أو جماعة عرقية رسلها وعملاؤها. وتحت ستار مساندة القوى المعادية للانتداب الفرنسي والإنكليزي لجأت

(1) Foreign Office 871 document 21 & 15. P. 480 année 1938.

إلى إيجاد جماعة من السكان المحليين في بلاد الشام تتيح لها فرض إرادتها بواسطتهم. هذا الجهاز الواسع الذي أوجده الاستعمار لتنفيذ مخططاته لم يولد دفعة واحدة، وإنما وظفت في سبيل إعداده جهود كبيرة متواصلة. واتخذت جميع التدابير الآيلة إلى تكوينه وتقويته وتطويره. وكان في طليعة هذه الوسائل الإرساليات الدينية وأدواتها المعرفية من مدرسة ومستشفى وأديرة وأعمال خيرية. وكانت المدرسة بوجه الإجمال تعكس خلفيات سياسية تتمثل في إبراز نفوذ كل دولة. وكانت السيطرة على المدرسة يعني السيطرة على الشبيبة وجذبها، أي قدرة التأثير بالأجيال القادمة وتحديد أهوائها.

لم تولد الإرساليات الدينية وأدواتها المعرفية في لحظتها بل تلازمت مع تطور ما عرف بعهد الامتيازات في السلطنة العثمانية والتي بلغت أوجها في الشرق في منتصف القرن الثامن عشر. إذ مارس السلك الكهنوتي المسيحي هيمنته الحقيقية على التعليم في كل مستوياته، وكذلك على التفكير الشعبي بشقه المهم الكاثوليكي. لكن كان للإرساليات سياستهم وإعلامهم التي لم تكن حتماً فرنسية، بل هدفهم تثبيت تأثيرهم على قاعدة توجههم الخاص.

بعد الحرب العالمية الأولى عزمت روما على أن يكون لها دور هام في تقرير مصير بلاد الشام. ولم تكن الإرساليات الإيطالية سوى المطية الأولى للولوج إلى هذه المنطقة. مع العلم أن نشاطها كان يماثل زميلاتها الفرنسيات قبل الحرب الأولى باستثناء فترة الحرب العثمانية ـ الإيطالية حيث توقفت عن العمل. وفي 13 نيسان 1920 كلف الأب Cane من الرهبان الدومينيكان

والموجود في بيروت، ومن قبل الجمعيات التبشيرية الإيطالية، بمهمة وضع دراسة لقيام جامعة إيطالية في المدينة[1].

وبعد قيام النظام الفاشي بقيادة موسوليني في روما، كان الحرص على تطوير وتوسيع مجال نشاط المؤسسات الإيطالية في بلاد الشام ولا سيما في المناطق المعروفة بعدائها للانتداب الفرنسي. ففي سنة 1923 اتخذ قرار بإلغاء كل المدارس الإيطالية العلمانية على امتداد أراضي الانتداب الفرنسي وألحقت بالأبرشيات الكاثوليكية ذات الميول الإيطالية. وهذا سمح بتخفيض المصاريف المدرسية إلى مستوى متدنٍ.

وفي العام نفسه كانت دعاية رجال الدين الكاثوليك من أصل إيطالي ومنهم المبعوث البابوي Giannini في بيروت، تهدف في مجملها إلى وضع كل كاثوليك الشرق تحت تأثير روما. وقد انجذب الرهبان الإيطاليون على مختلف رتبهم الدينية في سوريا للدعاية الإيطالية. وعرف عن الأب Afrino في حلب والأب Sabatino في أنطاكية عداؤهم الشديد للانتداب الفرنسي، وحسب رسالة مساعد المفوض السامي الفرنسي إلى المفوضية في بيروت أنه وصلت أموال مجهولة المصدر لبعض المطارنة الموارنة بواسطة المبعوث الفاتيكاني[2].

وما عزز من دور الإرساليات الإيطالية في منطقة الانتداب الفرنسي قرار مجلس الحلفاء بعدم إطلاق يد المفوضية الفرنسية في المشرق. فلم يعطها حق بتقييد حرية الإرساليات الدينية

(1) Anne-Lucie-Chaigne. Les rivalitès franco-italienne au levant, 1918-1939. Maitrise d'hisroite. Sorbonne. paris 1993. p. 46

(2) Idem. p. 123.

الأجنبية على اختلاف جنسياتها. إذ نصت المادة العاشرة من صك الانتداب تاريخ 4 نيسان 1924 «تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سوريا ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية، ولا تحصر الدولة المنتدبة مجال عمل هذه البعثات بصورة من الصور، ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب جنسيتهم ما لم تخرج أعمالهم عن النشاط في حقل الدين»[1].

ويبدو أن الإرساليات الإيطالية قد حظيت بمعاملة خاصة في بيروت تجاوزت إطار العمل الديني إلى أمور تخدم توجه الحكومة الفاشية في روما. فقد تلقى المفوض السامي في بيروت رسالة من باريس تتضمن تعليمات مفادها إعطاء الحكومة الإيطالية ضمانات بموجب المادة العاشرة من صك الانتداب على سوريا ولبنان، أي السماح لها بفتح مدارس جديدة إيطالية وباستقبال ما ترغب من الطلاب ومن كل الطوائف.

هذه الخطوة الخاصة تجاه الإيطاليين شجعت البعثة الكرملية في الاسكندرونة عل رفض الخضوع للاتفاق الذي أنجز ما بين البابا وفرنسا عام 1926 والذي يحصر حل الخلافات بين البعثات التبشيرية الكاثوليكية بالمفوضية الفرنسية في بيروت. وقد أيد المدبر الرسولي Giannini هذا الرفض. وفي هذا السياق أولى موسوليني اهتماماً خاصاً في نشر الثقافة الإيطالية، فأعلن أمام مجلس الشيوخ في حزيران 1928 ما يلي: «إن نشر الثقافة

(1) وليد المعلم: سوريا 1916 - 1946 - دار طلاس للنشر والترجمة ط. 1988 دمشق، ص 575.

الإيطالية في الخارج وسيلة مؤكدة للنفوذ الدائم والفعال»[1]. وبناء على ذلك جرى تعزيز الجمعية الثقافية (دانتي اليجري) للعب دور مماثل للاليانس الفرنسية في الشرق ولا سيما لدى فئة الشباب. وفي آذار 1929 أسست جمعية (fils du licteur) بإشراف رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية بهدف تقوية الانتماء الوطني لأبناء الطليان في الخارج وبكل الوسائل جسدياً وأخلاقياً[2].

في ظل هذه الأجواء قامت الإرساليات الإيطالية بدعاية نشيطة متسترة وراء المظاهر الدينية ومتوارية خلف التعليم، بل إن التعليم نفسه في مدارس هذه الإرساليات هو في الوقع حث على الإعجاب بموسوليني وبنهضة إيطاليا. فليس في الكتب التي تدرس غير رسوم عديدة لموسوليني وأعماله الباهرة وتشويق بالربوع الإيطالية وبأن إيطاليا دولة كاثوليكية[3].

ويتضح المدى المتنامي للإرساليات الإيطالية في سوريا ولبنان من خلال تقرير أعدته لجنة الوحدة الاقتصادية السورية برئاسة André Lebon والسكرتير العام G.Julien. وقد أشارت هذه اللجنة الفرنسية فيه «يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأميركيين والطليان زودوا مدارسهم ومستشفياتهم في سوريا ولبنان بكل الإمكانيات البشرية والمادية وبشكل ملحوظ. وتبذل الحكومة الإيطالية بشكل خاص جهوداً لتأكيد الوصاية على كبار السلك الكهنوتي في الشرق. ومنذ العام 1920 زادت مؤسساتها التعليمية والمستشفيات. وأظهرت عزمها على إقامة جامعة في رودوس -

(1) J.L. Miege: L'imperialisme colonial italien de 1870 à nos jours. société d'Edition d'enseignement superieur paris 1963 p. 138.

(2) Idem. P. 135.

(3) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 40 - 41.

حيث لا يوجد إرساليات فرنسية ـ بهدف مزاحمة الجامعة الفرنسية في بيروت.

وبين عامي 1922 و1923 قامت الحكومة الإيطالية بفتح مدارس جديدة بفضل مساعدة «الرابطة الوطنية للبعثات الإيطالية في الشرق». وحسب معلومات اللجنة كانت المؤسسات التعليمية العاملة عام 1929 موزعة على الشكل التالي:

- الاسكندرونة: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين - مدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين.
- كسب: دير وكنيسة ومدرسة للآباء الفرنسيسكان.
- الشاغور: دير وكنيسة ومدرسة للآباء الفرنسيسكان.
- حلب: ثانوية للصبيان بإشراف الآباء الفرنسيسكان.
- طرابلس: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ومدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين.
- بشري: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ومدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين.
- اهدن: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ومدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين.
- بيروت: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الدومينيكان.

أما المؤسسات الإيطالية التي نشأت بعد عام 1920 فهي كالتالي:

- الاسكندرونة: شراء أرض فسيحة بهدف بناء مستشفى بإشراف الآباء الكرمليين.
- حلب: قيام مستشفى بإشراف راهبات Catolengo.
- دمشق: إنشاء مستشفى ومدرسة ابتدائية للبنات بإشراف راهبات Salesiennes وكذلك مدرسة ابتدائية للصبيان بإشراف الآباء

conventuels. كما كان العمل جارياً لقيام ثانوية للصبيان وكنيسة.

- طرابلس: قيام مستشفى بإشراف الأخوات الكرمليات فضلاً عن شراء أرض شاسعة حديثاً لتوسيع هذه المستشفى.
- بيروت: قيام مدرسة للبنات بإشراف sœurs de l'immaculée d'Ivréa.

وفي ختام التقرير طالبت اللجنة الفرنسية بمضايقة السلك الكهنوتي الذي يعمل لخدمة أمم حسودة لفرنسا[1].

وهكذا توسع الوجود التعليمي للمدارس الإيطالية بسرعة خلال تلك الفترة بعد بروز الفاشيين على سدة الحكم في إيطاليا. وكانت قدرة الإرساليات الإيطالية شديدة عل التلاميذ. إذ لا يكاد يمكث الطالب في مدارسها سنة واحدة حتى يصبح موسولينياً قالباً وغالباً. ويظهر خطر الدعاية التي يقوم بها رجال الدين الطليان «إذ عرفنا أن كثيرين من الكهنة المواطنين قد دخلوا في أحزاب محلية تابعة للحزب الفاشي. بل إن بعض هؤلاء الكهنة كان يقف خطيباً في اجتماعات عامة مشيداً بنهضة إيطاليا وحث مواطنيه على الاقتداء بها والانفضاض من حول الديموقراطية وحجته أن الديموقراطية تضم في قلبها أحزاباً يحاربها الدين»[2].

شكلت البعثة الكرملية ركناً أساسياً للدعاية الفاشية في سوريا وفي قيادة الحملة ضد فرنسا. فقد استقبلوا الطلاب مجاناً في مؤسساتهم وأغدقوا عليهم العطاءات ووضعوا صور موسوليني في الصفوف. وكانوا يأخذون الطلاب في رحلات منظمة حاملين

---

(1) Revue Asie Française. Fevrier 1929 N. 267 P. 66-67. Paris.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 42.

شعارات الفاشست حيث يتم استعراضهم في شوارع مدينة الاسكندرونة. ولم يكن يدعى لهذه الاحتفالات أي مسؤول فرنسي(*).

وحسب معلوف «انخدع المسيحيون في الشرق كل الانخداع بمظاهر التقى التي يتظاهر بها الرهبان الطليان المسمون «البادريه». ولذلك يرسلون أبناءهم وبناتهم إلى مدارسهم مخدوعين بالتسهيلات المادية التي تقدمها هذه المدارس لآباء التلاميذ... ولكن لحسن الحظ أن هذا السلاح لم يكن ينفعهم إلا بين المسيحيين»[1].

وفي مكان آخر يشير معلوف «بحسب الظاهر يتبين أن هذه الإرساليات كانت تتناول مخصصات كبرى. فهي تنشىء المدارس الفخمة وتؤمن لأتباعها رفاهية عالية. وتنفق الأموال عن بذخ، ثم هي لا تتناول من التلاميذ غير أجور ضئيلة تقوم بالنفقات الضرورية. وكانت تعرض على آباء التلاميذ الذي يرغبون في إدخال أولادهم في السلك الكهنوتي أن تأخذ مسألة تعليمهم وسيامتهم على عاتقها...»[2].

وكانت للإرساليات الدينية وسائط عديدة للتأثير على نفوس العامة، فهي تستغل حالة العوز عندهم فتقدم المساعدات المادية

(*) وفي عام 1926 وقّعت فرنسا مع الفاتيكان اتفاقاً جديداً يتعلق بالتقاليد القديمة في البلدان المشرقية بالنسبة لسوريا ولبنان.
إن المراسيم الإكرامية تظل تؤدى لممثل فرنسا في المواعيد التقليدية تبعاً للعادات المرعية. ومما تقرر أيضاً أنه في القداس الرعائي أيام الآحاد والأعياد الدينية والوطنية ترتل في المعابد، ما عدا الخاصة لجالية أجنبية، الأنشودة التي أولها «اللهم احفظ الجمهورية» دون أي أنشودة سواها لا تتفق مع النظام الأساسي في الدولة المنتدبة. جريدة البشير، 23 كانون الأول 1926.

(1) المصدر نفسه: ص 41.

(2) المصدر نفسه: ص 43.

وذلك باسم إعانات أو «أجرة قداسات»، أما صلاتها بعامة الناس فهي عن طريق ممارسة الطقوس الدينية وإقامة الحفلات والصلوات وأحياناً عن طريق التدخل بالشؤون المحلية.

التحول النوعي في نشاط الإرساليات بعد معاهدة لاتيران:

في إطار سعي موسوليني للفوز بولاء الاكليروس الكاثوليكي في الشرق أضاف إلى وسائله الموظفة في هذا المسعى عنصراً جديداً وأساسياً للولوج إلى بلاد الشام وهو الاتفاق مع البابا. فقد تمكن الدوق من تسوية الخلاف المزمن بين إيطاليا والكرسي الرسولي. إذ كانت العلاقة متوترة بين الطرفين منذ عام 1870. فقد رفض البابا الاعتراف بمركز روما كعاصمة للحكومة الإيطالية. وعند استيلاء موسوليني على السلطة حرص على تعزيز موقعه الداخلي من خلال عزمه على إنهاء الخلاف مع الفاتيكان باعتباره قوة مؤثرة على الصعد الدينية والاجتماعية والسياسية عند العالم الكاثوليكي. لذلك بادرت الحكومة الفاشية إلى اتخاذ عدة إجراءات لخدمة المصالحة بين الطرفين بهدف جلب الكاثوليك إلى دعم التوجهات التوسعية الفاشية. وكان موسوليني قد أعلن في خطاب له أن تاريخ إيطاليا هو استمرار لتاريخ روما. وأن دورها في الرسالة المسيحية أصبح أكثر من ضرورة للعب دور الوسيط بين الشرق والغرب[1]. سبق توقيع الاتفاق مع البابا جملة إجراءات اتخذها موسوليني كبادرة منه:

(1) J.L. Miege: Op. Cité. p. 131.

- عام 1923 أدخل موسوليني إصلاحات تربوية لصالح المؤسسات التربوية الكاثوليكية.
- عام 1924 جرى إعفاء الإكليريكيين من الخدمة العسكرية.
- عام 1925 صادق مجلس النواب الإيطالي بأكثرية 259 صوتاً ضد أربعة أصوات على قانون حل الجمعيات السرية (الماسونية) خدمة للبابا[1].

وفي عام 1929 كانت الظروف مهيأة لعقد اتفاقية لاتيران الشهيرة بين البابا وحكومة موسوليني الفاشية حيث جرى الاعتراف بدولة الفاتيكان وبأن يكون لها منفذ على البحر وتكريس إعفاء الإكليريكيين من الخدمة العسكرية[2].

أحرز الدوق بعقد المعاهدة مع البابا كسباً كبيراً قال فيه أحد المؤرخين الإنكليز «إن البابا أضفى على الحكومة الفاشية رونقاً وبهاءً ودعم بقاءها واستمرارها بصورة لم يكن في استطاعة أي حاكم آخر أن يأتي بمثلها. ولا شك أن بقاء دكتاتورية موسوليني أكثر من إحدى وعشرين سنة كان جانب كبير من الفضل فيه راجعاً إلى توفيقه في مسايرة الحبر الأعظم»[3].

أما فرنسا فقد وجدت في المعاهدة خطورة على وجودها في بلاد الشام إذ كان يخيفها انقسام الكاثوليك في هذه المنطقة بينها وبين إيطاليا الفاشية، ولا سيما بعدما راحت الصحف الإيطالية

(1) جريدة صوت الشعب 1925. بيروت.

(2) P. Milza et S. Berstein. L'italie, la papauté, 1870-1970. Collection. Paris 1970. p. 160-161.

(3) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي: مصدر مذكور، ص 547.

تشير بكلمات مبطنة بأن إيطاليا هي القوة الكبرى الوحيدة كاثوليكياً في العالم[1]. كما أخذت تطالب بجعل كل الطوائف الكاثوليكية الشرقية تحت الحماية الإيطالية. وحسب الصحف الكاثوليكية أن حقوق إيطاليا في الانتداب على بلدان المشرق يعود لهالتها الدينية باعتبارها مركزاً رئيسياً للديانة الكاثوليكية في روما. ويلاحظ في هذه الفترة أن بعض قرارات البابا المتعلقة بكاثوليك الشرق كانت تخدم التوجهات الفاشية في هذه المنطقة. فقد استبدل الجزويت الفرنسيون في جامعة القديس يوسف في بيروت بالجزويت الإيطاليين المرتبطين بالفاشية. ومن أجواء اتفاقية لاتران بادرت حكومة موسوليني للقيام بنشاطات في فلسطين اعتماداً على الكنيسة الكاثوليكية فيها والتي تمتلك مؤسسات دينية وثقافية واسعة في الأراضي المقدسة. ترافق ذلك مع ما أشارت إليه الصحف الإيطالية من فشل السياسة البريطانية في هذا البلد. وقد طالبت صحيفتا tevers و Reste delcarline في عدديهما الصادرين في 30 آب 1929 بتخلي بريطانيا عن الانتداب على فلسطين ومنحه لإيطالية[2].

شكل الدعم الكاثوليكي المعنوي وإلى حد ما المادي للفاشست انعكاساً سلبياً على نشاط الإرساليات الكاثوليكية في العالم. فانجرفت في تغليب المصلحة الوطنية على حساب رسالتهم الدينية. وقد استدعى ذلك تدخل البابا Pie XI لتوجيه ملامة أكثر

(1) E. Rabbath: unité syrienne et devenir arabe. Paris 1937. p. 366.

(2) علي المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية 1919 – 1945. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1985 ص 454.

من مرة للإرساليات الفرنسية لقيامها بدعاية وطنية أكثر منها كاثوليكية[1]. واغتنم البابا فرصة اجتماع ممثلي الأبرشيات للإشارة إلى هذا المنحى بالقول: «الشعور الوطني بالنسبة للسلوك الكهنوتي ما هو إلا مصيبة ولعنة»[2].

بالطبع لم تكن فرنسا في وارد أن تتساوى مع إيطاليا في الشرق الذي وجدت فيه بفضل صراع دبلوماسيتها وحروبها في المتوسط زهاء أربعة قرون كاملة. وهذا يعني أن أبواب التنافس ستبقى مشرعة على كل الاحتمالات. إذن لم يكن اتفاق لاتران سوى اندفاعة جديدة لإيطاليا للولوج أكثر في بلاد الشام.

في مطلع عام 1930 طرحت مسألة تعميم اللغة الإيطالية في سوريا ولبنان. وأثارت جريدة Giornal d'Italia مسألة الطلبة السوريين الذين يتابعون دراساتهم في المؤسسات التربوية الإيطالية الابتدائية ويضطرون لمتابعة دراساتهم العليا في المدارس الفرنسية. وهذا ما يؤدي إلى نسيانهم اللغة الإيطالية. لذلك بادرت الحكومة الإيطالية إلى حل المسألة عبر إعطاء منح دراسية للطلاب السوريين لمتابعة الدراسة في روما إلى جانب تسهيلات أخرى[3]. وشجعت هذه المبادرة على ازدياد أعداد الطلاب المسجلين في المدارس الإيطالية في لبنان وحسب إحصاءات عام 1931 استقبلت المدارس الكرملية في طرابلس 136 طالباً منهم 100 طالب مسلم. كما لوحظ زيادة أعداد الطلبة في المدرسة الكرملية في قرية بشري المارونية على حساب المدرسة المارونية فيها. فقد

(1) Revue Asie Française: Mars 1929. P.116.
(2) Rabbath-E. Op. Cité. P. 375.
(3) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P. 47.

تسجل في الأولى 150 طالباً من البنين و120 طالبة من البنات. بالمقابل انتسب إلى المدرسة المارونية 60 طالباً من الصبيان و40 طالبة من الإناث[1].

ويعزى الإقبال على التسجيل في المدارس الإيطالية لعاملين:

- قيام جمعية Dante Alighieri بجمع الكتب من الناشرين وتكليف القنصلية بتوزيعهم على الطلاب السوريين مجاناً.
- إلزام الجالية الإيطالية في بلاد الشام بتسجيل أولادهم في المدارس الإيطالية.

ويشير رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت أن أحد طلابه من التابعية الإيطالية قرر ترك ثانويته الفرنسية للالتحاق بثانوية إيطالية وذلك بعد عودته من العطلة الصيفية في تشرين الأول.

في هذه المرحلة قررت الحكومة الإيطالية حصر كل النشاطات المدرسية في لبنان بمؤسسة وحيدة لتخفيف الأعباء المادية. فيما أعاد موسوليني فكرة تكليف البعثة الدينية الإيطالية بمهمة قيام جامعة على غرار الجامعة اليسوعية.

وفي عام 1931 أصيبت السياسة الإيطالية وكذلك مؤسساتها في بلاد الشام بانتكاسة بسبب دعوة المسلمين مقاطعة المؤسسات الإيطالية احتجاجاً على مقتل القائد الليبي عمر المختار على يد الفاشيين الطليان. وكذلك نتيجة الفتور في العلاقة بين البابا والفاشست إذ تخوف هؤلاء من قيام البابا بإحياء حزب الشعب الكاثوليكي القديم بشكل هيئة اجتماعية لأجل تقديم المساعدة الأدبية للعمال، وهي الهيئة التي أشار إليها البابا في منشوره الذي تكلم فيه عن رأس المال والعمل[2].

(1) Idem. P. 44-45.
(2) جريدة البشير: 3 أيار 1931.

لكن سرعان ما تجاوزت الحكومة الفاشية تدهور سياستها في الشرق. ففي العام 1933 شيد المستشفى الإيطالي الجديد في طرابلس على نفقة الحكومة الإيطالية وتتألف من أربع طبقات محاطة بجنائن. حضر حفل التدشين مندوب المفوضية العليا الفرنسية في طرابلس والقناصل والرؤساء الروحيون ومدراء الشركات والمعامل ونواب الشمال وتلامذة المدارس الإيطالية وكذلك وزير الصحة والمعارف الإيطالي السنيور باريني الذي أوفدته حكومته خصيصاً لترؤس حفلات تدشين المؤسسات الجديدة التي أنشئت في لبنان[1]. وفي العام نفسه قدمت إلى بيروت بعثة إيطالية لدرس الآثار في سوريا ولبنان واتخذت مقراً لها في فندق رويال الجديد.

وفي عام 1934 أعيد تنشيط 20 مدرسة إيطالية في بلاد سوريا. وفي تشرين الأول افتتح التسجيل بالمدرسة الجديدة التجارية للصبيان في منطقة الصالحية في دمشق بإشراف مدرسين عرب وإيطاليين. وتولوا إعطاء الدروس باللغات العربية والإيطالية والفرنسية وذلك في قوانين التجارة ولا سيما المتعلقة بالقضايا السورية. كما جرى فيها تعلم الضرب على الآلة الكاتبة وكل المواد المطلوبة للمهنة التجارية والصيرفية. واشترط للانتساب لهذه المدرسة كل من يحمل إفادة مدرسية إبتدائية. كذلك فتحت المدرسة صفوفاً ليلية لتعليم اللغة الإيطالية للطلاب البالغين والمتميزين بأدائهم. سمح لكل المنتسبين للمدرسة بالانتساب لنادي الفاشست في بيروت. وجرى منح المتفوقين آخر السنة

(1) جريدة لسان الحال: 4 تشرين الثاني 1933.

جوائز منها السفر إلى إيطاليا. كما استغلت المدرسة لعقد ندوات تتناول الأدب الإيطالي الحديث والمبادىء الفاشية[1].

رغم كل الجهد فإن المدارس الإيطالية بقيت قاصرة على منافسة المدارس الفرنسية التي أرست قواعدها في بلاد الشام منذ زمن بعيد. ومع ذلك فإن القلق انتاب المفوضية الفرنسية في بيروت من النشاط الفاشي في الشرق. وقد عبر مصدر عنها بالقول «نأسف لأن إيطاليا تجهل بأن سوريا حكر للنفوذ الفرنسي»[2]. وقد حمل الفرنسيون المسؤولية إلى المبعوث البابوي Giannini من الجنسية الإيطالية والذي شغل المنصب عام 1925 إذ أتهم بتعاطفه مع البعثات التبشيرية الإيطالية وذلك ما اعتبره اليسوعيون انتكاسة للنفوذ الفرنسي في بلاد الشام. وبعد ذلك بستة أشهر جرى نقله إلى بلد آخر[3]، وكانت المصلحة الفرنسية ومصالح الآباء اليسوعيين قد تلاقت في هذه المنطقة. فقد أمنت المفوضية الفرنسية كل الدعم لجامعة القديس يوسف في بيروت كي تستطيع مواجهة تطور الجامعة الأميركية التي تساندها واشنطن. وكذلك لتأمين هيمنة اليسوعيين على التعليم الثانوي في جميع مدارسه.

وابتداءً من العام 1936 لم تعبأ روما الفاشية بالقلق الفرنسي

(1) voir. Revue?. «Oriente Moderno» Anno XIV en 1934 P. 474-475 et 532.

(2) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. p. 44
ستيفن هامسلي لونفريغ: ترجمة بيار عقل. تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. دار الحقيقة. بيروت 1978 ص 26.

(3) ستيفن هاملسي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. دار الحقيقة، بيروت 1978. ترجمة بيار عقل. ص26.

بل سرعان ما عمدت إلى الإكثار من عدد مدارسها في سوريا ولبنان مما ترتب عليه زيادة في عدد المنتسبين اليها على الشكل التالي:

السنة	مجموع عدد المدارس	مجموع الطلاب المنتسبين
1936	12	1525
1937	16	2570
1938	28	1361[1]

وكانت الحوافز لدفع الأهالي لتسجيل أبنائهم في المدارس الإيطالية متعددة. وحسب الأرشيف البريطاني استقبلت هذه المدارس الطلاب مجاناً أو باشتراك زهيد سواء في القسم النهاري أو الليلي[2]. إلى جانب توزيع الكتب مجاناً والتي تضمنت بشكل أساسي تمجيد الفكر الفاشي وموسوليني.

وخلاصة القول فإن تبيان المدى المؤثر للنفوذ الإيطالي الفاشي في بلاد الشام من خلال البعثات التبشيرية الكاثوليكية يمكن الوقوف عليه في التقرير الذي أعده المراسل الخاص لجريدة

(1) Ministère des Affaires étrangères. Rapport à la societé des nations sur la Syrie et Liban, en 1936. p. 151, en 1937 P. 237, en 1938 P. 59. Paris 1937, 1938, 1939.

(2) Foreign Office 371 doct 21915 Année 1938.

الديلي تلغراف أرنست ماين عام 1937 «إن إيطاليا تنفق مبالغ جسيمة خصوصاً في فلسطين على المستشفيات والمدارس وتقدم في الأولى للعرب معاملة مجانية كأفضل ما يقدمه الإنكليز في مستشفياتهم. كما أن التعليم في مدارسها أفضل منه في مدارس الحكومة المحلية. وهو يماثل ويزاحم التعليم في معاهد دولية عظيمة كالجامعة الأميركية في بيروت. وهذه المدارس والمستشفيات الإيطالية مراكز فعالة لتحبب إيطاليا إلى الناس»[1].

III ـ دور الصحافة والإذاعة:

كانت الصحف ذات التوجه الاستعماري عديدة في أوروبا وفي العالم العربي. وكان للصحافة تأثير كبير في الأوساط العربية ولا سيما التي تظهر بمظهر وطني. وقد تنبه الفاشست إلى ما للصحافة من نفوذ، فراحوا يسعون لاستمالتها بشتى الطرق وفي طليعتها المال. وقد استغلوا الظروف الصعبة التي كانت تواجهها الصحف في بلاد الشام. إذ أن بعضها كان يعيش حالة عسر وضنك بسبب تضخم الإنتاج الصحفي ومردودها المالي حتى بات وجودها مرتهناً بتلقي مساعدات مالية عن أي طريق أتت دون اعتبار لهدف معين أو مبدأ حزبي واضح. وقد توفق الفاشست بسهولة بنشر ما يريدون بواسطة هذه الصحف.

وكانت القنصليات الإيطالية في بلاد الشام توزع على الصحف نشرات مطبوعة على ورق ثمين صقيل جداً. وهذه النشرات

(1) جريدة لسان الحال، 9 آذار 1937.

تتضمن رسوم الجوامع والمدارس التي أنشأتها إيطاليا في طرابلس الغرب[1]. وحسب الأرشيف البريطاني واعتماداً على مصدر موثوق جداً أن نحواً من 10 صحف محلية في سوريا ولبنان تحصل على مساعدة بنحو 4000 فرنك سنوياً لكل واحدة. كذلك منح القنصل الإيطالي مساعدات تصل إلى 6000 فرنك لكل من صحيفتين لبنانيتين لهما علاقة وثيقة بحزب ديني، فضلاً عن توزيع مبالغ من المال على صحف لا يعترضون على اتجاهاتها مقابل نشر دعاية لشركات إيطالية[2].

وقد بلغت الدعاية الفاشية ذروتها بعد عام 1937 وفي أعقاب توقيع الميثاق الثلاثي بين برلين وروما وطوكيو «إذ صارت صحف كثيرة تقبض راتباً شهرياً من القنصليات الإيطالية، بل إن بعض هذه الصحف صارت إيطالية مائة بالمائة وكانت تروج الدعاية لإيطاليا وللحزب الفاشي»[3].

وفي إبان الحرب الأهلية الإسبانية دعت القنصلية الإيطالية في سوريا بعض أصحاب الصحف للقيام برحلة إلى مراكش فروما فإسبانيا على حسابها. وقد تجاوب فريق مع الدعوة وسافر إلى هذه الدول وعاد داعية لإيطاليا وهو الشيخ يوسف الخازن الذي سيتولى فيما بعد الإشراف على إذاعة باري[4].

ولم ينس الإيطاليون تأثير المناظر السينمائية في عقول

(1) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 53 ـ 54.
(2) Foreign Office 371 doct 21915 Année 1938.
(3) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 54.
(4) الشيخ يوسف الخازن: الدولة اليهودية في فلسطين. تقديم وتعريب وتعليق د. غسان الخازن، بيروت 1987 ـ دار مختارات ص 10.

المشاهدين، وكانت الأفلام الإيطالية تعرض مجاناً في كل من دمشق وبيروت. وباستثناء الأفلام المخصصة للأطفال فكانت الأخرى ذات اتجاه وطني فاشي: تمجيد الفكر الفاشي وموسوليني، التوافق بين الفاتيكان والدوق، المقارنة بين النظام القديم والجديد ومنها عرض مناظر للجنود الإيطاليين وهم سائرون في الشوارع بانتظام مدهش للعقول الشرقية، وإنزال مدرعاتهم الكبرى إلى البحر وهلم جرا من الأدلة على عظمة إيطاليا وأهميتها[1]. لكن المفوضية الفرنسية في بيروت التي ضاقت ذرعاً بالدعاية الإيطالية اتخذت قراراً بالسماح بمشاهدة هذه الأفلام في لقاء خاص محلي وتحديداً وحصراً بأبناء الجالية الإيطالية[2].

وبعد تعزيز التعاون بين دول المحور راحت الدعاية الفاشية تقلد زميلتها النازية بإذاعة نشرات دورية مطبوعة على آلات طباعة خاصة من وارد روما وبرلين.

دور إذاعة باري:

الراديو في مقدمة الوسائل التي لجأت إليها الدعاية الفاشية للتأثير في نفوس العرب. وعن طريق الراديو بث الفاشست دعاياتهم مستثمرين حوادث المواجهة بين المستعمرين وسكان بلاد الشام. ولم يتركوا وسيلة من وسائل الإغراء والتضليل إلا واعتمدوها محاولين بث الشغب والاضطرابات واستثمار الحركات الوطنية لوضعهم في خدمة مخططاتهم السياسية.

(1) جريدة لسان الحال، 9 آذار 1937.
(2) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. p. 53.

عام 1934 أنشئت إذاعة عربية في مدينة باري الإيطالية، بقرار من الكونت شيانو الذي كان مديراً لمصلحة الدعاية آنذاك. وبدأت ببرامج تذاع ثلاث مرات في الأسبوع ثم زادت مدة الإرسال حتى أصبحت يومية ولمدة عشرين دقيقة. وزيدت المدة في ما بعد حتى بلغت 75 دقيقة سنة 1938. ركزت إذاعة باري باللغة العربية على دعوة سكان بلاد الشام للثورة ضد الإنكليز والفرنسيين[1]، وعلى تمجيد قوة إيطاليا ونظامها السياسي، والإشادة بالحضارة العربية الإسلامية، وتنمية الشعور بالاعتزاز القومي لدى المستمع العربي وتأييد المطالب الوطنية في مصر وفلسطين وسوريا والمغرب العربي....

وكانت إذاعة باري تنتهز كل مناسبة دينية أو وطنية لدى العرب لتدعوهم إلى الاتحاد والسير على طريق التقدم لاستعادة ماضيهم المجيد - وتشيد، في هذه المناسبات، بالحركة القومية العربية الرامية إلى وحدة أقطار المشرق العربي. وتربط في تعليقاتها السياسية بين نضال عرب المشرق وعرب المغرب، وتؤكد على دور إيطاليا في مساعدة العرب كافة على تحقيق أهدافهم القومية... وأشادت بنضال شعب فلسطين في مقاومته لبريطانيا وربيبتها الصهيونية[2]. كما رددت الراديو في بثها الإذاعي شعارات مثل: الأحباش يتهافتون على إعلان خضوعهم للسلطة الإيطالية... الطرابلسيون يتسابقون على تسجيل تطوعهم في الجيش الإيطالي... الإنكليز مغتصبو مصر وناهبو خيراتها

(1) Revue Internationale communiste. Op. Cité. P.1161.

(2) علي المحافظة: مصدر مذكور ص453.

ومضطهدو رجالها... عواطف موسوليني نحو الإسلام... متانة المحور وقوته.. الخ[1]. وقد برر راديو باري ممارسات إيطاليا العدائية ضد بعض البلدان العربية بالقول إنها لا تحارب العرب وإنما تحارب إنكلترة وفرنسا في البلاد العربية.

وفي عام 1936 احتجت بريطانيا بالطرق الدبلوماسية لدى إيطاليا على ما تبثه إذاعة باري من تحريض لشعوب فلسطين والهند ضدها. هذا ما صرح به رئيس الوزراء إيدن في مجلس العموم[2]. أما جريدة «الديلي تلغراف» فقد كتبت رسالة لمندوبها «أرنست ماين» يقول فيها: «إن الإنسان يرى آثار الدعاية الإيطالية في كل مكان في الشرق الأدنى. وفي مقدمة ذلك إذاعات الراديو باللغة العربية من إيطاليا فهي تتابع بعناية في البلدان العربية وليس في ما تستطيع فرنسا وبريطانيا تقديمه ما ينافس البرامج الإيطالية. وهذه لا تكتفي بالتغلب على المراقبة المحلية بل تحافظ على موعدها بكل دقة وتضرب دائماً على الوتر الحساس»[3].

كان لإذاعة باري تأثير كبير في سير الأحداث في بلاد الشام لأن تأسيسها تزامن مع فترة كانت هذه المنطقة تغلي بالأحداث منها الانتفاضة المسلحة في فلسطين. وكانت المعارضة الوطنية في كل من سوريا ولبنان ومصر قد قطعت أشواطاً في إزعاج الانتدابين الفرنسي والبريطاني، في حين كان العراق يشهد قيام أول انقلاب عسكري (بكر صدقي) معطياً إشارة مبكر للدور

(1) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص63.

(2) Revue Asie Française. Juillet et Aout 1936. P. 234.

(3) جريدة لسان الحال، 9 آذار 1937.

المتعاظم الذي ستقوم به المؤسسة العسكرية الناشئة في حياة المجتمعات العربية.

دور الشيخ يوسف الخازن في إذاعة باري:

ولد الشيخ يوسف الخازن في قرية سهيلة من أعمال كسروان في منطقة جبل لبنان عام 1871 في أواخر القرن التاسع عشر. رحل إلى مصر وعمل في جريدة الوطن، ثم ما لبث أن أسس مع داود بركات 1896 جريدة الأخبار، لكنها لم تعش طويلاً فأنشأ عوضاً عنها مجلة الخزانة. وفي عام 1902 أسس جريدة بريد الأحد. في منتصف الحرب العالمية الأولى ارتحل إلى فرنسا وعمل في جريدة le temps الفرنسية. وفي عام 1919 وضع الشيخ كتابه «L'Etat Juif en Palestine» الذي تناول فيه أطماع الحركة الصهيونية التي لا سقف لها. «ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يكون رسم حدود الدولة الجديدة ـ وهذا بين الأسباب ـ إلا اعتباطاً ويتجاوب بشكل تقديري والحاجات الاقتصادية الأولى، دون أن يكون في وسعه تلبية تطلعات الصهاينة البعيدة المدى... لا يمكن والحالة هذه إيقاف مثل هذه الحركة «التوسعية» متى سالت شهيتها في منتصف الطريق»[1].

وفي مكان آخر من الكتاب يقول الشيخ الخازن: «نلاحظ أن المنظمات الصهيونية لا تكتفي، منذ الآن، باستعمار فلسطين بل

(1) Youssef Elkhazen: L'Etat juif en palestine. Sans date - imp. Du palais, Paris p. 8.

هي تدخل سوريا وشبه جزيرة سيناء في إطار مشاريعها... هذا وسيكون الصراع مع التوسعية الصهيونية صعباً وغير خال من المفاجآت»[1].

عاد الشيخ الخازن إلى لبنان وانتخب نائباً عن جبل لبنان لثلاث دورات انتخابية متتالية 1922 و1925 و1929. أدى خلافه مع حاكم لبنان الفرنسي ليون كيلا إلى بداية نسج علاقات وثيقة في أواسط الثلاثينيات مع إيطاليا الفاشية. سنة 1938 قام برحلة إلى روما وإسبانيا الفرنكوية وقابل فيها أركان الدولتين. استقر أخيراً في مدينة باري الإيطالية حيث تابع نشاطه السياسي فيها. وتولت إذاعتها العربية ببث أحاديث سياسية له بعنوان (حديث الجمعة). وقد حذر فيها العرب من انتصار الحلفاء الذين نكبوهم في الحرب العالمية الأولى بوعد بلفور فيقول: «ينكر العدل والعقل ذاك التصريح لما فيه من الاعتداء الجلي الواضح على قوم هادئين آمنين ما ارتكبوا إثماً ولا أتوا أذى فجاءت السياسة البريطانية تنتزع منهم دياراً يتوارثونها خلفاً عن سلف منذ ألف وثلاث مائة سنة فسمدوها بفتات السواعد وعرق الجبين وأودعوها أعز ما لديهم في هذه الدنيا»[2].

وفي مداخلة من إذاعة باري يطالب الشيخ الخازن العرب تحديد مواقفهم من أطراف الحرب العالمية الثانية فيقول: «وغني عن البيان أنه إذا كانت مصلحة الصهيونيين في الوقوف في هذا الجانب فقد تعين على العرب الوقوف في الجانب الآخر... إن فوز السياسة البريطانية يحرم فلسطين استقلالها ويترك مصر

(1) Idem p. 12.

(2) الشيخ يوسف الخازن: مصدر مذكور ص 113.

وفلسطين والعراق وسوريا ولبنان طعمة للأنجلوسكسونيين ريثما يتيسر لهم ابتلاع سائر البلاد العربية الواحدة تلو الأخرى، يقضي على تلك الأمنية التي نشدها شهداؤنا على أعواد المشانق وأبطالنا في ميادين الوغى، رحمهم الله جميعاً وجعل دماءهم الزكية خير مِلاطٍ لصرح الوحدة العربية»[1].

إن المدى من التأثير الذي بلغته الدعاية الفاشية والنازية في بلاد الشام عشية الحرب العالمية الثانية استدعى استنفار مناصري الحلفاء في هذه المنطقة لشن هجوم دعائي معاكس في الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمخصصة للعالم العربي كإذاعة الشرق في بيروت التي خصصت وقتاً كل أسبوع لأحد أعضاء العصبة المناهضة للفاشية قدري قلعجي لفضح أهداف الفاشية، فيما تضمن أحد الكراسات باللغة العربية تبريراً لسياسة الحلفاء تجاه الوحدة العربية بعد الحرب العالمية الأولى كالقول «بأنَّ الحلفاء لم يمنعوا الوحدة ولكنهم استفادوا من عدم نضوجها لإبقاء الحالة على ما هي عليه اليوم.

إذن فمن الخطأ العظيم أن تلقى كل مسؤولية الحوادث على عواتق الحلفاء، بل إن الوضعية نفسها كانت تفرض مثل تلك الحلول»[2].

بعد طرد قوات الفيشيين من سوريا ولبنان حزيران 1941، لم تعد الحملة المعادية للفاشية مبعثها الوعي الوطني عند مناهضي

---

(1) المصدر نفسه: ص 119.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 77 و78.

الانتداب الفرنسي بل شاركت فيها القوى المرتبطة بهذا الانتداب تنفيذاً لمخططه الذي كان في صراع ضد الفاشية والنازية. لذلك جاء الهجوم عليهما من منطلق تنافس استعماري أكثر مما هو منطق مبدئي معادٍ لهما.

IV ـ دور بنك دي روما:

بعد فشل روما في الحصول على مستعمرات لها في مؤتمر فرساي آثر حكامها الحصول على امتيازات تجارية بدلاً من الحصول على مكاسب إقليمية. وكان الرأسمال الإيطالي ضئيلاً جداً في بلاد الشام قياساً على التوظيفات الرأسمالية الفرنسية أو الإنكليزية سواء أكان الأمر يتعلق بما قبل الحرب العالمية الأولى أو بالمرحلة الانتدابية. ويمكن اعتبار (بنك دي روما) أهم مؤسسة تمثل هذا الرأسمال.

باشرت هذه المؤسسة أعمالها في بلاد الشام عام 1919، كفرع للشركة الأم في روما، إذ جرى تأسيس ثلاثة فروع لها في بيروت، حيث تولى إدارته Michaka وكذلك في دمشق وحلب. ثم تتالى قيام فروع أخرى في كل من حمص واللاذقية وطرابلس وحماه. ويلاحظ أن تواجد هذه الفروع كان في مدن تناصب الانتداب الفرنسي العداء. وشكل ذلك مصدر قلق للسلطات الفرنسية منذ العشرينيات إذ شككت في احتمال تأثيره على النشاط الإسلامي في الشرق ضد الوجود الفرنسي فيه، وكذلك الأمر في نشاطه المالي السري ضد المصالح الفرنسية. فقد وزع أرباحاً لأسهمه منذ عام 1920 بمعدل 9% وفي عام 1921 بمعدل 6%

ولا شيء عن عامي 1922 و1923، ثم 5% لعام 1924 و6% عن أربع سنوات انتهت في عام 1930[1].

وحسب الأرشيف الإنكليزي أن نوعاً من الدعاية الفاشية المؤثرة أجراها (بنك دي روما) عبر تسهيل معاملات التجار وأصحاب الأملاك الراغبين في الرهان ويمكن تبريرها بأكثر من اعتبارات تجارية صرفة[2].

لم تستطع المفوضية الفرنسية في المشرق لجم نشاط (بنك دي روما) ولا سيما فرع طرابلس الشام الذي تأسس عام 1926 والذي عهد بإدارته إلى livadiotti، فقد ارتفعت توظيفاته ونجح في أن يجعل منه مؤسسة مشهورة بفضل التسهيلات الكبيرة من التقديمات إلى زبائنه. وهكذا تحولت فروع (بنك دي روما) في لبنان وسوريا المنافس القوي للرأسمال الفرنسي.

ويبدو أن رقم أعمال هذا البنك لم تكن على جانب كبير من الأهمية، وهذا طبيعي بالنسبة إلى مزاولة نشاطه في منطقة تتقاسمها الاحتكارات الفرنسية، بتشجيع ومساعدة السلطات ذاتها، لذلك كان يستعمل مختلف الطرق لتشجيع الآخرين على التعامل معه. فهو يقول في إعلان له «إنه البنك الذي يملك أكبر رأسمال بين جميع الشركات المالية الموجودة في بلاد الانتداب، وهو يثابر على تشجيع الطبقة المتوسطة التي ما زالت تتعاطى الأعمال معه. لذلك قرر إجراء تسهيلات لهذه الطبقة تمكنها من السحب من ودائعها وقرر إبقاء الفائدة 3%».

(1) بدر الدين السباعي: أضواء عل الرأسمال الأجنبي في سوريا 1850 ـ 1958، إصدار دار الجماهير، دمشق 1967 ص 219.

(2) Foreign Office 371 doct 21915. Année 1938.

ويلاحظ أن هذا البنك كغيره من المؤسسات المالية التجارية الأجنبية كان بمنأى عن مضايقات المفوضية الفرنسية في المشرق استناداً إلى المادة 11 من نظام الانتداب التي تنص: «على الدولة المنتدبة أن تعمل على ألا تتخذ أي تدبير، في سوريا ولبنان من شأنه أن يجعل رعايا وشركات وجمعيات دولة من دول عصبة الأمم في وضع أدنى من وضع رعاياها الخاصين، وشركاتها وجمعياتها، أو رعايا وشركات وجمعيات أية دولة أجنبية أخرى، سواء في ميدان الضرائب والتجارة أو في مجال ممارسة الصناعة والحرف والنقل البحري، ومعاملة الناقلين بحراً أو براً...»[1].

وقد انخرط بنك دي روما في الحملة الفاشية التي تستهدف تعزيز اللغة الإيطالية في سوريا ولبنان. ولهذا كانت كل معاملاته مع زبائنه بهذه اللغة رغم المصاعب التي أنتجتها. في 17 تشرين الثاني 1933 أوردت جريدة «النهار» «هل من انتداب جديد لإيطاليا الفاشية علينا حتى يريد بنك دي روما أن يجعل من لغة (دانتي) لغة رسمية في معاملاته المالية مع تجارنا؟ هذا ما سألنا عنه أحد التجار المعروفين في بيروت فدهشنا لسؤاله وقال:... منذ أيام وصلني رسالة مطبوعة بالإيطالية من بنك دي روما فأعدتها إليه وقلت «للقواص» إنني أجهل اللغة الإيطالية وإذا كان البنك يريد أن يخاطبني فما عليه إلا أن يفعل باللغة العربية لغة بلادي أو على الأقل اللغة الفرنسية المعتبرة لغة رسمية. فعاد «القواص» من حيث أتى ثم لم يلبث أن رجع إلي يقول أن أترجم

(1) بدر الدين السباعي: مصدر مذكور ص 219.

مضمون هذه الورقة... وعند مراجعة المدير أصر على مخاطبتي باللغة الإيطالية...»[1].

وبعد أيام تشير جريدة النهار إلى حادثة مشابهة مع أحد زبائن البنك وذلك بعنوان في إحدى صفحاتها الداخلية «من أساليب الدعاية الفاشستية في لبنان؟ حادثة جديدة من بنكو دي روما - هل هناك خطة مرسومة؟».

وفي عام 1934 أعلن بنك دي روما في سوريا عن استعداده لقبول الاكتتاب للأسهم المالية التي ستصدرها الحكومة الإيطالية. وهي أسهم تستهلك في 9 سنوات وتعطي فائدة قدرها 4%. وفي السنوات الخمس الأولى يجري عليها سحب جوائز كل عام مرتين، ذات قيمة مغرية[2].

وكانت إيطاليا بعد الحرب الأولى حريصة على إعادة النشاط لتجارتها في بلاد الشام. وفي آب 1922 مولت المؤسسة الاستعمارية بالتعاون مع المؤسسة الشرقية رحلة تجارية إلى المشرق. وفي عام 1928 أسست غرفة التجارة الإيطالية الشرقية في روما بهدف تطوير التبادل التجاري بين إيطاليا والشرق. وقد تنوعت نشاطات هذه الغرفة بشكل فاعل ونشط منها: خدمات إعلامية - إيجاد مكاتب للتصدير - تنظيم معارض للمنتوجات الشرقية في مدينة باري وتمركز يد عاملة إيطالية في الشرق[3]. ومنذ العام 1930 تقرر إقامة معرض باري بشكل دوري كل سنة

(1) جريدة النهار، 17 تشرين الثاني 1933.
(2) بدر الدين السباعي: مصدر مذكور ص 219.
(3) Anne-Lucie-Chaigen. Op. Cité. P. 40.

وفي شهر أيلول. وأعقب ذلك ولادة غرفة تجارة إيطاليا في بيروت، كإحدى المؤسسات الفاشية في الشرق، بهدف حماية وتطوير المؤسسات التجارية الإيطالية في هذه المنطقة. كذلك قيام عدد من تجار بيروت وأصحاب المعامل بالسفر إلى ترست لزيارة المعرض العام الذي أقامته الحكومة الإيطالية. وقد شحن أصحاب المعامل بضائعهم إلى هناك[1].

وفي 27 آذار 1933 أعلن المستشار الاقتصادي والإداري لغرفة تجارة إيطاليا في الشرق Interbo عن زيادة في الرسائل والطلبات بين عامي 1931 و1932 من 5,577 إلى 13,876 رسالة[2]. وفي عام 1937 أنشئت غرفة التجارة السورية - الإيطالية في حلب.

وكانت المرافىء الساحلية السورية تستخدم من قبل خدمات منظمة تابعة للخطوط الملاحية الغربية ومنها شركتان إيطاليتان Lioyd triestino والشركة الإيطالية للملاحة البحرية Societa italiana di servizi martimi (stomar) وقد سلكت الشركة الملاحية الأولى خطاً بحرياً من ترست - البندقية - بيروت ومن ثم إلى موانىء الساحل الشمالي للقسطنطينية. وفي الإياب ينطلق الخط من بيروت - الإسكندرية - ترست.

أما الشركة الثانية فكانت تربط جنوى بميناء بيروت.

وكانت الشركتان مدعومتين من الحكومة الإيطالية كي تستطيعا الدخول في المنافسة القاسية مع سفن الشحن الفرنسية. فالشركات الملاحية الإيطالية لم تتردد في نقل بضائع بتعريفات متدنية رغم أن

(1) جريدة لسان الحال: 12 نيسان 1934.
(2) Revue «Oriente Moderno» Italie. Anno XIII en 1933. P. 185.

أعداد المسافرين كانت قليلة[1]. ومنذ الثلاثينيات نشطت حركة انتقال المسافرين من بلاد الشام إلى إيطاليا لدوافع مختلفة ولكن بتشجيع من الفاشست. ومن جملة الأساليب التي لجأت إليها الدعاية الفاشية تنظيم رحلات إلى ايطاليا على حساب الحكومة الإيطالية. والغاية من هذه الرحلات واضحة فإن الزائر لا يكاد يطأ الأرض الإيطالية حتى تتلقفه أيدي مندوبين خصوصيين من مكتب الدعاية المركزي فيطلعونه على الآثار القديمة والأماكن الشعرية الجذابة التي تحفل بها الربوع الإيطالية وعلى المستشفيات التي أقامتها الفاشست وعلى تنظيمات الشبيبة الفاشية ومظاهرها البراقة[2].

بيد أن هذه الرحلات كانت تحدث ضجة كل سنة، وكان كثير من الشباب يحلمون بالسفر إلى إيطاليا وهم على أشد ما يكونون حماسة. وكان الزائرون يعودون حاملين نشرات وكراريس تتكلم عن النظام الفاشي كنظام شعبي إنساني، ناشرة رسوم بعض المستشفيات وملاجىء العجزة والأيتام ودور الراحة ورسوماً تمثل موسوليني قائماً بتوزيع الإعانات على الفقراء والعمال[3].

إلى جانب ذلك بدأ تسيير رحلات منظمة للشباب من سوريا ولبنان إلى إيطاليا بأسعار زهيدة جداً. وحسب رسالة القنصل الفرنسي في 13 حزيران 1933 أن طلاب الدروس المسائية استفادوا من رحلة استجمام في إيطاليا مقابل 40 فرنكاً ثمن بطاقة السفر على أن تكون الإقامة على حساب الحكومة الإيطالية[4].

---

(1) Revue Politique et Parlementaire en 1938. P. 395. Paris.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 57.

(3) المصدر نفسه: ص 60 ـ 61.

(4) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P. 49.

وفي 19 نيسان 1934 كتبت جريدة لسان الحال «أخذت معاهد الطليان في هذه الديار بتسفير بعض طلابها وطالباتها بأجور بسيطة إلى إيطاليا متخذة بذلك كدعاية للنظام الفاشي. وقد أذاع مدير المدرسة الإيطالية في دمشق على التلاميذ ذكوراً وإناثاً أنه قد زفت الرحلة الصيفية ورغب إلى المتفوقين أن يدفعوا 15 ليرة سورية نفقات الرحلة[1].

وقد علقت على ذلك جريدة «الجزيرة» الدمشقية في ملحق عددها الصادر خصيصاً للشباب في 4 نيسان 1935 تحت عنوان «حبائل الفاشست والشباب» بقلم بشير السعداوي ورد فيه «لا أستطيع إلا أن أشير إلى بعض الشباب الذين تغريهم الدعاية الإيطالية فيذهبون إلى روما كأنهم يشدون الرحال إلى قبلة العروبة أو كعبة الإسلام وهم لا يفقهون الفاشست»[2].

وفي جريدة «الديلي تلغراف» عام 1937 يصف مراسلها «أرنست ماين» مشروع الرحلات للتنزه في إيطاليا «فهي تنقل التلاميذ من سوريا وفلسطين ومصر وتونس... برسم لا يتجاوز جنيهين أو ثلاثة حيث يقضي الواحد ثلاثة أسابيع أو أربعة وهذه الرحلات منظمة بعناية فائقة. فتثير لها الفرص لصغار العرب كي يقارنوا محاسن إيطاليا والمعيشة التي تعودوها في بيوتهم ويتأملوا في أهمية الفعل الفاشي وعظمة هذا المبدأ الجديد...»[3].

كذلك لجأت إحدى الشركات الملاحية الإيطالية للتزلف إلى اليهود لكي يؤثروا بواخرها في هجرتهم إلى فلسطين فأطلقت على

---

(1) جريدة لسان الحال، 19 نيسان 1934.

(2) جريدة «الجزيرة»، 4 نيسان 1935.

(3) جريدة لسان الحال، 9 آذار 1937.

إحدى بواخرها اسم تل أبيب والثانية اسم القدس وجعلت عمارتها على الطراز الصهيوني[1].

لقد شكلت القرارات التي اتخذها المفوض السامي الفرنسي في بيروت تنفيذاً لقرار عصبة الأمم والمتعلق بالعقوبات ضد إيطاليا بعد احتلالها الحبشة ضربة للعلاقات التجارية بين إيطاليا والدول المشمولة بالانتداب الفرنسي ومنها بنك دي روما. فالقرار عدد L.R 251 الصادر في 25 تشرين الثاني 1935 يحظر على أي شخص كان من أية جنسية كانت في هذه الدول «أن يكتتب في سندات أو أسهم أو أية أوراق مالية غيرها تصدرها في إيطاليا أو في أية بلاد أجنبية أخرى مباشرة أو غير مباشرة الحكومة الإيطالية أو هيئة عمومية إيطالية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم في إيطاليا أن يكتتب في أي اعتماد مصرفي أو تجاري كان أو غيره مباشرة أو غير مباشرة للحكومة الإيطالية...»[2].

أما القرار عدد L.R 263 تاريخ 16 تشرين الثاني فهو يشير إلى البضائع التي يحظر تصديرها إلى ايطاليا تحت أي ظرف ولو بصورة استثنائية ومنها أولاً كل الحيوانات المخصصة للنقل والتي كانت الحكومة الإيطالية بحاجة إليها في حربها ضد الحبشة وكذلك المعادن على أنواعها[3].

وبعد إلغاء الأحكام المتخذة ضد إيطاليا بموجب المادة 16 من

(1) المصدر نفسه: 1 حزيران 1934.

(2) Haut-Commissariat de la republique française en syrie et liban. L.R.N. 251 le 5 novembre 1935.

(3) H. C. Idem. L. R. 264 le 16 novembre 1935.

ميثاق عصبة الأمم أصبحت الحركة الاقتصادية بين إيطاليا وبلاد الشام عرضة للتقلبات السياسية بين باريس وروما.

الأثر السياسي للتدخل الايطالي الفاشي في المشرق العربي

عندما تولى موسوليني السلطة في روما حاول أن يظهر انطباعاً لدى بعض الدوائر العربية بأن سياسة ايطاليا تجاه العرب ستتبدل لصالح دعم القضايا العربية. ولم تحل اعتبارات عديدة دون الاهتمام الجاد بالأحداث في بلاد الشام من جانب مراقبين ايطاليين مستقلين انتجوا قدراً كبيراً من الأدبيات التي تنتقد السياسة الفرنسية[1]. وقد شجع الدور المتنامي لايطاليا المعارضة الشامية للتوجه اليها بالشكوى ضد ممارسات الانتداب الفرنسي. وهذا ما عبرت عنه مذكرة رفعتها لجنة المؤتمر السوري - الفلسطيني عام 1923 باسم المسلمين والمسيحيين إلى رئيس المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنوى وإلى رئيس وزراء ايطاليا[2]. هذا الارتياح العربي للموقف الايطالي دفع موسوليني للمجاهرة بطلب انتداب بلاده على سوريا وكمدى حيوي للشعب الايطالي وذلك اثناء قيام الثورة السورية عام 1925. تلازم ذلك مع إظهار القوة، اذ ارسلت روما الفاشية الطراد Torpilleur للرسو في بيروت بهدف إفهام فرنسا عجزها عن حماية أمن الرعايا الايطاليين وتحسباً لأسوأ

(1) ستيفن هامسلي لونغريغ: مصدر مذكور ص 143 هامش.

(2) امين السعيد: الثورة العربية الكبرى. ج 3 - مطبعة عيسى البائي الحلبي، وشركاه. مصر، ص 272.

الاحتمالات. ووصلت الأمور بالايطاليين إلى حد اقتناعهم بقرب إجراء مراجعة لمسألة الانتداب في بلاد الشام. في 22 أيار 1928 وأثناء مناقشة ميزانية العلاقات الخارجية في البرلمان الايطالي أعلن النائب Fera ضرورة مراجعة الانتدابات للمنطقتين أ و ب، بحيث تعطى ايطاليا الانتداب على سوريا وتحتفظ فرنسا بالانتداب على لبنان[1].

كذلك نجحت الدعاية الإيطالية إلى حدّ ما في الحصول على تأييد عدد من رجـال الدين المسيحي إلى جانبها بعدما راحت تظهر روما على أنها حامية للأقليات الكاثوليكية. إن هذا التوجه في الدعاية لفئة من المؤيدين أضفى أهمية خاصة على نشاط الفاشيين لما لرجال الدين من وزن في مجرى الحياة السياسية في الشرق العربي. وفي تقرير بريطاني تعليقاً على زيارة البطريرك عريضه إلى كل من الفاتيكان وباريس عام 1937 إشارة إلى أن رئيس الكنيسة المارونية قد وقع فريسة إطراء الحكومة الفاشية وأن غرض الزيارة لروما أقرب للحصول على اتصال أوثق بموسوليني منه إلى تقديم الاحترام إلى البابا. ويعزو المصدر البريطاني ذلك إلى اختلاف البطريرك مع المفوض السامي الفرنسي بسبب صدور قرار احتكار التبغ عام 1935، وقد أطلق شائعات ذات صلة بزيارته إلى روما. ثم أخذت الشائعات على محمل الجدّ انطلاقاً من مؤشرين:

1 ـ عندما عرف أن زيارة القنصل الإيطالي للبطريرك كانت بهدف إبلاغه أن الحكومة الايطالية رتبت له سفراً مجانياً إلى برنديزي على ظهر إحدى السفن الإيطالية.

(1) Revue Asie Française. No. Juillet-Août 1928. p. 300.

2 ـ تصريح البطريرك أثناء مأدبة أقيمت على شرفه عند مروره بالقاهرة وجاء فيها: «أن موسوليني رجل غير عادي أرسلته العناية الإلهية لخير إيطاليا والعالم أجمع»[1].

في روما استقبل البطريرك عريضه بحفاوة بالغة. وأثناء مباحثاته مع البابا والمسؤولين الايطاليين أبرز عريضة أهمية الطائفة المارونية في الحياة السياسية اللبنانية. وفي 18 أيار من العام نفسه بث راديو روما خطاباً للبطريرك باللغة الفرنسية جاء فيه «... وجدنا التكريم لشخصنا من جانب الحكومة والأمبراطور الملك ورئيسها بانيوت موسوليني الرجل الذي اختاره الله لنهضة شعبه»[2].

خلال الزيارة وفي أعقابها أبرزت تقارير فرنسية مدى القلق من تغلغل الفاشيين في الوسط الاكليركي الماروني. في 24 أيار 1937 بعث قنصل عام فرنسا في القدس برسالة إلى وزارة الخارجية يشير فيها إلى وجود عملاء ايطاليين بين الاكليروس الماروني وإلى مظاهر دعاية فاشية بين علية الاكليروس. ويعتبر المطران شديد مخلصاً بالكامل إلى ايطاليا[3].

وحسب مسؤول علاقات فرنسا في حاضرة الفاتيكان، بتاريخ 9 تشرين الأول، أن عدداً من الناس بما فيهم الكهنة والمطارنة استقبلوا بترحاب ترشيح ايطاليا لخلافة فرنسا في حماية الأقليات في الشرق[4].

(1) F. O- 271-doct 20849, le 6 avril 1937.

(2) Homet Marcel: L'histoire secrète du traité franco-syrien, Paris 1938, p. 25.

(3) A. Lucie chaigne. op. cité. p. 59.

(4) Idem. p. 101.

أساليب الدعاية النازية في المشرق العربي

أدى انحدار المانيا في الحرب العالمية الأولى إلى انعكاسات سلبية على كل المستويات فيها. عندها أضحى شعار إعادة النهوض مجدداً لتحتل مكانتها في أوروبا مادة مقبولة لدى الأكثرية الألمانية. وفي وقت مبكر جمعت الاشتراكية الوطنية بقيادة هتلر، وفي فرق الصاعقة، عمالاً ذوي عقلية ثورية ضبابية، معظمهم من العاطلين عن العمل وشباناً شديدي التعلق بالمبدأ الاستبدادي. ولهذا كانت الدعاية متناقضة، ومختلفة حسب الشرائح الاجتماعية التي تتوجه إليها، ولم تكن هذه الدعاية منطقية ومتماسكة إلا من حيث استعمالها للحساسية الصوفية للجماهير[1].

بعد أن استتب الأمر لهتلر على رأس السلطة في برلين عام 1933، استحوذ الشرق العربي على جزء كبير من اهتمامه. واشتد بشكل مفاجىء نشاط أجهزة التجسس والدبلوماسية الألمانية في الشرق الأدنى على غرار النشاط الألماني الذي سبق الحرب العالمية الأولى مع فارق تجنب الخشونة في التعبير والصراحة في إعلان النية على السيطرة. واستبدل هذا بعذوبة اللسان واتفاق المصلحة والتصريح بالتقدير والحرص على المساعدة. ورغم النظرة العرقية الفوقية إلى العرب، فقد حرصت الحكومة النازية على التقرب من العرب والمسلمين وتقديم نفسها للرأي العام العربي على أنها دولة معادية للاستعمار، مع أنها لم تنفك تطالب

(1) دراسات في الفاشية، ترجمة جوزيف سماحة، تأليف عدد من الباحثين المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1937 ص 7.

بإعادة رسم الخارطة الاستعمارية من جديد. حينئذٍ عملت حكومة الرايخ على توحيد طاقات كل المؤسسات والجمعيات السياسية والاقتصادية والعلمية في ألمانيا والمهتمة بشؤون الشرق في خدمة مخططاتها. كانت هذه المؤسسات تضم نخبة من المفكرين والسياسيين وشخصيات من عالم الاقتصاد فضلاً عن وجود أساتذة، بينهم مسلمون، في جامعة بون مثل تقي الدين الهلالي. ارتكزت الدعاية النازية على دراسة علمية للبلدان التي يتوجهون إليها، من معرفة للغاتها وأديانها وتاريخها وجغرافيتها. واعتمدت أساليب الدعاية على مختلف وسائل الإعلان التي تستهوي السكان العرب كالصحافة، والرسوم، والراديو، والاسطوانات الفوتوغرافية، والألعاب الرياضية، وغير ذلك من أساليب التشويق والترغيب. وبلغ عدد الأبحاث الاستعمارية المعلنة في الجامعات الألمانية 196 بحثاً عام 1933، ثم ارتفعت إلى 265 بحثاً عام 1935، ووصلت إلى 341 بحثاً عام 1936 منها 67 بحثاً مخصصاً للقضايا العربية، وقد تابعها 300 طالب. كذلك عالجت 41 رسالة عام 1935 مواضيع استعمارية في المنطقة العربية[1].

من ناحية أخرى انجز Orient Verein Deutshe في هامبورغ دراسة العلاقات الثقافية والاقتصادية بين برلين والشرق الأوسط. وأصدر لهذه الغاية مجلة نصف شهرية Orient-Nachrichten. وفي برلين سعت «الجمعية الألمانية للمعارف الاسلامية» إلى تقديم دراسات منظمة ومنهجية عن الوطن العربي من خلال المؤلفات والأبحاث التي تنشرها مجلتها عالم الاسلام والتي كان يرأس

(1) Bernard Vernier: La politique islamique de l'Allemagne Paris 1939 p. 25.

تحريرها كامبغماير... ولعل أبرز هذه الدراسات الدراسة التي أصدرتها تحت عنوان «دمشق» سنة 1926. وتتضمن العديد من الوثائق عن النضال العربي من أجل الحرية والوحدة والاستقلال[1]. ويبدو أن الجمعية الجرمانية الإسلامية في برلين قد أنيط بها دور رائد لجمعيات من التوجه ذاته، وكانت على علاقة مع Deutshe-Orient-Bank والجمعية الإسلامية والنادي العربي في برلين. هذا النادي اضطلع بأكثر من نشاط، عدا مساعدة الطلاب الوافدين من الشرق العربي استعمل كمكتب سياحي ومركز للمعلومات عن اقتصاد ألمانيا وتقنيتها وملتقى لكل العرب الزائرين فضلاً عن النشاط السياسي الذي كان يمارس فيه. وفي تشرين الثاني 1937 بعث النادي إلى الصحافة العربية بمذكرة احتجاج كان قد قدمها للسفارة البريطانية في برلين ضد الأعمال البربرية التي ترتكبها بلادها في فلسطين[2].

جهاز الدعاية الألماني

ارتكز هذا الجهاز في المشرق العربي على عنصرين أساسيين هما:

1 ـ الممثلون الدبلوماسيون الذين كانوا يختارون بعناية خاصة ويحظون بشكل عام بكفاءة تتجاوز مركزهم المهم الذي يشغلونه. وعادة كانوا يلمون بالكامل بالعالم العربي ولغته.

2 ـ اختيار نساء من مختلف المهن: راقصات ومعلمات ومستكتبات وخياطات، أنيط بهن بشكل خاص الدخول في الوسط

(1) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 322 ـ 323.

(2) Bernard Vernier: op. cit., p. 32-33.

السياسي وفي منازل رجال السياسة للبلد المرسل إليه. وحسب الصحافة التركية فقد استخدم جهاز La gestapo 300 امرأة في مصر و150 امرأة في سوريا و200 امرأة في بلاد فارس و40 امرأة في العراق. وقبل قدوم هؤلاء النسوة إلى الشرق حصلت على تأهيل خاص في التجسس في هامبورغ لمدة 6 أشهر ثم أرسلن بجوازات سفر مزورة تشيكية وهنغاريا[1].

وفي أواخر سنة 1935 وصلت ثلاث فئات من عمال الدعاية الألمانية إلى حيفا والقدس ويافا وكان مجموع عددهم (18)... مهمتهم الرئيسية بث الدعاية ضد اليهود. أما الأساليب التي لجأوا إليها فهي توزيع المناشير والأسلحة والأموال[2].

الملاحظ أن القاهرة كانت أهم مراكز للتجسس الألماني في الشرق الأوسط حيث توالت الاجتماعات لعملاء المانيا ـ وكان وزير الدعاية الألماني يصرف 3000 ليرة استرلينية كل شهر في مصر لتمويل الدعاية النازية[3].

ساهمت المؤسسات الألمانية في المشرق العربي: البنوك، شركات استخراج المعادن والملاحة البحرية ومكاتب السياحة، مساهمة فعالة في خدمة التوجهات النازية في هذه المنطقة. ويعود الفضل في ذلك إلى دور المشرفين على هذه المؤسسات وهم بأكثريتهم من الألمان والمتحمسين للنازية.

إن الاستفتاء الذي أجراه هتلر في أعقاب ضم النمسا كانت

(1) R. Davos: «L'agitation des fascistes dans le Proceh-Orient», revue Internationale communiste XVII, No 6 au 1939 p. 1159.

(2) فريد مخلوف: ـ م. الخردجي ـ عمر المارديني: أوروبا والقضية العربية، د.ت. دون ذكر دار النشر، ص38.

(3) Idem p. 1159.

مناسبة ليظهر أمام الرأي العام العالمي عن قوة ارتباط مواطنيه في الداخل والخارج بسياسة الرايخ. . . `ففي الاسكندرية عارض المانيان وخمسة نمساويين هذه السياسة من أصل 3800 ألماني و127 نمساوياً. وفي بيروت حظيت سياسة هتلر بين مواطنيه بـ 175 صوتاً مقابل ثلاثة أصوات[1].

وحسب مصادر مختلفة كان واضحاً الاهتمام المبكر للرايخ في العالم العربي. فبعد عام من وصول هتلر إلى السلطة أشارت المجلة الايطالية Oriente Moderno عام 1934 إلى أن الألمان شجعوا مواطنيهم في سوريا ولبنان وفلسطين على تشكيل مجموعات نازية بعد أن زودوهم بمساعدة مالية مهمة[2]. وأكدت «الديلي تلغراف» اللندنية في العام نفسه أن جهاز الدعاية الألماني خصص 360 ألفاً لتحضير انتفاضات عربية ضد بريطانيا وفرنسا عند قيام حرب عالمية محتملة.

أشكال التأثر بالدعايتين النازية والفاشية

ويبدو أن الشباب العربي تأثر بالدعايتين الفاشية والنازية. فقد استهواهم حمل السلاح وإبداء وجهة نظرهم على الطريقة الفاشية. وكانت النخب السياسية الشامية على استعداد لأن تعتمد على الحكومات الفاشية في سبيل تحقيق هدفها الرئيسي وهو الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية والحرية والمساواة معتبرة أن الفاشية الايطالية والنازية الألمانية هما العدو الرئيسي للاستعمار الانكلو - فرنسي، لا سيما بعدما شهد عام 1936 التقارب بين موسوليني

(1) Revue Afrique française mais 1938 p. 236 Paris.
(2) Le Journal L'orient, 6 août 1936. Beyrouth.

وهتلر. وفي وقت اجتاز فيه الوطن العربي مرحلة جديدة في التنظيم الوطني، تأسست عشرات النوادي والمنظمات على كاهل جيل آخر غير الجيل القديم الذي احتكر العمل السياسي وفشل فيه، وازدحمت بالشبان المندفعين الذين لم تدنس اغراءات المناصب والوظائف آمالهم العريضة، واستهواهم حمل السلاح وإبداء الرأي على الطريقة الفاشية والنازية. وأصبحت الدعوة لقيام «زعيم» يعمل لتوحيد العرب حاجة ملحة عند الصحف العربية. وكانت الدعوة إلى «زعيم» ان أصبحت شعاراً لدى صحيفة «الكرمل» لافلسطينية تردده مراراً وتكراراً:

سلام على موسوليني
سلام على هتلر
سلام على مصطفى كمال
متى نسلّم على الزعيم العربي
ما أسعد ألمانيا وايطاليا بزعمائها.
وما أتعس وأشقى عرب سوريا وفلسطين وشرقي الأردن والعراق ومصر والنواحي التسع بزعمائهم[1].

في ظل مناخات النهوض العربي ولدت حركات وأحزاب سياسية وما رافقها من تنظيمات شبه عسكرية لجيل الشباب، وجدت نماذجها العملية في التنظيم الفاشي في ايطاليا وفي النموذج النازي في المانيا. وكانت تلك المؤسسات قوالب فارغة يسهل إملاؤها بالوعود السامية والمبادىء التحريرية، مثلما تشحذه الانتفاضات المتواصلة، وقد انخرط في أجهزتها المئات من أفراد

(1) عبد الرحمن عبد الغني: المانيا النازية وفلسطين سنة 1923، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1995 ص 194.

الطبقة الوسطى التي لم تكن من قبل قد قامت بمجهود خاص في تصحيح أوضاع البلاد السياسية، بعد أن نمت نواة هذه الطبقة وتخرج أبناؤها من المدارس والجامعات وخرقوا احتكار ابناء العائلات الاقطاعجية للعلم والوظائف.

وعلى غرار النموذجين الفاشي والنازي تشكلت منذ منتصف الثلاثينيات المنظمات شبه العسكرية المساندة أو الرديفة للعمل السياسي. قامت في مصر جماعة «مصر الفتاة» الفاشية التي أطلق عليها اسم حزب القمصان الخضراء الذي كان يتزعمه أحمد حسين. في العراق كان تأثير المانيا واضحاً في مختلف القطاعات. إلى جانب تنظيم الشباب العراقي على المثال النازي في حزب الفتوة تولت المانية مسؤولية دار المعلمات الجديدة في بغداد، فيما تولى ألماني آخر مصلحة الآثار والمتحف، وبعد توقيع الاتفاقية الانكليزية عهدت مسؤولية مدرسة الصناعة في بغداد إلى الماني[1]. وحسب جريدة الديلي تلغراف اللندنية عام 1938، كانت الحكومة العراقية على وشك توقيع اتفاق مع المانيا للتنقيب عن النفط في جنوب العراق، والوسيط بين البلدين كان أحد أهم القياديين في النادي العربي في دمشق[2].

في سوريا ولبنان ظهرت أكثر من منظمة شبابية شبه عسكرية. في حلب أسس الدكتور في القانون منير العجلاني منظمة القمصان الحديدية والتي شكلت فيما بعد نواة لجيش وطني سوري. في حمص أسست عصبة العمل الوطني عام 1932 بقيادة هاشم الأتاسي. وفي عام 1937 أنهى خمسة عشر من الشبان السوريين

(1) Bernard vernier op. cit., p. 48.

(2) Revue Asie française, mars 1938 p. 336.

تخصصهم في مجال الطيران المدني في برلين. كذلك انجذب إلى الدعاية النازية عدة قيادات إسلامية وكان أبرزهم الأمير شكيب أرسلان الذي صرح في نيسان 1935 «إن إعلان غليوم الثاني صداقته لثلاثماية مليون مسلم في العالم كافة أعطى لألمانيا قوة جعل كل الدول الأوروبية ترتعش خوفاً»[1] وفيما راحت صحيفة دمشقية تقارن هتلر بالنبي محمد، أشاد إمام جامع الأزهر بتعاطف إيطاليا مع قضايا العرب وفلسطين دون اتباع سياسة الإذلال معهم كما فعلت لندن وباريس[2]. في لبنان كان يعيش أبناؤه حالة انقسام بين مؤيد للوحدة السورية ومعارض لها، ولدت أكثر من منظمة شبه عسكرية في داخل كل فريق. فقد ولدت منظمة القمصان البيضاء وحزب الوحدة اللبنانية ومنظمة الكتائب ومنظمة النجادة. وكان أكثر اللبنانيين تأثراً بالتنظيم النازي الذين شاركوا في دورة الألعاب الأولمبية التي جرت في برلين عام 1936. وقد أعجب هؤلاء بما شاهدوه عن تنظيم الشبيبة الهتلرية. وتولت جريدة «بيروت» نشر رسائل هؤلاء الشباب. فكتب عبدالله دموس أحد مؤسسي منظمة النجادة» تحت عنوان «هتلر معبود الألمان». وجاء في الرسالة السادسة بتوقيع شفيق النقاش «نحن أمام شعب يستحق أن يقول نحن فوق الجميع ويستحق أن يعيش ليحقق هذه الأمنية»[3].

(1) Benard Vernier, op. cit., p. 55.

(2) Daniel J. Grange: «La propagande arabe de radio Bari (1937-1939)/. r. Relations internationales. No 5. Paris 1976. p. 78.

(3) تألفت بعثة الشباب اللبناني إلى الألعاب الأولومبية من: محي الدين محمصاني - محمود البنا ـ محمد فليفل - رفيق غندور - عبد الله دبوس - شفيق النقاش - منير بيهم ـ جمال البحيري - أنظر جريدة بيروت 16 و17 و20 آب 1936.

في الواقع لم يكن ظهور المنظمات شبه العسكرية في الشرق العربي تعبيراً عن ظاهرة اقتصادية أو بهدف التوسع خارج الحدود كما هو الحال في السلوك الفاشي والنازي، بل تمثل ظاهرة السخط المتزايد على سياسات الدول الغربية في هذه المنطقة، ومثل الديموقراطية التي كانت تؤمن بها هذه الدول بعدما ثبت بالملموس عكس ما رفعت من شعارات في تعاملها مع دول العالم الثالث. لقد كان تأسيس مثل هذه التشكيلات شبه العسكرية نمطاً من العمل السياسي نال استحسان فئات الشعب وراج رواجاً كبيراً في البلاد العربية مثلما راج في دول أخرى ولكن بأهداف مختلفة. وكانت صحيفة فلسطين قد أوضحت الفارق بالأهداف بالقول: «ففي أوروبا تقوم الفاشستية لدفع التطرف وتقييد اندفاع العاطفة وفورة النشاط، وهي تقوم عندنا... لتبعث الشعب من جموده الذي توحي به اليه الزعامة البالية فيه. وليست هذه أول ظاهرة نجد فيها أن اللفظ الواحد يعني شيئاً من جـهة ويعني شيئاً آخر في جهة أخرى»[1].

أما جريدة «بيروت» فقد أوردت بتاريخ 20 أيلول 1936 «أن القمصان الحديدية» إذا كانت تشبه في بعض مظاهرها حركات أوروبا فإنها تختلف عنها تماماً في روحها فهي لا تمت بأية صلة إلى الفاشستية أو النازية، وحركتنا لا تنضوي على شيء من الضرر القومي لكنها ترمي إلى التحرر والتنظيم»[2]. وفي هذا السياق لم

(1) عبد الرحمن عبد الغني: مصدر مذكور ص 166.
(2) جريدة بيروت، 20 أيلول 1936.

تقم المنظمات شبه العسكرية في الشرق صلات مباشرة مع الفاشيين والنازيين باستثناء الحزب السوري القومي. فقد أُعجب انطوان سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي، بالنظامين الفاشي والنازي لأنهما برأيه حققا إزالة البطالة وتقدم شعوبهما كونهما منظمين على أساس عقيدة متفوقة. بالطبع لا يعني ذلك أنَّ الاتصال بين انطون سعادة وبرلين وروما كان مفقوداً، بل أجمعت مصادر مختلفة على العلاقة بينهما. وحسب مصدر بريطاني، فإن الحزب السوري القومي تلقى معونة مالية من إيطاليا[1]. كذلك أشار الدبلوماسي الفرنسي Malzac أنَّ انطون سعادة الذي وصل البرازيل بجواز سفر فرنسي أكد على عزمه أحداث ثورة في لبنان وطرد الفرنسيين بمساندة من روما وبرلين[2] ومع اقتراب نشوب الحرب العالمية الثانية تجمع في مدينة جونية قيادات معادية لدول الحلفاء وذلك من مختلف بلدان الشرق. وكان يقيم فيها مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، ونائب ملك مصر سابقاً عباس حلمي، ومئات الفارين من تركيا وإيران.

عام 1938 كتبت جريدة الأوريان البيروتية بأن مبعوثين نازيين وفدوا إلى لبنان واتفقوا مع مجموعات محلية على تأسيس مراكز مؤيدة للدعاية النازية فيه. بعد ذلك قام زعيم الشبيبة الهتلرية فون شرايخ بزيارة إلى دمشق وبيروت في 14 كانون الأول عام 1937

(1) F.O 371-doct 45365 Le 25 avril 19 us.
(2) Malzac. M., L'émigration syro-libanaise en Amérique du Sud. (C.H.E.AM) 409 le 12 juillet 1939, annexe p. 7.

على رأس وفد ضم 15 عضواً. وحسب تصريح أدلى به اعترف بأنه جاء إلى المنطقة بهدف الإطلاع ميدانياً على تنظيم حركة الشباب العربي. أما ملخص الأفكار والطروحات التي حملها فهي:

- إخضاع كامل المؤسسات الألمانية في الشرق الأوسط لسلطة الرايخ.
- تأسيس مدارس المانية جديدة[1].
- تنظيم المجموعة الشبابية المتخرجة من هذه المؤسسات.

وأثناء مؤتمرة الصحفي رد شرايخ بإجابة مبهمة بما يتعلق بتصنيف النازية للعرب في المرتبة الرابعة عشرة. وعن سؤاله عن سبب تأسيس نوادٍ نازية في مصر وبيروت أجاب بأنها مخصصة للألمان الموجودين في هذين البلدين[2].

استغلال النهوض التحرري العربي عام 1936

ما حصل في إيطاليا وألمانيا من تغيرات في عهدي موسوليني وهتلر كانت تصل أخباره إلى العالم العربي فاستساغها بعقليته التقليدية وتمناها لنفسه، ولم يكن غريباً أن يتناقل العرب بإعجاب أخبار هذه الدول وبروزها على المسرح العالمي ويتابعوا ما حققته من انجازات ويعطوها تمنياتهم ومحبتهم نكاية بأعدائهم في فرنسا وبريطانيا. وقد أدركت المفوضية الفرنسية في بيروت مخاطر هذا الإعجاب العربي، لذلك أصدرت عدة قرارات تطال كل الوسائل

(1) Revue Asie française, Janvier 1938, p. 32.

(2) F.O - 371 document 20 850, décembre 1937, page 209.

الإعلامية الألمانية أو المتأثرة بها. وبموجب القرار عدد 1752 تاريخ 21 أيلول سنة 1929 منع المفوض السامي نشر وبيع وتوزيع الجرائد الألمانية الصادرة باللغة العربية في برلين[1] وهي عمال النقل والكفاح النقابي.

وبتاريخ 14 آذار عام 1932 منع دخول المجلة الشهرية La nation arabe لصاحبها شكيب أرسلان إلى الأراضي الواقعة تحت الانتداب الإفرنسي[2]. وبتاريخ 25 آب 1934 منع صدور كتاب «على أبواب الحرب» لمؤلفه سليم خياطة[3]. تزامن ذلك مع تعاظم دور المعارضة الوطنية في المشرق العربي ضد السياستين البريطانية والفرنسية. فقد شهد العراق تطوراً مهماً حين تسلم قيادة جيشه عدد من الضباط القوميين. وقام نشاط وطني في إمارات الخليج العربي التي لم تعهد وعياً قومياً من قبل، وتمثل ذلك بجماعة الشبيبة في الكويت.

في فلسطين أدى استفحال الخطر الصهيوني فيها إلى ظهور رأي عام واع أكره الأحزاب على وقف منازعاتها وتوحيد جبهتها. في مطلع عام 1936 تشكلت لجنة من رؤساء الأحزاب الستة للأشراف على الحركة الوطنية التي كانت مطالبة باتخاذ إجراءات وخطط قوية وعنيفة ضد الاستعمار والصهيونية. في عمان رفض الوطنيون أوامر الأمير عبدالله بترك قضية فلسطين يعالجها حسب هواه. وفي حزيران 1936 عقد الوطنيون مؤتمراً لهم في بلدة أحد

(1) الجندرمة اللبنانية، عدد 11059 بيروت 16 تشرين اوول 1929.

(2) الجندرمة اللبنانية، عدد 9/ 22 بيروت 14 آذار 1932 نقطة الناقورة.

(3) قيادة الألاي، عدد 5552 بيروت 25 آب سنة 1934.

العمد بدعوة من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني جمعوا فيه المال والسلاح وأرسلوها مع عدة مئات من المقاتلين إلى فلسطين[1].

في سوريا أعلن إضراب شامل فيها في مطلع عام 1936 رداً على موقف المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل بحلّ البرلمان إلى أجل غير مسمى وإغلاق مكاتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب وإلقاء القبض على عدد من زعمائها. ما حصل في سوريا ألّف مشاعر العرب وأثار حميتهم. في بغداد تألف وفد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وطاف على المفوضيات الأجنبية ليعلن استنكار المجلسين لسياسة القمع الفرنسية. فيما رفع عدد من النواب احتجاجاً إلى عصبة الأمم في جنيف. وفضلاً عن إضرابات التأييد والطواف في مظاهرات سلمية وخطب الجوامع في أنحاء الأردن المنددة بالانتداب الفرنسي تمّ تشكيل لجان الدفاع عن سوريا. في لبنان ظهرت حركة تضامن مع سوريا من نوع لم يشهده من قبل تاريخ هذه البلاد لأنه تميز بالشمول ومن كل الطوائف. فقد خرجت مظاهرات التأييد في عدة مدن لبنانية، وتمّ فتح مراكز للكتلة الوطنية في بيروت وطرابلس. في هذه الأثناء أظهر البطريرك الماروني عريضة تضامنه مع المطالب السورية وأرسل المساعدات للعائلات المنكوبة في دمشق. وفي هذه الأجواء التضامنية أرسل التجار اللبنانيون في مناسبتين وفداً إلى رئيس الجمهورية اللبنانية يطالبون تدخله لدى السلطات الفرنسية لإيجاد حل سلمي لرغبات الشعب السوري[2]. خلال

(1) أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين. المكتبة العصرية. صيدة 1966 ص 210.

(2) Revue, Asie française, mars 1936, p 98-99. Paris.

تلك الفترة أدركت برلين وروما واقع العرب وخيبتهم من دول الحلفاء فراحوا يعلنون في كل مناسبة تأييدهم للقضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين وانتفاضتها العسكرية عام 1936.

ـ في تلك الفترة اقترح قنصل المانيا في القدس على حكومته إيقاف الهجرة اليهودية من المانيا والحفاظ على عواطف الود التي يكنها العرب نحو ألمانيا الجديدة وزعيمها باللجوء إلى ما يلي:

ـ قيام تعاون ثقافي الماني ـ عربي بقبول عدد من الطلبة العرب في المعاهد العليا الألمانية.

ـ تنمية التعاون الصحفي بين الصحف العربية والألمانية.

ـ وفي تشرين الثاني 1937 حمل سعيد عبد الفتاح أمام رئيس النادي العربي بدمشق مشروعاً للتعاون الاعلامي بين السلطات الألمانية من جهة ومفتي القدس الحاج أمين الحسيني ومجلس ادارة النادي العربي من جهة أخرى ويتضمن المشروع البرنامج التالي:

1 ـ تعضد المانيا العرب ايديولوجياً بالتعبير عن التعاطف مع حركة الاستقلال العربي في الأوساط المحلية والدولية في كل فرصة سانحة، ومادياً عن طريق تزويد حركة الاستقلال العربية بالمال، وتجهيز جميع مراكز الدعاية التي يكوّنها الفريق العربي.

2 ـ يدعم العرب المانيا في المجالات التالية:

ـ تنمية التجارة الألمانية في العالم العربي الاسلامي.

ـ تهيئة المناخ الودي المتعاطف مع المانيا.

ـ نشر الأفكار الوطنية الاشتراكية (النازية) في العالم العربي والاسلامي.

ـ مكافحة الشيوعية...

- مقاطعة البضائع اليهودية.
- الاستمرار بأعمال العنف في جميع المستعمرات الفرنسية.. التي يقطنها عرب مسلمون.
- نشر الثقافة الألمانية في الأقطار العربية الاسلامية.
- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الألمانية[1].

ولكن هذا المشروع لم يحظ بموافقة السلطات الألمانية في سوريا وفلسطين. في حين وزع عملاء النازية دعايات معادية للسامية بناء على تعليمات مصدرها برلين مباشرة، وتناولت بشكل رئيسي الرئيس الأمريكي روزفلت التي اعتبرته «حامي اليهود». أعدّ هذا العداء للسامية في برلين بواسطة جهاز خاص في وزارة الدعاية برئاسة Goebbels مسؤول الشؤون العربية فيها.

بين 8 و10 أيلول 1937 عقد مؤتمر لدعم الانتفاضة المسلحة الفلسطينية في بلودان (سوريا). وقد شارك فيه عدد كبير من قادة العرب. وفي أثنائها أشارت تعليقات الصحف الأجنبية إلى أن المؤتمر تحقق بفضل تمويل مالي من «بنك عرب» الألماني الذي دفع 5000 ليرة لرئيس المؤتمر[2]. ودعمت هذه الصحف موقفها بالإشارة إلى أن التغطية الصحفية الأوروبية الوحيدة في بلودان كان Venselten مراسل الوكالة الألمانية D.N.B.

ما حاولت المانيا إظهاره من عداء لليهود لم يعكس حقيقة العلاقة بين الطرفين. بل إن كثيراً من المهاجرين اليهود الألمان في الشرق اعتبروا من مجندي النازية والمخلصين لوطنهم الأصلي

(1) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 328 و331 و332.
(2) Revue polique et parlementaire, Le 10-12-1937, p. 391 Paris.

المانيا. فقد أكد جاك ملحه مدير المجلة الأسبوعية اليهودية في القاهرة (Aurore) إن أبناء طائفته من أصل الماني وإيطالي سيحافظون في المستقبل على اخلاصهم، رغم كل شيء، لموطنهم الأصلي كما كانوا في الماضي، وهم دائماً على استعداد للعمل على نصرته عند الحاجة والموت من أجله. ومن ناحية أخرى عبر الدكتور الألماني Fril بشعور لطيف تجاه اليهود الألمان في فلسطين وذلك أثناء مهمة قادته إلى هناك. فيما أشار Vernier «إذا أردنا أن نصدق الأوساط الصهيونية فإن العناصر العربية الأكثر نشاطاً في فلسطين وجدت لدى البعثة التبشيرية الألمانية الدعم والإعانة المالية والمساعدة الغذائية، وأخيراً تم تسهيل شراء الأرض التي كانت صعبة أمام الصهاينة. لا يمكننا إلا أن نلاحظ أن التملك العقاري الألماني الجديد طال في مجموعه حزاماً متواصلاً يقطع الساحل ويمتد على طول الحدود اللبنانية الفلسطينية»[1].

وأخيراً جاء نشوب الحرب العالمية الثانية مناسبة لكل من موسوليني وهتلر لاستغلال ما أقاموه من مؤسسات وعلاقات في المشرق العربي لصالح طموحاتهم في هذه المنطقة. في 25 نيسان 1939 أخذت اذاعتا برلين وشتوتجارت توجهان برامجهما بالعربية. وتلتهما ثلاث محطات إرسال أخرى في ميونخ وساربروكن وفرانكفورت جميعها موجهة إلى المشرق والمغرب العربيين. وبرز في هذه البرامج يونس بحري من العراق والدكتور تقي الدين الهلالي من مراكش... ومثلما تناولت الدعاية الألمانية

(1) Bernard Vernier, op. cit., p. 46-47.

الظلم والاضطهاد اللذين تعرض لهما العرب على يد فرنسا وبريطانيا في الوطن العربي ركزت على الدعوة إلى الوحدة العربية[1].

قيام حكومة فيشي والدخول المباشر لدول المحور في سوريا ولبنان

كان نشوب الحرب العالمية الثانية فرصة للانتداب الفرنسي لضرب كل المكتسبات الوطنية التي تحققت في المشرق العربي. فقد أمر المفوض السامي بيو بوقف العمل بالمؤسسات الدستورية في سوريا ولبنان واستبدلها ببرنامج عمل وضع تحت إشراف لجنة من المديرين. وافترض بيو أن أسباب سوء الإدارة في لبنان هو نتيجة وفرة المشكلات التي تقوم بين القيادات الدينية والمدنية بهدف البروز الشخصي مستبعداً أي دور للوجود الفرنسي الفاعل في هذا البلد. لهذا اقترح حلاً يقضي بتنصيب ملك على لبنان من خارج الأسر العربية الملكية الحاكمة. بل اختار أميراً مسيحياً لأن لبنان «أصبح في الشرق الأوسط آخر ملجأ للطوائف المسيحية». وحسب اقتراح بيو يجب أن يكون الأمير بروتستنتياً، برنادوت السويد على سبيل المثال[2].

وفي التوقيت نفسه عادت نغمة الملكية في سوريا لتتردد من جديد ليس على صفحات الجرائد وإنما وراء الكواليس، وقيل إنّ

(1) علي المحافظه: مصدر مذكور ص 356.

(2) Gabriel Puaux: Deux années au Levant, souvenir de la Syrie et du Liban. Paris 1952. p. 66 et 67.

المفوض السامي بيو يتجه إلى إنشاء مملكة في سوريا ظناً منه أن التاج السوري سيرتبط بفرنسا برابطة الولاء، بينما لا يمكن ضمان ذلك في ظل الجمهورية، لذا فاوض وزير الخارجية السعودي واستفسر عما إذا كان الملك عبد العزيز يوافق على تسليم عرش سوريا للأمير عبدالله حاكم شرقي الأردن. ولكن بيو اضطر لإصدار تعميم منع بموجبه نشر أية أخبار تتعلق بتنصيب الأمير عبدالله ملكاً على سوريا، وطال المنع كتابة المقالات والمنشورات وقيام المهرجانات بهذا الخصوص كما شمل عدم إعطاء إذن للصحافيين بالسفر إلى عمان[1].

تلازمت هذه التطورات في المشرق مع انتهاء مرحلة الهدوء التي خيمت على هذه المنطقة بعد الاجتياح الكاسح الألماني لكل من النروج وهولندا وبلجيكا. في 10 حزيران 1940 تدهورت الأوضاع في أوروبا من سيء إلى أسوأ بعد دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا. وفي 22 حزيران أفادت الأنباء أن الجنرال بيتان طلب باسم فرنسا الهدنة مع ألمانيا وجرى التوقيع عليها، ثم أعلن قيام حكومة فيشي. طرح الوضع الجديد علامات استفهام حول مصير المستعمرات الفرنسية. وخشي الفرنسيون أن تعلن بريطانيا سوريا الكبرى تحت التاج الهاشمي لتجر العرب إلى الحرب كما فعلت مع بداية الحرب العالمية الأولى، ويخلف الأمير عبدالله أباه الشريف حسين في الجهاد. كان سهلاً على بريطانيا أن تلجأ إلى هذه الخطة لأنها أصبحت أقوى دولة أجنبية

(1) جوزف الياس: تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865/ 1965. ـ الجزء الثاني: دار النضال بيروت 1983 ص 51.

(2) F.O. 226, document 265 le 25 avril 1940.

مؤثرة في شؤون الشرق الأوسط، وهذا ما كان يدغدغ أحلام الأمير عبدالله.

لكن لم تشأ لندن إعطاء حكومة فيشي الدليل الملوس على أنها متحمسة للسيطرة على ورثة الانتداب الفرنسي بعد هيمنة الألمان على القرار في باريس بل اكتفت بتعزيز وجودها العسكري في عمان وبغداد والقاهرة. وفي 3 تموز 1940 أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً رسمياً أكدت فيه حرص حكومة صاحب الجلالة على بقاء بلدي المشرق تحت السيطرة الفرنسية وبعيداً عن كل تأثير أو نفوذ لدول المحور أو استعمالها كقاعدة لضرب بلد آخر في الشرق الأوسط[1].

موقف دول المحور

بموازاة ذلك حرصت دول المحور على تجنب وقوع سوريا ولبنان تحت سيطرة غير فرنسية بانتظار تطورات الوضع الأوروبي. وأحجمت حكومة الرايخ عن استخدام أراضي بلدان المشرق لأن الظرف غير مناسب ولا سيما أن القيادة النازية كانت تفكر بغزوات بعيدة المدى منها هبوط جنود المظلات الألمان في قبرص وفي حلب أو بيروت للزحف إلى سائر بلدان الشرق بالاشتراك مع قوات فيشي التي سيناط بها نسف الجسور والممرات وتدمير مصافي البترول. ويسجل غروبا وزير المانيا السابق في العراق والمسؤول في ذلك الحين عن الشؤون العراقية بالخارجية الألمانية عن وجود لجنة سرية للتعاون مع البلدان

(1) Charles Roux: Cinq mois tragiques aux Affaires étrangères, 12 mai-1er novembre 1940, Paris 1949. p. 117.

العربية ومقرها بغداد ورئيسها وأعضاؤها لجنة 1941 إضافة إلى ممثلين عن ملك السعودية وممثلين عن سوريا أحدهما شكري القوتلي[1][*].

كانت للنازية الجرمانية اهتمامات خاصة إزاء البلدان العربية الثلاثة مصر وسوريا والعراق. ويكمن سبب ذلك في الموقع الاستراتيجي والسياسي لهذه البلدان وثروتها الطبيعية.

وكانت سوريا تحتل الموقع الرئيسي على الطرق المؤدية إلى بترول الموصل وقناة السويس. غير أن المباشرة بتنفيذ المخططات الألمانية في هذا البلد تعرقل بسبب فقدان التخطيط مع حكومتي روما وفيشي. وفي ربيع عام 1940 أعطى الألمان شركاءهم الايطاليين الأولوية في تقرير السياسة الخاصة بالبحر المتوسط ولدى العرب. غير أن استحالة الغزو البحري الألماني لانكلترا (أسد البحر) بدل الموقف النازي.

وهكذا برزت قضية بلدي المشرق على جدول الأعمال واحتلت مسألة الموقف من حركة التحرر الوطني العربية وخاصة في بلاد الشام موضوع مناقشات عديدة بين الأوساط الحاكمة في برلين. سبق التغلغل المباشر لدول المحور في الشرق تصريح عبر الإذاعة الألمانية موجّه إلى شعوب تلك المنطقة، وقد ورد التصريح باللغة

(1) اليعازر بعيري: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي. ترجمة بدر الرفاعي، سينا للنشر. القاهرة. المكتبة الثقافية بيروت 1992 ص 37.

(*) يذكر مجيد خدوري أن بعض السياسيين العرب أمثال عادل ونبيه العظمة ومجيد وعادل ارسلان وراسم الخالدي وغيرهم عقدوا اجتماعاً في تشرين الأول 1941 خلال إقامتهم بتركيا وقرروا مواصلة التعاون مع دول المحور على أن يتولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الجانب العربي في المحادثات. انظر كتاب ألمانيا النازية وفلسطين ص492.

الفرنسية بتاريخ 23 تشرين الأول 1940 وجاء فيه: «لقد نظرت ألمانيا التي تكنّ مشاعر الصداقة للعرب، وتحدوهم الرغبة في أن يتمتعوا بالرخاء والسعادة ويحتلوا بين شعوب الأرض المكان الذي يتناسب مع أهميتهم التاريخية الطبيعية، باهتمام مستمر إلى نضال البلدان العربية في سبيل الحصول على استقلالها. وبإمكان البلدان العربية أن تركن إلى الجهود التي تبذلها لتحقيق هذا الهدف على عطف ألمانيا التام في المستقبل. وفي إدلاء ألمانيا بهذا التصريح تجد نفسها على اتفاق تام مع حليفتها إيطاليا»[1].

استقبل التصريح المشار إليه بتحفظات من بعض رجال السياسة العرب الذين يوجسون خيفه من نوايا دول المحور التي لا تختلف عن تصريحات صدرت عن دول الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى. وعبر الساسة العرب عن تحفظهم بشكل رسالة صدرت عن بعض القوميين المقيمين في بيروت إلى حكومة الرايخ في كانون الثاني 1941. وقد أكدت المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم «اللجنة القومية العربية في بيروت» إن أهم ما يطالب به العرب هو إقامة دولة عربية موحدة في آسيا تليها وحدة أخرى تضم مصر بوجه خاص، وأن العرب كانوا يتوقعون من ألمانيا أن تساند أهدافهم. أما فيما يتعلق بالتصريح فقد وضعت مجموعة بيروت السؤال التالي:

«ما الذي تفهمه حكومة الرايخ من كلمة «استقلال»؟ هل كانت تعني استقلال كل بلد عربي على حدة، وهو ما اعترف به الحلفاء، وهل تعني الاستقلال المشترك لكل العرب في دولة

(1) لوكاز رهير زوير: ألمانيا الهتلرية والشرق العربي. ترجمة احمد عبد الكريم - دار المعارف مصر 1968 - ص 128.

ثابتة؟ وتساءلوا هل يمكن فهم اصطلاح «استقلال» بمفهوم استقلال ألمانيا، أم هو متعلق بالاستقلال الرسمي الذي يشبه الاستقلال الذي منحته انكلترا للعرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى؟ وفي إشارتها إلى العرب هل كانت حكومة الرايخ لا تقصد إلا عرب آسيا؟ وهل كانت تقصد أيضاً عرب شمال أفريقيا؟. وكانوا يريدون أيضاً أن يعلموا ما إذا كانت حكومة الرايخ على استعداد للاعتراف بدولة عربية تضم غرب آسيا، على حين تعترف بالحق في حسم مستقبل البلدان الأخرى، وبوجه خاص مصر. وفي النهاية تساءلوا عما إذا كانت ألمانيا تعترف بوحدة السكان في كل بلد على حدة على اعتبار أن ذلك يعني القومية العربية، أو ما إذا كانت تقبل نظرية الدول الغربية الخاصة بكون التمييز الجنسي والديني يشكل عاملاً حاسماً»[1].

يلاحظ أن التصريح الألماني النازي بتأييد القضايا العربية لا يعكس حقيقة النقاشات في الأوساط الألمانية. وقد عرضت نتائج هذه المناقشات في المذكرات التي رفعها نائب وزير خارجية هتلر ويهرمان إلى رئيسه ريبنتروب حيث عارض بقوة تقديم أية مساعدة فعالة إلى حركة التحرر العربية[2]. بموازاة ذلك كانت إيطاليا تتجاهل مسألة الوحدة العربية بل عارضت بشدة أي تصريح بتأييد تلك السيطرة التي أراد موسوليني أن تمتد إلى تونس ومناطق عربية في الشرق الأدنى. وفضلاً عن ذلك، فقد سعى ويهرمان لكي يثبت أن ذلك ممكن أن يسبب المشاكل في العلاقات مع حكومة

(1) المصدر نفسه ص 130 - 131 - رسالة اللجنة وقعها كل من أسعد حازم - أنيس الصغير احمد الداعوق - محمد علي بيهم - قسطنطين جبني.

(2) ج - بوندارفسكي: هزيمة الفاشية ومصير العرب - مجلة الطريق - العدد 6 - 1970 ص 139.

فيشي. وفي برقيته المرفقة بمذكرة ويهرمان، أكد السفير الهتلري في باريس أبيتز أن نشر المانيا اعلاناً بمساعدتها لحركة التحرر العربية، يتعارض برأي الأوساط الحاكمة في فيشي مع البند الثاني من اتفاق الهدنة الفرنسي ـ الألماني[1].

ولكن ويهرمان لم يكتفِ بذلك. «ففي المذكرات التي رفعها، أكد بالاستناد إلى تقارير السفير الألماني في انقره فون بابن، أن مساندة حركة التحرر العربية ستحرم الدبلوماسية الألمانية في انقرة حرية المناورة لأنه حينما ستحين الظروف، سيتوجب تسليم تركيا جزءاً من سوريا»[2].

وكان ويهرمان يأمل من ذلك بجعل سوريا أداة للمقايضة مع الفيشيين وحكومة أنقرة آملاً على ما يبدو بدخول تركيا الحرب إلى جانب المحور. إلا أن المستشرق المعروف والذي هو في ذات الوقت كولونيل البعثات الخاصة لدى القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية (ماكس فون أو بنهايم)، لم يكن من أنصار هذا الرأي.

ففي المذكرة بتاريخ 22 آذار 1940 التي وجهها إلى هتلر وريبنتروب، طالبهما بالاهتمام بسوريا لأنها تحتل موقعاً وسطاً في الشرق الأدنى واقترح الاسهام في إنشاء دولة عربية كبيرة في هذه المنطقة «سنلعب في هذه الدولة منذ البداية الدور المهيمن»[3].

وحوالى ربيع عام 1941، نوقشت القضية السورية والعربية على نطاق واسع من قبل الدوائر الألمانية النازية وظهر وجهتا نظر: إما

(1) المصدر نفسه ص 139.
(2) المصدر نفسه ص 140.
(3) المصدر نفسه ص 140.

تحويل العرب إلى عملة مقايضة خلال المحادثات مع إيطاليا وحكومة فيشي وتركيا وإما تحويل البلدان العربية إلى محمية جرمانية نازية في الشرق الأدنى. علماً أن هيئة الأركان العامة النازية لدى مناقشتها لوجهة النظر الثانية كانت تميل لإخضاع هذه المحمية للسيطرة الاسمية للعائلة السعودية[1].

من جهة أخرى كان البريطانيون والصهيونيون على حد سواء يراقبون بقلق تسلل الدعاية الألمانية إلى وسط اللبنانيين والسوريين[2].

جهاز الدعاية النازية وتأثيره خلال الحرب الثانية في المشرق العربي

بلا ريب كانت الوعود الألمانية للعرب محاولة دعائية لتسهيل نشاط مؤسساتها في الشرق لا سيما وأنها لاقت صدى في تلك المنطقة بعد زيارة فون شيراخ حيث أن النمط الألماني للتنظيمات شبه العسكرية والشبابية وبعض الشعارات النازية، وبخاصة نظرية الزعيم، كانت موضع شعبية واسعة النطاق. ولم تكد توقّع هدنة 22 حزيران 1940 بين حكومة فيشي والمانيا الهتلرية حتى دخل قدامى الاختصاصيين الألمان في شؤون الشرق إلى سوريا ولبنان، منهم تحت غطاء رسمي كعالم الآثار Von oppehieur مصحوباً

(1) المصدر نفسه ص 140.
(2) لورا إيزنبرغ: عدو عدوي ـ العلاقات الصهيونية اللبنانية 1900/ 1948، ترجمة رضى سلمان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت بدون تاريخ ص 150.

بلجنة مؤلفة من أربعين عضواً، وآخرون بطريقة سرية. انضمّ هؤلاء إلى الألمان النازيين المحررين من معسكرات الاعتقال الخاصة بهم في بلاد الشرق مع بداية الحرب العالمية الثانية. ونظراً لغياب قنصل ألماني، وبانتظار وصول آخر، تولى قيادتهم أحد التجار الألمان Rolan-Eilander المولود في بيروت ونسيب إحدى العائلات اللبنانية[1]. في 30 أيلول 1940 انضم للجنة الهدنة الإيطالية في بيروت الألماني Rudolf Roser الذي عرف بوقاره ولطفه. فكان يدعي السير على قدميه ليوفر المحروقات للسائقين اللبنانيين في العاصمة. وكان Roser تابعاً أيضاً لمركز التصوير الألماني وممثلاً لشركة فويتلندر للنظارات مما أكسبه خبرة عميقة في البلاد وبعلاقات متعددة مع كل الأوساط. اتخذ Roser مقراً له في أوتيل متربول، البيت الألماني السابق في حي الزيتونة. ونظراً للنشاط المتزايد انطلاقاً من هذا الأوتيل أصبحت مهمة الأمن فيه خارج اختصاص السلطات الفرنسية الفاشية. أحاط Roser نفسه بعدد من المساعدين الضالعين في شؤون سوريا ولبنان. إلى جانب (آيلندر) كانت تعمل امرأتان الأولى Paula Koch وهي من عائلة ألمانية كانت تعمل في التجارة ومقيمة في حلب منذ ما يزيد عن خمسين سنة، تتكلم العربية والفرنسية بطلاقة. وشغلت فيما بعد الممثلية الألمانية في القنصلية السويسرية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين برلين وباريس في مطلع الحرب الثانية. أما المرأة الثانية فكانت الأخت ماري روز من أتباع القديس سان شارل

---

(1) Témoignages: Les Allemands en Syrie, Juillet 1940-1941. Buenos aires 1942 p. 6.

بورون حيث قامت بنشاط سياسي مهم مستغلة عملها في المستشفى الألماني[1].

وحسب مصادر المانية انحصرت مهمة فرقة التجسس الألمانية برئاسة Roser بأربعة أنواع في المشرق العربي:

1 ـ بث دعاية مناوئة للفرنسيين ولصالح المانيا.

2 ـ جمع معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية.

3 ـ تجهيز بنية تحتية تكون جاهزة لانقلاب محتمل.

4 ـ وضع خطط عن كيفية مدّ الثورة العراقية بالعتاد والسلاح[2].

بعد فترة وصلت إلى سوريا عدة وفود ألمانية ومن مختلف الاختصاصات وكان أبرزها البعثة العسكرية برئاسة von prat والتي نزلت في منطقة أبو كمال بهدف دراسة الحدود العراقية وذلك لتزويد ثورة رشيد عالي الكيلاني في بغداد بالسلاح.

توصل جهاز التجسس الألماني في المشرق إلى تشكيل نواة لقيادة سياسية في أوتيل متروبول تولاها أنصار المانيا المحليون في هذه المنطقة، منهم المتزوجون من ألمانيات أو من الذين أقاموا في ألمانيا أو المرتبطين بها لدوافع مختلفة.

وكان أفضل المساعدين لـ Paula Koch طبيب الأسنان في دمشق سعدي الكيلاني وزوجته الألمانية اللذان حوّلا مزرعتهما في منطقة الغوطة إلى مركز للنشاط الدعائي الألماني ومركزاً لمحطة

---

(1) Probleme français, No 9: «Les Allemends en syrie sous le gouvernement de vichy 1942», Paris 1943 p. 6 et 7.

(2) Lipshits, Isaac: Le politique de la France, 1962. p. 89.

بث إذاعي[1]. وفي بيروت تولى رشيد البربير مهمة بث الدعاية النازية بعدما زوّد بمبالغ كبيرة من المال. وتمت تغطية نشاطه بإلحاقه بوكالة الأنباء الإلمانية D.N.B. وشغل سعيد إمام رئيس الخلية النازية في العاصمة اللبنانية منذ عام 1937. وعلى العموم كانت القيادات الإسلامية تتعاطف مع قضية المحور. وتشير مصادر الأرشيف البريطاني إلى عدد من الزعماء السوريين واللبنانيين المتهمين بالتعامل مع المحور مثل شكري القوتلي ورؤساء وزراء سابقين في لبنان كأحمد الداعوق وسامي الصلح ورياض الصلح. هذا الأخير أنكر في مقابلة مع أحد المستشارين البريطانيين التهمة، إلا أنه اعترف بأنّ معظم القيادات الإسلامية كانت في البدء تتعاطف مع الألمان لأنهم راغبون في التخلص من الهيمنة الفرنسية.

في الواقع استفاد النازيون من حالة الضعف الفرنسي في المشرق العربي وكره السكان المحليين لهم، فأخذوا يزيدون من تداخلاتهم. في كانون الثاني 1941 عزز جهاز التجسس الألماني في الشرق بأبرز اختصاصيي المانيا في الشؤون الآسيوية Von Henting الذي كان منذ الحرب العالمية الأولى أحد الأعضاء البارزين لجهاز التخصص الألماني في مسائل قارة آسيا. في 25 كانون الثاني دعا إلى اجتماع في أوتيل متربول الزعماء البارزين السياسيين والدينيين في سوريا ولبنان وتناول البحث معهم سوء الإدارة الفرنسية المفروضة عليهم ومشكلة تأمين الإعاشة التي أخذت تزداد تفاقماً. وبين الحين والآخر كان يعرض عليهم فيلم

(1) Problème française, No 9. op. cit. page 7 et 8.

«نصر في الغرب» Sieg in westen. في الوقت نفسه طلب هينتغ معرفة وجهة نظر الزعماء المسلمين فيما يتعلق بتشكيل امبراطورية عربية؛ وطرح تصوّراً لاجتماع إسلامي يعقد في دمشق، ثم حث على تشكيل منظمات للشباب على غرار ألمانيا. كما شجع الزعماء المتطرفين ضد الانكليز ونصحهم بالتعاون مع حركة شباب الفتوة العراقية. واستغل أيضاً التململ اللبناني السوري من فرنسا لعجزها عن تأمين الإعاشة ولعدم تصديق المعاهدتين المعقودتين عام 1936 مع كل من سوريا ولبنان اللتين تلغيان الانتداب الفرنسي على البلدين. بالمقابل راح هينتغ يبرز تفوق العنصر الألماني الجديد بالسيطرة وذلك أثناء الزيارات التي قام بها برفقة Roser إلى كل من دمشق وطرابلس واللاذقية وحلب وحماه. وأثناءها استقبلا بكل مظاهر التكريم من قبل وجهاء ورؤساء العشائر ورجال الدين فضلاً عن مظاهرات التأييد لهتلر من قبل المواطنين الذين ردّدواالهتافات التالية:

بلا مسيو	بلا مستر
كله برّه	هيدي سكتير
بالسما الله	وعلى الأرض هتلر
فيني مسيو	فيني مستر[1].

في أعقاب ذلك راح يتعزز دور المانيا في المشرق العربي بعدما قررت حكومة فيشي الانسحاب من عصبة الأمم، وهذا يعني

(1) Témoignage, op. cit. p. 10 et 11.

زوال الانتداب الفرنسي قانونياً لأنه ممنوح رسمياً من قبل هذه المؤسسة الدولية.

أما السبب الآخر لنجاح المحور في الشرق هو ما أشار إليه أنيس صايغ: «بينما كان الانكليز يدعمون حكاماً معينين في العراق وشرقي الأردن وجماعات سياسية معينة في فلسطين، وهم حكام وعائلات ملّهم الشعب بعدما تعارضت مصالحهم مع مبادئه، كان المحوريون يتصلون بالشعب مباشرة، بمنظمات شبيبته الديناميكية وبمدارسه وكلياته وأوساطه المثقفة ومفكريه»[1].

تلازم النجاح السياسي للمحور في الشرق مع تسجيل انتصارات عسكرية له في تلك المنطقة وقيام انقلاب عسكري في العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني في أول نيسان 1941 والذي اعتبر تهديداً مباشراً لآبار البترول بالموصل ولأنابيب النفط الممتدة من العراق إلى طرابلس وحيفا وللمصالح البريطانية في الخليج. وقد حصل الانقلابيون على دعم ومساندة المانيا، وكذلك على دعم بعض الأوساط العربية المعادية لسياسة لندن وعلى رأسها الحاج أمين الحسيني وبعض القوى السياسية في سوريا ولبنان. ولما حاولت بريطانيا قمع انقلاب الكيلاني ثارت موجة عارمة من الاحتجاج في العالم العربي ضدها لأنه اعتبر كأي قائد عربي يسعى لإخراج السلطة المحتلة من بلده. فقامت المظاهرات في بيروت وطرابلس وصيدا وهرع كثيرون من الشباب إلى القنصلية العراقية في بيروت يطلبون تسجيل أسمائهم للتطوع إلى جانب الانقلاب. وأعلن معظم قادة الأحزاب السياسية والعديد من رجال

(1) أنيس صايغ: مصدر، مذكور ص 184.

الدين تأييدهم لحكومة الكيلاني، وشكل ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وزكي الأرسوزي «جمعية نصرة العراق» في سوريا... وقام الشباب القومي في سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن بتدمير أنابيب شركة نفط العراق (I.p.c) ومضخاتها المارة في هذه الأقطار... واندفعت العناصر المصرية المؤيدة للحركة العراقية بطبع البلاغات الحربية العراقية سراً وتوزيعها على الجماهير[1].

أما في برلين فقد تظاهر الطلبة العرب آنذاك، وطالبوا الحكومة الألمانية بإعطائهم السلاح ونقلهم إلى العراق ليقاتلوا الانكليز إلى جانب الجيش العراقي. واستجابت السلطات الألمانية إلى طلبهم ونقلت من أراد منهم إلى معسكر للتدريب في غرب المانيا. ولما انتهى أمر حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، غادر الطلبة المعسكر المذكور، ونقلتهم السلطات الألمانية إلى اليونان ليتموا تدريبهم في معسكر خاص في رأس سونيون قرب أثينا، والتحق بهذا المعسكر العديد من الشباب المدنيين والعسكريين العرب الذين هربوا من العراق بعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني[2]. كان الأمير عبدالله في شرقي الأردن الوحيد الذي أعلن وقوفه إلى جانب بريطانيا لقمع ثورة الكيلاني وذلك لتحقيق طموحه بوحدة سوريا الكبرى تحت عرشه؛ المعروف أنه قبل قيام الانقلاب كان الكيلاني ورفاقه الضباط الأربعة في الجيش العراقي (المربع الذهبي) على اتصال مع دول المحور ويسعون إلى

(1) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 381.
(2) منير الريس: الكتاب الذهبي للثورات العربية. دمشق، مطابع الف باء 1977.

الحصول على تأيدهم في حال المواجهة مع بريطانيا. وقد صرح أحد مبعوثي نظام فيشي في بيروت Benoit-Nechin بأن القوات الفرنسية في هذه المنطقة سلمت حكومة الكيلاني بطاريات مدفعية من عيار 75 للدفاع عن نفسها ضد البريطانيين[1]. لذلك سجّلت بعض التحركات الألمانية باتجاه توسيع نطاق الحرب لتشمل بلاد الشام. ثم تعزز الوجود الألماني بإرسال اثنين من كبار الضباط عندهم ليكونا إلى جانب الجنرال دانتز في بيروت. نزل الضابط الأول Rhan(المستشار في السفارة الألمانية في باريس، ليتولى الاشراف على نقل الأسلحة من مخازن الجيش الفرنسي بسورية إلى العراق). في أوتيل السان جورج بجواز سفر فرنسي، فيما نزل الثاني Meyerichz في بارك أوتيل في برمانا مع ضابط مساعد. كان الضابطان يتمتعان بحرية الدخول إلى قيادة الأركان الفرنسية في المشرق. وقاما بعدة زيارات إلى الجبهة وأرسلا بملاحظاتهما مباشرة إلى برلين. وقد تجاوزا دور المراقبة الذي أنيط بهما حتى أصبح لهما التأثير في كل قرار يتخذه الجنرال دانتز[2]. أما التحرك الألماني الآخر في المشرق فكان الطلب من حكومة فيشي السماح لهم باستعمال موانىء بيروت وطرابلس واللاذقية. عندها أجاب دانتز باسم حكومته أن الطلب الألماني لا يخلو من أخطار من قبل المحور. وهنا طرحت فكرة استعمال

---

(1) Bertrand, Jean: «Simples remarques à l'usage des Français, de leurs amis et de leurs ennemis», 1941, Problème français No 1 p. 24-25.

(2) Thémoignages, op. cit. p. 23.

ميناء شكا لأنه أكثر ملاءمة وسرية. وتمّ إعطاء الأوامر للطائرات الفرنسية بالدفاع عن المواقع الألمانية في حال تعرضها للقصف الانكليزي في المشرق[1].

من جهة أخرى نشط الألمان على الجبهة اللبنانية ـ الفلسطينية بهدف تجنيد عناصر محلية تستخدم عند الحاجة وحسب تطورات الأحداث في تلك المنطقة. ويشير الأرشيف البريطاني إلى اجتماع عقد بتاريخ 12 شباط 1941 في منطقة رأس العين قرب صور في بيت خليل بك بين الشيخ ميزر عبد المحسن واثنيين من رجال المخابرات الألمانية. وهناك تبادلوا رسائل بهذا الخصوص ووعود كثيرة من قبل الألمان بعد الحرب[2]. ودرست المخابرات الألمانية مع الحركة الوطنية في سورية ولبنان إمكانية القيام بحرب عصابات في حال احتلال بريطانيا للبلاد. وتبين لها أن بالإمكان تنفيذ ذلك في جبل الدروز وحماه وطرابلس. لكن التعاون بين المانيا والوطنيين السوريين واجه عراقيل جمة لعل أولها وأهمها عدم إغضاب حكومة فيشي التي لا ترغب بتشجيع الوطنيين السوريين على خلق متاعب لادارة فيشي في سوريا ولبنان[3].

على كل حال لم تكن مساعدات المحور لثورة الكيلاني تتناسب واحتياجاتها عدا أن الوعود من دول المحور كانت غامضة وغير أكيدة. وهذا ما سهل احتلال الكتيبة الأردنية وبقيادة بريطانية بغداد والقضاء على انقلاب الكيلاني.

---

(1) توفيق وهبه: لبنان في حبائل السياسة، بدون تاريخ ومكان الطباعة ص 60 و61.

(2) F.O. 226, Document 265, Fevrier 1940.

(3) علي المحافظه: مصدر مذكور ص 381.

وفي 8 حزيران عام 1941 دخلت القوات البريطانية برفقة الوحدت الديغولية إلى سوريا ولبنان متذرعة باتفاق هتلر ووزير خارجية فيشي دالارن. وسبق ذلك تقرير قدمه Rhan إلى هتلر يشير فيه أنه «ليس في سوريا ولبنان على وجه العموم حركة تحرر عربية، وإنه في الصراع ضد انكلترا، ليس باستطاعة المانيا أن تستخدم سوى مجموعات صغيرة من الأشقياء واللصوص وقطاع الطرق»[1].

غير أن الضابطين الألمانيين Meydrichz وRhan ضغطا على الجنرال دانتز لكي يرفض طلب الحكومة اللبنانية بجعل بيروت مدينة مفتوحة أثناء الحملة البريطانية ـ الديغولية للاستيلاء على لبنان وسوريا. كما لاقت الفكرة معارضة من أنصار فيشي الذين شنوا حملة على المطالبين بها، وجاء ذلك في بيان وزع في بيروت من دون توقيع. وأبرز ما ورد فيه «... إن وصول الانكليز إلى بيروت أو دمشق لا بد أن يثير حرباً انكليزية المانية. وفرنسا تعمل بشجاعة مثلى تستحق الإعجاب وعرفان الجميل على إبعاد هذه الأهوال عنا، وملجأنا الوحيد هو الحياد الفرنسي...»[2].

لم يحلْ زوال الوجود الألماني في المشرق العربي من استمرار الدعاية الألمانية على وتيرتها تجاه الشعوب العربية ضد السياسة الانكلوسكسونية، وخصوصاً فيما يتعلق بقضيتي الوحدة العربية وفلسطين.

ومما كتبت جريدة «الجهير» شباط 1942 والصادرة في برلين «وفي رأينا أن مسألة مجال العرب الحيوي، تخف حدتها كثيراً

(1) ج ـ بوندارفسكي: مصدر مذكور ص 143.

(2) بيان وزع في بيروت (ورقة واحدة) مكتبة الجامعة الأميركية تاريخ 1941.

متى تقوضت أعلام الاستعمار الانكلوسكسوني وقضي على سلطانه في الشرق الأدنى، لأن كل مصائب العرب إنما جاءتهم من هذا الباب، وعندئذ تتم وحدة البلاد العربية ويكمل تعاونها وتتوافر لها أسباب الرغد والرفاه إلى زمان طويل...»[1]، في 30 آذار 1943 انشىء مركز الانباء العربي وتولى إدارته الصحفي عفيف الطيبي، وكان للمركز مندوب في صوفيا هو كامل مروة الذي كان يزوده يومياً بالأنباء وينقلها أيضاً إلى الاذاعة العربية في أثينا. وكان هذا المركز يصدر نشرة إخبارية يومية مع تعليق سياسي على الأنباء ومقالتين تذيعهما الاذاعتان العربيتان في برلين واثينا. وكان يصل إلى هذا المركز خمس عشرة صحيفة عربية من مختلف الأقطار العربية بصورة منتظمة بالإضافة إلى عدد من الصحف التركية والفرنسية... وكان يعمل في مكتب برلين من العرب بالاضافة إلى المدير (الطيبي) كميل سلطان والدكتور والي وتوفيق مجاهد والسيد معلوف[2]. ومن جهة أخرى اتهمت مجلة En Route الصادرة عن قوات فرنسا الحرة في المشرق جان هيللو بتسهيل مهمة النازيين في سوريا. ولم يكن انتقاله من سفير فيشي في أنقرة إلى ممثل هيئة فرنسا الحرة في بيروت ليتخلص من كل تعاطف مع قضية المحور، ومما أشارت إليه المجلة: «إن نشاط عملاء ألمانيا بقي مثمراً. وكان بالإمكان كل يوم في حلب وفي أوتيل Baron مشاهدة الاجتماعات لجواسيس المانيا ومناصريهم من السوريين والعراقيين. كل هؤلاء الجواسيس كانوا ينطلقون نحو تركيا. وكان

(1) مجلة «الجهير» شباط 1942 عدد 7. ص 8 برلين.

(2) علي المحافظه: مصدر مذكور، ص 422.

المفوض السامي قد منح هؤلاء الألمان عدداً مهماً من جوازات السفر السورية الموقعة على بياض من قبل موظف فرنسي. وكان الألمان يؤشرون عليها على بياض لاستخدامها في أية لحظة بعد مهرها من قنصليتهم في بغداد»[1].

خلاصة

بشكل عام لم يتعدّ التأييد العربي للمحور نطاق المشاعر العاطفية، ولم يخرج من حيز التمني بنجاح المحور قبل الحرب والتمني بانتصاره أثناء الحرب. أما المساعدات المتبادلة بين الطرفين فكانت محدودة. بلا ريب كانت الحرب العالمية الثانية فرصة جيدة لإضعاف الأميريالية بكل أشكالها فيما بدا للعرب حرباً أهلية أوروبية، وسيكون ذلك أملاً في استعادة حريتهم.

تجدر الإشارة أن العرب لم يكونوا على مستوى واحد من العلاقات مع دول المحور، فكانوا يفضلون ألمانيا لما لها من صفحة بيضاء عندهم. فإنها لم تحتل من قبل شبراً واحداً من أرض العرب. وما كان يعكر صفو العلاقات بين المحور والعرب هو أطماع إيطاليا المباشرة والتقليدية في طرابلس الغرب. فقد اختبر الليبيون بربرية الاستعمار الايطالي منذ سنة 1911. إن ثورات الشعب الليبي ضد الإيطاليين 1914 ـ 1918 ـ 1921 ـ 1927 و1930 قد حصدت، حسب الصحف التركية، أكثر من 260 ألف ليبي.

(1) Revue En route. le 1er septembre 1942. p. 20 Beyrouth.

بالمقابل لم تكن روما ترتاح إلى النهوض العربي في الشرق للتخلص من السيطرة الأجنبية، فقد نظرت بارتياب إلى المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931 وأبلغت الحكومة البريطانية أنها تفسر كل تلميح من جانب المؤتمر، ويتعلق بسياستها في ليبيا، عملاً عدائياً وغير ودي. رغم ذلك افتتح المؤتمر بالوقوف خمس دقائق حداداً على استشهاد عمر المختار، فيما تعرض الخطباء بالنقد لسياسة التعسف الإيطالية تجاه ليبيا[1].

ما أصاب ليبيا على يد الفاشست الإيطاليين لم يكن الحالة الوحيدة التي أثارت مشاعر الوطنيين العرب في المشرق ضد المحور بل يمكن الوقوف على المشاعر المعادية للفاشية والنازية في المنطقة في سياق النضالات المعادية للانتدابين الفرنسي والبريطاني عند بعض المثقفين الديموقراطيين والماركسيين والمتأثرين بالفكر الماركسي.

منذ منتصف الثلاثينيات بدأت تتبلور الحركة المناهضة للفاشية في الصحف والمجلات والكتب. في هذا التاريخ أثار الغزو الإيطالي للحبشة سليم خياطة الذي أصدر كتاباً تحت عنوان «الحبشة المظلومة».

وفي أواسط أيار 1937 ولدت «عصبة مكافحة الفاشية» التي تشكلت إثر اجتماع ضم فريقاً من الأدباء والمفكرين والمحامين والمهندسين والتجار والملاكين لبحث أخطار الدعايات الاستعمارية في البلاد. عام 1939 دعت إلى أول مؤتمر لها في بيروت في 6 و7 أيار، وفي كانون الأول 1941 أعيد بعث

(1) Revue La nation arabe, novembre 1931. p. 7. et 8 Genève.

العصبة من جديد وتولى فريق منها القيام بجولة في مناطق شملت سوريا ولبنان لكشف ادعاءات هتلر وموسوليني في المشرق العربي. بعد استكمال هذه الحملة عقد مؤتمر ثان للعصبة في بيروت بتاريخ كانون الأول 1942[1].

وخرج العرب من الحرب الثانية بخلاصة أن أملهم الوحيد للتخلص من تركة الاستعمار هو النهوض القومي العربي في أكثر من بلد عربي والالتفاف الجماهيري حول شعارات الوحدة والاستقلال.

(1) د. عبدالله حنا: الحركة المناهضة للفاشية في سوريا ولبنان 1932 ـ 1945 دار الفارابي - بيروت ـ 1975 ـ ص 19.

الفصل السادس

ثورة 23 تموز المصرية وولادة الحالة الناصرية

الثورة ـ أي ثورة ـ تقاس بما تحدثه من تغير كمي وكيفي في لحظة تاريخية معاصرة. وعمق التغير يعني أن الثورة، أو الظاهرة التي تستحق اسم الثورة، تشمل كل المؤسسات في المجتمع وقيمه وأنماط سلوكه. بل إن الثورة الحقيقية في نطاق تغييرها لا تتوقف عند حدود مجتمعها الوطني المباشر وإنما تحدث حول مركزها تغيرات وتداعيات متتالية الدوائر.

علم اجتماع الثورات يشير إلى أن ظاهرة الثورة من أهم الظواهر في التاريخ البشري والوجود الإنساني. فنقاط التحول الفاصلة في التاريخ كانت بسبب الثورات. وكل الأديان الكبرى، مثلاً حينما ظهرت كانت ثورات بهذا المعنى. وبالتالي مثلت فواصل تاريخية قاطعة في التحول البشري. وبالمعنى نفسه، وإن لم يكن بالدرجة نفسها، كانت ثورة 23 تموز في مصر عام 1952 تشكل منعطفاً تاريخياً لهذا البلد وفي تاريخ الوطن العربي، وعاملاً رئيسياً مؤثراً في العلاقات الدولية فضلاً عن كونها حركة سياسية اجتماعية ذات اتجاهات اقتصادية جديدة. وشكّل جمال عبد الناصر بالنسبة للمؤيدين والمعادين الرمز البشري لثورة يوليو حيث

أضفى عليها بممارساته وأسلوبه وصوته بعداً بشرياً يمكن التواصل معه بمشاعر الحب والعداء.

وإذا كانت البدايات الأولى لثورة 23 تموز ذات مظهر عسكري فليس معنى ذلك أنها انقلاب عسكري، بل ينبغي النظر إليه باعتباره المسار الطبيعي في التطور السياسي للدول العربية في العصر الحديث. وناصر هو صاحب البرنامج التطبيقي للنظرية التي أناطت بالضباط الدور التاريخي، باعتبارهم طليعة ثورية للعالم العربي. وفي كتابه «فلسفة الثورة» يوضح أنه بعد فشل ثورة 1919 «كان الموقف السائد هو الذي فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل. كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرّب ما بين أفرادها إطار واحد، يبعد عنهم، إلى حد ما صراع الطبقات والأفراد... وأن تكون هذه القوة من صميم القلب... وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض... وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المالية ما يكفل لهم عملاً سريعاً حاسماً... ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش»[1].

ولما كانت الطبقة السياسية الحاكمة في مصر غير قادرة على

---

(1) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، القاهرة 1954، ص 8.
يقول محمد جابر الأنصاري في كتابه «الفكر العربي وصراع الأضداد»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1996، ص 527 «إن أبرز بطل أوروبي حديث استحوذ على اهتمام عبد الناصر في شبابه عندما كان ضابطاً في الجيش فقد كان نابليون بطل الثورة الفرنسية والإمبراطور التقدمي للشعب الفرنسي والنموذج التاريخي المجسّد لمثل الحركة الرومانسية الأوروبية إلى أنه قرأ كتاباً واحداً عن كل من الإسكندر ـ بسمارك ـ غاريبالدي ـ أتاتورك. أما نابليون وحده فقد قرأ عنه أربعة كتب في تلك الفترة وحدها، 1937 - 1938».

الاحتفاظ بالسلطة والطبقة الوسطى أضعف من أن تستولي عليها وتنقصها القيادة السياسية المسلحة بإيديولوجية واضحة وشاملة، والطبقة العاملة غير مؤهلة لهذه المهمة، وهي في معظمها ذات أصول ريفية، وضئيلة العدد، وقليلة الخبرة، وغير موحدة، وتفتقد للوعي الطبقي، كان طبيعياً أن يقوم الضباط بملء الفراغ السياسي الناشيء.

إن الضباط الأحرار (حوالى المائة) الذين انتفضوا ليلة 23 تموز كانوا في المقام الأول أفراداً يعبرون عن سخطهم على النظام الملكي القائم ويأسهم من إصلاحه، وأملهم أن يقتلعوه ويقيموا مكانه نظاماً جديداً، ولكنهم لم يدركوا في تلك اللحظة التي انتفضوا فيها أن معادلة السخط واليأس والأمل بكل مفعولها الانفجاري الكامن هي معادلة الثورة. فالأغلبية الساحقة للشعب المصري كانت تشترك معهم في كل هذه الأنواع الثلاثة من المشاعر. إن معادلة الثورة هذه بمكوناتها الثلاثة (السخط واليأس والأمل) هي معادلة ثورة قومية تتخطى الحدود القطرية للدولة المصرية. فالأغلبية الساحقة لشعوب الأمة العربية كانت تشترك معهم في تراكم هذه الأنواع الثلاثة من المشاعر.

لقد كانت ثورة يوليو استجابة طبيعية لوجود أزمة اجتماعية سياسية حادة في داخل مصر. فقد تعثر النظام الملكي الحاكم في مواجهة المشكلتين الرئيسيتين اللتين شغلتا عدة أجيال مصرية متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهما المشكلة الوطنية والمسألة الاجتماعية؛ أو الاستقلال والعدالة. وكانت إخفاقات النظام المتتالية في مواجهة المسألتين في الفترة من عام 1922 إلى عام 1952 مروراً بتعطيل الدستور، ومهادنة الإنكليز، وإطلاق يد

كبار الملاك في النهب والاستغلال، وهزيمة حرب فلسطين والأسلحة الفاسدة، والفشل في إجلاء قوات الاحتلال البريطاني من منطقة قناة السويس، والعبث بالحريات العامة، وازدياد حدة البطالة والتضخم، وانتشار الفساد هي أسباب السخط واليأس والأمل الذي اعتمل في صدور الضباط الأحرار. لقد كانت هذه الإخفاقات في مجملها هي التي وضعت النظام الملكي في مأزق أزمته التاريخية الحادة في أوائل الخمسينيات، وجعلت من الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الأزمة.

ولكن أزمة النظام الملكي المصري كانت جزءاً لا يتجزأ من أزمة حضارية أوسع، تشمل كل الأنظمة الحاكمة من حوله في المنطقة العربية - سواء أكانت هذه الأنظمة تحت حكم استعماري مباشر، أم حكم صفوات محلية تمارس السلطة في كنف هيمنة استعمارية غير مباشرة، أو من خلال أسر حاكمة ذات هيكلية قبلية عشائرية متخلفة في فكرها وممارساتها. أزمة النظام المصري كانت الأكثر حدة، لأن مجتمعها هو الأكثر تعقيداً، والأكبر حجماً. لذلك بدأت فيه الثورة. ولكن لأن الأزمة كانت عامة من المحيط إلى الخليج، فإن الثورة التي بدأت في قلب الدائرة العربية كان لا بد من أن تتداعى مضاعفاتها إلى كل الأجزاء حتى الأطراف.

في أواخر عام 1951، توصل الضباط إلى عدم إمكانية القيام بالثورة قبل عام 1955. لكن مصر واجهت أزمة اجتماعية في شتاء 1951 - 1952، عجّلت بالأمر. فالثورة على الأبواب وإذا لم يسارع الضباط، فلربما فعلها غيرهم.

في شهر تشرين الأول 1951 مارست القوة الغربية ضغوطاً على

مصر كي تنضم إلى قيادة البحر المتوسط لمواجهة التمدد الشيوعي. ورفضت حكومة الوفد الاقتراح، بل وأعلنت إلغاء معاهدة 1936 الأنكلو - مصرية، والتي تقضي بقبول مصر لوجود القواعد البريطانية في منطقة قناة السويس، والحكم المشترك للسودان. وبدأ العصيان الجماهيري، وتنظيم المظاهرات والاجتماعات وممارسة أعمال التخريب ضد منشآت الجيش البريطاني، ومهاجمة قواته، التي يتمركز معظمها في منطقة القناة. وفي أوائل تشرين أول تم تنظيم قوات الفدائيين بتعاون جميع الأطراف - الأخوان المسلمين والشيوعيين، وضباط الجيش والبوليس. وترك مئات الآلاف من العمال المصريين أعمالهم بمعسكرات الجيش البريطاني. وتعددت الاشتباكات المسلحة وتصاعدت، وبلغت ذروتها في المعركة بين البوليس المصري والقوات البريطانية بالإسماعيلية في 25 كانون الثاني 1952 حيث قتل ما يزيد على الأربعين من رجال البوليس المصري. وفي اليوم التالي (السبت الأسود) اجتاحت الاضطرابات العنيفة القاهرة واندلعت النيران في مناطق وسط المدينة[1]. كانت الانتفاضة الجماهيرية (السبت الأسود) تعبيراً عن أزمة اجتماعية ووطنية عميقة. وفوجئت الدوائر الحاكمة بتصاعد المد الجماهيري، وبأنه لن يتوقف - في حال السماح له بالاستمرار - إلا برحيل القوات البريطانية عن مصر. فقررت كبح جماح هذه الجماهير.

---

(1) اليعازر بصيري: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي. ترجمة بدر الرفاعي، المكتبة الثقافية، بيروت، سينا للنشر 1992، القاهرة، ص 89 - 90.

حينئذ كان النظام الملكي في مصر يلفظ آخر أنفاسه ولا سيما بعد بروز ظاهرة عنف(*) غير معهودة شملت المجتمع المصري منذ نهاية الحرب الثانية فهزت ديمومته التاريخية المتصفة بالسكونية والاستقرار وروح المسالمة. ويصف جمال عبد الناصر تأثير هذه الظاهرة على تفكير جيله: «وجاءت الحرب العالمية الثانية، وما سبقها بقليل، على شبابنا فألهبته، وأشاعت النار في خلجانه، فبدا اتجاهنا، اتجاه جيل بأكمله، يسير إلى العنف. واعترف... أن الاغتيالات السياسية توهجت في خيالي المشتعل في تلك الفترة على أنها العمل الإيجابي الذي لا مفر من الإقدام عليه إذا كان يجب أن ننقذ مستقبل وطننا».

«وفكرت في اغتيال كثيرين... وفكرت في اغتيال الملك وبعض رجاله الذين كانوا يعبثون بمقدساتنا. ولم أكن وحدي في هذا التفكير. ولما جلست مع غيري انتقل بنا التفكير إلى التدبير... كانت طلقات الرصاص هي الأمل الذي نحلم به...

(*) إن الوقائع الدموية التالية التي انحفرت في ذاكرة لويس عوض تصلح صورة مكثفة معبرة عن ظاهرة العنف التي عاشتها مصر بين نهاية الحرب الثانية وقيام ثورة يوليو:
قنبلة في نادي الاتحاد المصري الإنكليزي، قنبلة في نادي محمد علي، قنبلة في بيت النحاس، قنابل مبثوثة في السينمات، مخازن ذخيرة تابعة للجيش المصري تنفجر في جبل المقطم. قضاة صرعهم رصاص القتلة السياسيين. رئيس الوزراء يُقتل في بهو بعد إلقاء بيانه في البرلمان. رئيس الوزراء يقتل في قلعته بوزارة الداخلية. قائد البوليس يلقى مصرعه في قلب كلية الطب. زعيم يلقى مصرعه بتدبير الحكومة وهو خارج من جمعية الشبان المسلمين. الملك ينظم الحرس الحديدي ويغتال معارضيه. انقلبت السياسة المصرية إلى سلسلة متصلة الحلقات من أعمال الثأر وتفكك العقد الاجتماعي.

وقمنا بمحاولات كثيرة على هذا الاتجاه، وما زلت أذكر حتى اليوم (1954) انفعالاتنا ومشاعرنا ونحن نندفع في الطريق إلى نهايته»[1].

عشية اندلاع الثورة تفاقمت حدة الصراع الطبقي في المدن والقرى على السواء، وبلغ عدد الإضرابات، في عام 1951 وحده 149 إضراباً. كما شهد النصف الثاني من العام نفسه انتفاضات فلاحية تطالب بتوزيع الملكيات الكبيرة على من يفلحها، ولم ينته التمرد في حالات كثيرة، إلا بعد أن أريقت الدماء. وكانت القوى المسيطرة على وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام تسدل ستاراً من الصمت على نضالات العمال والفلاحين، فلم يسجل التاريخ، ولم يعلم الرأي العام، سوى بالقليل منها. لكن بعد أن اشتعلت القاهرة واستبيح قلبها المحترق لكل من يريد أن يخطف غنيمة من وسط الركام. لم تعد المشاهد المتلاحقة تستغرق السنين وإنما أصبح الحساب بالأيام وبالساعات، كأنه سباق زادت سرعة المشتركين فيه بقرب نهاية الشوط؛ يحس بها الجميع وإن لم يستطع أحد منهم أن يحدد متى تجيء لحظة الحقيقة. وشهدت البلاد فيما بين أواخر حزيران 1952 وأواخر تموز من السنة نفسها خمس أزمات وزارية لأن الملك، لم يسمح بتشكيل حكومة تحقق الأماني الوطنية والطموحات الاجتماعية للشعب، والحكومة التي ترضخ لمطالب الملك لا يمكنها الصمود أمام غضبة الأحزاب وثورة الرأي العام:

- في 26 حزيران أعلنت حكومة الوفد فرض الأحكام العرفية.

(1) جمال عبد الناصر، مصدر مذكور، ص 34 و35.

وبعد ساعة واحدة تلقى رئيسها مصطفى النحاس خطاب إقالته بتوقيع الملك فاروق.

● وتشكلت وزارة برئاسة علي ماهر لكن بعد شهر واحد استقالت.

● وكلف نجيب الهلالي بتشكيل وزارة جديدة أعلن قيامها على أساس التطهير أولاً ثم التحرير، وبدأ يحقق في فضائح المضاربات على القطن وبدأ يطالب أحمد عبود باشا بضرائب متأخرة عليه بلغت 11 مليون جنيه أوشكت أن تسقط عنه بالتقادم بعد شهر واحد إذا لم يدفعها فعلاً أو لم يطالب أمام المحكمة بدفعها، واختصر أحمد عبود طريقه فدفع للملك فاروق مليون دولار في سويسرا لكي يخرج نجيب الهلالي من السلطة. وبالفعل سقطت حكومة الهلالي قبل أن تقترب من التطهير أو التحرير.

● وجيء بحسين سري وهو عضو دائم في مجالس إدارات أحمد عبود ليرئس الوزارة. ولكن الغليان المكتوم كان يرجّ المسرح السياسي رجاً. وكانت المدافع الرشاشة ما زالت تدوي في أجواء القاهرة والقنابل تنفجر على أرصفتها. وكانت دقات النبض السياسي للجيش تبدو مسموعة من خلال انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط حيث سقط كل مرشحي القصر ونجح آخرون بعد أن ساندهم التنظيم السري للضباط الأحرار الذي صدرت عنه قبل ذلك وخلاله منشورات باسم «الضباط الأحرار».

● وسقطت وزارة حسين سري بحركة الارتجاج في المسرح السياسي وأعيد نجيب الهلالي إلى رئاسة الوزارة مرة أخرى قبل يومين من قيام ثورة 23 يوليو[1].

(1) محمد حسنين هيكل: لمصر.. لا لعبد الناصر. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 6، بيروت 1986، ص 92 و93.

تأثر الضباط الأحرار في أثناء إعدادهم لحركة الجيش في يوليو بما كان يدور حولهم في الحياة السياسية، وبما تعرضوا له في أثناء حرب فلسطين عام 1948. وقد ظهر ذلك واضحاً في منشوراتهم، وفي أهدافهم الستة التي تبلورت حولها أفكارهم. فقد تركزت المنشورات التي كانت توزع على ضباط الجيش، في المكاتب أو بالبريد، على مهاجمة الاستعمار وأعوانه. ففي المنشور الذي صدر عقب حريق القاهرة يوم 26 حزيران 1952 جاء فيه:

«إن الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ أهدافهم، وهم يظنون أنهم أداة طيّعة في أيديهم للبطش بالشعب وإرغامه على قبول ما يكره... فليفهم هؤلاء الخونة أن مهنة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد وصيانته... وأن وجود الجيش في شوارع القاهرة إنما هو لإحباط قرارات الخونة التي تهدف إلى التدمير والتخريب... ولكننا لا نقبل ضرب الشعب... ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية... ولن نقبض على الوطنيين المخلصين... يجب أن يفهم الجميع أننا مع الشعب الآن... ومع الشعب دائماً... ولن نستجيب إلا لنداء الوطن...». ومن منشور آخر صدر أثناء وزارة نجيب الهلالي جاء ما يلي: «من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ... ولكن يجب ألا نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار»[1].

كان الانقلاب في 23 يوليو سهلاً. جرت مقاومة رمزية قتل

(1) أحمد هرموش: فكرة القومية العربية في ثورة يوليو. مجلة المستقبل العربي، عدد 7، ص 39، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1979.

فيها جنديان. وفيما عدا ذلك لم تسفك الدماء. أعلن الانقلاب من الراديو الوطني بينما استنجد الملك فاروق بالإنكليز لقمع الثورة. كان فاروق مديناً بحياته لخلق عبد الناصر الذي رفض قتل فاروق بدون محاكمة. واعتبر أن المضي في المحاكمة ضياع للوقت الثمين وإعادة للماضي.

إنجازات ثورة تموز قبل قيام الجمهورية

1 ـ على الصعيد المحلي:

لم تتوافر لدى عبد الناصر وضباطه الأحرار في بداية الاستيلاء على السلطة أية نية لأن يحكموا مصر بأنفسهم، بسبب افتقارهم إلى الخبرة والكفاءة، ولسبب آخر هو أنه لم يكن لديهم، كما اعترف عبد الناصر مراراً وبصراحة، برنامج سياسي غير الأهداف العريضة التي أوجزوها في بيانهم والتي تتضمن النقاط الستّ، وهي: القضاء على الاستعمار وتصفية الإقطاع، والتخلص من الاحتكارات، واستقلال الرأسمالية، وإقامة عدالة اجتماعية وتقوية الجيش وإقامة حياة ديموقراطية سليمة.

بعدما جرى نفي الملك فاروق وأسرته إلى أوروبا في 26 تموز 1952 وسارع مجلس قيادة الثورة إلى محو الماضي، فأزيلت التماثيل وأسماء الشوارع المتصلة بأسرة فاروق أو استبدلت. أما تمثال محمد علي باشا الذي ربط الإسكندرية بالنيل بقناة فقد استحق البقاء. وكذلك إلغاء ألقاب الباشوية والبكوية التي لم يعد لها مكان في مصر باعتبارها من مخلفات الحكم العثماني. وتم اعتقال أفراد القصر مع عدد من الشخصيات البارزة المتهمة بالاختلاس غير المشروع. وبدأت حركة تطهير في القوات

المسلحة وألقي القبض على عدد من كبار الضباط. كما أنشىء مجلس وصاية ليمارس حقوق الملك الطفل وكلف رشاد مهنا من قبل مجلس قيادة الثورة كعضو في هذا المجلس.

أما مع الأحزاب المصرية التي تسابقت في تقديم التهاني لحركة الجيش معلنين تأييدهم لأهداف ثورتهم صدرت إليهم الأوامر في 31 تموز 1952 بتطهير صفوفهم إسوة بالجيش. حينئذ لم ترفض الأحزاب مبدأ التطهير بعدما أعلنوا الولاء للنظام الجديد وخاصة بعد أن هددت الثورة بالقيام بالعملية بنفسها. وفي 8 أيلول صدر قانون تنظيم الأحزاب الذي يشترط موافقة الحكومة على برامجها وزعمائها. وسرعان ما ارتجلت الأحزاب لنفسها برامج جديدة. قدم حزب الوفد باعتباره حزباً ديموقراطياً اجتماعياً سياسياً، وأطلق السعديون ـ حزب رجال الصناعة ـ على أنفسهم «الحزب الديموقراطي الاجتماعي»[1].

ورأى مجلس قيادة الثورة أنه لو تم له التفاهم بينه وبين أكبر حزب في البلاد (حزب الوفد) فإن الأمور يمكن أن تسير أسرع مما لو تحمل مجلس قيادة الثورة العبء وحده. ولهذا جرى استدعاء علي ماهر من الحزب ليتولى رئاسة الوزراء وأصبحت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار (مجلساً لقيادة الثورة) ذات سلطات إشرافية برئاسة اللواء محمد نجيب وعبد الناصر نائباً للرئيس.

لم يعترض ماهر على قائمة المطالب الأولى لمجلس قيادة

(1) أنتوني ناتنج: ناصر. ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، بيروت 1985، ص 65.

(2) أليعازر بصيري، مصدر مذكور، ص 107 ـ 108.

الثورة التي تضمنت إعادة دستور 1923، وإلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء البوليس السياسي والإفراج عن الأسرى السياسيين والأهم من ذلك كله خلع الملك. جرى كل ذلك بهدوء. كما ظل الجيش البريطاني، الذي لم يتدخل لإنقاذ الملك، بمنأى عن الأحداث وبالرغم من أن أنتوني أيدن، وزير الخارجية، رأى أن من الضروري إرسال مسؤول كبير ليذكر اللواء نجيب بمسؤوليته عن حماية أرواح البريطانيين وممتلكاتهم فإنه لم يحدث تحرش بأي أجنبي ولم تقع أية مظاهرات ضد البريطانيين[1].

قانون الإصلاح الزراعي

رأى مجلس قيادة الثورة أن إعادة الشعور إلى المواطن المصري العادي بالانتماء إلى بلده لا يمكن أن يتحقق بمجرد طرد القوات البريطانية من الأراضي المصرية، بل يجب أن تعطى هذه الأرض ذاتها للشعب ليفلحها لمصلحته وليس لمصلحة الإقطاعيين الذين لم يكن الكثيرون منهم حتى من أصل مصري.

لقد كان ستة في المائة من ملاك الأراضي في البلاد يملكون 56% من الأرض، ولم تكن الثورة تستطيع حماية استقلال مصر من التدخل الأجنبي في المستقبل إذا ما تركت طبقة الإقطاعيين، بعد إرغام البريطانيين على الانسحاب، تزدهر وتنمو كما كانت من قبل.

على هذا الأساس طلب من رئيس الوزراء علي ماهر البدء في تنفيذ الإصلاح الزراعي. لكن حزب الوفد، رفض بإصرار إلغاء

(1) أنتوني ناتنج، مصدر مذكور، ص 66 و69.

الإقطاع خشية تقويض أساس قاعدته الانتخابية وأصرّ علي ماهر على أن يكون الحد الأدنى لملكية الأراضي بموجب قانون الإصلاح الزراعي 500 فدان وليس 200 فدان، فضلاً عن أن الوفد لم يتخذ أية خطوات لتطهير صفوفه كما طلب منه[1].

ونتيجة للاستياء التام من النظام الحزبي برمته، أصدر مجلس قيادة الثورة قراره بحل الأحزاب في كانون الثاني 1953، ولا سيما بعدما شعر أن هذه الأحزاب وقوى كبار الملاك بدأوا سلسلة خطيرة من المؤامرات. وفي نفس الوقت أعد العدة لإصدار دستور مؤقت، غير دستور 1923 الذي حكم البلاد على ذلك النحو من التفسخ، وإعلان حكومة عسكرية برئاسة اللواء محمد نجيب لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. ثم صدر إعلان بتشكيل هيئة سياسية وحيدة تحل محل الأحزاب التي تمّ إلغاؤها وتقرر أن تسمى «هيئة التحرير» ومن بين مهامها الإشراف على تنفيذ البيان المكوّن من ست نقاط. عندئذ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يحدد ملكية الفرد للأراضي الزراعية 200 فدان ويسمح للأسر بامتلاك مائة فدان أخرى، على أن يتم تعويض أصحاب الأراضي بسندات حكومية بفائدة قدرها 3%، ويقدر ثمنها على أساس عشرة أضعاف قيمتها الإيجارية. كما تقرر توزيع هذه الأراضي على الفلاحين على أساس خمسة أفدنة لكل فلاح، على أن يسدد ثمنها خلال فترة لا تزيد على ثلاثين سنة[2].

واستتباعاً قدم رشاد مهنا ـ وهو من أتباع جماعة الأخوان المسلمين ـ وعضو مجلس الوصاية على العرش الملكي المصري،

(1) أنتوني ناتنج، مصدر مذكور، ص 71 و79.
(2) المصدر نفسه، ص 78 و79.

إلى المحاكمة لأنه ندّد بقانون الإصلاح الزراعي الذي وصفه بالشيوعية الخالصة[1].

تزامن ذلك مع إصدار الدستور المؤقت في 10 شباط 1953، وكان موجزاً شديد الإيجاز، وذلك لأن الفترة كانت فترة تفيد أجهزة الدولة بما يمكن الثورة من مسيرتها، ومن إعادة بناء الدولة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، ليس على أساس ملكي وإنما على أساس جمهوري. ولقد أعلنت الجمهورية فعلاً في 8 حزيران 1953. وأعلن اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء، بينما تولى عبد الناصر نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للداخلية.

صعود نجم عبد الناصر

كان جمال عبد الناصر يعرف ما يفعل، وكان همه محاربة من يتصدى لمبادىء الثورة. فقمع الأخوان المسلمين، الذين رفعوا شعارات معادية للثورة، دون استشارة اللواء محمد نجيب ما دفعه لتقديم استقالته في 23 شباط 1954. ولكنها لم تقبل من قبل مجلس قيادة الثورة. إلا أن النزاع لم يهدأ لأن اللواء نجيب، بأمله في محاربة ناصر هدّد بالتعاون مع أنصار النظام الملكي القديم والأخوان المسلمين. فكان عليه أن يدفع الثمن فأجبر على تقديم استقالته وتولى ناصر رئاسة الوزارة في نيسان 1954.

يذكر أنه حتى صيف 1956 لم تكن الوزارة هي المؤسسة المسيطرة في الدولة. فكل القرارات المهمة كانت تصدر عن لجنة

(1) المصدر نفسه، ص 81.

الضباط. والدستور المؤقت لعام 1953 ينص على أن «قائد الثورة يتولى أعمال السيادة بمجلس قيادة الثورة، وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم»[1]. وكانت المرة الأولى التي عرف فيها أسماء مجلس قيادة الثورة وعددهم عندما وقعوا على إعلان قيام الجمهورية في 18 كانون الثاني 1953. وقد صدر الإعلان مصحوباً بتوقيعات 12 عضواً. وفي حزيران 1956 ألغي مجلس قيادة الثورة. إذ لم يكن ثمة ضرورة للازدواج القائم بين المجلس والحكومة. فمن الوجهة الظاهرية، انتقل الحكم إلى المؤسسات المدنية، وانتهى تدخل الجيش. لكن الحقيقة أن ذلك كان تأكيداً نهائياً لسيطرة الضباط بقيادة عبد الناصر.

وقد ازدادت شعبية ناصر عندما توصل إلى حلول إيجابية لنزاعين خارجيين كانا يزعجان الملكية وهما حل المشكلة السودانية ـ اتفاقية الجلاء.

المشكلة السودانية[2]

في أعقاب نجاح ثورة يوليو قرر مجلس قيادة الثورة تحرير مصر من الاحتلال البريطاني. في حين كان الإنكليز يشيعون أن هدف الثورة الاستفراد بحكم السودان. ومن أجل دفع عجلة الأمور قرر عبد الناصر ضرورة التخلي عن ربط المسألتين معاً، ومحاولة تسوية كل منهما بمعزل عن الأخرى. ونجحت تلك السياسة في توقيع اتفاقية بين مصر وبريطانيا في 12 فبراير 1953

(1) أليعازر بعيري، مصدر مذكور، ص 110.
(2) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب الحديث: مصر والعراق. دار النهضة العربية، بيروت 1973، ص 284.

بشأن الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين. ونصت هذه الاتفاقية:

1 ـ إعطاء الحكم الذاتي للسودانيين تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير. وبذلك انتهى الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري.

2 ـ تقوم جمعية تأسيسية بتقرير مصير السودانيين وإعداد دستور للبلاد على أساس الاستقلال التام أو الارتباط بمصر بصورة من الصور.

3 ـ الحفاظ على تكامل السودان خلال ذلك.

وبينما أخذت المؤامرات البريطانية تحاك لفصل جنوب السودان عن شماله، كانت حكومة الثورة تؤكد تمسكها بحق السودان كله في تقرير مصيره. كذلك أفسدت حكومة الثورة محاولة بريطانيا لدفع السودان للارتباط **بالكومنولث البريطاني**. فأعان كل هذا على أن يتمكن السودانيون من إجراء انتخابات حرة وتكوين برلمانهم وجمعيتهم التأسيسية وإعلان الاستقلال في أول كانون الثاني 1956.

اتفاقية الجلاء مع بريطانيا

رأى مجلس قيادة الثورة أن معاهدة عام 1936 بين مصر وبريطانيا، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت، بمنزلة «صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة 1919، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما كان صلبها في كل عبارة من عباراته، يسلب هذا الاستقلال كل قيمة وكل معنى»[1].

(1) جمال عبد الناصر: الميثاق الوطني. القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات 1962، الفصل الثالث.

في بداية عام 1954 وجه عبد الناصر اهتمامه إلى مسألة انسحاب بريطانيا من القواعد المصرية. بيد أن هذه الخطوة لم يقابلها أي تنازل من جانب البريطانيين، ومن ثم استمرت حملة الاستنزاف في منطقة القناة خلال الأشهر القليلة التالية. وفي بادىء الأمر لم يسفر هجوم الفدائيين على المنشآت البريطانية إلا عن نتائج عكسية. لكن مع مرور الوقت بدأت الحكومة البريطانية تدرك عبث الاحتفاظ بقواعد لحماية الشرق الأوسط تتعرض لهجوم مستمر من نفس البلد التي يفترض أنها تحميه، ولهذا عندما قام عبد الناصر بمغامرة مع رفاقه وأوقف الفدائيين واقترح استئناف المفاوضة لقي استجابة سريعة من لندن. وكذلك أعلنت وزارة الخزانة البريطانية، إمعاناً منها في تهيئة الجو، الإفراج عن عشرة ملايين جنيه إسترليني أخرى من أرصدة مصر التي كسبتها مصر إبان الحرب العالمية الثانية والتي تم تجميدها في لندن. وفي 19 أكتوبر ـ تشرين الأول 1954 جرى توقيع اتفاقية الجلاء التي وافقت فيها بريطانيا على إلغاء معاهدة 1936، وبأن يتم جلاء قواتها عن مصر نهائياً خلال عشرين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية. بالمقابل حصلت على ما كانت تحتاج إليه من تسهيلات في قاعدة قناة السويس في حال دخول بريطانيا في حرب خارجية في المنطقة[1].

ولما كانت اتفاقية الجلاء موضع ترحيب من عبد الناصر فإن الأخوان المسلمين احتجوا على الاتفاق. ووصفوا عبد الناصر بأنه «خائن للقضية الوطنية». وفي حركة أخيرة يائسة لكسب تأييد

(1) أنتوني ناتنج، مصدر مذكور، ص 97 و99.

أصحاب النعرة الوطنية المتطرفة ضد مجلس قيادة الثورة أشاع اللواء محمد نجيب أنه يؤيد موقفهم، فكلفه ذلك تحديد إقامته واتخاذ التدابير لوضع دستور دائم أعلنه جمال عبد الناصر في 16 شباط 1956، وأقره الشعب في استفتاء في 13 حزيران، فكان أول دستور مصري ينص على أن مصر جزء من الوطن العربي، وأجريت انتخابات مجلس الأمة، كما انتخب عبد الناصر رئيساً للجمهورية[1].

حققت المعاهدة لعبد الناصر أعظم أحلامه. ولأول مرة منذ ألفي سنة يعرف الشعب المصري معنى أن يكون مستقلاً لا تحكمه أو تحتله أو تملي عليه ما يفعل قوة أجنبية.

منجزات عبد الناصر على الصعيد الوطني

1 ـ الموقف ضد الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط

كانت الشعوب العربية تقاوم التواجد الاستعماري على أراضيها، ولكن ردها كان أضعف من التحدي، خصوصاً بعد أن حقق الاستعمار نجاحه الكبير بإنشاء الكيان الصهيوني كقاعدة له في قلب الأمة العربية، تقطع امتداد أرضها، وتعوق وحدتها وتمتص جهودها أولاً بأول.

وكانت قوى السيطرة الأميركية واقفة تنتظر المعركة الدائرة بين الاستعمار التقليدي وبين القوى الوطنية العربية، وكانت خطتها أن

(1) المصدر نفسه، ص 100.

تتقدم لتمسك بزمام الأمور إذا تحول اتجاه الصراع ـ ضد الاستعمار التقليدي ـ أو إذا عجز الاستعمار التقليدي عن مواصلة دوره، بسبب الاستنزاف الذي تعرض له في الحرب العالمية الثانية. ومثل هذا حدث في تركيا واليونان، اللذين كان لبريطانيا فيهما دور خاص اضطرت للتخلي عنه للولايات المتحدة التي أعلنت «مبدأ ترومان» وهرعت إلى التواجد العسكري والسياسي في تركيا واليونان سنة 1950.

تجدر الملاحظة إلى أن هذه السنة نفسها التي تبلور فيها مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط «ميدو» كما أطلق عليها وقتها، ليكون حلقة في سلسلة أحلاف الغرب المعادية للاتحاد السوفياتي، يملأ الفجوة المفتوحة بين حلف الأطلسي (ناتو) وحلف جنوب شرقي آسيا «سياتو»؛ وكانت هذه الأحلاف كلها تحت القيادة الأميركية[1].

وبعد انتصار ثورة يوليو سعت أميركا لأن يكون المشروع مقبولاً من الدول العربية ومن مصر التي حاولت إغراءها بمعونات حربية واقتصادية مقابل الاشتراك فيه. كان اعتراض ناصر 1954 - 1955 على الصداقة الأميركية أقل من اعتراض كثيرين من العرب. فقد تمتع بالتأييد الأميركي الدبلوماسي وببعض العون المادي. وفي أواخر 1955 كان شديد العداء للشيوعية لأسباب غير أميركية كما أثبتت مقدمته لكتاب ضد الشيوعية نشر في تلك السنة عنوانه «حقيقة الشيوعية» هاجم فيها الماركسية من وجهة نظر تحريرية وفردية ودينية. كذلك كان يرتاب من الشيوعيين المصريين

(1) محمد حسنين هيكل، مصدر مذكور، ص 118.

ويرى أنهم أكثر ولاء لمصالح الاتحاد السوفياتي منهم لمصالح وطنهم[1].

وكانت المناسبة طلب الثورة المصرية شراء السلاح الأميركي. فجاء الرد بعرض «ميثاق الأمن المتبادل». لكن عبد الناصر كان يعتقد أن الاستعمار الغربي أشد خطراً على العرب ومصالحهم من «الخطر» الشيوعي البعيد. وهذا يعني رفض العرض الأميركي الذي أبلغ لوزير الخارجية الأميركية دالاس خلال زيارته للشرق الأوسط ولقائه مع عبد الناصر. ويقول محمد حسنين هيكل إنَّ دالاس خرج بعدة انطباعات بعد اجتماعه بعبد الناصر وكان أحدها حسب وثائق وزارة الخارجية الأميركية.

«إن القيادة العسكرية المصرية التي قابلها في القاهرة بدت له مختلفة عن طراز العسكريين الذين يعرفهم من أميركا اللاتينية. فالمصريون أكثر نقاءً ولكنهم حتى الآن أكثر سذاجة. ولقد أعجبه بعض منطقهم في تصور الخطر الشيوعي من الداخل. كذلك أثر فيه طموحهم إلى مشروعات كبيرة كسد أسوان العالي، ولكن عليهم أن يتعلموا أن هناك مخاطر من الخارج تتربص بهم، وأنهم لا يستطيعون وحدهم تحقيق مشاريعهم الطموحة، وعليهم أن يفهموا ذلك ويعوا نتائجه»[2].

ونتيجة لهذا الرفض، وبعد زيارة الشرق الأوسط اقتنع وزير خارجية أميركا في إدارة الرئيس إيزنهاور بأن الدفاع عن المنطقة

(1) دزموند ستيورت: تاريخ الشرق الأوسط الحديث. دار النهار للنشر. نقله إلى العربية زهدي جار الله. بيروت 1974، ص 331.

(2) محمد حسنين هيكل: صراع إمبراطورية وكفاح ثورات. جريدة «الرأي»، الأردن 21/10/1986.

يجب أن يكون من شأن دولها. فاتجهت الأنظار إلى دول الحزام الشمالي وهي: تركيا ـ إيران ـ باكستان والعراق حيث كان الخوف من الشيوعية أكثر شدة. وأنظمة الحكم القائمة آنذاك أكثر استجابة للمشاريع الغربية. وفي كانون الأول 1954 أذيع حلف بغداد من أنقرة وفيه دعوة صريحة إلى سوريا بالانضمام إليه[1].

ففي السنوات الخمس من عام 1953 إلى عام 1958 انقسم العالم العربي على نفسه كما لم ينقسم من قبل. إذ كان بعض الحكام العرب ارتبطت مصالحهم بمصالح الغرب. وكان موضوع الخلاف هو حلف بغداد ـ الذي ولد تطويراً لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (ميدو) ـ وهل ينضم إليه العرب بحثاً عن مستقبلهم، أو لا ينضمون إليه حرصاً على مستقبلهم؟

تمثل اتجاه الرفض لحلف بغداد بموقف عبد الناصر الذي كان يريد للعرب أن يقيموا «نظاماً عربياً» شاملاً لهم على أساس وحدة الأمة مصلحة وأمناً ـ ولا يريد نظام «شرق أوسط» يقوم على تعبير جغرافي اخترعته أثناء الحرب العالمية الثانية مطالب هذه الحرب واستراتيجيتها. وكان يتصور أن النظام العربي يستند إلى:

- جامعة دول عربية ـ إطار سياسي.
- ميثاق الدفاع العربي العسكري ـ عمل عسكري موحد.
- سوق عربية مشتركة ـ اقتصاد يتكامل باستمرار[2].

(1) ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط. منشورات المكتب التجاري، بيروت 1961، ص 365 و366.

(2) محمد حسنين هيكل: لمصر.. لا لعبد الناصر، ص 120 ـ 121.

بالمقابل خرج رئيس وزراء العراق نوري السعيد ليمثل وجهة النظر الأخرى. فكان يؤيد حلفاً مع الغرب، وكان رأيه أن بريطانيا لن تخرج من مصر والعراق إلا إذا اطمأنت إلى أنه ليس هناك فراغ دفاعي ينشأ في المنطقة بعد خروجها، وبالتالي فالارتباط بالأحلاف هو الوسيلة للخلاص من الاحتلال. وكان يرى أيضاً أن عهد الاستقلال التقليدي قد انتهى، وأن العالم الآن في مرحلة (الاعتماد المتبادل) بين عديد من الأطراف التي تتفق مصالحها، خصوصاً أمام خطر واحد يتهددها، وأن الخطر الذي يتهدد العرب الآن هو الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفياتي[1] وانفرد نوري السعيد بموقفه وحده، ولم يقف عند هذا الحد. وإنما وجه الدعوة مفتوحة إلى بقية الدول العربية، خصوصاً في المشرق، لكي تنضم إلى الحلف الجديد، وكان الضغط الغربي على أشدّه في عواصم تلك الدول، في محاولة لضمها إلى الحلف. وفي هذه الفترة تحرك جمال عبد الناصر مدعوماً من حركة جماهيرية على صعيد الوطن العربي إلى تصعيد الخلاف مع نوري السعيد. وبهدف تقوية موقفه حاول خلق جبهة عربية موحدة إزاء الضغوط الغربية فوجه دعوة إلى رؤساء الحكومات العربية إلى اجتماع في القاهرة في كانون الثاني 1955 لاتخاذ موقف موحد إزاء حلف بغداد. وبالرغم من أن المؤتمر لم يخرج بنتائج محددة إلا أن المناقشات التي دارت أوضحت أن مصر والسعودية يعارضان بشدة حلف بغداد وظل الوفد العراقي وحده يدافع عن فكرة الحلف. هذا ما أثار غضب أيدن رئيس

(1) المصدر نفسه، ص 122.

وزراء بريطانيا. كما بدأت العلاقات تتدهور مع فرنسا بسبب تأييد مصر القوي لاستقلال المغرب العربي[1].

وكان الوفد السوري آنذاك برئاسة فارس الخوري وعضوية فيضي الأتاسي وزير الخارجية حيث كان موقفه غامضاً، بحيث لا يريد أن يشجب الحلف صراحة ولا يريد أن يؤيده. في حين راح فيضي الأتاسي يتحدث في الأعذار التي حملت نوري السعيد على الانضمام إلى الحلف. كان يذكر مثلاً أطماع تركيا في الموصل وأن من مصلحة العراق أن يهادن تركيا[2]. ويذكر أن سوريا في تلك الفترة كانت منقسمة أساساً بين أولئك الذين يؤيدون حزب الشعب المحافظ الذي يرغب في الاتحاد مع العراق واتباع حزب البعث الذين يؤيدون اتحاداً عربياً واسع النطاق من المحيط إلى الخليج العربي ويقوم على مبادىء الاشتراكية.

وعندما تبين للسوريين الدور القيادي لعبد الناصر في العمل على استقلال كافة الشعوب العربية والتخلص من السيطرة الأجنبية من أجل وحدة العمل العربي وافقت دمشق على اقتراح مصر بعقد اتفاقية عسكرية معها وإنشاء قيادة عسكرية موحدة في 20 تشرين الأول 1955، ثم انضمت إليها الأردن في تشرين الأول 1956 بعدما قامت التظاهرات في شوارع عمان ترفض الانضمام إلى حلف بغداد، وأجبرت الملك حسين في آذار 1956، على اتخاذ

(1) مذكرات محمود رياض 1948 - 1978. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981، ص 19.

(2) ناصر الدين النشاشيبي، مصدر مذكور، ص 366.

خطوة في الاتجاه الوطني فعزل غلوب باشا (الإنكليزي) قائد الجيش الأردني لمدة 16 سنة[1].

بعد أحداث الأردن وسوريا بات من غير المحتمل أن تنضم أية دولة عربية أخرى إلى تحالف غربي، وبعد أن أصبح العراق في حالة عزلة عربية كاملة إلى أن انتهى حلف بغداد عام 1958 بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق على أنقاض الملكية.

2 ـ صفقة الأسلحة التشيكية

بعد أن أفلح عبد الناصر في حمل البريطانيين على سحب قواتهم من مصر راح يكرس الجهد من أجل البناء الداخلي والتنمية. وحتى ذلك التاريخ كان يأمل في أن يكون الغرب أو الولايات المتحدة على الأقل على استعداد لاحترام تعهداتهم بتقديم الدعم له بمجرد حل الخلافات بين مصر وبريطانيا. وحسب تقدير الوزير البريطاني السابق أنتوي ناتنغ «وقد تشجع عبد الناصر على هذا الأمل تلك البيانات السياسية التي صدرت عن واشنطن، وأشارت إلى أن إدارة إيزنهاور كانت الأكثر تعاطفاً مع مصر والعرب مما كانت عليه إدارة سلفه ترومان».

ورغم ملاحظة مجلس قيادة الثورة المصرية أن إسرائيل تعمل على زيادة قوتها المسلحة ازدياداً مضطرداً مع ترديد بن غوريون في تصريحاته إلى حاجة إسرائيل للمزيد من الأراضي والمياه لاستيعاب المهاجرين الجدد، فإن النقاش الذي حصل بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أكثر من مرة في بداية عام 1953 حول

(1) دزموند ستيورت، مصدر مذكور، ص 332.

ضرورة تقوية الجيش المصري بغرض الحفاظ على توازن القوى بما يحول دون إقدام بن غوريون على مغامرة عسكرية من أجل التوسع ـ وحسب مذكرات محمود رياض ـ: «إن الرئيس عبد الناصر كان من رأيه ضرورة إعطاء مشاريع التنمية الأولوية في الإنفاق، كما كان مقتنعاً بأن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاع مسلح»[1].

وحسب ما أشار إليه محمد حسنين هيكل في كتابه «لمصر... لا لعبد الناصر» فإن عبد الناصر قبل الوساطة الأميركية لترتيب صلح بين مصر وإسرائيل. «وطارت بعثة في السر إلى القاهرة، يرئسها «روبرت أندرسون» الذي كان وزيراً للخزانة مع إيزنهاور، والتقى مع جمال عبد الناصر، وعرض عليه رغبة الولايات المتحدة في السعي لصلح بين إسرائيل ومصر، ولم يجادله جمال عبد الناصر. وإنما وضع أمامه شروطه، وكانت:

- حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على أرضه...
- ثم أن تطمئن مصر إلى أن الاتصال البري بينها وبين بقية العالم العربي في المشرق مفتوح، ولا يكون إلا بتراجع إسرائيل عن النقب»[2].

في 28 شباط/فبراير 1955 قامت إسرائيل بغارة كبيرة على موقع حربي مصري في قطاع غزة مما أدى إلى مقتل ثمانية وثلاثين من العسكريين المصريين، وكان ذلك الهجوم نقطة تحول في المنطقة. وزاد هذا الاعتداء من شعور عبد الناصر بضرورة الاهتمام بتعزيز قوة مصر العسكرية بعد أن تبين له بوضوح أن بن

(1) مذكرات محمود رياض، مصدر مذكور، ص 18.
(2) محمد حسنين هيكل: لمصر.. لا لعبد الناصر، مصدر مذكور، ص 158.

غوريون لا يرغب في السلام لأنه يعوق خططه التوسعية. وحسب الدكتور محمود رياض المقرّب من عبد الناصر «... بعد هذه الغارة فإن خطة التنمية وبناء المستشفيات والمدارس يجب أن لا تؤخر بناء جيش قوي لحماية أمن مصر»[1].

وكان عبد الناصر قد طلب من الولايات المتحدة الأميركية أكثر من مرة بيع أسلحة لمصر إلا أن وزير الخارجية الأميركية دالاس رفض ذلك لأسباب عديدة من بينها معارضة بريطانيا في ذلك الوقت، ورغبة أميركا في احتواء مصر ضمن منطقة النفوذ الغربي. مع العلم أن واشنطن قد وعدت اللواء محمد نجيب بتقديم كميات من الأسلحة إذا سوت مصر خلافاتها مع بريطانيا. لكن تبقى إسرائيل العائق الرئيس الذي يمنع تزويد مصر بالسلاح الحيوي.

في هذا الوقت سافر محمد حسنين هيكل إلى واشنطن فوجد اهتمام المسؤولين الأميركيين منصرفاً إلى موضوع إقامة حلف وقواعد للغرب في منطقة الشرق الأوسط واستغلال الدين الإسلامي لإقامتها ضد الشيوعية. وعند مقابلة هيكل للجنرال الأميركي أولمستد مدير برنامج المساعدات العسكرية الخارجية في البنتاغون كانت أمامه خارطة للشرق الأوسط وطرح على محمد حسنين هيكل مشروعاً هو التالي:

«حلف إسلامي يضم تركيا أكثر الدول الإسلامية تقدماً وباكستان أكثر الدول الإسلامية ازدحاماً وفي الوسط مصر أكثر الدول الإسلامية تميزاً بالتقليد حيث الأزهر». وكان الجنرال الأميركي يريد إقامة هذا الحلف الإسلامي بهدف جذب ملايين

(1) مذكرات محمود رياض، مصدر مذكور، ص 18.

المسلمين في الاتحاد السوفياتي والصين حتى يشكلوا طابوراً خامساً فيهما»[1].

ولذلك لم يكن أمام عبد الناصر سوى اللجوء إلى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح رغم حذره من التعقيدات التي ستنشأ مع الغرب. وقد فاتح شوان لاي رئيس وزراء الصين في رغبته في الحصول على السلاح في شهر نيسان عام 1955 عندما حضر أول اجتماع لثلاثين دولة إفريقية وآسيوية حديثة الاستقلال عقد في باوندنغ في أندونيسيا.

ولم تمض أيام كثيرة على عودة الوفد المصري من باوندونغ حتى تلقت القاهرة جواباً روسياً يتضمن عن استعدادها لتزويد مصر بأية كمية من الأسلحة بما في ذلك الدبابات والطائرات الحديثة مقابل سداد مؤجل بالقطن والأرز المصريين، كما أبدت موسكو عن استعدادها لمساعدة مصر في إقامة أي مشروع صناعي مثل بناء سد جديد على النيل في أسوان لزيادة مخزون المياه للري والطاقة الكهربائية.

لم تكترث أميركا وبريطانيا لتحذير عبد الناصر بعدما أبلغهما عبر سفيري بلديهما بالعرض السوفياتي.

وعندما أعلنت القاهرة عن إنجاز صفقة الأسلحة الروسية شعر دالاس بأنها لطمة موجهة له، فقد كان يعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ للدول الغربية. وكان إتمام الصفقة مع إصرار عبد الناصر على سياسة عدم الانحياز هي بداية فقدان الغرب لنفوذه

(1) نظام شرابي: أميركا والعرب. دار رياض الريس، لندن، د.ت.، ص 107.

في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى. هذه الصفقة كان لها صدى عند الجماهير العربية التي لم تر فيها تغلغلاً شيوعياً في المنطقة، بل عملاً من أعمال التحدي. وهكذا وجدت خارج الشرق الأوسط، منذ أكثر من قرن، قوة يلجأ إليها العرب. لكن أثبتت الأحداث فيما بعد أن علاقة العرب بالاتحاد السوفياتي لم تتعدّ علاقة بائع سلاح ومشتري سلاح وهذا ما أراده العرب.

3 ـ السد العالي

رأت حكومة الثورة في مصر أن بناء السد العالي ضروري لكبرياء بلدهم، ضرورة القطن لبنيانها الاقتصادي السابق. كان الكثير من مياه النيل لا يزال يذهب هدراً، ولم تكمن المشكلة في كيفية زيادة كمية المياه اللازمة للري فحسب وإنما أيضاً في حفظ مياه النيل وضمان توفير مياه الفيضان، بدلاً من تبديدها في فيضانات ضخمة ضررها أكثر من نفعها في الغالب لتوفير الري الدائم حتى في سنوات الجفاف غير العادية. ولم يكن سد أسوان الأول من الضخامة بما يمكن من الوفاء بهذا المطلب ولا يمكن لغير السد العالي الوفاء باحتياجات مصر. إلا أن عبد الناصر كان يعلم تماماً أنه لا يوجد في خزينته نقد أجنبي لتمويل مثل هذا المشروع الضخم. ومن ثم عرض على الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي المساهمة في التمويل. وفي عام 1955 تمت الموافقة من حيث المبدأ على مساهمة الغرب في التمويل على أن يساهم البنك الدولي مناصفة مع واشنطن ولندن. لكن الأطراف الثلاثة وضعوا شروطاً مالية واقتصادية صعبة على مصر تجعل الغرب يسيطر على اقتصادها ومنها: «أن تجري عقود الإنشاء على

أساس المنافسة مع إبعاد الكتلة الشرقية كلياً من المشروع وأن تتعهد مصر بألا تبرم أية اتفاقيات أو تحصل على أية قروض دون موافقة البنك الدولي». كذلك كانت رغبة الولايات المتحدة في ربط مساهمتها في تمويل السد العالي بحثّ عبد الناصر على قبول الاقتراحات الأميركية لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، دون أن يتضمن ذلك حلاً مقبولاً للعرب بالنسبة للمشكلة الفلسطينية. وحسب ما يشير محمد حسنين هيكل عن أوراق إيزنهاور «إن أمامنا فرصة لشراء السلام في الشرق الأوسط بهذا السد العالي»[1].

مع العلم أن عبد الناصر سهّل حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بأن وافق على قيام وطن للشعب الفلسطيني على أرضه وأن تكون حدود هذا الوطن هي نفسها خطوط التقسيم سنة 1947[2]. وهذا يعني اعترافاً رسمياً بالكيان الصهيوني.

ولهذه الغاية كلّف الرئيس الأميركي وزير ماليته السابق أندرسون بمهمة في الشرق الأوسط. لكن المهمة فشلت لأن قادة إسرائيل لم يكونوا مستعدين للرجوع إلى الحدود المقررة بموجب تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة.

لم يكن مثيراً للدهشة أن يرفض عبد الناصر الشروط الواردة في مذكرات الغرب إليه. وبالمقابل رأى وزير خارجية أميركا دالاس أنه لا جدوى من مساعدة مصر، ومن المؤكد أنه كان يختلف اختلافاً كبيراً عن مواقف فرنسا وبريطانيا في الاعتقاد بضرورة

(1) جريدة الدستور (الأردن) 2/ 11/ 1980.
(2) محمد حسنين هيكل: قصة السويس. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 8، بيروت 1988، ص 100.

استخدام الضغط الاقتصادي لا القوة المسلحة في الإحاطة بالنظام الثوري في مصر. إلا أنه منذ ذلك الحين أصبح الغرب متّفقاً في الرأي بأن عبد الناصر يشكّل عقبة أمام مخططاته في الشرق وأنه ينبغي إسقاط نظامه في أقرب فرصة ممكنة. في مطلع عام 1956 جرت أحداث ضخمة تسببت في تغييرات كبيرة في المنطقة العربية مما أدى إلى ازدياد حدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتفاقم الصراع بين الغرب والشرق في المنطقة.

فقد كان وزير خارجية الولايات المتحدة دالاس يختار الوسيلة لمعاقبة عبد الناصر لشرائه الأسلحة التشيكية ولتبنيه سياسة عدم الانحياز. فأعلن في 18 تموز 1956 عن سحب الولايات المتحدة عرضها بالمساهمة في تمويل السد العالي وتبعتها إنكلترا ثم البنك الدولي[1]. وخلال العام نفسه بدأ احتمال حدوث شيء من التوتر في العلاقات بين فرنسا ومصر نتيجة مساعدة مصر لثورة الجزائر التي نشبت في شهر تشرين الثاني 1954 وقيام فرنسا بتزويد إسرائيل بالسلاح متغاضية تماماً عن سياسة الشحنات المتوازنة المتفق عليها مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

وجاء رد عبد الناصر سريعاً فأعلن في خطاب له بالإسكندرية في 26 تموز تأميم قناة السويس حتى يمكن تمويل السد العالي من عائدات القناة؛ ولإدراك عبد الناصر خطورة هذه الخطوة فقد أعلنه في إطار حملة ضد السيطرة الاستعمارية لتعبئة الجماهير في مصر والوطن العربي. ثم مضى يدافع عن قراره الخاص بشراء أسلحة من المعسكر الاشتراكي.

---

(1) أنتوني ناتنج، مصدر مذكور، ص 176 و177.

قوبل تأميم شركة قناة السويس بتأييد من القوميين العرب في كل مكان فاق ما كان قد حظي به عبد الناصر من قبل، وكذلك من قبل الحكام العرب باستثناء نوري السعيد رئيس وزراء العراق.

في 29/ 8/ 1956 نشرت جريدة القبس السورية افتتاحية تعتبر التأميم حدثاً عظيماً في تاريخ العرب حيث وجه عبد الناصر «أكبر صفعة إلى الدول الغربية وإلى الاستعمار»[1]. أما جريدة «الجمهور» فكتبت تقول: «مضى عبد الناصر قوياً عنيداً يتحدى الاستعمار ويتحدى التآمر، ويعيش لمصر ولشعب مصر وللعروبة أولاً وآخراً»[2].

4 ـ انتصار القضية الوطنية المصرية خلال أزمة السويس

اشتدت الحملة التي يقودها أيدن رئيس وزراء بريطانيا وجي موليه رئيس وزراء فرنسا ضد عبد الناصر. فقد ردت بريطانيا بتجميد بقية أرصدة الإسترليني المصرية التي لم تسحب والتي كانت تبلغ حوالى مائة وثلاثين مليون جنيه إسترليني، وإعادة فرض الحظر على مبيعات الأسلحة لمصر. وبدأت المعلومات تصل إلى القاهرة عن وصول وحدات عسكرية بريطانية إلى قبرص[*] ومالطة وزادت توقعات عدوان بريطاني ـ فرنسي مشترك على مصر. وكان هدف غزو السويس واضحاً، ليس إعادة احتلال منطقة القناة فقط، بل لتحصين مواقع بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط.

---

(1) جريدة القبس، سوريا 29/ 8/ 1956.

(2) جريدة الجمهور، سوريا 28/ 7/ 1956.

(*) يذكر هيكل «إن الصورة الكاملة لأوضاع القوات البريطانية ودرجة استعدادها في قبرص بصفة خاصة وفي البحر المتوسط بصفة عامة جاءت من الأسقف مكاريوس زعيم قبرص...». هيكل: قصة السويس، ص126.

أما دوافع إسرائيل إلى ربط نفسها في المخطط البريطاني ـ الفرنسي فلم تكن تنطوي على ولاء خاص للخطة التي تقول في توفير قاعدة أمامية لأوروبا في الشرق، بل نبعت من خلال الشعور بأنها لم تحصل في حرب 1948 على كل ما تريد. ولم يجد بن غوريون أمامه ذريعة للاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر سوى الإعلان عن أنَّ أهداف إسرائيل في هجومها على سيناء هو تحرير هذا الجزء من الوطن[1]، وذلك في أعقاب غزو مصر في 29 تشرين الأول 1956.

وقامت بريطانيا وفرنسا حسب مخطط التواطؤ بتوجيه إنذار إلى كل من مصر وإسرائيل تطلب منهما وقف القتال. وطلبت من مصر أن تقبل باحتلال قواتهما للمواقع الرئيسية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس. وكان واضحاً أن الإنذار يستند إلى حجة واهية، حماية الممر المائي الدولي قناة السويس بما يمثل من أهمية للتجارة الدولية، ويشكل كذلك محاولة مكشوفة لتبرير العدوان الغاشم والتواطؤ السري مع إسرائيل.

بعد الغارات الجوية على المواقع العسكرية المصرية ابتدأ عبد الناصر يحضر لحرب عصابات في مصر ضد الغزاة، واجتاحت العالم العربي موجة من الغضب الشديد ضد بريطانيا وفرنسا. خاصة بعدما تبين تواطؤهما مع إسرائيل. واستناداً إلى الوثائق السرية لحلف بغداد أنه كانت هناك خطة للقيام بعملية انقلاب في سوريا تتوافق مع غزو مصر. وكان هدفها أن تمنع اشتراك الجيش السوري في المعركة مسانداً لمصر، إلى جانب الهدف الدائم وهو

(1) مذكرات محمود رياض، مصدر مذكور، ص 22.

السيطرة على قلب دمشق[1]. وعرضت سوريا والأردن معاونتهما العسكرية لمصر بالهجوم على إسرائيل لتخفيف الضغط عليها. إلا أن عبد الناصر طلب عدم اشتراكهما في المعركة. لكن اتفق على نسف أنابيب البترول التي تمر بسوريا وتملكها الشركة البريطانية، وكانت هذه أول مرة استخدم فيها سلاح النفط في المعركة[2].

وكانت الغضبة عارمة والانفعال طاغياً على الصحافة العربية آنذاك. وعبرت عن مرارتها وألمها وحقدها على المحتلين. وحفزت النفوس والهمم ودعت الشباب العربي أكثر من مرة للتطوع من أجل القتال في قناة السويس. وتبارى على صفحاتها كبار المفكرين والكتاب يستصرخون الضمير العالمي، وراحت تنشر البرقيات والكتب الموجهة من الاتحادات والنقابات والجمعيات إلى مثيلاتها في العالم وإلى الأمم المتحدة.

من بداية الحرب أثار الاعتداء على مصر استنكاراً في الرأي العام العالمي. أما الولايات المتحدة فقد أصرت بصورة حازمة على انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد وكذلك القوات الإسرائيلية من سيناء، وهددت بتطبيق عقوبات اقتصادية على المعتدين وأعلن السوفيات إنذارهم الشهير بإطلاق صواريخهم البعيدة المدى ضد الدول المعتدية، وكذلك في 11 تشرين الثاني باستعداد الاتحاد السوفياتي لإرسال متطوعين لإنهاء الاحتلال.

أدى انسحاب القوات المعتدية عن الأرض المصرية إلى ارتفاع منزلة عبد الناصر وأصبح بطلاً عربياً كبيراً. وتعدى بريقه حدود الوطن العربي.

(1) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، مصدر مذكور، ص 240.
(2) مذكرات محمود رياض، مصدر مذكور، ص 21 و22.

لكن إسرائيل حصلت لقاء جهدها العسكري الكبير على مغنم صغير وهو قيام قوة تابعة للأمم المتحدة بحراسة شرم الشيخ عند رأس سينا. وبذلك سكتت المدافع التي كانت تغلق خليج العقبة وأصبح بالإمكان استعمال ميناء إيلات الإسرائيلي في تصدير البضائع إلى أفريقيا والشرق الأقصى واستيراد البترول من إيران عبره[1].

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد أهدرت فرصة سانحة لتحقيق السلام منذ بداية النزاع العربي ـ الإسرائيلي عندما توقفت عند حل انتهاء العدوان الثلاثي. وكان يمكنها مع بداية عام 1957 أن تعيد النظر في سياستها في الشرق الأوسط، إلا أن الإدارة الأميركية لم تكن ترى أمامها سوى المشكلة التي تعنيها وهي تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة.

ولذلك كانت المفاجأة الأميركية الجديدة عندما أعلن الرئيس إيزنهاور في كانون الثاني 1957 عن سياسته في الشرق الأوسط (وعرف بمشروع النقطة الرابعة) فجاءت خالية تماماً من أي اقتراح لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، بل اقترح توقيع اتفاقات مع دول المنطقة لمواجهة العدوان المسلح من جانب أي دولة تسيطر عليها الشيوعية، لا سيما بعدما شعرت واشنطن بالمدخل الهام الذي وفّرته حملة السويس للنفوذ السوفياتي في المنطقة. لكن انتهى مبدأ إيزنهاور إلى الفشل الذريع بعدما تزعم عبد الناصر الحملة لمقاومته في كل الدول العربية. ومع أن الجنود الأميركيين نزلوا

(1) دزموند ستيوارت، مصدر مذكور، ص 339.

على الشاطىء جنوب بيروت لدعم كميل شمعون في ولاية ثانية لرئاسة الجمهورية اللبنانية إلا أنهم فشلوا في مهمتهم وانتخب محله رئيس آخر كان هدفه الأكبر إقامة علاقة حسنة مع الجمهورية العربية وهو الرئيس فؤاد شهاب.

سياسة عبد الناصر العربية

تأثر الضباط الأحرار في أثناء إعدادهم لحركة الجيش في 23 تموز 1952 بما كان يدور حولهم في الحياة السياسية. وأكثر ما جذبهم عنف مفاسد النظام الملكي في مصر. وأصبح تجمعهم يدور حول تحرير مصر من الاحتلال البريطاني. ولم تظهر كلمة واحدة عن القومية العربية في منشورات الضباط الأحرار ولا في أهدافهم الستة، ليس تنكراً لها أو عدم اقتناع بها وإنما إحساس بأهمية تحرير مصر أولاً.

كان هذا الأمر انعكاساً لما يدور في مصر قبل الثورة، حيث كان التضامن العربي القائم على فكرة القومية الواحدة، يأتي على هامش الحياة السياسية. ولا يعني هذا أنه كان هناك انعزال مصري عما يدور في الوطن العربي. وكان هناك فرق بين اتجاهين، اتجاه حزب الوفد (حزب الأغلبية) وبين اتجاهات أحزاب الأقلية.

كان حزب الوفد يؤمن بالدعوة إلى توحيد البلاد العربية ودعم قضية فلسطين على مختلف الصعد. وكتب مكرم عبيد في مجلة الهلال (نيسان 1939) مقالاً بعنوان «المصريون عرب». حيث يشير إلى أن عروبة مصر التي تجد أساساً لها في الجهاد من أجل الحرية؛ فيما يجمع بين مصر والبلاد العربية من روابط اللغة

والتقاليد والخصائص الاجتماعية الأساسية، وذكر أن الوحدة العربية موجودة ولكنها في حاجة إلى تنظيم لإيجاد جبهة تناهض الاستعمار وتحفظ القوميات وتوفر الرخاء وتنمي الموارد الاقتصادية وتشجع الإنتاج المحلي وتزيد في تبادل المنافع وتنسيق المعادلات[1]. كما تكونت جامعة الرابطة العربية عام 1936 برئاسة محمود بسيوني أحد زعماء الوفد ورئيس مجلس الشيوخ. وكانت حكومة الوفد هي التي وقعت بروتوكول إنشاء الجامعة العربية يوم 7 تشرين الأول 1944 في الإسكندرية. ومن الجانب المقابل كانت أحزاب الأقلية تتخذ مواقف انعزالية تخضع فيها للاستعمار البريطاني.

أما الأحزاب الوطنية الناشئة فقد أجمعت على فكرة القومية العربية ورفعت شعار الكفاح المشترك ضد الاستعمار. ووضعت «مصر الفتاة» التحالف مع الدول العربية هدفاً من أهدافها، وكذلك الأخوان المسلمين الذين تبنوا إقامة روابط عربية إسلامية.

هذه صورة المجتمع السياسي التي انعكست على أفكار الضباط الأحرار. وكانت حرب فلسطين 1948 هي بداية الاحتكاك الحقيقي بين الضباط الأحرار من جهة وبين عرب فلسطين وغيرهم من جهة أخرى. كما أتيحت لهؤلاء الضباط فرصة الاتصال بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصري إرسال أسلحة إلى جيش الإنقاذ في سوريا بقيادة فوزي القاوقجي عام 1948 في محاولة لاحتواء التهديد الصهيوني[2].

(1) طارق البشري: في المسألة الإسلامية المعاصرة بين الإسلام والعروبة. دار الشروق، القاهرة 1998، ص 98.

(2) أحمد هرموش، مصدر مذكور، ص 41 و42.

إذاً لم يكن خلو برنامج حركة الضباط الأحرار من أية كلمة عن القومية العربية دليلاً على الرفض أو التجاهل، وإنما هو دليل على زحمة العمل وصعوبة المسؤولية وعدم توافر الصلات مع القادة العرب. ورغم ذلك فقد تبنى هؤلاء القادة الجدد لمصر فكرة القومية العربية بأسرع مما توقع أكثر الناس. وبدأت الحركة تأخذ وجهاً عربياً واضحاً وتلعب دوراً مؤثراً في المنطقة كلها.

وظهرت القومية العربية في كتب وخطابات عبد الناصر. قال في «فلسفة الثورة» الصادر عام 1954: «ما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا». وقال في العيد الثاني للثورة: «مشاكل العرب هي مشاكل المصريين... وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين فإنها لم تصرفهم أبداً عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب»[1].

ولم تتردد قيادة ثورة يوليو في التعبير عن تأييدها الصريح لحركات التحرر الوطني في البلاد العربية. ولم تكن معركة الأحلاف العسكرية إلا تعبيراً عن النضال القومي المشترك ضد النفوذ الإمبريالي في المنطقة. وهي معركة بدأت أيضاً وجنود بريطانيا في القناة، وانتهت إلى عزلة العراق وحده ووقوعه في مصيدة الأحلاف.

ووقف جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الجزائرية فور قيامها. وكانت إذاعة صوت العرب من القاهرة أول إذاعة تذيع

(1) المصدر نفسه، ص 43.

بيان الثورة الجزائرية يوم أول تشرين الثاني 1954، إيذاناً ببدء الثورة. ومنذ تلك اللحظة لم تتوقف ثورة يوليو عن مساندة ثورة الجزائر طوال سبع سنين حتى انتصرت على الاستعمار الفرنسي. وهكذا تحولت القاهرة إلى ساحة يلتقي فيها المناضلون العرب الثائرون في بلادهم ضد الاحتلال الأجنبي. وبدأت مرحلة تعاون بين ثورة يوليو والتنظيمات القومية ضد الاحتلال الأجنبي. كما بدأت مرحلة تعاون بين ثورة يوليو والتنظيمات القومية العربية اليسارية. وأدى تطور العلاقات بين هذه التنظيمات في سوريا إلى الاتجاه نحو إقامة وحدة كاملة بين مصر وسوريا ثم الإعلان عنها في 22 شباط 1958 في جو من الحماس البالغ في البلدين. وبإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ازداد الصراع في المنطقة، فلم ترحب الولايات المتحدة بها، فقد رأت أنها تستقطب الجماهير العربية في رفض السياسة الغربية بإقامة أحلاف عسكرية. كذلك كانت إسرائيل ترى في قيام الوحدة المصرية السورية عائقاً قوياً أمام أهدافها التوسعية.

ويقول الدكتور خلدون النقيب: «لقد مسّت الناصرية ـ بتحالفها مع القوى القومية ـ الحياة الاجتماعية والسياسية في الخليج والجزيرة العربية مسّاً عميقاً. فقد احتضنت قوى المعارضة في جميع بلدان الخليج العربي. ودفعت بالأسرة الحاكمة في السعودية إلى الانقسام حول القضية القومية، ولعبت دوراً مهماً في الصراع السياسي بين الإمامة والسلطنة في عمان ولعبت دوراً مماثلاً في تبني حركات الكفاح المسلح في ظفار واليمن الديموقراطية. ودخلت طرفاً مباشراً في الحرب الأهلية في اليمن العربية إلى

جانب العسكر وعامة الشعب ضد الإمامة الزيدية المدعومة من السعودية»[1].

بعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة أصبح لمفهوم القومية العربية السيادة في مصر، وتمت إعادة صياغة الكتب المدرسية بما يقلل من أهمية المراحل السابقة لتعريب مصر، مما دفع مفكراً مصرياً هو الدكتور لويس عوض إلى نشر سلسلة مقالات في الأهرام ينتقد فيها هذا الاتجاه موضحاً أن المقررات الدراسية الفرنسية تدرّس عن التاريخ الفرعوني أكثر مما تتضمنه المقررات المصرية[2].

ومع أن الحركة القومية العربية تعرضت لانتكاسات مختلفة ولم يقدر لأي من محاولات الوحدة أن تستمر أو تزدهر (الوحدة المصرية ـ السورية، الاتحاد العربي، التكامل المصري ـ السوري ـ العراق) فقد احتفظت الحركة بتماسكها الظاهري لوجود القيادة الناصرية ـ والمعنى الذي مثلته في الحياة السياسية العربية. فقد مثلت هذه القيادة رمزاً يلتف حوله العرب متفقين ومختلفين، مؤيدين ومعارضين ولكنهم في نهاية الأمر مرتبطون بالرمز ويتخذون مواقفهم إزاء مجموعة من الموضوعات التي شكلت جدول الأعمال العربي المشترك.

وقد تقبل عبد الناصر اقتراح حزب البعث بعدم النصّ على أن

---

(1) خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت 1989، ص 174.

(2) علي الدين الهلالي: العروبة في عالم متغير. مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد 22، القاهرة 1994، ص 315.

الإسلام هو الدين الرسمي للدولة في دستور الجمهورية العربية المتحدة. ولعلها المرة الأولى والوحيدة في التاريخ التي يخلو فيها دستور دولة عربية مسلمة من هذا النص[*].

تلازم ذلك مع قرار إلغاء المدارس الطائفية في الإقليم الشمالي (سوريا) وتنفيذ مبدأ التعليم الإلزامي في 25 نيسان 1958 في المرحلة الأولى ومده إلى تسع سنوات بدلاً من سنة...

التحولات في سياسة عبد الناصر بعد انفصال الوحدة

في 28 أيلول قامت مجموعة من الضباط السوريين بانقلاب عسكري سيطرت خلاله على المدن الرئيسة في سوريا وأعلنت الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة. أراد ناصر في بادئ الأمر أن يحافظ على الوحدة بالقوة، ثم عدل عن ذلك مصرحاً بأنه يكره سفك الدم العربي.

ويبدو تعاطي عبد الناصر في هذه المرحلة كتعاطيه في القضايا التي واجهته سابقاً. إذ كان ينتقل من مرحلة إلى أخرى بأسلوب اختباري، وهو أسلوب التجربة والخطأ، لأن الأهداف الأساسية التي كانت تداعب أفكاره قبل الثورة بزمن طويل كانت أهدافاً مبهمة وغامضة. ولم تبدأ تنضج إلا بعد استيلائه على الحكم[1].

لكن ناصر أظهر موهبة غير عادية في تحويل التراجع إلى هجوم

(*) على الرغم من علمانية رئيس الجمهورية التونسية بورقيبة فإنه التزم بهذا النص في الدستور.

(1) مجيد خدوري: عرب معاصرون. الدار المتحدة للنشر، بيروت 1973، ص 109.

معاكس. وأدرك أن القومية العربية ستظل قاحلة إذا تركت دون مضمون اجتماعي. حين رأى التجار السوريين تضارباً بين مصالحهم وبين الوحدة العربية لم يترددوا في التنكر للوحدة. لذلك، قرر عبد الناصر أن الطريقة الوحيدة للمحافظة على الثورة هي القضاء على قوة أعدائها المالية وجعل الناس يدركون المكاسب المالية، لا الأسطورية، ليتسنى لهم الدفاع عنها.

أدت أسباب مختلفة إلى حصول الانفصال الوحدوي بين مصر وسوريا:

- إن الوحدة التي أنجزت في شباط 1958 كانت عملاً سهلاً. وصوّرت الأمر للأمة العربية على نحو هيّن ويسير في حين أن هذه الأمة كانت لا تملك بعد مقومات التدعيم الحقيقي لوحدة شعوبها.

- ولما كان الجيش السوري القوة الوحيدة المسيطرة والحاكمة عشية الوحدة وراء الواجهة المدنية الهشة الضعيفة في سوريا - وهذا ما ثبت في تتالي الانقلابات العسكرية التي حصلت من حسني الزعيم إلى سامي الحناوي إلى أديب الشيشكلي إلى وصول أحد الشيوعيين إلى قيادة الأركان (عفيف البزري) - فإن كل الأحزاب العاملة في سوريا، وكل القوى العربية والدولية المهتمة بالمعركة الدائرة فيها من مخططات أجنبية، اتجهت جميعها إلى العمل في الجيش وإلى محاولة التأثير فيه، وأصبح الجيش السوري انعكاساً طبيعياً للصراع الحزبي والعربي والدولي الجاري من حول سوريا وفي داخلها.

- عشية الوحدة وبعدها استمرت بعض الأنظمة العربية بالتدخل في الشؤون السورية لإجبارها على الانخراط في مشاريع غربية. إذ

كان نوري السعيد يريد دمشق داخل حلف بغداد بما يفتح الطريق أمام هذا الحلف الاستعماري حتى يبسط نفوذه على الأردن ولبنان.

بالمقابل كان النظام السعودي يقف بحوافز المنطق القبلي الإقطاعي ضد بغداد، وفي الوقت نفسه كان يعارض أي تقارب عربي وحدوي في إطار وطني تقدمي، وهذا ما كان يمثله خط عبد الناصر. وفي سنة 1958 حاول الملك سعود آنذاك مع كل ساسة سوريا القدامى ليوقف التيار المتدفق نحو الوحدة، وجرّب معهم كل وسائل الضغط وفي مقدمتهم شكري القوتلي. كما عرض على مسؤول المخابرات السورية عبد الحميد السراج دفع مليوني جنيه إسترليني فعلاً وعرض 20 مليون جنيه إسترليني وعداً إذا ما قام بانقلاب يمنع الوحدة.

- عند قيام الوحدة كانت هناك قوتان لعبتا دوراً سهلاً في حصول الانفصال، الرجعية العربية والمتمثلة بشكل أساسي في الاتحاد الهاشمي «الذي ضم العراق والأردن» وموقف حزب البعث من الداخل السوري الذي كان القوة الأساسية المنظمة في سوريا والداعم لقيام الوحدة المصرية - السورية.

ويحمّل محمد حسنين هيكل حزب البعث في سوريا مسؤولية كبيرة أثناء الانقلاب على الجمهورية العربية المتحدة فيقول «... فلم يكن في رغبة قادته في ذلك الوقت من شيء إلا محاولة الانفراد والتسلط والسيطرة على الأمور في الإقليم السوري وحده... كانوا يريدون يداً مطلقة هناك... لا أكثر ولا أقل»[1].

(1) محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1962، ص 7.

مرحلة التحول الاشتراكي

بعد مباحثات حرة مع لجنة من أساتذة الجامعات والفلاحين والوزراء عمل جمال عبد الناصر على إعداد برنامج داخلي للإنشاء في مصر اقتناعاً منه بأن بعض أسباب الانفصال تكمن في تآمر الإقطاع مع الرأسماليين، وأن إجراءات تطبيق قانون الإصلاح الزراعي كانت تتم ببطء شديد. فلم يكن حتى العام 1961 قد وزع ما يزيد قليلاً عن 10% على ما يقرب 200 ألف أسرة، ولم يطرأ على أحوال الفلاحين بوجه عام تحسن يذكر. كما ظل ملاك الأراضي القدامى مع المزارعين الأكثر ثراءً يحصلون على 60% من عائدات الزراعة في مصر ويحققون دخلاً سنوياً قدره حوالى 80 جنيهاً عن كل فدان ظل بحوزتهم بعد التوزيع، كما أن ما دفعته لهم الحكومة من تعويض غير سخي ثمناً للأرض التي فقدوها، أعيد استثماره في مشروعات المباني الفخمة التي اجتذبت من رؤوس الأموال أضعاف ما حظيت به الصناعة، وكانت تحقق عائداً كبيراً للأثرياء[1].

هكذا بينما خسرت الطبقات الإقطاعية نفوذها السياسي، فإنها لم تخسر سوى النذر اليسر من قوتها الاقتصادية المالية. وعلى النقيض من ذلك أصبح إقطاعيو الأمس - إلى حد كبير - رأسماليي اليوم. ولم يكن ملاك الأراضي السابقون هم الفئة الوحيدة التي انضمت إلى الطبقة الرأسمالية في مصر، ذلك أن البورجوازيين ككل استفادوا استفادة كبيرة من إجراءات التمصير التي أعقبت الثورة والتي عجّلت بها إجراءات فرض الحراسة على

(1) أنتوني ناتنج، مصدر مذكور، ص 342.

الممتلكات والمشروعات البريطانية والفرنسية بعد حرب السويس. وبالرغم من عدم السماح للرأسماليين بدور سياسي في ظل نظام تسيطر عليه القوة العسكرية والبيروقراطية المتزايدة فإنه تسنّى لهم تحقيق نفوذ مالي كبير بين صفوف طائفة رجال الأعمال التي كانت لا تزال تضم عناصر قوية مثل إمبراطورية أحمد عبود التجارية بما كان لها من سيطرة على شركات الملاحة ومصانع السكر ومصانع النسيج والكيماويات، وبنك مصر بشركاته وفروعه المتشعبة التي لم تمسها تقريباً الموجة الأولى من الإصلاحات الثورية.

بهدف مواجهة كل هذه المشاكل قرر عبد الناصر سلسلة من إجراءات التأميم وفرض الحراسة، وقد طالت الممتلكات الكبيرة والمصارف وشركات التأمين.

هكذا كان التطور الذي أحدثه عبد الناصر في الطريق إلى الاشتراكية عملية برغماتية في جوهرها قامت إلى حد كبير على رد الفعل لانهيار الوحدة مع سوريا وبدون دافع إيديولوجي يذكر. وكما ذكر عبد الناصر عام 1962 في الميثاق الوطني الذي أعلن رسمياً أن مصر دولة اشتراكية، فإن الاشتراكية قد برهنت على أنها «حتمية تاريخية فرضتها الوحدة».

وسبق لعبد الناصر أن اتخذ في أيار 1960 قراراً بتأميم الصحافة. ولكن سرعان ما قرر أن مقتضيات السيطرة الكاملة تتطلب رقابة أشد، وبناء على ذلك آلت ملكية الصحف ودور النشر إلى تنظيم «الاتحاد القومي» بهدف الحيلولة، كما ذكر البيان «دون سيطرة الرأسمالية على وسائل الإعلام السياسية والاجتماعية»[1].

(1) المصدر نفسه، ص 344.

وفي مجال الصناعة رأى عبد الناصر أن التوجه إلى مجالات صناعية تدرّ أرباحاً طائلة للمستثمرين وعائداً ضئيلاً للاقتصاد ككل، وللخطة الصناعية الخمسية بوجه خصوصي، لا بد من مواجهته عبر سياسة التأميم. والواقع أنه بعد تطبيق هذه الإجراءات التي أسفرت عن استيلاء الدولة على 80% من الصناعة المصرية، ظل وضع الزراعة وصناعة المباني على ما هو عليه.

وفي أواخر 1961 جرى حل الاتحاد القومي بعدما اعتبر ناصر أن عناصر من الطبقة الوسطى بل والإقطاعية، تمكنت من التسلل إليه وحولته إلى أداة لخدمة مخططاتها. ومنذ ذلك الحين ولد الاتحاد الاشتراكي كقاعدة تنظيمية للعمال والفلاحين والأجراء وموظفي الدولة وأصحاب المهن الحرة. وكانت أول نتيجة يتوصل إليها ناصر بعد الانفصال هي ضرورة تبني الاشتراكية. وهو في محادثاته مع القادة السوريين عام 1963، بشأن الوحدة يقول: «لقد اكتشفت أشياء جديدة. في الماضي كنا نعتقد أن إنجاز الاشتراكية أصعب من تحقيق الوحدة، لكننا الآن نؤمن أن تحقيق الوحدة أصعب من تحقيق أي من أهداف الأمة العربية... كنت أسلّم بأن تحرير بلد عربي واحد من الطبيعي أن يقوده إلى الارتباط الأوثق مع البلاد المتحررة وإلى الوحدة معها، لكنني أؤمن الآن بأن التحرير لا يعني الوحدة. التحرير يجب أن يسبق الوحدة»[1].

أما التحول الآخر الذي أقدم عليه عبد الناصر لمصلحة الثورة قطع الطريق على أية محاولات لاستغلال الدين ضد طبيعته وروحه

(1) جريدة الكفاح، بيروت 23 أيلول 1963.

لعرقلة التقدم. ويشير محمد جابر الأنصاري «كان عبد الناصر هو الحاكم المسلم الذي سجل التاريخ ـ له أو عليه ـ تصفية كبرى الحركات الإسلامية في الشرق العربي، وهي حركة الأخوان المسلمين التي لم يتمكن أو لم يجرؤ حاكم قبله على مواجهتها بالقمع الحاسم التي جابهها عبد الناصر به. وكان لهذه الخطوة أثرها في كبح جماح التيار السلفي بمصر إلى ما بعد وفاته، وأنه كان يأخذ عليه أن تصديه للأخوان سياسياً ولم يواجههم عقيدياً عن طريق النقض الفكري الصريح لدعوتهم الثيوقراطية.

غير أن عبد الناصر ظل يقاوم عملياً ـ حتى في أحرج فترات حكمه بعد هزيمة 1967 ـ أية دعوة لفرض التعاليم الدينية بقوة القانون على المجتمع، أو ممارسة أي شكل من أشكال السلطة المدنية باسم الدين، والعودة إلى التطبيق القانوني للشريعة بصورة شمولية.

وكان عبد الناصر قد ألغى نظام المحاكم الشرعية (1954) وجعل تطبيق القانون الشرعي من مسؤولية المحاكم المدنية، كما أصدر قانوناً يحظر الطرق الصوفية وحلقات الدراويش عام 1961. وشارك بدوره في المحاولة التاريخية التي بدأها محمد عبده لتطوير الأزهر، فأصدر قانوناً بتحويله إلى جامعة حديثة عام 1961 «تعنى بدراسة ألوان المعرفة المختلفة التي تعين على ممارسة النشاط الإنساني في شتى جوانب حياة المجتمع. وكانت الغاية من إعادة التنظيم إخراج الأزهري من عزلته عن العلم الحديث والمجتمع الحديث، وإنهاء «احتراف» الأزهريين للعلم الديني بتوسيع دائرته لتشمل علوم العصر وتخصصاته[1].

(1) محمد جابر الأنصاري، مصدر مذكور، ص 561.

وظل عبد الناصر يؤكد على الترابط الجوهري بين الدين والثورة. وفي «الميثاق» لعام 1962 جاء نص يعكس الحرص على إقامة التوافق بين التفسيرين الإلّهي والإنساني الثوري، للظاهرة الدينية:

«إن رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته. وأن واجب المفكرين الدينيين الأكبر الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته».

ومنذ إعلان الميثاق وتبني الاشتراكية توالى في مصر صدور أدبيات إسلامية ـ اشتراكية تبرز الجانب الاجتماعي الثوري من الظاهرة الدينية. وكان من أخطر هذه المحاولات الفكرية وأكثر التزاماً بالتفسير الطبقي للرسالة المحمدية كتاب «محمد رسول الحرية» لعام 1964 للكاتب المصري عبد الرحمن الشرقاوي[1].

وكمحصلة عامة فإن التجربة الطويلة لعبد الناصر في الاشتراكية كان في التحول من المفهوم الديني والضميري للعدالة إلى مذهب الاشتراكية العلمية أو ما يقاربها، أو بمعنى آخر تقبل الكثير من عناصر الفكر الماركسي.

لكن كل ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع في مصر بأن اشتراكية عبد الناصر قد حققت القضاء على سيطرة الرأسماليين على الصناعة وانتزاع قطاعات الاقتصاد الهامة من قبضة البورجوازيين. بيد أن مثل هذه المكاسب التي أسفرت عنها تلك التغيرات كانت لصالح التكنوقراطيين أكثر منها للشعب وللبيروقراطية وليست للاكفاء.

(1) المصدر نفسه، ص 562.

أعقب هذه الإجراءات التأميمية صدور «ميثاق وطني»[1] جديد في أيار 1962 بهدف ضمان أن تكون نصف مقاعد المؤسسات السياسية والشعبية على كافة المستويات في المستقبل للعمال والفلاحين لأنهم «يمثلون غالبية الشعب الذي طال حرمانهم من ممارسة حقوقهم». وتقرر أن تكون سلطة حزب «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي خلف «الاتحاد القومي» فوق سلطة الجهاز التنفيذي، وأن تمارس مجالسه المنتخبة نشاطها على كل المستويات ابتداءً من القرية حتى البرلمان ذاته. وكان يرى في ذلك أن نظام الحزب الواحد هو الذي يحقق هذه النتيجة.

ومع هذا فإن أكبر مظهر من مظاهر التحول الاشتراكي في مصر هو استيعاب الألوف من الأيدي العاملة في الإنتاج الزراعي والاقتصادي وارتفاع القدرات الإنتاجية.

استمرار دعم القضايا العربية (دعم ثورة اليمن).

بعد الانفصال عام 1961 زادت المؤامرات على نظام عبد الناصر، وخاصة من أنظمة الحكم في البلاد العربية. لكن خلال عامين عزل أعداءه. استقلت الجزائر عام 1964 واتبعت سياسة قريبة من سياسة مصر. وسقط قادة البعث في سوريا الذين دعموا الانفصال عن مصر. وقتل عبد الكريم قاسم في العراق وحلّ عبد السلام عارف المقرّب من عبد الناصر.

على أن أعظم تغلغل لناصر في القضايا العربية كان في اليمن، المملكة العربية الجبلية النائية، أفقر بلاد العرب وأكثرها تخلفاً،

(1) الميثاق، مصلحة الاستعلامات، القاهرة.

عندما قام عبد اللّه السلال بالانقلاب على الحكم اليمني الملكي، وطلب المساعدة من مصر لمواجهة المؤامرات على الثورة فيها من قبل الرجعية العربية وقوى الاستعمار المتمركزة في عدن التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وبمواجهة مجموعة المرتزقة. في تلك الحرب التي خاضها جنود الجيش المصري مثلوا دور التجديد. وعلى الرغم من الكثير من الآلام والدمار قرَّب المصريون أهل اليمن من الأخطار والوسائل العصرية.

بيد أن ذلك تمّ بثمن مضاعف دفعته مصر. دلّت الحرب اليمنية على بداية ما وصفه محمد حسنين هيكل فيما بعد بأنه «انقلاب صامت». حول الجيش المصري في اليمن إلى إقطاعية خاصة. فحارب واغتنى أيضاً، لا الضباط فحسب بل النقباء والمتطوّعون الذين تقاضوا رواتب ضخمة. وراح المشير عبد الحكيم عامر نائب قائد القوات المسلحة المصرية يعمل على اكتساب إخلاص رجاله من القوات المسلحة عبر رعاية مصالحهم، وكوفىء الطيارون أو صغار الضباط الذين تدربوا في الاتحاد السوفياتي بوظائف عالية في الدولة. كان على رأس كل مشروع حكومي تقريباً أحد الضباط؛ وكثر عددهم في السفارات في الخارج. ولم يعد أحد يستطيع تحدي الجيش، فلا تحقيق في أموره ولا تقويم لها، حتى عبد الناصر كان عاجزاً عن محاسبته. إذ كان هو والجيش مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، لأنه لو تحرك ضد الجيش لقضي عليه. أما الشعب فكان يمتدح الجيش لأنه ظن أنه سيدافع عنه[1].

(1) دزموند ستيوارت، مصدر مذكور، ص 348.

أما محمود رياض وزير الخارجية عشية حرب 1967 فيروي حادثة أثناء وجوده في مطار القاهرة إلى جانب عبد الناصر لاستقبال أحد رؤساء الدول عندما سلمه ناصر ورقة من عبد الحكيم عامر نائب القائد العام للقوات المسلحة وفيها كشف بأسماء عشرة ضباط لنقلهم إلى وزارة الخارجية فيقول: «كنت أعرف معظم الضباط المطلوب نقلهم وهم من القادة الأكفاء وكان في مقدمتهم اللواء أحمد إسماعيل (الذي نفذ خطة عبور الجيش المصري إلى سيناء في حرب 1973)»[1].

سياسة عبد الناصر الخارجية (سياسة عدم الانحياز).

استطاع جمال عبد الناصر أن يستوعب حقائق عصره، وأول هذه الحقائق أن الحرب الباردة هي في صميمها صراع بين كتلتين دوليتين كل منهما مسلحة لا بالقنابل الذرية وحدها، ولكن قبل القنبلة بعقيدة اجتماعية معينة متناقضة.

وبما أنه ليس هناك جزء في العالم يستطيع أن ينسلخ عن الكل خصوصاً بثورة التكنولوجيا وبالذات في مجال المواصلات ـ إذن فإن الحرب الباردة لا يمكن صدّها عند أية حدود دولية. ثم أن الحرب الباردة تتسابق على نفوذ ميدانه الساحة العالمية خارج نطاق الكتلتين الشيوعية والرأسمالية. وكانت المنطقة العربية إحدى مناطق النفوذ الهامة التي راحت تتنافس عليها الكتلتان. فهي بذاتها لا تمثل أي قيمة، في موازين القوى العالمية، فقد كان

(1) محمود رياض، مصدر مذكور، ص 35.

ثقلها كله يعود إلى من يسيطر عليها ويمسك بمقاديرها من بين القوى الكبرى.

اختار عبد الناصر سياسة خارجية تنأى بنفسها عن صراع الكتلتين ليس لمصر بل للمنطقة العربية. ولم يتوان عن الدخول في معركة مفتوحة عندما طرح موضوع حلف بغداد كتطوير عن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط «ميدو» بهدف تطويق الاتحاد السوفياتي. وكان جمال عبد الناصر أكثر وضوحاً في رفضه. فقد كان يريد للعرب أن يقيموا «نظاماً عربياً» شاملاً لهم على أساس وحدة الأمة مصلحة وأمناً ولا يريد نظام «شرق أوسط» يقوم على تعبير اخترعه الغرب أثناء الحرب العالمية.

مؤتمر باندونغ

وفي عام 1955 شارك عبد الناصر بفاعلية في مؤتمر باندونغ في أندونيسيا إلى جانب عدد كبير من بلدان العالم الثالث لجعل سياسة الحياد بين الكتلتين مرتكزاً للسياسة الخارجية لهذه البلدان.

كان لمؤتمر باندونغ الذي اشترك فيه 29 بلداً من بلدان آسيا وأفريقيا، أثر كبير على المجتمعين وعلى الدول الكبرى، فهو لم يحاول البروز كتكتل ثالث وإنما سمح بالتقاء ممثلي هذه الدول من أجل الدعوة إلى وقف التوتر الدولي من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وندد بسياسة التكتل وإقامة القواعد العسكرية في دول العالم الثالث بالإضافة إلى شجب التدخلات في شؤون هذه الدول الداخلية.

ويكمن الأثر الأكبر في ناحية معنوية، إذ أن هذا الاجتماع هو أخذ بموقف عالمي «بوعي الشعوب الملونة لكرامتها وتخلصها من

عقدة النقص» كما أعلن الرئيس السنغالي سنغور، ووضع أساس للتعايش السلمي الذي أصبحت بعض عناصره تشكل أساساً لسياسة عدم الانحياز.

لقد أسفر المؤتمر عن تأكيد دور الدول «الأفرو ـ آسيوية» في العلاقات الدولية وعن إرادتها في محاربة الاستعمار. ورغم أنها لم تؤد إلى قيام تنظيم دولي فإن روح باندونغ كانت بداية لاجتماعات ومؤتمرات عديدة لاحقة. وقد انضمت يوغوسلافيا، الدولة الأوروبية الاشتراكية، إلى مبادىء التعايش السلمي سنة 1956 بعد اجتماع نهرو (رئيس وزراء الهند) وناصر مع تيتو في (بربوني). وكان ذلك بداية لسياسة عدم الانحياز.

وكان المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد سنة 1961 قد رسم لحركة عدم الانحياز هدفاً يقوم على إنهاء اللامساواة الاقتصادية التي خلفها الاستعمار وعمقتها الإمبريالية، وتقليل الفارق القائم بين مستوى حياة مجموعة من البلدان العالية التطور وبين العديد من البلدان النامية، وإقامة علاقات عادلة في ميدان التجارة مع البلدان النامية.

وبناء على هذه السياسة «الحياد الإيجابي» دخل العرب تفاعلات الحرب الباردة بين المعسكرين واستفادا من موازينها لصالح قضاياهم. وبفضل هذه السياسة استطاع العرب أن يجعلوا من أنفسهم قوة سياسية ضخمة تتصدر التيارات الفاعلة في عصرها، كحركة الثورة الوطنية في العالم، وحركة معاداة الاستعمار والصهيونية، وحركة التضامن الآسيوي ـ الأفريقي، ومنطق الاستقلال وعدم الانحياز، والاتجاه العام إلى مجتمع

دولي يسوده السلام وتحكمه مبادىء القانون الدولي. وقد أيدت بلدان عدم الانحياز ضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً بناءً كشرط لا بد منه لتسوية مشكلة الشرق الأوسط تسوية عادلة. وهذا ما ورد في قرارات كل مؤتمرات حركة البلدان غير المنحازة.

ولادة منظمة الوحدة الأفريقية[1]

أدرك جمال عبد الناصر أن الوجود الاستعماري في القارة الأفريقية لم يقض عليه نهائياً في كل أجزاء القارة. وهو لا يزال يعاند بشراسة في بعض هذه الأجزاء وفي بعضها الآخر يحاول أن يتنكر وراء أقنعة مزيفة، فضلاً عن سياسة الاضطهاد والفصل العنصري والتفرقة التي يفرضها على بعض أجزاء من دول القارة، مع ما يرافقها من عمليات اغتصاب لأراضي شعوبها وتحريمها على أصحابها الشرعيين فيما أباحها للمستوطنين الذين جاؤوا من بعيد (جنوب أفريقيا). كما أدرك عبد الناصر أن هناك مشكلات أخرى تعاني منها القارة الأفريقية ولا سيما في الدول المستقلة مثل مشكلة التفاوت الاجتماعي ومشاكل التنمية.

لذا رأى عبد الناصر أن هذه المرحلة التي تمر بها القارة الأفريقية تقتضي بالدرجة الأولى وحدة الإرادة الأفريقية التي يمكن من خلالها إيجاد حلول لمشاكل القارة. وجاء انعقاد مؤتمر أديس أبابا 22/ 5/ 1963 إلى 25/ 5/ 1963 تتويجاً لجهود عبد الناصر بهدف إيجاد أرضية لعمل أفريقي موحد. فقد أعلن ولادة منظمة

---

(1) مؤتمر القمة الأفريقي ـ اديس أبابا مع نص ميثاق منظمة الدول الأفريقية (22/ 5/ 1963 ـ 25/ 5/ 1963)، مصلحة الاستعلامات، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر.

الوحدة الأفريقية وحدّد أهدافها في الميثاق الذي وافق عليه المجتمعون. كما أعلن عن تشكيل لجنة من الدول الأفريقية لتنسيق المساعدات التي ستقدم إلى حركات التحرير الوطنية في أفريقيا، وقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وحكومتي البرتغال وجنوب أفريقيا ما دامتا مستمرتين في اتجاههما الاستعماري والعنصري. كذلك تقرر تسمية 25 أيار من كل عام وهو يوم توقيع الميثاق «يوم أفريقيا» واعتباره عيداً قومياً في جميع أنحاء القارة.

حرب حزيران عام 1967 ونتائجها

رغم إيمان عبد الناصر بالمخاطر التي تواجهه بسبب إيمانه بالعقيدة العربية فإنه لم يتزعزع عن هذا الإيمان بالوحدة العربية وبالقضايا العربية عامة وقضية فلسطين خاصة. وكانت سوريا بالنسبة له منطلق الوحدة فكرياً. ولكن كان ينظر إليها على أنها نقطة الضعف إزاء الخطر الصهيوني إذا تركت له، ومنطلق قوة ضد مخططات إسرائيل التوسعية إذا بقيت أواصر العلاقات متينة مع القاهرة مستمرة رغم غيوم الانفصال. وقد كان أبرز مواقف ناصر في هذا الصدد دعوته إلى عقد مؤتمر قمة في 23 أيلول 1963 لمواجهة خطر تحويل إسرائيل لروافد نهر الأردن. وقد بدا واضحاً أن الجهود السورية، اللبنانية، والأردنية لن تؤدي إلى وقف الاعتداء الصهيوني على المياه العربية، وأنه لا بد من عمل عربي مشترك لمواجهة هذه المشكلة الخطرة. وانعقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة في حزيران 1964 وأدى إلى نوع من الخطط الاقتصادية، وتشكيل قيادة عربية مشتركة للجبهة الشرقية مع

إسرائيل بقيادة اللواء علي علي عامر لمواجهة المخططات المائية الإسرائيلية، وكذلك إلى الاعتراف بالكيان الفلسطيني عبر الاعتراف بقيام منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري.

أعقب ذلك توقيع مصر اتفاقية دفاع مشترك مع سوريا في تشرين الثاني 1966، كردّ على الغارات العسكرية الإسرائيلية على الأردن، وعلى الاستفزازات الإسرائيلية على الجبهة السورية. وفي تلك السنة كان الموقف في المنطقة كما يلي:

- علاقات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية مما أدى إلى قطع جسور التفاهم مع مصر والتي رست في عهد الرئيسين دوايت إيزنهاور وجون كندي.
- قيادة عسكرية عربية موحدة، ما زالت في طور النمو يقابلها متاعب سياسية ومالية عديدة.
- انشغال جزء من القوات المصرية في اليمن إلى جانب قيادة عسكرية مصرية تحتكر القرار دون سواها وممثلة بعبد الحكيم عامر.
- قيام خلافات عربية تؤثر على الجبهة الشرقية. وحسب ما ورد من سفارة إسرائيل في لندن «أن دولة عربية معينة لن تصاب بانهيار عصبي إذا استطاع جيش الدفاع الإسرائيلي توجيه ضربة ساحقة لناصر». وتكرر الأوراق والملفات الإسرائيلية استشهادها بعبارة مأثورة عن الملك فيصل ملك السعودية قال فيها إنه «سوف يجعل من اليمن مقبرة للجيش المصري»... واستتباعاً فإن الموقف العربي في تلك الظروف بدا لصانع القرار الإسرائيلي ملائماً، وأول أسباب الملائمة أن حكومة حزب العمال البريطانية

أعلنت عن سياسة أطلقت عليها سياسة «شرق السويس»، وبمقتضاها فإن القوات البريطانية سوف تنسحب من الخليج لأن لندن لم تعد تحتمل أعباء الإمبراطورية. ولأن الانسحاب البريطاني من هذه المنطقة تراه الولايات المتحدة مهدداً لموارد البترول وطرق مواصلاته فإنه يتوجب عليها أن تبدأ في طرق أبواب المنطقة طالبة دخولها لملء الفراغ. والمشكلة أن هناك نداء عربياً مسموعاً وعالياً يطارد خروج بريطانيا من الخليج «ثورة في اليمن - ثورة عدن - ثورة ظفار...» ويعرقل دخولاً أميركياً في أعقابه. وهذا النداء صادر من القاهرة. لذا فإن الخطوة المنطقية الأولى لواشنطن قبل الدخول كتم هذا النداء تماماً وخنق حنجرته إذا أمكن وكان منطقياً أن تلجأ إلى إسرائيل.

بالمقابل، فإن العرب الذين يعتمدون على السلاح السوفياتي لم يكونوا في أي وقت مضى على علاقة استراتيجية ثابتة مع موسكو. بل إنهم حرصوا أن يجعلوا علاقتهم بالدولة السوفياتية علاقة مشتري سلاح بتاجر سلاح. وهذا نوع من العلاقة مرتبك وأحياناً مهين للأطراف.

- لم يكن عند العرب حتى مطلع عام 1967 أية خطة أو استعداد لمواجهة إسرائيل. وقد اختار عبد الناصر مناسبة زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية له برئاسة الشقيري في تشرين الثاني 1966 ليقول أمامهم بصراحة: «سوف أخدعكم إن قلت لكم إنّ لدينا خطة لتحرير فلسطين... ذلك هدف مؤجل الآن»[1].

وهكذا أصبح المسرح السياسي والعسكري مهيئاً لإسرائيل

(1) جريدة السفير، 30 ت2، 2000. محمد حسنين هيكل: سياحة صيف في الوثائق الإسرائيلية.

لتصعيد عملياتها العسكرية على الجبهتين الأردنية والسورية. ودللت سلسلة الحوادث في أوائل العام 1967 على المحاولات الإسرائيلية لاستفزاز سوريا. دخلت الجرارات الإسرائيلية المنطقة المنزوعة السلاح فصدّتها الطائرات السورية، وسارع الإسرائيليون لإسقاط ست من طائرات الميغ السورية، وتحدث السوريون عن حشود إسرائيلية كبيرة على حدودهم. تقاطع الحديث مع معلومات مصدرها موسكو تشير إلى أن الغزو الإسرائيلي لسوريا بات وشيكاً.

اعترف عبد الناصر ونائبه عبد الحكيم عامر أنهما غير مستعدين لمواجهة تل أبيب. ولكن تهديداتها لدمشق في منتصف أيار 1967 اضطرت القاهرة إلى أخذ بعض الإجراءات التي كان القصد منها تأكيد قومية المعركة. طلبت مصر من الأمم المتحدة سحب قواتها من الحدود مع إسرائيل، وجرى إرسال حشد من الدبابات من القاهرة إلى صحراء سيناء، على اعتبار أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلي على سوريا.

حذّرت الولايات المتحدة مصر، وتوسل إليها الاتحاد السوفياتي ألا تبدأ الضربة الأولى. لكن ناصر لم يفكر في شيء من ذلك، بل قرر إرسال زكريا محي الدين إلى نيويورك للتوصل مع الأمم المتحدة إلى تسوية للملاحة عبر ممرات تيران، والاهتمام مقابل ذلك اهتماماً جاداً في مشكلة فلسطين. لكن إسرائيل كانت تعتمد على مزاج حكومة لندن جونسون في واشنطن التي صبّت استياءها من فيتنام على البلاد المعادية المزعجة كمصر، وعلى الاحتياط الإسرائيلي، خلافاً للجيش المصري المقيد في اليمن، التي هرع إلى الجبهة من كل مكان حتى من

لندن ونيويورك. وكان النجاح السياسي الإسرائيلي يكمن في الدور الأمريكي التي جعلت جونسون يلعبه لصالحها والذي لم يقتصر فقط على التمويه على مصر والتغرير بها وإنما دفعته أيضاً إلى أن يأمر الأسطول السادس الأميركي في البحر المتوسط بالاستعداد لمواجهة أي موقف عسكري، فتوجهت قطع منه إلى شرق البحر الأبيض ثم إرسال الباخرة (ليبرتي) للتجسس على التحركات والاتصالات المصرية في سيناء، وهي الباخرة التي اكتشف أمرها فجأة عندما أغارت عليها الطائرات الإسرائيلية بطريق الخطأ[1].

في صباح الخامس من حزيران 1967 قضى سلاح الجو الإسرائيلي حسن التدريب خلال ساعات، قضاءً تاماً على سلاح الجو المصري. كذلك ضربت إسرائيل مطارات الأردن وسوريا، ما أفقد العرب وسائل الدفاع، وانهزمت مصر أولاً ثم تبعها الأردن وأخيراً سوريا خلال ستة أيام.

وقبل يوم من وقف العمليات الحربية على الجبهة السورية، أعلن عبد الناصر في مساء 9 حزيران في بيان له أنه يتحمل مسؤولية الهزيمة والفشل كلها، ولذلك قرر أن يتنحى عن رئاسة الجمهورية. وما أن أعلنت الاستقالة حتى تفجرت بصورة عفوية عواطف الجماهير في مصر في تلك الليلة (رغم محاولة انقلابية فاشلة قام بها عبد الحكيم عامر ووزير الدفاع شمس بدران ورفاقهما)[*] وفي الوطن العربي. كان كل ذلك تعبيراً عن محبة العرب لعبد الناصر وتقديراً ووفاءً لزعامته ورفضاً للاستسلام

(1) محمود رياض، مصدر مذكور، ص 52 و53.

(*) أذكر أنني كنت في هذا الوقت في نوبة حراسة في نادي الصيد المصري بالقاهرة عندما استدعى ضابط الدوام كل الحرس وطلب منا عدم تمكين المتظاهرين من الاستيلاء على مخازن السلاح في النادي.

للهزيمة الساحقة التي نزلت بهم. وفي 10 حزيران أرسل عبد الناصر برسالة إلى مجلس الأمة المصري أعلن فيها عدوله عن الاستقالة وعاد إلى موقعه قائداً وزعيماً لينصب الجهد على إعادة بناء قوة مصر الحربية وليزيل آثار العدوان.

سياسة عبد الناصر بعد نكسة حزيران

ـ الاعتراف بأهمية الديموقراطية

أصابت نكسة حزيران أكبر نظامين قوميين في الوطن العربي، وهما: النظام الناصري والنظام البعثي في سوريا. وبمعنى آخر كانت الشرخ الأعظم في شرعية معظم النظم «التقدمية» لأن الهزيمة حدثت في ميدان القومية الذي كان يشكل المصدر الأساسي لهذه الشرعية[1].

أمام هذا الحدث الضخم برز تغيير في تفكير عبد الناصر وتأثير ذلك على سلوكه في الحكم. فعزل القيادات غير الصالحة في الجيش ولم يعد واجب الجيش تأمين النظام وإنما واجبه هو تحرير الأرض. وبدأ الدعوة إلى تضامن عربي بمعزل عن أنظمة الحكم.

وقد تحدث جمال عبد الناصر عن الأخطاء التي أدت إلى الهزيمة في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي يومي 3 و4 أغسطس 1967 «وقام بنقد ذاتي شديد

(1) مجدي حماد: جامعة الدول العربية. مجلة عالم المعرفة، عدد 299، الكويت 2004، ص 128.

خصوصاً بالنسبة للنظام القائم، وبعد استعراضه للأخطاء التي أدت إلى الهزيمة والصراعات القائمة حول السلطة انتهى إلى أن النظام المطلق القائم على الحزب الواحد قد فشل. واقترح قيام نظام جديد على أساس ديموقراطي بوجود حزب معارض بجانب الاتحاد الاشتراكي يكون له جريدة تعبر عن رأيه وأن يتحرر الجميع من الخوف في إبداء الرأي. وذكر أن النظام الجديد سيحول دون قيام دكتاتورية في المستقبل تؤدي إلى سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد على مقدرات البلد، واقترح إجراء انتخابات في شهر أيلول على أساس قيام حزبين، وعاد وأكد أن استمرار النظام الحالي سيقودنا إلى طريق مجهول ولن نعلم من سيستلم السلطة من بعدنا»[1].

المعالجة العملانية لمرحلة ما بعد النكسة

ترتب على حرب 5 حزيران نتائج كارثية على البلدان العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، وكانت لمصر الحصة الكبرى من هذه الكارثة إذ احتلت سيناء وأغلقت قناة السويس التي تغذي الخزينة المصرية بـ 100 مليون جنيه إسترليني سنوياً. وفي تشرين الأول 1969 تحولت الإسماعيلية والسويس وبور سعيد إلى مدن أشباح بسبب حرب الاستنزاف التي أعلنتها مصر.

بالمقابل كانت أميركا وإسرائيل تأملان بالنصر الذي أحرز في حزيران أن يحدث عدد من المتغيرات المرغوب فيها ومنها

(1) محمود رياض، مصدر مذكور، ص 80.

الاعتراف بإسرائيل، إلا أن ردات الفعل للجماهير العربية على رفض نتائج نكسة حزيران أجبرت عبد الناصر على التراجع عن استقالته كما فرضت على الحكام العرب نوعاً من التضامن من خلال انعقاد مؤتمر الخرطوم في أواخر آب 1967 ـ مع تسجيل مقاطعة سوريا التي كانت تعتبر أن الغرض من هذا الاجتماع هو تنظيم الاستسلام لإسرائيل. أما في الواقع فكانت نتائج المؤتمر ناجحة قياساً على الوضع العربي آنذاك. إذ تحقق فيه إعطاء الدول المصدرة للنفط العربي مبالغ من ملايين الدولارات إلى دول المواجهة مع إسرائيل كتعويض عن خسارة مرافقها الحيوية، وجرت تسوية القضية اليمنية بين الرياض والقاهرة والتي سمحت بعودة 70 ألف جندي مصري من اليمن إلى بلادهم، وتوحدت آراء المجتمعين على بذل الجهود السياسية والدبلوماسية على المستوى الدولي لإزالة آثار العدوان وضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت في حزيران 1967. وإضافة نص في مقررات المؤتمر على أن تكون ضمن إطار المبادىء الأساسية التي تلتزم بها البلدان العربية وهي لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع إسرائيل والتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتعاظمت عمليات الاتهام عن مسؤولية الهزيمة ومعالجة آثارها بين مصر وبعض الدول العربية مقابل ما عرف بجبهة الرفض وتضم العراق وسوريا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وصحبها تصفية أوزار الهزيمة بمعارك تستهدف إثبات الوجود بدلاً من استعادة المفقود.

وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربية بشهرين وافقت مصر على قرار

مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر بإجماع أعضائه، ت2، 1967، والذي وضعه جورج براون وزير خارجية بريطانيا حيث أكد فيه بعد المقدمة وبناءً على ميثاق الأمم المتحدة عدم قبول الاستيلاء بالقوة على أراض بواسطة الحرب، وأيد مبدأين في توازن مبهم: إخلاء إسرائيل أرضاً احتلتها في حرب حزيران مقابل اعتراف العرب بوجودها[1].

كلف يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة السفير السويدي يارنغ بمهمة الوساطة بين الدول العربية وإسرائيل للتوصل إلى تسوية مقبولة من كل الأطراف بموجب قرار مجلس الأمن 242.

بيد أن الموقف المصري لم يتهاوَ كما كانت تتوقع إسرائيل وواشنطن ولم تقبل سلاماً بأي ثمن كما انتظر كلاهما. وإنما على العكس من ذلك صعّدت مصر حرب الاستنزاف على الجبهة مع القوات الإسرائيلية وأعدت نفسها للعمل السياسي، وبمساعدة عسكرية مباشرة من الاتحاد السوفياتي حيث طرح عبد الناصر أثناء زيارته لموسكو على قادته فكرة وجود عسكري مباشر لردع غارات إسرائيل في العمق المصري. وحسب محمد حسنين هيكل «عندما بدأت طلائع القوات السوفياتية تصل إلى مصر وتحتل مواقعها في الدفاع عن العمق وتقوم بدورياتها فوق مياه شرق البحر المتوسط كان واضحاً لجميع الأطراف أن هناك موقفاً مفعماً بالاحتمالات على وشك أن يطرح حقائق مختلفة في أزمة الشرق الأوسط»[2].

---

(1) دزموند ستيوارت، مصدر مذكور، ص 352.

(2) محمد حسنين هيكل: عواصف الحرب وعواصف السلام. الكتاب اللبناني، دار الشروق، القاهرة 1996، ص 151.

في ظل هذه الحرب النفسية والعسكرية على مصر راحت إسرائيل تعلن عن مخططاتها التوسعية ومنها عدم التخلي أبداً عن المناطق الاستراتيجية التي استولت عليها، فيما أوضح أشكول رئيس وزرائها أن بلاده سوف تتمسك في أية تسوية سلام بأن يكون نهر الأردن هو «حدودها الآمنة» الدائمة. وأردفت تصريحاته بالإعلان رسمياً عن ضم القدس بأكملها وجعلها العاصمة الأبدية لإسرائيل وكذلك ضم منطقة الجولان السورية. كما بادرت إلى إنشاء المستعمرات في أراضي غزة والضفة الغربية والجولان[1].

بالمقابل شهدت المنطقة العربية في هذه الفترة ولادة حركة الفدائيين الفلسطينيين وهم يشكلون الجيل الثاني من الفلسطينيين. فاختلفوا عن آبائهم الذين كانوا يأملون في بعض الإنصاف لقضيتهم من المجتمع الدولي أو معجزة من الدول العربية تنقذهم. لكن الأكثرية الساحقة من هؤلاء الآباء اكتسبوا خبرة في السجون العربية حين أظهروا انصرافهم للانخراط في كل التنظيمات السياسية التي تدعو لتحرير بلدهم.

أما الجيل الثاني الذين عايشوا معاناة أهلهم من تشرد وقهر فأصروا على ممارسة نشاطهم الفدائي بعدما لمسوا أنهم لن يخسروا سوى خيامهم البالية. شكلت ولادة المنظمات الفدائية منعطفاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إذ لم تعد الأنظمة العربية صاحبة القرار النهائي في مشكلة التسوية مع إسرائيل. ولا بد من أن تأخذ بالاعتبار موقف منظمة التحرير الفلسطينية التي اكتسبت

---

(1) دزموند ستيوارت، مصدر مذكور، ص 357.

تعاطفاً جماهيرياً على اتساع مساحة الوطن العربي وإلى حد ما في المحافل الدولية. وقد اعتبر عبد الناصر الفدائيين الفلسطينيين في خطاب له في 23 تموز بأنهم أنبل قوة ظهرت في العالم العربي بعد حرب 1967.

موقف عبد الناصر من الحلول الدولية

بعد النكسة كان عبد الناصر أميل إلى حلول في الصراع العربي - الإسرائيلي كانت سابقاً مرفوضة بالمطلق وحتى كانت تندرج في إطار المحرمات. لكن الموقف المصري الذي أبلغه عبد الناصر إلى الملك حسين في الليلة التي قضاها في القاهرة قبل سفره إلى واشنطن تتلخص وبحسب مذكرات محمود رياض وزير الخارجية المصرية بما يلي:

«... إن مصر تفتح باب الحل السلمي أمام الملك حسين بالنسبة للضفة الغربية، فإنها لن تقف ضد الثمن الضروري للحصول على مثل هذا الحل. يستطيع الملك حسين أن يلتزم لأميركا بإنهاء حالة الحرب رسمياً مع إسرائيل. يستطيع أن يبرم مع الولايات المتحدة اتفاقاً للدفاع المشترك. ومصر في هذه الحالة لن تقف ضد مثل هذا الاتفاق للأمن المتبادل»[1](*).

---

(1) محمود رياض، مصدر مذكور، ص 97 و98.

(*) وحسب مذكرات محمود رياض قال عبد الناصر «إننا على استعداد لقبول الحل السلمي والإقرار بوجود إسرائيل... والسماح لهم بالمرور بقناة السويس، ولكن على إسرائيل قبل ذلك أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة (عام 1967) وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني» ص253.

مشروع روجرز

بعد تولي الرئيس نيكسون سدة الرئاسة في واشنطن خلفاً للرئيس لندن جونسون كلف وزير خارجيته ويليام روجرز بمهمة أزمة الشرق الأوسط. وقد تقدم بمشروع عرف باسمه «مشروع روجرز» 9 ت2، 1969 الهدف منه تحقيق اتفاق تعاقدي بين مصر وإسرائيل، يجري التوصل إليه تحت إشراف المبعوث الدولي «جونار يارنغ» وتوضع تفاصيله بين الأطراف بالطريقة التي اتبعت في مفاوضات رودوس عام 1949 (يلتقي الأطراف وجهاً لوجه، وإنما يتحرك الوسيط الدولي بينهم لتقريب وجهات النظر وتحديد نقاط الاتفاق».

لم يقبل جمال عبد الناصر مشروع روجرز لعدة أسباب أهمها أن المبادرة كانت مقتصرة على حل مصري بحت، ومع ذلك لم يشأ الإعلان عن رفضه للمشروع لأن الموقف العربي أخذ بالتحسن. إذ قامت ثورة في السودان أيار 1969 وقيام ثورة في ليبيا أيلول من السنة نفسها. ومع احتدام حرب الاستنزاف فإن التوتر في المنطقة أبقى أزمة الشرق الأوسط حية وساعد على تنشيط العمل العسكري على الجبهة الشرقية. وقد وقعت في تلك الفترة معركة الكرامة في الأردن وشاركت فيها قوات المقاومة الفلسطينية ولعبت فيها وحدات من الجيش الأردني دوراً حاسماً.

أما في لبنان فقد حصلت المقاومة الفلسطينية على وجود عسكري على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة بموجب «اتفاق القاهرة» وبرعاية عبد الناصر. وهو الاتفاق الذي جرى العمل به طوال سنوات.

«وكان هذا الاتفاق يقضي بتمركز القوات الفلسطينية في مكان محدد بمنطقة العرقوب داخل الأراضي اللبنانية وبالقرب من الحدود اللبنانية السورية، على أن تكون للمقاومة حرية الحركة في بقية مناطق الجنوب اللبناني دون أن تكون لها مواقع دائمة»[1].

ونتيجة لهذا الوضع المتوتر وقيام وساطة دولية مختلفة لتقديم أفضل الحلول السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي طوى روجرز مشروعه مؤقتاً وتقدم بدلاً منه باقتراح عام عرف باسم «مبادرة روجرز» في 19 حزيران 1970 وتقوم على ما يلي:

«تعلن أطراف النزاع في الشرق الأوسط، وتنفذ، وقفاً محدوداً لإطلاق النار مدته تسعون يوماً. وفي هذه الفترة ينشط السفير جونار يارنغ لينفذ قرار مجلس الأمن رقم 242، وبالتحديد فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق على سلام عادل ودائم يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وتقوم إسرائيل بسحب قواتها من أراض احتلتها في معركة 1967»[2].

قبلت مصر مبادرة روجرز مع التعديلات الطفيفة المقترحة على الجبهة الشرقية إذا وافق الأردن لكن لا تنازل عن الجولان. وأعقب ذلك موافقة إسرائيل على المبادرة بعد تردد طويل.

هاجم ما يسمى دول الرفض (سوريا ـ العراق ـ الجزائر ـ اليمن الديموقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية) فوراً وبعنف قبول

(1) محمود رياض، مصدر مذكور، ص 278.
(2) محمد حسنين هيكل: عواصف الحرب وعواصف السلام، مصدر مذكور، ص 156.

مصر مبادرة روجرز لأنه يعني اعترافاً واقعياً من العرب بإسرائيل كما كانت قبل حزيران 1967.

وعند بدء سريان وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية في مطلع آب 1970 بادرت بعض العناصر الفلسطينية في مهاجمة عبد الناصر واتهامه بالتواطؤ مع الأميركيين. وكانت هذه التهمة تنطلق من محطة إذاعة فلسطين من القاهرة، فاضطر عبد الناصر إلى إغلاق محطة الإذاعة لكنه لم يسمح بتحويل الأمر إلى عداء مصري فلسطيني. أما الملك حسين في الأردن فكان في وضع مختلف. فقد كان حتى حرب حزيران 1967 قادراً على قمع أي مظهر استقلالي بين الأكثرية الفلسطينية في مملكته مستنداً على ولاء قوات جيشه الخاصة من البدو. لكن بعد معركة الكرامة ازداد نفوذ المنظمات الفدائية المسلحة في الوسط الفلسطيني وباتوا يسيطرون على مناطق خاصة بهم في المملكة الأردنية. وحين خطف فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شهر أيلول الاجتماعية من العام 1967 عدة طائرات وأخذوا ثلاثاً منها مع ركابها إلى «مطار الثورة» في شمال الأردن اتخذ الملك حسين قراره بإعادة السيطرة الكاملة على الوضع في دولته، وقد استخدم في معركته كل أنواع الأسلحة في دك المخيمات الفلسطينية. بعد الصمت العربي لمدة يومين والذي كان يعني تضامناً مع الملك حسين، «وصلت رسالة من موسكو تشير فيها إلى خطورة الموقف بسبب التحركات العسكرية الإسرائيلية وتأييد الولايات المتحدة لها، وترجو فيها القيادة السوفياتية من الرئيس عبد الناصر العمل على تهدئة الموقف»[1]. تزامن ذلك مع الخوف من تدهور الأوضاع أكثر على الحدود مع فلسطين المحتلة وبالتالي أن تخرج

(1) محمود رياض، مصدر مذكور، ص 283.

عن إطار السيطرة بعد التدخل العسكري السوري ومن ثم العراقي في الحرب الدائرة في الأردن. لذلك دعا عبد الناصر إلى قمة عربية في القاهرة، وقد أقنع المجتمعين بضرورة الحوار مع الملك حسين وليس مقاطعته رداً على مطالبة الرئيس الليبي معمر القذافي بإرسال قوات مسلحة عربية من سوريا وليبيا والعراق للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد هجوم الجيش الأردني.

وفي النهاية وبعد أكثر من اجتماع للرؤساء أمكن التوصل إلى اتفاق إجماعي ينص على:

أولاً ـ إيقاف إطلاق النار فوراً في جميع المواقع بالأردن.

ثانياً ـ انسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من كافة المدن قبل مغرب نفس اليوم.

ثالثاً ـ تكليف لجنة برئاسة الباهي أدغم ممثل الرئيس التونسي بالسفر إلى الأردن في 28 أيلول لمتابعة تنفيذ الاتفاق[1].

وفي أعقاب المؤتمر خرج عبد الناصر لوداع رئيس الوفد الكويتي، ولما رجع إلى بيته وافته المنية. وكان قرار السلم معلقاً رغم وجود مبادرات ومحاولات، وكذلك قرار الحرب رغم وجود خطط واستعدادات.

وهكذا كانت أسطورة عبد الناصر قوية بحيث شكلت حالة ثورية في العالم العربي وفي بلدان العالم الثالث، وأضحت رمزاً للنضال والاستقلال. وقد كانت جنازة من الضخامة بحيث أنها فاقت كل التصورات، وبكاه الناس بصورة هستيرية في كل مدينة ودسكرة في مصر والعالم العربي واعترف زعماء العالم بدوره في خلق إحساس في مصر والعالم العربي بالكرامة، هذا الإحساس

(1) المصدر نفسه، ص 286.

الذي كان بالنسبة إليه تأكيد الانتماء لأمة مستقلة. وباختفاء هذا الرمز ظهر للعيان أن الوزن الرمزي والمعنوي للعروبة ـ بسبب وجود جمال عبد الناصر ـ فاق بكثير إنجازها الفعلي في مجال تحقيق التنسيق أو التكامل أو الوحدة بين البلاد العربية. ومع غياب الرمز برزت تدريجياً عناصر التنوع وعدم التجانس والاختلافات في الإطار العربي.

برز أولاً منطق الدولة التي سعى حكامها لتحقيق المصالح الوطنية الخاصة بكل منها دونما النظر إلى الاعتبارات العربية التي تتجاوز ذلك.

وارتبط بسيادة منطق الدولة تباين الاهتمامات السياسية من دولة لأخرى ومن منطقة عربية لأخرى. وسعت كل دولة بنشاط لتعظيم مصالحها الوطنية حسب رؤية نخبتها الحاكمة بغض النظر عن اتفاقها أو تناقضها مع أطراف عربية أخرى.

وبرزت ثانياً خبرة الأحزاب القومية عندما وصلت إلى الحكم في عدد من الدول العربية وانتهاجها لسياسات وممارسات لا تختلف كثيراً عن تلك السائدة في بلاد أخرى.

وبرز ثالثاً التغيير في الموقف السياسي والفكري تجاه إسرائيل، وبدء تطور سياسي يتضمن اتفاقيات فض الاشتباك، فاتفاقية كامب ديفيد، فمؤتمر مدريد، فالمباحثات الثنائية ومتعددة الأطراف، فالاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي في أوسلو، فاتفاقية وادي عربة في الأردن، إلخ...

الفصل السابع

تحولات الصراع على الخليج العربي
وأزمات الحكم فيه

أظهرت الأحداث في التاريخ أنه ليس على وجه الكرة الأرضية مناطق كثيرة التجاذب كمنطقة الخليج العربي. فقد كان الموقع الجغرافي وما ترتب عليه من خطورة استراتيجية يحتل دوراً أساسياً في تقرير مصائر الشعوب التي تتوطنه.

ومنذ بروز المصالح القومية في أوروبا وجد الخليج نفسه منجرفاً أكثر فأكثر إلى دوامة المصالح الاقتصادية والسياسية المتضاربة لدول تلك القارة. وأدى اكتشاف حقول غنية بالنفط إلى تعاظم أهمية المنطقة الاستراتيجية في النصف الأول من القرن العشرين إلى اليوم. وفي عالم تسيطر عليه السياسة المكيافيلية أصبح الخليج العربي مجالاً للتجاذب بين الدول العظمى كما أصبح بيدقاً على رقعة الشطرنج تحركه المنافسات الدولية.

حركة الكشف الجغرافي، البرتغالي بداية صراع على الخليج

منذ آلاف السنين شهدت منطقة الخليج مولد وازدهار حضارات

غابرة طمرتها عواصف الصحراء. كما شهدت أحداثاً غطت عليها رمال الزمان. وقد أثبتت الاكتشافات الأثرية ارتباط تاريخ المنطقة بحضارات ما بين النهرين وبخاصة الحضارة السومرية في العراق[1] وأن لهذه المنطقة دوراً مهماً في عملية التواصل والاتجار بين الحضارات القديمة في بلاد الرافدين والهند. فخلال العصور المختلفة شهد الخليج نشاطاً بحرياً حيث كانت السفن الهندية والصينية تمخر عبابه محملة بالسلع بين آسيا وجنوبها الشرقي أو من شرق أفريقيا أو البحر المتوسط. كما حازت المنطقة على اهتمام أمم كثيرة بالسيطرة عليها بدءاً من الإسكندر الكبير (356 ـ 323 ق.م.) والكنعانيين والفينيقيين مروراً بالرومان والفرس. وما لبث العرب، الذين استوطنوا الخليج منذ القدم بعد انهيار سد مأرب قبل نحو قرن وربع من ميلاد المسيح أن استعادوا سيادتهم في الخليج بعد أن سيطروا على التجارة العالمية في العصور الوسطى. لكن أوروبا راحت تنمو باطراد غير معهود خلال فترة قرن تقريباً ابتداءً من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر، وبدأت العلاقة بين العالمين المسيحي والإسلامي بالتغيّر، وباتت أكثر وضوحاً في القرن السابع عشر. لقد تيقنت أوروبا أنه يمكن احتواء التهديد الإسلامي وتبديل مسار الأحداث. فقد امتلكت المسيحية التفوق في التكنيك والطباعة والإبحار.

ترتب على تقدم الطباعة إحداث ثورة في تفكير وسلوك

---

(1) حسين محمد البحارنة: دول الخليج العربي. إصدار كتلة مؤسسات الحياة، بيروت 1973، ص 14.

المجتمع الأوروبي. وأطلقت عملية تبادل الأفكار في مجال الدين والفلسفة والعلوم حركة جدل مهدت لقيام المجتمع الحديث. لقد تخلت أوروبا عن الأفكار والمعتقدات المتحجرة التي ميزت القرون الوسطى لصالح العقلانية وتبني العلمانية التقدمية بعد انتهاء الحروب الدينية التي جرت في السنوات 1618 ـ 1648م[1]. شكلت هذه الفترة منعطفاً في التاريخ العام للأمم. فقد بدأ خلالها عهد جديد بالنسبة لأوروبا: فالكارفيل المرنة وأشرعتها التي يسهل التحكم فيها، والبارود والبوصلة قد جعلت أوروبا سيدة البحار ومتحكمة في النظام الاقتصادي العالمي برمته[2]. وأخذت موانىء حوض البحر المتوسط بحيرة العالم القديم تغط الواحدة تلو الأخرى في سبات عميق. ففي عام 1498 وعلى غير انتظار برز خطر جديد يهدد التجارة الإسلامية عندما دار البرتغاليون بسفنهم بقيادة فاسكو داجاما حول رأس الرجاء الصالح وأرسوا بسفنهم على شواطىء الهند وعادوا إلى بلادهم بشحنة من التوابل.

وليس من باب الصدفة أن يكون الذين قاموا بتلك الاكتشافات البحرية من البرتغاليين لأنهم قد ورثوا العلوم العربية بعد احتكاك طويل زمني السلم والحرب في الأندلس. وأثبت المستعرب الروسي تيودور شوموفسكي في عمله الموسوعي «العرب والبحر» أنَّ طريق سفن فاسكو داجاما من شرق أفريقيا إلى الهند لم يكتشف إلا بفضل البحّار العربي أحمد بن ماجد الذي كان على

---

(1) ديفيد ماكدول: أوروبا والعرب. دار الكنوز الأدبية، ترجمة عبد النبي حسن، بيروت 1994، ص 69.

(2) اللجنة العلمية الدولية لتحرير أفريقيا: تاريخ أفريقيا العام. المجلد الرابع، عام 1988، المطبعة الكاثوليكية، ص 671.

رأس القافلة، وهذا ما يتضح في مخطوطته «كتاب الفوائد» الذي ضمنه تعليمات الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي. وقد أعرب في خاتمتها عن أسفه المرير لأنه فتح للنهاب البرتغاليين الطريق البحري إلى الهند[1]. وكمحصلة عامة أظهرت الكشوف الجغرافية طموح الأوساط الحاكمة في أوروبا والرأسمال التجاري المتنامي القوة لفرض سيطرتها المباشرة على تجارة التوابل وشتى مصنوعات الشرق وكذلك استخراج المعادن النفيسة، وأنزلوا ضربة قوية بالمنظومة التي سيرت على أحسن وجه على مرّ القرون من الصلات التجارية بين تجار المسلمين في كلكتا وجنوب الهند وحوض الخليج العربي وشمال شرق أفريقيا.

إن ظهور البرتغاليين في البداية لم يكن سوى مجرد إزعاج، من وجهة نظر التجار العرب والمسلمين أو حكامهم التي ذكرتها التواريخ المحلية التي ترجمها سارجنت. مما يعني أنه ما من أحد قد نظر إليهم على أنهم بشائر حقبة تاريخية جديدة. وقد ذهب نادر شاه، ملك الكجرات، إلى حد التصريح أن «حروب البحار أمر يعني التجار ولا يمس هيبة الملوك»[2].

في هذا الطور العالمي من التاريخ الذي فتحته حركة الكشف الجغرافي الأوروبي جعل العرب والمسلمون مدافعين عما في أيديهم ممثلين لطور قديم وليسوا مشاركين في بناء جديد. لكن منطقة الخليج لم تكن مستعصية على الفراغ والعزلة، لا سيما

(1) جريجوري بونداريفسكي: الوجه الحقيقي لأعداء الشعوب الإسلامية. دار نشر وكالة نوفوستي عام 1985، ص 18.

(2) خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص 63.

وأنها على مفترق طريق البحار من الشرق إلى الغرب وبالعكس وخصوصاً في تلك المرحلة التي كانت البحار فيها ساحة الصراع التجاري والعسكري بين القوى المتنافسة في أوروبا.

منذ عام 1500م راحت البرتغال تزرع قواها البحرية في أماكن استراتيجية على طريق الهند كي تجبر المسلمين على السقوط الاقتصادي، إذ تصرفت بقسوة ودون رحمة مع بواخرهم وأحرقوا من فيها[1]. وقد تشجع ملك البرتغال أمانويل بنتائج الحملات واعتبرها ملؤها الأماني، ولذلك أمر بإرسال عدة حملات متتالية وبدعم من البابا إسكندر الذي منحه لقب «سيد البحار والحاكم الأعظم والتاجر في الحبشة وبلاد العرب وفارس والهند»[2] كما أعطي الأمر لفاسكو داجاما أن يرسل وحدات من أسطوله للمرابطة على مدخل البحر الأحمر لمنع خروج المراكب المصرية المملوكية إلى الهند ولمنع دخول المراكب الهندية إلى مصر. وأصبح الظهور المسلح البرتغالي في شواطىء الهند مصدر قلق بالنسبة لسلطان مصر وبالنسبة للبندقية التي وجدت في ذلك تهديداً خطيراً لتجارتها الشرقية مصدر قوتها وثروتها. وما كان يقلق البندقية هو السيطرة على الأسواق من حيث يتموّن الغرب وهل ستبقى هذه السوق بيدها أم سوف تنقل إلى لشبونة؟[3].

(1) جواهر لال نهرو: لمحات من تاريخ العالم. نقله إلى العربية مجموعة من الأساتذة، منشورات المكتب التجاري، ط 2، بيروت 1957، ص 19.

(2) عمر عمر: تاريخ المشرق العربي 1516/ 1922. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989، ص 98.

(3) د. سمير الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي 1450 ـ 1517. مؤسسة الريحاني، بيروت 1989، ص 451.

ولم تلبث نتائج العمليات العسكرية البرتغالية أن تظهر فيما بعد في أسواق الإسكندرية وبيروت، وبدأت التوابل يعزّ وجودها في مصر وسوريا، حتى أنه في عام 1502 عادت شواني البندقية من بيروت ومن الإسكندرية وعليها كميات ضئيلة من الفلفل. ونتيجة ذلك ارتفعت الأسعار مما اضطر كثيراً من التجار الألمان إلى التوجه إلى أسواق لشبونة أو أسواق أخرى كانت السفن البرتغالية تحمل الفلفل إليها[1]. وفي هذا السياق يشير ابن أياس إلى مدى الخراب الذي أصاب دولة المماليك فيذكر «أنها أدت إلى فراغ الخزينة وخراب كل من بندر جدة بسبب الحصار الذي فرضه البرتغاليون وبندر الإسكندرية بسبب عدم دخول المراكب التجارية إليه»[2].

وحاول السلطان المملوكي في مصر الحصول على العون والمساعدة العسكرية من البندقية وكسب تأييدها في وقف تعدي البرتغاليين في المحيط الهندي، غير أنه لم يستجب لطلبه لأن البندقية كانت حذرة في تعاملها العسكري مع سلطنة المماليك مخافة تألّب الكنيسة في روما والدول الأوروبية عليها.

وجلّ ما في الأمر أن البندقية حثّت السلطان المملوكي على استخدام نفوذه لدى ملوك وأمراء الهند بهدف رفض التعامل مع البرتغاليين لإبعادهم واعداً إياهم بالدعم والحماية عن طريق إرسال الأسطول[3].

(1) المرجع نفسه، ص 459.
(2) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور. ج 4، القاهرة، بولاق 1312هـ، ص 358.
(3) سمير الخادم، مصدر مذكور، ص 462 ـ 463.

بعدما استتبت للبرتغال السيادة البحرية في الخليج ركزت بصفة أساسية على هرمز التي كانت ملتقى لطرق تجارة الشرق الأوسط وإيران وشمال شرق أفريقيا وجنوب آسيا؛ ولم تجد نفعاً الحملة المملوكية البحرية التي أرسلها السلطان قانصو الغوري عام 1509 في لجم التوسع البرتغالي، بل فشلت في موقعة «ديو» أمام بومباي. وكانت مؤشراً لانتصارات أخرى متتالية ستحقق للبرتغال السيطرة على التجارة الشرقية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر. وترتب على كشف الطريق البحري الجديد والعجز المملوكي عن المواجهة، تحول التجارة العالمية من البحر الأحمر ومصر إلى رأس الرجاء الصالح. ولم تعد القاهرة مركزاً رئيسياً للتجارة العابرة وانتقل مركز التجارة من الإسكندرية إلى ليشبونة.

وفي أوائل عام 1520 وصلت حملة برتغالية بحرية إلى مدخل البحر الأحمر لمهاجمة جدة وإنزال أول بعثة دبلوماسية برتغالية إلى السواحل الحبشية، ومع أن الحملة فشلت لكن البرتغال كسبت التعاون مع الأحباش، وهذا يعني إيجاد حليف في داخل البحر الأحمر وعبره يمكن تطويق العالم العربي من ناحية الجنوب، كما كان يعني تهديد الحرمين الشريفين تهديداً مباشراً.

وقد قيل إن القائد البرتغالي البواكيرك بلغ به الأمر أن فكر في تحويل مجرى أعالي النيل إلى البحر الأحمر لكي يحرم مصر من مورد مياهها الحيوي[1]، ويبدو أن العنف الذي رافق حركة الكشف الجغرافي البرتغالي لم يكن منعزلاً في شعاراته عن عملية الصراع المتواصل آنذاك بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي

(1) عمر عمر، مصدر مذكور، ص 26.

أي مثقلاً بشعارات صليبية كالقول بمكافحة التوسع الإسلامي ونشر الدين المسيحي.

موقف السلطنة العثمانية في الدفاع عن الخليج

خلال فترة انتقال السلطة في البلاد العربية من السيطرة المملوكية إلى السيطرة العثمانية كان الخليج العربي يواجه مصيره دون أن يلتفت إليه بالقدر الكافي بسبب انشغال العثمانيين في جهات حربية متعددة ولأن البحر الأحمر لم يكن هدفاً لإحياء التجارة الشرقية عبره. ولم تحصل المواجهة بين العثمانيين والبرتغاليين إلا بعد اشتداد العبث بسفن المسلمين وتهديد لشبونة لمناطق الخليج واستجابة الباب العالي لبعثات الإغاثة من ملوك الهند. عندها بعث السلطان القانوني (1520 ـ 1566) أحد ولاة مصر سليمان باشا بأسطول لردعهم عام 1538 في ميناء ديو بالهند لكنه لم يفلح بالأمر.

آنذاك قرر البرتغاليون عقد مفاوضات مع الباب العالي. فألحوا في بداية الأمر في الحصول على اعترافه بهيمنتهم على منطقة المحيط الهندي. وفي عام 1544 أرسلوا بعثة إلى إسطنبول لتقترح على العثمانيين عقد معاهدة سلام مدتها عشر سنوات بشروط لا يقبلها إلا خصم مغلوب على أمره ولا سيما في عهد أقوى سلاطين بني عثمان سليمان القانوني. وهذا يعني استمرار الصراع بين الطرفين الذي أدى على نحو قاطع إلى عودة طريق التوابل القديمة إلى كامل نشاطها في فترة 1550 ـ 1570؛ وبدأت أوروبا الغربية بأسرها باستثناء إسبانيا والبرتغال، من جديد تتموّن بالبهارات من بلدان الشرق العربي. وأصبحت السلطات البرتغالية

في قلق عميق، إذ كانت تخشى ألا تتمكن من شراء ما يكفيها من البهارات. لكن الانتصارات العثمانية ثبت هشاشتها. ففي عام 1589 هزم البرتغاليون الأسطول العثماني وأرغموا الباب العالي على الاعتراف بخروجه من حرب المحيط الهندي والاعتراف بالسيطرة البرتغالية[1].

ويتبين لاحقاً أن تأخر العثمانيين في القيام بعمل رادع وسريع في الخليج كان عاملاً مهماً من عوامل نجاح البرتغال هناك، كما كان عاملاً أيضاً في تعقيد الموقف أمام السلطنة العثمانية عندما أرسلت حملاتها البحرية.

ويبدو أن العثمانيين لم ينتهزوا الفرصة الملائمة لمنازلة البرتغال لكي يحتفظوا بالثروة الهائلة التي كان يجنيها المماليك من مرور التجارة إلى الغرب عبر مصر والشام ولم يتعاونوا مع البنادقة شركائهم في هذه الخسارة ويستعينوا بهم في القضاء على أساطيل البرتغال[2]. بالمقابل انحاز القائد البرتغالي البواكيرك إلى جانب الدولة الصفوية الفارسية في نزاعها مع العثمانيين وعقد معاهدة معها عام 1511م تضمنت تعهد الشاه بسيطرة للبرتغال على هرمز ومسقط، فيما التزم البواكيرك بمؤازرة الصفويين ومدهم بالمعونات الحربية وإرسال الخبراء لتدريبهم على صناعة الأسلحة الحديثة وطرق استعمالها[3]، وعلى مساعدة القوات الفارسية في احتلال البحرين والساحل الغربي للخليج.

---

(1) نقولاي إيفانوف، مرجع مذكور، ص 168 و175.

(2) عمر الإسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، راجعه الكابتن مسفيدرج. القاهرة 1916، ص 73 و74.

(3) المرجع نفسه، ص 101.

في الواقع لم يكن الصراع العثماني ـ الصفوي حالة مرضية شاذة في جسم العالم الإسلامي بل إنَّ هذا الجسم كان مثقلاً بهموم محلية متجذرة في عمق الحياة العربية العاجزة عن مواجهة العملاق الأوروبي الخارج من قمقم العصور الوسطى بقواه البحرية والعلمية والاقتصادية والسياسية ومنصرفاً بصورة أساسية إلى التجارة بل هو اتجه إلى تنمية موارد البلاد ومصالحها ولا سيما إلى طرق المواصلات والسيطرة عليها في منطقة الخليج؛ وتمثل العجز العربي الإسلامي بألوان مختلفة:

ـ لم يواجه المسلمون التحدي الأوروبي البحري المتعاظم لأن البحر بوجه عام لم يكن ضرورياً لنجاح المشروعات الاقتصادية الإسلامية.

ـ إن العثمانيين مثلهم مثل أهل البندقية قد حصروا اهتمامهم بالبحر المتوسط ولم يدركوا أهمية الثورة الملاحية إلا في عهود متأخرة[1].

ـ ارتبط تمدد السلطنة العثمانية في الخليج بصلب سياستها المرتكزة على كسب ولاء المسلمين في مناطق تواجدهم لكن قوة سلطتها كانت تتفاوت بحسب البعد عن المركز إذ اكتفت من مسلمي الأطراف بالتبعية الاسمية.

بعد أن سيطر السلطان سليم الأول على مصر عام 1517م أرسل شريف مكة مفتاح الكعبة إليه. ورافق هذا أن دعي للسلطان في الخطبة باسمه في الحجاز. وذكر اسم السلطان في الخطب بصفة خادم الحرمين الشريفين.

(1) ديفيد ماكدول، مرجع مذكور، ص 31.

لكن الدولة العثمانية منذ دخلت شبه الجزيرة العربية إلى أن غادرتها لم تكن لها فيها قوة راجحة على قوة قبائلها وعشائرها. ولم تقدم إلى هذه المنطقة غير تحصيل الزكاة من الأهالي بين الحين والآخر، ولم تفكر قط في إيجاد أسباب العمران لأحيائها، ولم تتذرع بشيء من ورائه نفع للأهالي، وليس لها برنامج معين يسير عليه رجالها وموظفوها الذين يأتون إلى شبه الجزيرة العربية، وهم لم يستطيعوا أن يفهموا الأمور التي يحتاج الشعب إليها.

وحسب حاكم إمارة عسير العثماني الرحالة «سويله مزاوغلي» أخذت السلطنة العثمانية نفقات ولاية الحجاز بكاملها على عاتقها، كما اعتادت إرسال مبالغ كبيرة من المال إلى إمارة مكة، وهذا المال كان يعرف بالصرة[1] السلطانية. وكانت هذه المبالغ تؤمن النفقات المتعلقة بإدارة الحرمين، كما أن إمارة مكة توزع قسماً كبيراً منها لشيوخ القبائل ورؤساء العشائر.

وفضلاً عن المبالغ النقدية المرسلة إلى الحرمين، استمر توزيع الحبوب على الأهالي أيضاً، فقد ذكر الرحالة أن كمية الحبوب التي أرسلت إلى الحرمين في أيامه بلغ عشرين ألف أردب، 12 ألفاً منها لمكة المكرمة وثمانية آلاف للمدينة المنورة[2].

(1) الصرة لفظة عربية تعني «ما يجمع فيه الشيء ويشد» وجمعها صرر. واستخدمت من قبل العثمانيين كمصطلح بمعنى كيس النقود للدلالة على النقود وما شابهها والتي اعتادت الحكومة العثمانية إرسالها إلى أهالي الحرمين (مكة والمدينة) سنوياً في مواسم الحج. وأطلق العثمانيون على الصرة كذلك اسم «معلومية».
إن أول من أرسل الصرة إلى الحرمين كان في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله 924م.

(2) أنظر: رحلة سويله مزاوغلي إلى بلاد الشام 1307هـ ـ 1890م. دراسة وترجمة وتدقيق فاضل مهدي بيات. منشورات جامعة آل البيت، الأردن 2000، ص 71 ـ 72.

في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار المتغير الدولي كأحد مصادر الصراع الهامة في الخليج، لكن هناك حقيقة تعرف عن مصادر اندلاع الصراعات المحلية في المنطقة والكامنة في طبيعة هياكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وخصائص الحياة السياسية في إماراتها المنقسمة إلى قبائل متعددة مفككة الأوصال ومتخاصمة في ما بينها، يشنون بعضهم على بعض حروباً طاحنة متواصلة. واتسمت هذه الحروب بضراوة كبيرة واستمرت إلى أمد طويل[1]. فلقد تنازع شيوخ القبائل على السلطة وعقدوا الاتفاقات المؤقتة الهشة بين الأطراف والجماعات المتصارعة ولم يتخذوا في الواقع أية تدابير للنضال المشترك ضد البرتغاليين[2].

لذا فإن مشاريع التدخل الأجنبي في الخليج لم تزرع في أرض بكر، بل وظفت في تربة صالحة يسّرت مهمة الغزو الأوروبي في الهيمنة على المنطقة مما أعاق عملية الوحدة الطبيعية في الجزيرة العربية وكذلك محاولات التنمية الاجتماعية.

طرد البرتغاليين من الخليج لصالح الهيمنة البريطانية

أثارت المداخيل الهائلة التي كان البرتغاليون يحصلون عليها نتيجة احتكارهم التجارة الشرقية والسيطرة الفعلية في المحيط الهندي الحسد العلني في الأوساط الحاكمة التجارية والصناعية في هولندا وفرنسا وبريطانيا.

---

(1) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية. دار الفارابي، ط 8، بيروت 1985، ص 93.

(2) نقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية. ترجمة يوسف عطا الله، مراجعة مسعود ضاهر، دار الفارابي، 1988، ص 12.

وفي أواخر القرن السادس عشر شهد الخليج العربي طلائع المنافسة الأوروبية للوصول إلى الأسواق الفارسية والعربية والتحكم في طرق مواصلاته العالمية. وخلال الفترة 1598 - 1601 قاد الهولنديون حملات عدة استولوا فيها على مستعمرات برتغالية في الهند وأسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية. وتصاعد التنافس والتعارض بين المصالح الهولندية والمصالح البرتغالية الذي أضعف الطرف الثاني في منطقة الخليج، وخصوصاً عندما تعاونت هولندا مع بريطانيا وقدمت إليها بعض السفن لمساعدتها على إلحاق الهزيمة بالأسطول البرتغالي عند ميناء بندر عباس عام 1625م[1] إلا أن هذا التعاون انقلب بعد عامين إلى عداء ومنافسة شديدين، عندما أصبحت بريطانيا أولى دول أوروبا التجارية في الخليج. وبالتالي بدأ النفوذ الهولندي يتضاءل في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر لصالح الهيمنة البريطانية التي دشنت سياسة قائمة على شبكة تحالفات مؤقتة مع القوى المحلية الخليجية. فقد أقامت تحالفاً مع العباس الكبير (1571 - 1629) عام 1620 لطرد البرتغاليين من جزيرة هرمز مقابل إعفاءات جمركية لشركة الهند الشرقية البريطانية في هذه الجزيرة الفارسية[2]، كما ساعدت العباس في استعادة جزيرة قشم من البرتغاليين تحت وطأة الخوف من ضياع تجارة البريطانيين الحريرية التي كانت مشتركة مع الفرس وتوقف خطوط مواصلاتهم مع الهند. وفي إطار هذه السياسة القائمة على استغلال التناقضات

---

(1) سالم مشكور: نزاع الحدود في الخليج. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993، ص 22 - 23.

(2) جريجوري بونداريفسكي، مرجع مذكور، ص 37.

الدولية والمحلية لم تسمح إنكلترا للمعاهدة العثمانية الصفوية عام 1639م[1] في وقف دوامة العنف بينهما بل ولجت باب الصراع واستحصلت من الباب العالي على إذن بإقامة مركز تجاري في البصرة عام 1640م، كما حالت دون قيام مؤسس الأسرة الزندية الصفوية الشاه كريم خان بعمليات عسكرية ضد اتحاد قبائل كعب الذين أسسوا إمارة عربستان في الشمال الشرقي من الخليج وترددوا في ولائهم بين العثمانيين والصفويين وكان لشيخهم أسطول للقرصنة حيث استطاع والي بغداد إحراق سفنه في حملة 1749م. لكن لم تحرك ساكناً عند نجاح نادر شاه الصفوي 1688 ـ 1747 في احتلال البحرين 1736 وضم عمان عام 1741م. وجاءت الفرصة السانحة لبريطانيا عند نجاح الحركة الوهابية في توحيد الجزيرة العربية وانطلاقها إلى الخليج والعراق فتأجج الصراع في المنطقة بين السعوديين والعثمانيين والفرس مما أتاح لأسطولها احتلال كبرى المشيخات العربية وفرض معاهدات الحماية 1820م عليها[2].

البترول والتحول الخطر في الصراع

إذا كانت عناصر الجذب السابقة قد أكسبت الخليج أهمية كبيرة فإن عنصراً جديداً أضيف إليها لاحقاً، ضاعف من أهمية المنطقة وزاد من وتيرة التحرك الغربي باتجاهها على الصعد كافة. ففي

---

(1) د. جابر الراوي: إلغاء الاتفاقية العراقية ـ الإيرانية لعام 1975 في ظل القانون الدولي. وزارة الإعلام العراقية بغداد، بدون تاريخ للنشر، ص 11.

(2) مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، القاهرة 1994، ص 359.

وقت اكتشف فيه الغرب أهمية البترول في العصر الصناعي الجديد كانت الشواهد في الشرق الأوسط وبالتحديد على شطآن الخليج مشجعة. وكانت بريطانيا بين أكثر الدول مهيأة للعب دور الضامن والمرجح في عملية الصراع الدولي في هذه المنطقة. وقد أعدت سلفاً خططاً احترازية لدرء أية أخطار محتملة في المستويين الداخلي والخارجي وارتكزت هذه الخطط على درس جيد لوضع المنطقة وبحثت على نحو محموم عن قيام صراع داخلي من شأنه أن يسهل مهمتها. لذلك أنشأت نظاماً جيداً للتجسس. وكانت في حوزتها معلومات كاملة عن الأحوال في قصور المشايخ وعن قوتهم فيما لم يكن لدى هؤلاء الخصوم أي تصور عما يفعله الإنكليز أو يعتزمون عمله. وكان الطابور الخامس يمارس عمله باستمرار، وكانت تحدث في اللحظات الحرجة صراعات متعددة الأهداف تسهل للإنكليز التدخل ومسك الأمور بما يؤمن مصالحهم. كما كانت طبيعة العلاقات بين حكام دويلات الخليج عاملاً مساعداً على التحكم في مصير المنطقة. كانت القبيلة في الخليج تعيش بين الحدود وعبر الحدود مرسومة كانت أم لا.

وكان النزاع ينشب بين القبائل النافذة حول تأكيد حق لكل منها على ما تعتبره إقليمها، خصوصاً أن شيوخ القبائل النافذة في المواقع الغنية بالنفط أو المحتملة لناحية الغنى أصبحوا حكاماً بمقتضى اتفاقيات وقِّعت مع ممثلي حكومة وكلائها من البريطانيين. هذا المتحول الجديد في دور القبائل أدى إلى توترات حادة بين المشايخ على تعيين حدود بعضهم مع بعض، وفي مرات كثيرة جرى تخطيط الحدود بين المشيخات المختلفة على أساس روايات صيادين عن المواقع التي كانوا ينشرون فوقها شباك الصيد

لتجف أو المواقع التي مشت فوقها قافلة جمال أو صدّت عندها غارة بدو على مضرب خيام[1]؛ كان من شأن ذلك تشجيع بريطانيا كل عملية تفتيت أو تجزئة، فتبادر إلى الاعتراف بالشيوخ الجدد الذين أعلنوا انفصالهم[2].

ورغم تضارب المعلومات حول صحة اتهام عملاء بريطانيا في عملية اغتيال عبد العزيز آل سعود عام 1803م. لمحاولته إبرام معاهدة مع إيران لضمان السلام في الخليج وكذلك مقتل الأمير بدر إمام مسقط المقرّب من الوهابيين[3]. غير أن الاتهام يبقى ماثلاً كونه ليس وليد صدفة بل لا بد من متآمر ذي أطماع، وما سوى بريطانيا المؤهلة في واقع الأمر للاضطلاع بهذا الدور إذ تعيش هاجس تجذير وجودها في الخليج، وتعرف بشدة حساسيتها تجاه أية خطط ترسم خارج إطار موافقتها، الأمر الذي يفسر تصديها لاحقاً لخطط محمد علي باشا والي مصر الرامية إلى توحيد الجزيرة العربية تحت سلطته. هذا بالإضافة إلى ما كانت تدّعيه بريطانيا من أهداف إنسانية مثل قمع القرصنة والقضاء على تجارة الرقيق وضمان وحماية وأمان التجارة المشروعة.

وفي عام 1853 وقعت إمارات الساحل العربية معاهدة (الصلح الأبدي) مع بريطانيا، هذه المعاهدة التي كانت تمثل النهاية الفعلية للمقاومة المحلية للنفوذ الأجنبي ممثلاً في بريطانيا، والتي كانت

---

(1) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر. مركز الأهرام للترجمة، القاهرة 1992، ص 67.

(2) عبد الكريم غرايبه: تاريخ العرب الحديث، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1984، ص 252.

(3) جريجوري بونداريفسكي، مرجع مذكور، ص 78.

أكثر بنودها إذلالاً تلك التي تجبر الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أي اعتداء يمكن أن يقع عليها في البحر والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية. وما أن تنقضي عدة سنوات حتى تدخل جميع الإمارات العربية في معاهدة مع بريطانيا:

- 1861 اتفاقية الحماية مع البحرين.
- 1891 تحديد معاهدة الحماية مع مسقط.
- 1892 معاهدة الحماية مع البحرين.
- 1899 معاهدة الحماية مع الكويت[1].

وقد بدا هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في بداية القرن العشرين عندما قررت الحكومة العثمانية منح امتياز خط سكة الحديد إلى الحكومة الألمانية. اندفعت بريطانيا لاستبعاد النفوذ الأجنبي عن الكويت خوفاً من أن تتنازل عنها السلطنة العثمانية لألمانيا. وقد ساند السير نقولا أوكنور السفير البريطاني في القسطنطينية فكرة وزير خارجيته اللورد سالزبوري بضرورة فرض الحماية على الكويت نظراً لأهمية هذا البلد للمصالح البريطانية في الهند، وللاستفادة من مينائه ليكون نهاية الخط الحديد الإنكليزي المقترح إقامته من بور سعيد عبر صحراء نجد.

وتذكر الدكتورة ميمونة الصباح سبباً آخر لسهولة مهمة بريطانيا في بسط حمايتها على مناطق في الخليج العربي «عامل الخوف من الدول المجاورة القوية ـ العراق والسعودية وفارس ـ قد عمل على تقوية الصلات التي تربط شيوخ المنطقة ومنهم شيخ الكويت ببريطانيا فاندفع الحكام إلى التمسك بالصداقة البريطانية لرغبتهم في البقاء مستقلين تحت الحماية البريطانية بدلاً من أن تصبح

---

(1) خلدون النقيب: مصدر مذكور ص86.

بلادهم مجرد مناطق تابعة للسعودية أو العراق أو فارس مثلاً. وقد استغلت بريطانيا هذه المخاوف بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية التي عانت منها تلك المشيخات...»[1].

لذا، لم يعد البترول يجعل صراعات العالم حوله مسألة اتصالات أو مواصلات وإنما جعلها مسألة حياة أو موت للقوى الغالبة أو المطالبة بالغلبة. استتباعاً، وجدت دول الخليج نفسها في دوامة السياسة العالمية بعد تلازم حاجة الغرب إلى البترول واستخدام القوة المباشرة في حال فشل المخططات الاستعمارية المرتكزة على التحالفات المحلية. وقد ساعدت طبيعة العلاقات بين الاحتكارات النفطية والحكام المحليين في تشديد سيطرة الرأسمال الأجنبي على صناعة النفط واستغلال الثروات الطبيعية لبلدان الخليج.

وفي مطلع القرن العشرين استندت بريطانيا في مخططها على تصورات وسيناريوهات شتى قدمتها العقول الاستراتيجية الأوروبية لمراكز اتخاذ القرار، ومن بين تلك التصورات أو السيناريوهات:

- تفكير الدبلوماسية البريطانية في مشروع نقل الخلافة الإسلامية من الأتراك إلى العرب.

- التعرف على العصبيات القبلية في جزيرة العرب وترقب حركاتها الممكنة أو المنتظرة كحركة عبد العزيز بن سعود في نجد والشريف حسين في الحجاز وابن الرشيد في جبل شمر والسيد الإدريسي في عسير والإمام يحيى في اليمن.

ومن المعروف أن بريطانيا باشرت منذ عام 1912 اتصالاتها مع

(1) مجلة البحوث والدراسات، مصدر مذكور، ص 165 و184.

زعماء محليين للتمهيد، عبر دبلوماسيتها في مصر، للمحادثات المعروفة بمراسلات حسين - مكماهون. صحيح أن هذه المراسلات لم تتضمن ذكراً للخلافة، بل اقتصرت على ذكر تنصيب الشريف حسين ملكاً على دولة عربية مشرقية. إلا أن الدعاية السياسية البريطانية من أجل نقل مركز الثقل في العمل السياسي الإسلامي من الدائرة التركية إلى الدائرة العربية كانت تتم تحت يافطة دينية هي يافطة نقل الخلافة من الترك إلى العرب. وإذ يعرف خبراء الإسلام الغربيون أن هذا المعطى التاريخي مجزىء ومقسم للعالم الإسلامي أكثر مما هو موحد، وبأنه مثير للخلاف أكثر مما هو داع للوفاق[*].

ومما يلفت للنظر آنئذ أن حركة القومية العربية في المنطقة كانت تسير بقوة ونشاط، وأن الاتحاديين العثمانيين كانوا أعجز من مقاومة تأججها في النفوس والقضاء على نفوذ أصحابها، لا سيما أن السيد طالب النقيب قد أسس في البصرة في 16 آب 1911 حزب «الحرية والائتلاف» لمناوأة الاتحاديين، يعضده كل من الشيخ خزعل أمير منطقة عربستان والشيخ مبارك أمير الكويت. وبعد حل حزب الحرية والائتلاف أسس في 28 شباط 1913 «جمعية البصرة الإصلاحية» التي طالبت بالحكم الذاتي، وروّجت فكرة الإصلاح اللامركزي، وذلك بتأليف مجالس محلية للولايات

(*) وقد برهنت مجريات الأحداث وتداعياتها اللاحقة التي ارتبطت من قريب أو بعيد بمسألة الخلافة، ثم بمسائل بديلة في المجتمعات العربية والإسلامية على أن الانقسامات بين الملوك والأمراء، الراغبين صراحة أو ضمناً بذلك المنصب كان سبباً - من جملة الأسباب - في نشوب النزاعات والحرب الأهلية فيما بينهم. ومن ذلك ما حصل بين مشروعي الشريف حسين في الحجاز وسلطان نجد عبد العزيز بن سعود.

العربية ـ ومنها البصرة ـ لتعالج مشاكلها وشؤونها بنفسها. ومن أهم ما تمخضت عنه هذه الحركة في تلك المنطقة العربية هو اجتماع مؤتمر القيلية ـ آذار 1913 ـ بين زعماء شمال الخليج العربي الثلاثة: خزعل ومبارك وطالب، للتخطيط لمستقبل السياسة العربية في المنطقة بعد أن تردّت العلاقات العربية ـ التركية وأنذرت بانفجار شديد. وقرّر المؤتمرون الاتفاق على التحالف فيما بينهم وتنسيق سياستهم.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اعتبر الغرب أن رسالته التاريخية هي تحديد المصير السياسي للشعوب الأخرى على الكرة الأرضية. وكان الخليج العربي من بين المناطق البارزة لإعادة تكوينه وفق مصالحه. لقد كان عصراً اصطُنعت فيه بلدان الشرق الأوسط وحدوده في أوروبا؛ فالعراق والأردن هما اختراعان بريطانيان، والخطوط رسمت على خارطة بيضاء من قبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب الكونية الأولى. بينما أُنشئت حدود المملكة العربية السعودية والكويت والعراق من قبل موظف مدني بريطاني[1] وهو بوسي كوكس في مؤتمر العقير عام 1922 (هو ميناء في الأحساء) حيث قام برسم الحدود على أساس نظام شاذ أضحى في ما بعد السبب الرئيسي للأزمات الحدودية في الخليج. أما بذور الخلاف الأخرى التي زرعتها بريطانيا في اتفاقات الحدود التي أشرفت عليها ودفعت الحكومات إلى إبرامها، فهي صوغ الاتفاقيات بشكل تصبح فيه قابلة لتفسيرات شتى، الأمر

(1) دافيد فرومكين: سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 ـ 1922. ترجمة أسعد كامل إلياس، دار رياض الريس، لندن ـ قبرص 1992، ص 15،

الذي أبقاها مصدر خلاف مستمر بين الأطراف المعنية[1]. وفي ذلك العام بدأ الخليج في السير على طريق كان من شأنه أن يقود إلى حروب لا نهاية لها؛ فللمرة الأولى يجتمع حول مائدة مفاوضات واحدة ممثلو أكبر شركات النفط العالمية ليضعوا خطة طويلة الأمد للسيطرة على النفط وتوزيعه في الشرق الأدنى. وساندت حكومات الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا ما يصدر من مقررات. واتفق المجتمعون على ما سمي اتفاقية الخط الأحمر. وكان هذا الخط يكاد يشمل كامل شبه الجزيرة العربية. وضمن هذه المنطقة اتفق الفرقاء المتفاوضون على عدم التنافس للحصول على امتيازات وعلى أن لا يحصل أي فريق منهم على أية امتيازات منفردة بدون موافقة الآخرين. وأُعطيت كل شركة حق الاعتراض على نشاط الشركات الأخرى[1].

وتعتبر ولادة شركة نفط العراق باكورة اتفاقية الخط الأحمر. وأضحت الشركات الدولة الأقوى داخل الدولة، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى علاقات دول المنطقة في ما بينها وعلى السيادة الوطنية والقرار السياسي الداخلي.

ولعل أبرز مثال في هذا المسار أن شركة (ڤينيل) الأميركية التي بدأت كشركة أعمال حراسة تتولى تأمين حقول البترول والآبار وخطوط أنابيب نقل البترول في السعودية استخدمت بمقتضى عقد مع شركة (أرامكو) أكثر من عشرين ألف موظف، ضمنهم ثمانية

(1) سالم شكور: نزاعات الحدود في الخليج، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1993، ص 83 و84.

(1) مازن البندك: قصة النفط. دار القدس، 1974، ص 59.

عشر ألف حارس مسلح ـ أي أنه نظام أمن خاص ـ لمصالح خاصة.

وفيما بعد أنشأت شركة (ڤينيل) هيئة عسكرية متماسكة تتولى تدريب قوات الحرس الوطني السعودي. وكان ذلك قبل أن تهب العواصف على الخليج.

وبعد أن أحكمت بريطانيا سيطرتها على مناطق في الخليج العربي راحت تعمل على خلق مجتمعات موزاييك فيها في تركيبتها السكانية بحيث يبهت من خلالها الطابع القومي العربي. فقد جلبت بريطانيا موظفين من الهند بدلاً من مستعمراتها العربية وركزت مخططها على ربط المنطقة من الكويت إلى عدن بالهند وعزلها عن محيطها العربي وإغراق المدن الرئيسية بالجاليات الآسيوية والأفريقية. وسارت الشركات النفطية على هدى السياسة البريطانية. فقد اعتمدت على الخبرات والكفاءات الهندية والآسيوية الأخرى. ووضعت الكثير من القيود والحواجز أمام الكفاءات العربية.

فالدوائر الاستعمارية ذات التخطيط البعيد المدى ترمي من خلال ذلك، إغراق المنطقة بالعمالة الأجنبية، تحقيق الأهداف التالية:

- إعدام الهوية القومية العربية للخليج، مستفيدة من تجربة جنوب شرق آسيا (ماليزيا وسنغافورة مثلاً)، فهناك تم خلط الجنسيات والثقافات والأصول العرقية، وبطريقة وصلت إلى درجة توازن بين عدة قوميات في كل قطر، وبالتالي صارت الدولة ليست (وطناً) بل شركة مساهمة.

وفي الخليج هناك مخطط شبيه بتشجيع الهجرة الآسيوية، وإغراق الخليج بها صار في مستوى الخطة المرسومة لطمس هوية

الخليج[1]. كما تجدر الإشارة إلى وجود عشرات الآلاف من الأميركان والأوروبيين العاملين في الأجهزة العسكرية والمفاصل الحساسة في الدول والاقتصاد، وأيضاً مئات الآلاف من المجندين الكوريين الذين تحدثت وكالات الأنباء بأنهم عناصر عسكرية تؤدي فترة الخدمة العسكرية في منطقة الخليج.

انطلاقاً من هذه المصالح يمكن فهم الحساسية الشديدة للتحالف الغربي ـ الأميركي الجديد تجاه الحركات الوطنية في منطقة الخليج العربي. وقد أظهرت أحداث إيران عام 1951 نموذج هذه الحساسية عندما أمّمت حكومة مصدق (1881 ـ 1967) امتيازات النفط الأجنبية. وفي حين تصدى الأسطول الإنكليزي لحاملات النفط التي تنقل البترول المؤمم وتمنعها من إكمال طريقها تولّت وكالة المخابرات الأميركية تنظيم انقلاب أطاح بحكومة مصدق وأعاد الشاه على العرش[2].

وهكذا، فإن توفير الحماية الخارجية للحكام وتثبيت الحكم في أيدي الأسر الحاكمة كان نهجاً للقوى الغربية. وفي بعض الحالات، عندما لم يكن الحاكم يجد دخلاً بديلاً كافياً كانت الإدارة الاستعمارية تسهم في تمويله ولو جزئياً، كما فعلت بريطانيا مع سلاطين ومشايخ حضرموت حيث خصصت لهم راتباً شهرياً (رمزياً) قدره 500 روبيه إلى وقت قريب من الاستقلال، كما تحملت ميزانية السعودية للسنوات 1940 ـ 1942 عندما

---

(1) عبد الرحمن النعيمي: الصراع على الخليج العربي. دار الكنوز الأدبية، ط 2، بيروت 1994، ص 15.

(2) الكسندر بريماكوف: نفط الشرق الأوسط. ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة، بيروت 1984، ص 31.

توقف الحج بسبب ظروف الحرب الثانية حتى تدخلت الولايات المتحدة في شباط 1942 بإعلانها الدفاع عن السعودية معتبرةً ذلك بأنه يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأميركية، مما سمح بالتحولات الرسمية من خزانة الولايات المتحدة إلى السعودية مباشرة[1].

بالمقابل، لم تكن النظم الحاكمة في العالم العربي على بيِّنة كاملة بحقائق السيطرة الأجنبية. فقد كانت الأنظار كلها تتجه إلى جيوش الاحتلال وإلى قواعدها غافلة عن أن هناك أداة أخرى للسيطرة لا تقل في خطورتها ـ إن لم تزد ـ عن خطر القوات والقواعد العسكرية. وتتمثل هذه الأداة في الشركات النفطية في بعض البلدان العربية. ولقد تأثر التاريخ الحديث ليس بقوة هذه الشركات العملاقة الكبرى واحتكارها لثروات العرب فحسب، وإنما تأثر أيضاً بالصراعات للحصول على الامتيازات والذي كان المحرك الأساسي للانقلابات العسكرية التي وقعت في سوريا. ثم بدأت السلسلة بانقلاب في دمشق بقيادة قائد عام الجيش السوري حسني الزعيم عام 1949 وتبين فيما بعد أن وراء الانقلاب شركة آرامكو التي وقّع لها الزعيم على امتياز بمدّ خط لأنابيب النفط بين مناطق الإنتاج وموانىء البحر المتوسط في سوريا ولبنان (خط التابلين) وما هي إلا أيام حتى وقع انقلاب قاده اللواء سامي الحناوي وتبين بعد فترة أيضاً أن القوة المحركة له شركة البترول البريطانية ـ العراقية وكان أول قرار للواء الحناوي إلغاء اتفاق خط أنابيب بين السعودية والبحر المتوسط[2].

---

(1) خلدون النقيب، مصدر مذكور، ص 99.

(2) محمد حسنين هيكل: صراع إمبراطوريات وكفاح ثورات. جريدة الرأي، الأردن، تاريخ 2/10/1966.

ضمن هذا السياق يمكننا فهم المهمات الأساسية لحلف بغداد عام 1955 ومشاركة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[1] وكذلك مشروع إيزنهاور للشرق الأوسط[2]. والفكرة ذاتها نتلمسها بمستوى آخر في سياسة الولايات المتحدة الأميركية.

بعد عام 1973 عندما قرر العرب الحظر النفطي على الدول الغربية الداعمة لإسرائيل. وقد ساهم هذا الحظر في بلورة نمط جديد من المشروعات الأميركية تجاه الخليج، وهي مشروعات التدخل العسكري المباشر. ويمكن العودة لتلك المشروعات إلى بدء عام 1974 عندما تحدث وزير الدفاع الأميركي عن «إمكانية القيام بعمل عسكري ضد الدول المنتجة للنفط، إذا هددت سياستها بعرقلة العالم الصناعي»، وتواترت مع تلك التصريحات وبعدها، أنباء وتلميحات من واشنطن يفهم منها أن مسألة التدخل الأميركي المسلح والمباشر ضد الدول المنتجة للنفط واردة في الحسبان على الأقل، مثل الحديث الذي أدلى به هنري كيسنجر في مطلع عام 1975 وقال فيه: «إنه لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية إذا تعرض العالم لاختناق نفطي بسبب منتجيه في الشرق الأوسط».

ولكن التصريحات والأفكار في تلك الفترة لم تقتصر على المسؤولين الرسميين، بل تعدتها إلى الدارسين والمحللين الأميركيين الذين برز منهم بالذات Robert Tacker، الأستاذ بجامعة جون هوبنكز الذي قال بإمكانية القيام بضربة عسكرية هادئة

---

(1) Life واشنطن 12/1/1956.

(2) Capital Times 9/1/1957.

واحتلال بعض مناطق النفط على امتداد سواحل الكويت والسعودية وقطر والبحرين والإمارات، قبل أن تتمكن هذه الأقطار من تدمير حقولها النفطية كلياً[1].

وأياً كانت التحفظات على هذه الأفكار من جانب بعض الدوائر في الولايات المتحدة فإن القوة المنوط بها تنفيذ التدخل العسكري قد وجدت طريقها إلى الواقع. فلا جيمي كارتر ولا رونالد ريغان أخفيا أن قوات التدخل السريع قد أنشئت في الأصل من أجل إيجاد الظروف الضرورية لاستمرار استغلال ثروات الشرق الأوسط النفطية. والملاحظ أن جزءاً من هذه القوات كان يقوم بانتظام منذ عام 1974 بتدريباته في الولايات المتحدة الأميركية الغربية المتشابهة من حيث طبيعتها لمنطقة الجزيرة العربية.

لم تكد حقبة السبعينيات تشرف على الانتهاء، حتى واجهت السياسة الأميركية في الخليج بقوة متغيرات كان لا بد من أن تطرح على الاستراتيجية الأميركية في المنطقة تحديات تحتم سرعة الاستجابة لها أو التكيف معها. ففي قلب منطقة الخليج تصاعدت الأحداث في إيران بسرعة فاقت كل التوقعات لتطيح في شباط 1979 النظام الشاهنشاهي وتطيح معه أهم أعمدة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

وفي العام نفسه وقبل أيام من انقضائه، وبتوازن مثير مع هذا الحدث اجتاحت القوات السوفياتية أفغانستان شرق الخليج، مدشنة بذلك تغيراً كيفياً ومثيراً في حجم التدخل العسكري السوفياتي ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية.

(1) مجلة المستقبل العربي، بيروت عدد 38 نيسان 1982، ص 40 و41.

في ضوء هذه المتغيرات اكتسبت الاستراتيجية الأميركية في الخليج ملامح جديدة، واتخذت سياسات تدعيم القوى الأميركية، والحصول على القواعد والتسهيلات، وتطور إمكانية التدخل المباشرة اتخذت صيغاً متطورة وتغيرت أولوياتها في مواجهة الأخطار التي قدّرتها الإدارة الأميركية الجديدة. وكذلك فإن تدعيم إمكانيات التدخل العسكري المباشر في الخليج يعكس منطق الاستجابة الأميركية للتهديدات التي كانت تطلق – بين حين وآخر – في المنطقة العربية لاستخدام سلاح النفط لإرغام الولايات المتحدة على اتخاذ موقف أكثر إيجابية من القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية. فهذا المنطق يرفض الربط بين أمن الخليج وبين قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي مواجهة التهديد ليس بالخضوع للمطالب العربية، وإنما بالمواجهة المباشرة على أرض الخليج إن استلزم الأمر[1].

بعد سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران يشير وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس أن الرئيس كارتر استعجل قيام معاهدة مصرية ـ إسرائيلية كي يتركز الاهتمام على الهم الإقليمي في الخليج واستكشاف القدرة على مساعدة الأصدقاء بما في ذلك إمكان وجود بحري متزايد في المنطقة للمحافظة على الممرات المائية المفتوحة إلى أوروبا واليابان والخليج أو ليكون هناك خيار لاشتباك محدود في الخارج إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك لحماية المصالح[2].

(1) الأهرام، القاهرة 17/ 11/ 1980.
(2) سايروس فانس: خيارات صعبة. المركز العربي للمعلومات، بيروت 1983، ص 139.

الحرب العراقية ـ الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي (حرب الخليج الأولى)

للتنافس بين إيران والعراق مقدمة تاريخية طويلة تشابكت فيها التناقضات القومية والدينية والأزمات الداخلية والدولية والنزاعات على الأراضي. وكانت فارس منذ فجر التاريخ تتطلع جنوباً نحو الجزيرة العربية وقد احتلت البحرين وعمان واليمن. وجاءت إيران الحديثة وريثة أطماع فارس القديمة لتؤكد الواقع التاريخي؛ وبقي محور الأطماع الصفوية يدور دائماً حول القوس العربي الممتد من العراق شمالاً إلى عُمان واليمن جنوباً[1] وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغذى التنافس الإيراني ـ العراقي على سباق التسلح الباهظ التكلفة والذي حققت إيران فيه الريادة الملحوظة ـ زمن الشاه ـ باعتمادها على المساعدة العسكرية الأميركية. ولطالما احتدمت العلاقات بين البلدين ووقعت الاشتباكات المسلحة على طول نهر شط العرب على الحدود في الأساس، إذ أنه كما نعلم قد شكل مادة للادعاء بالأحقية بين الجانبين منذ زمن بعيد. أي عندما حاول رضا خان والد الشاه السابق أن يثبت وجوده في الشط ويؤكد موقع بلاده من الخليج.

وخيّل أنه تم حل مشكلة الحدود في عام 1975 عندما وقع محمد رضا بهلوي شاه إيران وصدام حسين الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق اتفاقية حل

(1) رياض الريس: العرب وجيرانهم. دار الريس للكتب والنشر، لندن ـ قبرص 1991، ص 91.

وسط أثناء اجتماع أعده الرئيس الجزائري هواري بومدين في الجزائر، غير أن الاتفاق لم يكن متيناً وتغير الوضع جذرياً عام 1979. فقد أدت الثورة الإسلامية ضد نظام الشاه في طهران إلى تغييرات عميقة في سياسة البلدين إذ طرح كل بلد في آن واحد أهدافاً توسعية مقامرة تجاه الآخر. فقد أصبح العراق بالنسبة للقيادة الجديدة في إيران أحد الأهداف الرئيسية لتصدير الثورة الإسلامية انطلاقاً من رؤيتها الخاصة بالإسلام. وبالمقابل تصرفت القيادة العراقية في الآونة الأولى بحذر بل إنها تقدمت إلى مجلس الأمن الدولي بطلب لتقديم المساعدة في تحرير ثلاث جزر في الخليج هي أبو موسى وطومب الكبرى وطومب الصغرى التي استولت عليها إيران ـ الشاه ـ والتابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971. غير أن خطط العراق كانت في حقيقة الأمر أبعد بما لا يقاس من تحرير هذه الجزر وفرض سيادتها على نهر شط العرب وإعادة النظر في بعض قطاعات الحدود البرية. وكان في صدر هذه الخطط خوزستان وهي إقليم غني بالنفط في جنوب إيران يسكنه العرب في الأصل ويعرف بعربستان. وقامت حسابات المسؤولين في بغداد على أساس أن الجيش الإيراني قد فقد قدرته القتالية بفعل التطهيرات الثورية وتصفية كوادر الضباط في الجيش وطرد الخبراء الأجانب العسكريين وتوقف شراء السلاح الأميركي. وتشجع صدام حسين بالموقف العربي الحريص على التوازن العربي الإيراني الذي كان يميل لصالح إيران بصورة خطيرة. وراحت هذه الدول تصحح التوازن عبر تقديم مساعدات مالية ولوجستية ضخمة للعراق. «كما تشجع النظام العراقي بميل السياسة الأميركية نحوه والذي نشأ كرد فعل للإطاحة بالشاه:

وفضّلت إدارة الرئيس بوش على حد تعبير برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي الأميركي محاولة جعل صدام حسين عضواً مسؤولاً بصورة معقولة في المجتمع الدولي»[1].

وسرعان ما تطور النزاع بين الفريقين إلى الحرب التي كانت في تصور قيادتي الدولتين حرباً سريعة مظفرة. ولجأ الطرفان إلى تدابير كانت في أكثرها على درجة عالية من التهور وتنقصها الحكمة إلى حد بعيد بهدف زعزعة صمود الخصم على مواصلة القتال. وكان من بين هذه القرارات توجيه ضربات بالصواريخ والطيران على المراكز الاقتصادية والمدن الكبرى للخصم وعلى العاصمتين وسميت بحرب المدن. وواضح بداهة أن اندلاع حرب المدن بالصواريخ وإنزال إيران ضربة بالصواريخ على مناطق تصدير النفط الكويتية قد أعطيا دفعة قوية لانتشار أسلحة الصواريخ في المنطقة. وبلغت ذروة العنف بلجوء بغداد إلى استعمال الأسلحة الكيميائية في الهجوم الذي شنّه الجيش العراقي على مدينة حلبجة الكردية في شمال العراق والتي استولت عليها إيران أثناء الحرب. وفي أوائل عام 1984 توصلت القيادة العراقية إلى استنتاج بأن تفوق الخصم في القدرة الكامنة العسكرية والاقتصادية قد يصبح حاسماً بالنسبة لمصلحة الحرب. وكان التصور الممكن لترجيح كفة الحرب لصالحها هو نقل مسرح العمليات العسكرية إلى طرق إمداد النفط وهو العصب الرئيسي للنزاع.

---

(1) السفير مارتن أنديك: ما وراء توازن القوة. خيار أميركا في الشرق الأوسط. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص 10 و14 مقالة معربة.

وفي شباط من العام نفسه أعلنت العراق محاصرة جزيرة (خرج) وهي المصدر الرئيسي للنفط الإيراني. وفي 24 نيسان أنزلت ضربة بالطائرات على ناقلة البترول «سفينة العرب» أثناء تحميلها بالنفط هناك وهي مملوكة للأسرة السعودية مبينة بذلك أنها لن تستثني أحداً[1]. وردت إيران باستخدام السلاح عينه وإنزال ضربات جوية على ناقلات البترول التي تحمل صادرات نفط الدول الخليجية العربية بهدف أن تضغط هذه البلدان على العراق. وتحول الخليج إلى جبهة ثانية للحرب العراقية ـ الإيرانية وظهر على هذه الجبهة بالتحديد أفق تدويل الخطر. وأخذت تطل استراتيجية حلف الأطلسي في الخليج والتي وضعت في أوائل الثمانينيات تحسباً لما يمكن أن يطرأ على إمدادات النفط للغرب وخوفاً من استغلال سوفياتي لأحداث إيران. وتزايد الوجود العسكري الأميركي في الخليج بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي كانت من الذرائع الأساسية لهذا التواجد وبحجة الدفاع عن حرية الملاحة وضمان سلامة مضيق هرمز. وقد أبرزت الولايات المتحدة تطابق مصالح النفط لدى الغرب والحكام العرب وأظهرت قدرتها على تأمين هذه المصالح بالقوة المسلحة. وذكرت استعدادها لضمان استقرار الأنظمة في بلدان الخليج. وجاء تصريح الرئيس الأميركي رونالد ريغان في عام 1981 بأن بلاده لن تسمح بأن تتحول السعودية إلى إيران أخرى بمثابة تعهد قاطع.

---

(1) بافل بايف: النزاعات الإقليمية ومشاكل التسوية. وكالة نوفوستي، موسكو 1988، ص 30.

ولادة مجلس التعاون الخليجي

أثار النزاع العراقي ـ الإيراني حالة من الرعب المدمرة على أمن بلدان الخليج. وأدى اتساع مسرح العمليات العسكرية وتهديده الملاحة البحرية وبشكل خطر إلى تسريع اللقاءات بين القيادات الخليجية لتكون بمنأى عن أتون الحرب وتخفيف التدخل الأجنبي. التقت السعودية ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الإمارات العربية المتحدة وعمان على التوحد في إطار ما يسمى مجلس التعاون الخليجي وذلك في منتصف عام 1981 وبهدف مكافحة الأخطار الداخلية والحفاظ على استقرار أنظمتهم بعد الثورة الإيرانية، لكن تأزم حدة الصراع العراقي ـ الإيراني أصبح في مكان الصدارة لدول المجلس وكذلك مواجهة الأخطار الخارجية. وأولي أكبر قدر من الاهتمام لخطر الاعتداءات الجوية على مراكز تكرير النفط ومحطات ناقلات البترول وخطوط نقله. وبهدف تغطيتها انبسط نظام موحد للدفاع الجوي بما في ذلك وضع نظام «أواكس» الأميركية في السعودية وقواعد مقاتلات الاعتراض وأنظمة الصواريخ المضادة للطائرات وأعقد نظام الإدارة والاتصال.

ورُوعيت في الخطط العسكرية لاتحاد التعاون الخليجي مخاطر إنزال بحري محدود العدد في منطقة آبار النفط. وبهدف مكافحتها تم إنشاء القوات المسلحة الموحدة (حوالى 10 آلاف فرد) وتشكلت من الوحدات العسكرية التي خصصتها البلدان الأعضاء في مجلس التعاون. وهي تشكيل له قدرة عالية على الحركة يطلقون عليه أحياناً تسمية «القوة الإقليمية للانتشار السريع» وتدرّب

في ظروف أقرب شبهاً بظروف القتال في مناورات «درع شبه الجزيرة» في أواخر عام 1984. ولكن لم ترد أية معلومات بعد ذلك عن انتشاره واستعداده للقتال. لكن راحت تطرح مسألة ما إذا كانت القوات المسلحة للدول العربية الخليجية مؤهلة بمفردها كي تضمن حرية الملاحة. ويذكر أنه جاء في وثيقة العمل التي قدمتها عُمان للبحث أثناء الاجتماع الأول لرؤساء الدول الست في أبي ظبي التأكيد على أنه يستحيل الدفاع عن أمن الخليج دون التعاون العسكري مع الولايات المتحدة وتقديم تسهيلات وقواعد حربية إليها[1]. ومع أن الفكرة لم تلق التأييد إلا أن هذه الدول اختارت الحل الوسط بالتصرف على أساس فردي. وطلبت الكويت المساعدة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السواء.

والذي كان في تصور الزعماء العرب على أنه عملية محدودة لمرافقة الناقلات البترولية، قد أصبح في المحصلة العامة استعراضاً للقوة البحرية الأجنبية ضخم النطاق عمل بدوره على ازدياد حدة تسريع القتال في حرب الناقلات.

وكانت الثقة في استعداد البلدان العربية لوضع القوات الأميركية في أراضيها هي النقطة الأساسية في مجمل حسابات واشنطن في وضع مختلف خيارات العمل رداً على الطلب المتوقع بتقديم المساعدة إلى البلدان أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

وفي عام 1980 حصلت أميركا على موافقة عُمان باستخدام طائفة من القواعد في أراضيها وأصبحت التركة الإنكليزية التي

(1) بافل بايف: «النزعات الإقليمية...»، المرجع السابق، ص 42.

آلت إلى الولايات المتحدة الأميركية هي المشروعات الحربية في البحرين. وعلى نحو متوازٍ في عملية البحث عن القواعد، بذلت واشنطن جهوداً نشطة لتدعيم مواقعها في أسواق السلاح في الشرق الأوسط إذ أزاحها المنافسون في غرب أوروبا بشكل ملحوظ في النصف الأول من الثمانينيات وقد وفروا للعراق السلاح والمعونة والمساندة السياسية. فشبكات الأسلحة الاستراتيجية العراقية تم بناؤها بمساندة حيوية من الشركات الأوروبية واليابانية[1] ووصل الأمر بفرنسا أن أجّرت لبغداد أحدث طائراتها الحربية «السوبراتندار» في حربها مع طهران.

في غضون الحرب لعبت الولايات المتحدة الأميركية لعبة مزدوجة بصدد التعامل مع النزاع الإيراني ـ العراقي. فمنذ بداية عمليات القتال أعلنت عن حيادها ووافقت بصورة رسمية مدّ الطرفين بالسلاح والمعدات القتالية. وفي الوقت نفسه، وبحجة درء تصعيد النزاع حصلت على موافقة السعودية لاستخدام أربع طائرات أواكس في أراضيها ومحطات الرادار الأرضية بما يحقق مراقبة الوضع في الخليج.

وفي منتصف الثمانينيات على وجه التقريب لوحظ في الموقف الرسمي الأميركي انعطاف مطرد صوب العراق إذ أعادت العلاقات الدبلوماسية معه في عام 1984 التي كانت قطعت عام 1967. ولم تعترض على موقف حلفائها وفي مقدمهم فرنسا في قضية أن تبيع السلاح إلى العراق شريطة الامتناع عن الاتصالات العسكرية مع طهران.

(1) مارتن أنديك، مرجع مذكور، ص 17.

وتحت ستار الحملات الدعائية المعادية لإيران جرى تهريب قطع الغيار التي كانت القوات الإيرانية بحاجة إليها عبر قنوات مختلفة وبمعرفة أوساط عليا في الإدارة الأميركية. ويبدو أن التدخل الأميركي كان لضمان ألا يميل التوازن العربي الإيراني لصالح طهران. وقد كان القلق من أن إيران قد تنجح في نشر الثورة في الجانب العربي من الخليج الثري بالبترول. هذا هو الدافع كما يشير مارتن أنديك «لإحالة الميزان لصالح العراق» وكان القصد من تقاسم الاستخبارات واستبعاد بغداد من قائمة الإرهاب وتقديم قروض زراعية، وشحن معدات متعلقة بالنواحي العسكرية للعراق مع محاولة حظر تصدير إمدادات أسلحة لإيران، وهو دعم صدام باعتباره حصناً ضد الأصولية الإيرانية[1]. كما سكتت واشنطن على إطلاق العراق للغازات السامة على منطقة حلبجة الكردية.

وجاءت فضيحة «إيران غيت» لتضع حداً لهذه اللعبة المزدوجة في ظل عملية تسعير حمى الحرب بين فريقي النزاع الإيراني ـ العراقي.

الطريق الصعب للتسوية

على امتداد النزاع الذي دام 8 سنوات بين إيران والعراق على الجبهات البرية وطرق المواصلات البحرية والمنشآت النفطية وكذلك المدن، انجذبت بلدان كثيرة بالمنطقة إلى عملية التسوية السلمية للنزاع وكذلك المنظمات الدولية. ويمكن القول بأن أول

(1) مارتن أنديك، مرجع مذكور، ص 11.

عمل في هذا الصراع الطويل كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 479 الصادر في أيلول 1980 والذي دعا إلى وقف إطلاق النار فوراً وحل النزاع الإقليمي بالطرق السلمية. وأعلنت العراق موافقتها على هذا القرار أما إيران فقد طالبت بسحب القوات العراقية من أراضيها قبل بدء المفاوضات. ولا شك أن هذا الطلب كان طبيعياً في الوضع الناجم. وبعد ذلك وطوال المرحلة الأولى من الحرب وحتى وصول القوات الإيرانية إلى خط الحدود كانت محاولات الصلح متفرقة.

وكان انتقال المبادرة الاستراتيجية إلى إيران وظهور آفاق واقعية لانتشار النزاع هما سبب زيادة النشاط الدبلوماسي من جانب الدول العربية في منتصف عام 1982. فقد اقترحت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي جهود الوساطة وأرسلتا الوفود الدبلوماسية إلى بغداد وطهران.

وظلت إيران تبدي هذا التعنت وعدم إمكان التوصل إلى حل وسط على امتداد فترة طويلة، الأمر الذي يرجع سببه فيما يبدو إلى ظروف الصراع على السلطة داخل القيادة الدينية.

في آب 1988 صدرت من طهران الموافقة لوقف النار عندما قام العراق بهجوم ناجح واستعاد شبه جزيرة الفاو، وكانت طهران قد استولت عليها قبل سنتين. وعجزت المحاولات الإيرانية للقيام بهجوم مضاد وفي نواحٍ أخرى من الجبهة. ولعله كان هناك عوامل داخلية إيرانية دفعت بطهران لقبول وقف نزيف الحرب بشروط أدنى مما كان يعرض عليها من قبل مجلس التعاون الخليجي والتي كانت تؤيد بغداد بدون شروط وهو إعطاء تعويضات تقدر بعشرات من مليارات الدولارات. لكن إيران كانت تطالب في

ذلك الحين بالاعتراف رسمياً بأن العراق هو المعتدي وإسقاط نظام صدام حسين؛ قدرت التعويضات بـ 150 مليار دولار[1].

في 9 آب استجابت إيران والعراق إلى قرار مجلس الأمن رقم 619 بصدد المراقبة على وقف إطلاق النار بينهما.

جاء الرد الرسمي للولايات المتحدة الأميركية إيجابياً بصدد وقف إطلاق النار وبترحيب من دول المنطقة، لكن ما استدعى الانتباه تصريحات البنتاغون باعتزام الاحتفاظ بالوجود العسكري البحري في الخليج. وبقي التبرير السابق على حاله ويعني ضرورة توفير حرية الملاحة وتصدير النفط دونما عوائق والاحتفاظ بحرية الملاحة في مضيق هرمز.

في المستوى العملي قادت تسوية النزاع الإيراني - العراقي إلى تخفيض الوجود العسكري الأجنبي، لكن النفط ظل في بؤرة العدسة لهذا النزاع بالنسبة للمتخصصين الغربيين ولا سيما أن هذه الحرب عملت على إحداث جملة من التغيرات في شبه الجزيرة العربية. ازدادت أهمية البحر الأحمر كشريان حياة رئيسي للطاقة، كما ازدادت أهمية الموانىء الواقعة على شواطئه وكذلك خطوط الأنابيب حاملة النفط المتجهة غرباً (السعودية - العراق) والمتجهة شمالاً (خطوط العراق من كركوك إلى تركيا) وازدادت معدلات الإنفاق العسكري أثناء سنوات الحرب وبعدها.

أصبحت السعودية في هذه الفترة نقطة ارتكاز مهمة لتنفيذ السياسة الأميركية في الخليج فزادت مبيعات السلاح والمساعدات العسكرية والتمرينات المشتركة، كما أُعيد تشكيل قوات التدخل

---

(2) بافل بايف، مرجع مذكور، ص 51.

السريع لضمان نجاحها ـ حين يلزم الأمر ـ في تأمين تدفق النفط ومنع السوفيات من الوصول إلى المنطقة. كما تحدّدت أهداف عملية لتلك القوات وهي الدفاع عن السعودية وضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحاً وعدم توسيع الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ويمكن الخروج بإستنتاج هو أن دوام احتدام المواجهة في الخليج يمكّن الغرب من ترسيخ مواقعه العسكرية في المنطقة، وأن وقف النار لا يعني بعد التسوية النهائية للنزاع التاريخي بل ربما تأجيله انتظاراً لفرص مؤاتية ومرتهنة بأوقاتها وبميزان القوى على الأرض وبمدى تأثير التدخلات الخارجية على مسار الوضع السياسي في الخليج.

حرب الخليج الثانية وانعكاسها على أمن المنطقة

ولدت حرب الخليج الثانية من رحم حرب العراق ـ إيران ولئن برز اختلاف الأطراف العربية منذ اندلاع هذه الحرب على تعيين الجهة أو الجهات المؤثرة فيها، وعلى تحديد وتقويم دورها في مجريات الأحداث وتطوراتها، إلا أنها اتفقت على أن ارتباطها بالأوضاع السياسية في المنطقة وفي العالم هو حقيقة تفرض نفسها. وكانت الروح الاستعمارية للدول الكبرى لا تزال كامنة للاستئثار بمقدرات المنطقة وامتصاص عوائد النفط المقدرة بمئات المليارات من الدولارات وتشكل عاملاً على تسريع قيام هذه الحرب خصوصاً أن مراكز الأبحاث والتخطيط للقوى العظمى لا تنفكّ تضع الخطط لفرصة الانقضاض. في مطلع السبعينيات نشطت محاولات وضع نهج موحد لمختلف البلدان الرأسمالية المتطورة المستوردة للنفط؛ عام 1975 أنشئت وكالة الطاقة الدولية

بسعي من هنري كيسنجر تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي. ولم تكن ولادة هذه الوكالة بمنأى عن الشبهات بل بهدف محدد تلخص في تنظيم سياسة هجومية لتعطيل قرارات منظمة (الأوبك) الدول المصدرة للنفط[1]، التي ولدت كتعبير عن كفاح الدول المنتجة، في سنواتها الأولى على الأقل، للحصول على حصة عادلة من دخل النفط وصناعته.

تلازم ذلك مع سعي حثيث من قبل الاتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج. وجاء غزو أفغانستان في كانون الأول 1979 بمثابة مؤشر على هذا السعي وبقصد استغلال الأوضاع المضطربة في إيران التي أعقبت الثورة الإسلامية. ووفر غزو السوفيات لأفغانستان لإدارة الرئيس ريغان مبرراً لدعم قدراتها الإقليمية. وتم تطوير قوة الانتشار السريع وفق العلاقات الاستراتيجية الجديدة مع عرب الخليج وعمان ومصر والمغرب وإسرائيل، بالإضافة إلى ضمان ترتيبات للتدخل العسكري في حال نشوب أزمة؛ والتفسير الوحيد لهذه الترتيبات العسكرية في منطقة الخليج عينها وعلى تخومها بهدف فرض سيطرة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية والسياسية وذلك لمنع تخفيض إنتاج النفط أو رفع سعره الذي تعتبره يهدد استقرار الغرب الاقتصادي.

جاء التهديد بالقوة ليتكامل مع السياسة الأميركية في إقامة علاقات مميزة مع عدد من البلدان النفطية ذات الأنظمة الملكية حيث التطابق بين عدد من المصالح في مجال السياسة النفطية العامة، في حين ترى مجموعة من البلدان المصدرة للنفط:

---

(1) الكسندر بريماكوف، مرجع مذكور، ص 169.

الجزائر ـ فنزويلا ـ أندونيسيا ـ العراق ـ إيران ـ ليبيا، حاجة ماسة لرفع أسعار النفط عندها بهدف تقوية خطة التنمية الاقتصادية، غير أن عدداً من بلدان الخليج النفطية تخشى أن يؤدي الارتفاع السريع في الأسعار إلى زيادة معدلات التضخم مما يخفض استثماراتها في الاقتصاد الغربي والتي بلغت في أواخر السبعينيات مقاييس هائلة تعطيها مداخيل على شكل فوائد على الرأسمال. فضلاً عن أن هذه الأنظمة الملكية لا تريد صراعاً مكشوفاً مع الدول الغربية التي ترى فيها حليفاً يساعدها في المحافظة على مواقعها.

بعد الثورة الإيرانية بقيت هذه العوامل تؤخذ بالحسبان لدى بعض الأنظمة في الخليج ولم تأبه إلى حليفها العراق خلال الحرب مع إيران وما أنفقه من احتياطه بالعملة الصعبة، وما استدانه من هذه الدول النفطية، فضلاً عن حاجته الماسة إلى إعادة الحياة للبنية التحتية الاقتصادية التي دمرتها الحرب خلال ثمان سنوات. وقد طالب النظام العراقي أكثر من مرة الدول النفطية في الخليج ولا سيما الكويت والإمارات العربية المتحدة احترام الحصص الإنتاجية من النفط والتي أقرتها منظمة الأوبك. وكذلك الحاجة إلى رفع سعر برميل البترول لتعجيل تمويل خطط البناء العراقية. وقد أرفق صدام حسين مطالبه برسائل تهديد منها استعمال القوة العسكرية.

منذ بدء الأزمة بادرت أطراف عربية بمبادرات سريعة لتطويق الأزمة لكن تلك الجهود لم يكن لها تأثير نظراً لحالة التردي التي كان يعيشها العالم العربي وعدم امتلاكه عناصر التأثير. يضاف إلى هذه الأسباب، ولعله أهمها، عزم أطراف دولية على الحؤول دون نجاح أي وساطة إقليمية أو عربية لمنع وقوع الحرب.

في الثاني من آب 1990 اندفعت الدبابات العراقية داخل أراضي الكويت. وبعد بضعة أيام ضمّ العراق هذه ـ الدولة العضو في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ـ إلى أراضيه ومن ثم أعلنها المحافظة رقم 19 بين محافظاته. كان ذلك عشية موت الإيديولوجية الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وما سبق ذلك من انفراط عقد منظومة المعسكر الاشتراكي عند انهيار حائط برلين وانتقال دول من موالاة الماركسية إلى اعتماد النظام الاقتصادي الحر. كل هذا وغيره من أحداث جسام شهدها العالم، عكس نفسه على المستقبل العربي وحاضره، الذي استيقظ غداة غزو الكويت على واقع جديد ينذر بأوخم العواقب، ليس أقلها تفكك ما تبقى من عرى التضامن العربي الشكلي وسقوط فكرة وحدة المصير العربي.

إزاء ذلك كان رأي المجتمع الدولي بأغلبيته العظمى واحداً وطالب بانسحاب العراق من الكويت بلا قيد أو شرط وبإعادة السيادة إلى هذا البلد. وأصدر مجلس الأمن الدولي القرارات الخاصة بهذا الصدد علماً بأن إقرارها قد جرى بسرعة وعلى غير ما هو مألوف من مثل هذه الحالات من أعمال تنسيق طويلة ومن تشنجات دبلوماسية ـ وحتى بصدد تلك القرارات الخارقة للعادة ـ قرار رقم 660 بتاريخ 2/ 8/ 1990 ورقم 661 بتاريخ 6/ 8/ 1990 ورقم 662 بتاريخ 9/ 8/ 1990... والتي قضت بفرض عقوبات اقتصادية بالغة الصرامة.

بيد أن خط مجلس الأمن الدولي ازداد قسوة من قرار إلى آخر ولم يؤد إلى النتائج المأمولة. وبدلاً من ذلك تصاعدت أعمال العراق المنافية للقانون داخل الأراضي الكويتية. وفي وقت واحد

مع عمل مجلس الأمن جرى على نطاق واسع نقل قوات أميركية وقوات تابعة لدول أخرى بما فيها عدد من الدول العربية إلى المملكة العربية السعودية التي توجهت إلى واشنطن طالبة مساعدتها لخوفها من أن تغدو الضحية التالية للأفعال العسكرية العراقية.

وفي هذا السياق فقد جرى الحديث كثيراً عن دور ملتبس للولايات المتحدة الأميركية ولا سيما عما دار من حديث بين الرئيس العراقي وسفير واشنطن في بغداد أبريل غلاسبي. وبالعودة إلى شهادة وزير الدفاع الأميركي آنذاك ريتشارد تشيني أمام مجلس الشيوخ الأميركي يوم 12 أيلول 1990 التي قال فيها: «إن الولايات المتحدة رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الاجتياح»[1]، وهذا يعني أن تعامل إدارة الرئيس بوش الأب مع الأزمة لا يدل على أنها فوجئت بها بقدر ما كانت ترغب في استغلال فتيل المشكلة بين العراق والكويت لتحقيق هيمنة اقتصادية ـ عسكرية في الخليج.

ويشير محمد حسنين هيكل إلى أن بعض القادمين إلى مؤتمر القمة العربي يعرفون أكثر من غيرهم بعزم واشنطن على شن الحرب وأن الملك فهد وافق على الخطة. ولم يكن الرئيس بوش على استعداد لأن يترك مجالاً للظن. ففي 2 تشرين الثاني أعلن في مؤتمر صحفي أنه «يسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وأنه فضلاً عن القوة العسكرية التقليدية فإنه يريد تصفية الإمكانيات الكيماوية والبيولوجية والنووية. وأن هذا الهدف

(1) سالم مشكور، مرجع مذكور، ص 156.

لن يتغير حتى إذا قرر صدام حسين أن يسحب قواته من الكويت»[1].

الموقف العربي

كان طبيعياً أن يتقدم العرب في بداية الأزمة بين العراق والكويت إلى مقدمة المسرح السياسي لأن النزاع مسّ في البداية دولتين عربيتين وأحدث انقساماً في العالم العربي. منذ بدء الأزمة قامت أطراف عربية بمبادرات سريعة لتطويقها والتي كانت مفاجأة عندهم. إذ كشف الرئيس المصري حسني مبارك عن أن صدام حسين حليفه في مجلس التعاون العربي[2] وعده قبل غزو آب بيومين بأن لا يستخدم القوة العسكرية ضد الكويت[3]. ولذلك توالى على بغداد ممثلون رفيعو المستوى من بلدان شمال أفريقيا ومن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومرحلة مساعي الوساطة العربية يمكن تلخيصها في السعي للعثور على حل ضمن الأطر العربية. ولهذه الغاية انعقد مؤتمر القمة العربية بتاريخ 9 و10 آب 1990 الذي خرج منه بانطباع الانقسام في الموقف العربي وعدم امتلاكه عناصر التأثير. ولا سيما أن العقوبات الاقتصادية الصارمة واستعراض القوة على ذلك

(1) محمد حسنين هيكل، مصدر مذكور، ص 424 ـ 493.
(1) ولد مجلس التعاون العربي في أواخر الثمانينيات ويضم مصر ـ العراق ـ الأردن ـ اليمن الشمالي ـ كردّ على الثورة الإيرانية.
(2) موردخاي نيسان: النظام القديم يولد من جديد: أميركا والشرق الأوسط. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ـ معرب ـ ص 15.

النطاق الواسع قد تركا، ومهما كان ذلك، تناقضاً للعثور على مخرج سلمي من المأزق الذي دفع صدام حسين الحالة إليه.

من خلال سياق الأحداث كان صدام حسين يرى أن لديه متسعاً من الوقت كافياً للمناورة، وأن عليه أن يبدأ من أشد المواقع صرامة. فأثناء انعقاد مؤتمر القمة وصلت إلى الوفود المشاركة أوراق تحمل نص نداء عراقي يناشد شعب الحجاز أن يثور على حكم الغاصبين من أسرة سعود، ونداء إلى الشعب المصري لأن يثور ويمنع بالقوة مرور حاملة الطائرات الأميركية «داويت إيزنهاور» في قناة السويس[1].

وفي أعقاب مؤتمر القمة العربية أعلن صدام حسين في 12 آب عن استعداده لمناقشة كافة القضايا فوراً ودفعة واحدة ـ أي القضية الكويتية وانسحاب القوات الإسرائيلية من سائر الأراضي المحتلة وانسحاب القوات السورية من لبنان.

هذا الاقتراح رمى إلى إحداث تأثير سياسي دعائي داخلي عربي. فلقد ازداد فعلاً في العالم العربي الإعجاب بالعراق الذي اعتبر أنه «المناضل الحقيقي الوحيد في سبيل حل المسألة الفلسطينية». ويعلق الوسيط السوفياتي بريماكوف على ذلك بالقول: «يجب القول بصراحة إن الجماهير العربية كان من الممكن أن ترى في احتلال الكويت ثمناً يستحق دفعه لقاء حل المسألة الفلسطينية. بيد أن فرص قبول اقتراح صدام حسين لم تكن متوافرة عملياً. فالموافقة على هذا الاقتراح تعني تقديم مكافأة للمعتدي وتشجيع العدوان في خاتمة المطاف. مع العلم

(1) أنظر: هيكل، مصدر مذكور، ص 424 ـ 436.

أن العالم قد تراجع عن الحرب الباردة، ولا سيما بعد أن سلك الزعيم السوفياتي مخائيل غورباتشوف نهجاً يرتكز على عدم طغيان الإيديولوجية على العلاقات بين الدول وتصدير الثورة والثورة المضادة. إن التفكير السياسي الجديد الذي طرحه الاتحاد السوفياتي بعد نيسان 1985 وما تلا ذلك من التطورات على الصعيد الدولي قد عزز الثقة بقدرة الولايات المتحدة لاتخاذ القرارات لما تراه مناسباً لقيادتها للعالم. وقد تعززت الثقة بداية في أحداث غزو الكويت عندما انعقدت في هلسنكي في 9 أيلول 1990 القمة السوفياتية ـ الأميركية ووافق أثنائها غورباتشوف على ما تقدم به جورج بوش بالالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعقوبات الاقتصادية على العراق»[1].

عاصفة الصحراء

من خلال مسار التطورات التي رافقت مرحلة ما بعد غزو الكويت يتضح أن الولايات المتحدة الأميركية كانت عازمة على الحؤول دون نجاح أية وساطات عربية أو دولية لمنع وقوع الحرب. يضاف إلى ذلك أن العالم العربي فقد القدرة على التأثير في سير الأحداث. وعندما عجزت الأطراف العربية عن إقناع صدام حسين سارع كل فريق من هذه الأطراف إلى تعزيز الصلة بينه وبين الجهة التي تجانس معها أو رآها مرجعاً حقاً، الأمر الذي عمل على ازدياد تأزم الوضع، إذ ازداد انقسام العرب في ما

(1) يفغيني بريماكوف: يوميات بريماكوف في حرب الخليج. كومبيو نشر، بيروت 1991، ص 13 و18.

بينهم وأصبحوا من حيث يدركون أو لا يدركون عاملاً لتأجيج الخلافات وتأزيمها. فلا غرابة عندئذ أن ينحسر دور العرب وتتجه أنظارهم إلى الخارج، ينشدون تدخلاً عسكرياً أو سياسياً لترجيح كفة على أخرى. وكان استعراض القوة من قبل التحالف الغربي رسالة إلى الحاضر وإلى المستقبل ومفادها تطابق مصالح البترول لدى الغرب والعرب، وامتلاك القدرة على صون هذه المصالح بالقوة العسكرية.

وفي الساعة الثالثة من فجر يوم 17 كانون الثاني 1991 أعطي الأمر ببدء عمليات عاصفة الصحراء بهدف تحرير الكويت. وفي البداية كان العراق يولي أهمية خاصة لمسألة قصف إسرائيل بالصواريخ. فقد بدا واضحاً أن صدام يريد جرّها إلى الحرب والتوصل بذلك إلى تغير تشكيلة القوى المتجابهة كلياً. وقد عوّل بالتأكيد على أن البلدان العربية المشاركة في الائتلاف المناهض للعراق سوف تضطر إلى تغيير الجبهة التي تحارب فيها. وبالفعل أطلق العراق عدداً من صواريخ السكود على إسرائيل وهدفها تل أبيب وحيفا، وهو لأول مرة منذ العام 1948 يضرب صاروخ معاد العمق في فلسطين المحتلة. وتكمن أهمية الحدث أيضاً أن أي ردة فعل إسرائيلية ستهدد الائتلاف ـ التي قادته الولايات المتحدة في عملية عاصفة الصحراء بالتفكك[1].

لكن يبدو أن واشنطن كانت تمسك بزمام الأمور على كل

(1) إريك لوران: عاصفة الصحراء (أسرار البيت الأبيض). ج 2، ترجمة منيرة أسمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1991، ص 203 ـ 204.

الجبهات وفق مخططاتها. وكان الهدف الرئيسي عندها عدم فتح جبهات أخرى والتركيز على ضرب المنشآت والأهداف العسكرية والمؤسسات الصناعية التي تقوم بتلبية مستلزمات الجيش العراقي، وهذه الحالة أجبرت بغداد في الخامس عشر من شهر كانون الثاني على الإعلان عبر إذاعتها عن بيان صادر عن مجلس قيادة الثورة يعلن استعداد العراق للامتثال إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 660 الذي طالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت بلا قيد أو شرط. بيد أن هذا القسم من البيان قد أحيط بوعود كبيرة من الشعارات التقليدية الدعائية وبالدعوات والوعود بمواصلة الحرب حتى النهاية وبقائمة من المسائل الواجب حلها لاحقاً: المسألة الفلسطينية ـ انسحاب القوات الأميركية ورفع العقوبات الاقتصادية.

لكن واشنطن وحلفائها رفضت هذا البيان بل أصرّت على احترام العراق لكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن منها 660 و662 و674 حيث يطالب الثاني بعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت والثالث يطالب بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقها العراق بهذا البلد. وفي 28 شباط 1991 أعلنت الولايات المتحدة وقف العمليات العسكرية رداً على موافقة العراق على تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأزمة الكويت.

إن النصر العسكري بقيادة واشنطن على العراق كرّسها المصدر الأساسي للأمن في الخليج. ويقول بريجنسكي: «إن ضعف دول الخليج العربية نفسه، واستمرار أهميتها الاقتصادية الحيوية للغرب، وكذلك عدم حسم مخلفات النتيجة العسكرية القاطعة للحرب مع العراق، وإن كانت نتيجة غير حاسمة من الناحية

السياسية ـ أمور تفرض ضرورة استمرار الوجود العسكري الأميركي»[1]. من هنا كان عقد اتفاقيات ثنائية بين دول خليجية من جهة وبين دول التحالف الغربي تلتزم الأخيرة بموجبها بتمركز قواتها في بعض مناطق الخليج. ويقول محللون أميركيون إن إدارة الرئيس بوش الأب هي التي أسست عملياً للوجود العسكري الأميركي في الخليج... عن طريق التخويف من الخطر العراقي ـ الإيراني، والترهيب من عودة هذا الخطر في أية لحظة تفقد فيها هذه الدول الحماية الأميركية[2]. من جهة ثانية لم تؤد تجربة العرق إلى تراجع الدول المصنعة للسلاح عن تصديرها إلى دول الخليج. وما أعلنه جورج بوش مباشرة بعد انتهاء حرب الخليج في أيار 1991 من مبادرة إلى مراقبة التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط. لم يكن، إذا ما نظرنا إليه فيما بعد، أكثر من مجرد دعوة لم يصر على احترامها بالفعل. في وقت مبكر كانت واشنطن تضغط على حكام الخليج لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الأميركية والغربية التي لا يمكن استهلاكها إلا بحرب كبرى إذا أجادوا استعمالها.

وبالفعل أبرمت الولايات المتحدة الأميركية وحدها بين آب 1990 وكانون الأول 1991 عقود تسليم أسلحة مع دول شرق أوسطية وأخرى في الشرق الأدنى بما يزيد على 19 مليار

(1) زبغينيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأميركي): عواقب إنهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي. مقالة معربة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص 19.

(2) رياض الريس: رياح الشرق. دار الريس، بيروت 2000، ص 309 ـ 310.

دولار... أما الدول الخمس الكبرى المصدرة للسلاح، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والصين، فقد صدرت إلى المنطقة إبان حرب الخليج مع بداية عام 1991 إنتاجاً حربياً بلغت قيمته 12 ملياراً من الدولارات[1].

وفي السنوات التي سبقت حرب الخليج بلغت النفقات العسكرية السعودية ما معدله 15 مليار دولار... وفي عام 1991 ارتفعت هذه النفقات إلى 26 ملياراً[2]. مع الأخذ بالاعتبار عدم قدرة السعودية على تحريك جزء من ترسانتها العسكرية دون مساعدة تقنية من الولايات المتحدة.

العراق بعد وقف العمليات العسكرية

وجد صدام حسين نظامه بعد كارثة القتال يواجه عصياناً في الجنوب وآخر في الشمال. وأصبح الوضع بالغ الخطورة إلى حد أن الحكومة فقدت سيطرتها على محافظات العراق الثماني عشرة باستثناء ثلاث محافظات هي: بغداد والأنبار والموصل. وفي آذار 1991 فوجئت حكومة السعودية ـ التي لا تخفي سعادتها بما حدث للعراق ـ من أن الشيعة على وشك الاستيلاء على السلطة في العراق. وفوجىء الأميركيون الذين كانوا يتابعون برضا ما يجري في جنوب العراق بأن الذعر استولى على قلب الرياض التي راحت تلح وتحذر وتدق ناقوس الخطر معتبرة أن ما تصفه

(1) The Middle East. oct. 1992, p. 15.

(2) فولكربرتس: نظام الصراع في الشرق الأوسط. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1997، ص 15.

بالخطر الشيعي أصبح العدو رقم واحد وحتى قبل «صدام حسين»[1].

ويبدو من مجمل سير الأحداث أن الولايات المتحدة استجابت للقلق السعودي إذ سمحت عن قصد للعراق بأن يحتفظ بقوة عسكرية يستطيع أن يحافظ بها على تماسكه. هكذا جرى القضاء على العصيان الشيعي في الجنوب بينما تولت واشنطن مباشرة أمر حماية عصيان الشمال من الأكراد، وشجعتهم على تشكيل قوة عسكرية خاصة بهم «بشمركة» وحكومة مستقلة.

بيد أن صدام حسين الذي نجح بالاحتفاظ بسيطرته على معظم مناطق العراق باستثناء منطقة الشمال إلا أن بلاده خرجت من الحرب في حالة اقتصادية صعبة أصابت البنية الأساسية منه ووصل تأثيرها إلى احتياجات الغذاء والدواء وقطع الغيار وغيرها من الاحتياجات الحيوية للناس. وربما كان نظام صدام حسين يتوقع رفع العقوبات عنه ما دامت أغراض التحالف قد تحققت، وأولها الانسحاب من الكويت وتقليص قواته العسكرية. وقد رحبت بغداد بكل البعثات الدولية التي أرسلها مجلس الأمن بمهمات مختلفة، وكان الظن أن تقارير هذه البعثات سوف تكون مؤثرة على الرأي العام العالمي بما يجعل رفع العقوبات عنه ممكناً حتى يستطيع تصدير بتروله واستيراد احتياجاته. لكن الولايات المتحدة وقفت بالمرصاد. وكل ما أمكن لمجلس الأمن الدولي أن فعله هو أن

(1) محمد حسنين هيكل، مصدر مذكور، ص 575. أنظر مجلة عالم المعرفة، عدد خاص عن «الغزو العراقي للكويت رقم 195»، الكويت، آذار 1995، ص 392 وما بعدها.

يصرح للنظام العراقي ببيع بترول تصل قيمته إلى 2 بليون دولار بشرط أن يحتفظ المجلس بجزء من مبيعات البترول العراقي لصالح التعويض عن أضرار الحرب، وأن يتولى شراء احتياجات العراق بمعرفة الأمم المتحدة، وأن يكون توزيع ما يشتريه من احتياجات أهله خاضعاً لإشرافها أيضاً.

وكانت الوسيلة الثانية للضغط على العراق هي تدمير ما بقي من إمكانياته العسكرية غير التقليدية وبطريقة مستفزة. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا هما اللتان أخذتا على نفسيهما هذه المهمة مباشرة وإن حاولتا لبعض الوقت أن تتخفيا وراء مجلس الأمن. وهذا ما حصل عندما فرضتا حذراً جوياً على الطيران العراقي في مناطق في شمال العراق وفي جنوبه.

استمر العراق يخضع لهذا الوضع من الحصار على كل المستويات في ظل صمت دولي لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وأصبحت الولايات المتحدة تمسك بزمام مصير العالم وفق رغباتها.

أما بالنسبة للوضع العربي فقد كانت أزمة احتلال الكويت أزمة كاشفة للعديد من التناقضات والتوجهات العربية وأنها ـ بهذا المعنى ـ دفعت إلى السطح بأمور عدة، بحيث ضاقت المسافة بين ما هو علني وما هو خفي، وربما يبدو غاية في الوضوح بخصوص إيديولوجية القومية العربية ـ بكل ما تنطوي عليه ـ أكثر من غيرها. فلقد كانت الأزمة «كاشفة» لحقيقة التطور الذي كان يشق مجراه عميقاً في بنية العلاقات العربية ـ العربية، انعكاساً دقيقاً وصادقاً لحقيقة بنية العلاقات العربية ـ الغربية. وإن كان من الصحيح أيضاً أن الأزمة لعبت دور المسرع في هذا الانقلاب

الخطير حيث أصبح للتناقضات العربية ـ العربية بشكل لا يحتمل الشك ـ الأولوية على التناقضات العربية ـ الغربية، ومن ضمنها التناقضات العربية ـ الإسرائيلية، نظراً لانعكاسات تلك الأزمة على عقيدة النظام العربي، التي كانت تدعم قواعده وتصلب قوائمه وتشد أزره[1].

احتلال العراق أو حرب الخليج الثالثة

وعلى رغم انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991 وزوال خطر الشيوعية، فإن الولايات المتحدة الأميركية اعتبرت استمرار تدفق النفط من الخليج مصلحة حيوية بالنسبة لها. واحتفظت دول الخليج ولا سيما السعودية ـ التي انطلقت منها قوات التحالف الغربي لتحرير الكويت ـ بأهميتها في عهد الرئيس بيل كلينتون ـ أول رئيس أميركي بعد الحرب الباردة. إذ أن السياسة التي تبنتها إدارته في الخليج تطلب دعماً هائلاً من «الأصدقاء» في المنطقة. اعتمد كلينتون على سياسة «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق وكذلك العقوبات الاقتصادية. وكي تنجح مثل هذه السياسة لا بد من وجود قوات عسكرية قريبة تحقق عنصر الردع، ولا بد أيضاً من تعاون الدول المحيطة بإيران والعراق لنجاح العقوبات الاقتصادية. وإذ كان الخطر الشيوعي قد زال فإن طبيعة النظامين الإيراني والعراقي جعلت احتمال عدم استقرار الخليج أمراً جدياً.

إن مصالح الولايات المتحدة الحيوية هي التي تصوغ سياستها،

(1) أنظر مجدي حماد: جامعة الدول العربية. مجلة عالم المعرفة، 2003 ـ 2004، الكويت، عدد 299، ص 105 وما يليها.

وقد حدث تبدل جذري في «مصادر الخطر» على تلك المصالح واستتبع الأمر تبدل جذري في السياسات.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 زال الخطر الذي صاغ سياسات الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن إدارة كلينتون أغفلت عن تحديد «مصادر خطر» محتملة ومتمثلة في الجماعات الإسلامية المتشددة. ولم تتمكن تلك الإدارة من صوغ استراتيجية جديدة للشرق الأوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة بل انشغلت في الفترة بين عام 1992 إلى 2000 بدول أوروبا الشرقية من جهة وبمحاولة احتواء إيران والعراق من جهة أخرى.

تفجيرات 11 أيلول وتحديد مصادر الخطر

حين وقعت تفجيرات مبنى التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من أيلول عام 2001 صاغت تلك الأحداث سياسات الرئيس بوش الابن تجاه الشرق الأوسط. وهي أن أمن الولايات المتحدة وليس مصالحها فقط يأتي من هذه المنطقة. ولذلك لحظت الاستراتيجية الجديدة إلى ضمان أمن الولايات المتحدة عبر تجفيف منابع الخطر فيما وراء البحار، وتعتبر هذه الاستراتيجية أن الإرهاب الدولي العدو الأول الذي حلّ محل الخطر الشيوعي، بل إنها تعتبر الإرهاب الدولي أكثر خطراً، فإحداث الفوضى والألم في الولايات المتحدة لا يحتاج كما تقول الاستراتيجية أكثر «من شبكات مستترة من الأفراد... وبثمن يقل عن ثمن دبابة واحدة».

وإذ تشرع الاستراتيجية في بيان عناصر «القوة الأميركية»

المتوافرة في الترسانة العسكرية فإنها تحذّر الدول التي تساند الإرهاب وتقول «سوف تحاسب الولايات المتحدة الدول التي تتورط في الإرهاب من ضمنها تلك التي تمنح ملاذاً آمناً للإرهابيين لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة».

وتؤكد الاستراتيجية أن «على الولايات المتحدة أن تدافع عن الحرية والعدالة لأن هذه المبادىء حق وصواب لجميع الشعوب أينما كانت، ولا تملك هذه الطموحات دولة واحدة، كما ما من دولة مستثناة منها». وتشير الاستراتيجية إلى التوحيد بين القيم والمصالح الأميركية، وتذهب إلى حد إعلان أن الولايات المتحدة سوف تشن «حرب أفكار لكسب المعركة ضد الإرهاب الدولي». إنها سوف تدعم الحكومات المعتدلة والعصرية في العالم الإسلامي «لنضمن ألا توفر الظروف والعقائد التي يروجها الإرهابيون أرضاً خصبة في أية دولة».

ترافق ذلك مع فرض إدارة بوش الابن بعد 11 أيلول نوعاً من الرقابة الإعلامية وخضعت وسائل الإعلام للهستيريا التي أشاعتها هذه الإدارة إذ أصبح كل من يعارض توجهات الحرب العشوائية ضد الإرهاب يتهم بعدم الوطنية.

وفي سياق هذه الاستراتيجية التي تؤمن الهيمنة الاقتصادية الشاملة لواشنطن في الشرق الأوسط جرى تطعيمها بمجموعة أهداف أخرى تتقاطع وأهداف إسرائيل. فقد استطاعت مجموعة من الصهاينة الأميركيين من أنصار ليكود التسلل إلى إدارة بوش الابن والوصول إلى مراكز رئيسية في وزارة الدفاع وفي مكتب نائب الرئيس ومجلس الأمن القومي الأميركي.

ولما كانت إدارة بوش الابن تجهد للرد على هجمات تنظيم

القاعدة المدمرة في 11 أيلول اغتنم بعض أعضاء هذه المجموعة الصهيونية وعلى رأسها بول ولفوفيتز نائب وزير الدفاع، ليفرضوا الأجندة الخاصة بهم. وكان الهدف السياسي الرئيس في هذه الأجندة قلب نظام صدام حسين الذين اعتبروه مصدر تهديد خطير لإسرائيل بعد أن استطاع الاستمرار في الحرب على إيران طوال ثمان سنوات. ولكي يدعموا حجتهم على العراق 2003، اخترعوا نظرية مفادها أن «تغيير النظام» وفرض «الديموقراطية» سيؤديان إلى انهيار أنظمة الحكم في سوريا وإيران وإلى ترويض السعودية ومصر. وهكذا ينقلب ميزان القوى في المنطقة بأسرها لصالح إسرائيل وأميركا.

إلى جانب ذلك قامت مجموعة يمينية من تيار المحافظين الجدد بالسيطرة على مجلس الأمن القومي في إدارة بوش الابن واستطاعت من خلال حرب مريرة أن تسكت أصوات الانتقاد في وزارة الخارجية وفي الوكالة المركزية للمخابرات وأسماء هؤلاء معروفة في العالم بأسره: بول ولفوفيتز، ريتشارد بيرل، دوغلاس فايت، ولويس ليبي، ودافيد ورمز، ووليام لوتي وآخرون كثيرون أقل شهرة. ويؤمن المنظرون من هؤلاء المحافظين الجدد أن مصالح أميركا وإسرائيل متشابهة ومتطابقة.

ولكي يدعموا وجهة نظرهم في ضرورة الحرب على العراق كان على هؤلاء أن يثبتوا بأن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل وأنه على صلة بإرهابيي 11 أيلول، وأنه يشكل خطراً وشيكاً. وقد تتطلب ذلك فبركة معلومات كاذبة ونشرها على نطاق واسع. وقد عهد بالمهمة إلى «مكتب التخطيط الخاص» الذي يرأسه أبراهام شولسكي. وهذا المكتب الذي هو عبارة عن وحدة

خاصة بالاستخبارات في وزارة الدفاع أنشأه دوغلاس فايت، وكيل الوزارة للسياسة الدفاعية، وهو يعتمد على المعلومات التي يزوّده بها عراقيو المهجر.

وكان فريق المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن والمؤيدين للحرب على العراق ينشطون على أكثر من جبهة وحتى في الأمم المتحدة لكي يوفروا شرعية للحرب. وهذا ما نلحظه في إخفاق لجنة الأمم المتحدة في مهمتها في العراق. فهذه اللجنة الخاصة التي كلفت تدمير الأسلحة العراقية المحظورة (أونسكوم) دمرت الكثير مما كان لدى نظام صدام حسين خلال فترة عملها بين العامين 1991 ـ 1998.

ورغم أن المفتشين في فترة عمل (أونسكوم) أو عقب استئنافها بموجب القرار 441 لم يعثروا على أي خيط يقود إلى ما يفيد وجود أسلحة محظورة، لم يكن في إمكانهم حسم الموضوع وإعلان خلو العراق من هذه الأسلحة بصورة قاطعة.

غير أن الجديد خلال استعدادات واشنطن للحرب على العراق هو التحدي الدولي لها والمتمثل في المعارضة العنيدة لكل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين للخطة الأميركية للتدخل العسكري في العراق بتهمة حيازة أسلحة دمار شامل. وقد شهدت ساحات مجلس الأمن مبارزات سياسية حامية ضد الخطط الأميركية وحليفتها بريطانيا. ومع ذلك ـ تطبيقاً لنزوعها الإمبراطوري ـ أصرت الولايات المتحدة على غزو العراق عسكرياً في 20 آذار 2003 دون شرعية دولية. واستطاعت أن تقضي على النظام السياسي العراقي مدعومة من القوات البريطانية رافعة شعار «تحرير العراق». وبلغت السذاجة بأركان إدارة بوش الابن أنهم ظنوا

وهماً أن القوات الأميركية ستقابل بالورود باعتبارها قوات تحرير. غير أن الأحداث أثبتت أن الشعب العراقي قرّر مقاومة الاحتلال الأميركي، وأن شعار التحرير تمثل بتدمير متعمد لدولة العراق ومؤسساتها كافة. فقد نهبت 17 وزارة من أصل 23، كما نهب المتحف الوطني والمكتبة الوطنية والمستشفيات والجامعات وكل إدارة عامة يمكن أن يصل إليها اللصوص تحت سمع القوات الأميركية وبصرها. وكانت الوزارة الوحيدة التي حظيت بحماية القوات الأميركية هي وزارة النفط.

أما النظام العربي فقد تواطأ إلى حد كبير في المسألة العراقية. إذ وقف ببساطة يراقب فيما شرعت الدول العظمى الوحيدة في العالم في تنفيذ مشروعها الاستعماري الجديد الفائق الطموح، وهو جعل العراق نقطة الارتكاز لإعادة تشكيل المنطقة برمتها ومعالجتها عبر تغيير نظم الحكم لخدمة شعار جورج بوش بناء الشرق الأوسط الكبير. إن الحيثيات التي استخدمها حاكم البيت الأبيض في تقديم مشروعه، تذكر بلغة البلاغات رقم واحد التي كانت تستخدم لتبرير الانقلابات العسكرية: شعارات فضفاضة، كلمات كبيرة، وعود مطلقة، دغدغة للمشاعر بغير مسؤولية ثم بعد نجاح الانقلاب والاستيلاء على السلطة تصبح نسياً منسياً. لكن الخطر فيها أنها تصلح من حيث المبدأ لتبرير خلع أي نظام قائم.

ويستمر الصمت العربي عما يجري بعد احتلال العراق. فلا اعتراض أو أقلها احتجاج عن تصاعد عمليات القمع وأبرزها الغارات الجوية والبرية على مدينة الفلوجة والمعارك الضارية ضد جيش المهدي الذي يتزعمه مقتدى الصدر، والتوقيف العشوائي

لنحو 12 ألف عراقي والاعتداء على السجناء وتعذيبهم في أبو غريب وغيره من سجون العراق.

أخيراً إن الغزو الأميركي ـ البريطاني للعراق في 20 آذار وعزمهما على التدخل في شؤون المنطقة على نطاق واسع يمكن مقارنته لجهة أهميته الجيو ـ بوليتيكية بالزلزال الكبير في القرن الماضي: انهيار السلطنة العثمانية والذي أدى، من خلال اتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور، إلى تقسيم الدول الأوروبية الاستعمارية مقاطعاتها العربية تقسيماً كيفياً قاد في نهاية الأمر في العام 1948 إلى فقدان فلسطين لصالح دولة إسرائيل الاستيطانية.

مكتبة الأبحاث

- ابن إياس، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور. حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمد المصطفى. الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1984.
- إيفانوف، نيقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 - 1574. نقله إلى العربية يوسف عطا الله. دار الفارابي، بيروت 1988.
- الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت 1960.
- الأسطواني، محمد سعيد: مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر. جمع وتحقيق أسعد الأسطواني (د.ت.)، 1993.
- الزواهرة، تيسير خليل محمد: تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق 1840 ـ 1864. جامعة مؤته (الأردن) 1995.
- المقدسي، أحمد بن محمد: مثير الغرام بفضائل القدس والشام. تحقيق أحمد سامح الخالدي. يافا، المطبعة العصرية (د.ت.).
- العقيقي، نجيب: المستشرقون. ج1، دار المعارف، مصر 1964، ط 3.